الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل: ....

الشعبة: التحليل و الاستشراف الاقتصادي

الموضوع:

تحليل و قياس
الفقر في الجزائر
دراسة تطبيقية في ولاية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع: تحليل و استشراف اقتصادي

تحت إشراف: من إعداد الطالبة:

حصر وري نادية   أ. د. شرابي عبد العزيز

أ. بوزيدي ناشدة

أمام لجنة المناقشة:

- محمود سحنون..رئيسا.
- عبد العزيز شرابي......................................مقررا.
- ناشدة بوزيدي.. مقررا.
- عزالدين بن التركي....................................عضوا.
- عبد الباقي روا بح.....................................عضوا.

السنة الجامعية: 2009/2008

فهرس المحتويات

فهـــرس المحـــتـــويــــات

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا
إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا
ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا
فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صــدق الله العظيــم.

(سورة البقرة الآية 286)

إهـــــداء

إلــــى الــذي أضــاء لــي شمــوع العلــم والمعرفــة إلــى والــدي العزيــز إلــى الذي كــان دائمــا صبــورا علــى هفواتنــا وزلاتنــا وأطــال الله في عمــره.

يفيــض القلــب و يسعــد اللســان بالإشــادة بــمن رسمــت لــي الطريــق و قــدمــت العون و أنــارت بصيــرتــي إلــــى والــدتــــي العزيــزة حفظـــــها الله.

إلــى أخــي وأخواتــي إلــى الأصدقاء ومعارفــي إلــى أساتذتــي و كل من كــان له فضــل علــم علــي إلــى كــل السائريــن علــى طريــق الهــدى والحـــق.

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي

حصــروري ناديـــة

تشكرات

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة، الذي بحمده تتم الصالحات. واعترافا بالفضل وتقديرا بالجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من هذا العمل، إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور / شرابي عبد العزيز، و الأستاذة الفاضلة / ناشدة بوزيدي اللذان تفضلا بقبولهم الإشراف على الرسالة، أستاذي الذي أرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل ومثالاً طيبا للبذل والعطاء و الذي غمرني بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتمحصها ومناقشتها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذه الرسالة.

وأخيرا أتمنى التوفيق والسداد في إعداد هذا البحث

المقدمة العامة

المقدمـــــة العامـــــــة

منذ منتصف الثمانينات ما فتئ الجدل يدور بين المخططين و السياسيين حول ظاهرة اجتماعية اقتصادية هامة، ألا و هي **ظاهــرة الفقــر** و سرعة انتشارها في الدول النامية؛ و رغم أن الفقر ليس بالظاهرة الجديدة على هذه المجتمعات بل هي قديمة و معروفة، و لكن جاء هذا الاهتمام نتيجة أن الفقــر في هذه البلدان لــم يعد مجــرد ظاهرة اجتماعية اقتصادية و إنما أصبح مشكلة إنسانية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن النمو الاقتصادي المتراكم لم ينعكس تماما على الفقراء.

فظاهرة الفقر من الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي و التي مست شريحة لا يستهان بها من المجتمع؛ و هذا ما أدى بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر، ووضع برامج و مخططات لمحاربة هذه الظاهرة.

ونتيجة للأهمية التي تكتسبها هذه الظاهرة، تزايد الاهتمام العالمي و المحلي بقضايا الفقر و الفقراء و أصبحت هناك حتمية لتطوير الاتجاهات النظرية التقليدية التي ركزت على هذه القضية في علاقاتها بالأبنية الاجتماعية و عدم التركيز على ثقافة الفقر، باعتبارها من اللزوميات المتسقة بالفقراء؛ حيث أضحى الفقر مشكلة اجتماعية و اقتصادية تؤرق الحكومة و المجتمع.

و لم يعد الفقر يقتصر على نطاق الدخل و القدرة على تامين الحد الأدنى من الغذاء و الملبس و المأوى، و إنما يمتد ليشمل جوانب التعليم و الصحـــة و الخدمـــات الاجتماعيـــة الأساسيـــــة الأخرى و هذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له، إذ أن مقياس 1 دولار في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي فنفقات السكان في بعض البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي من 2 دولار أو حتى إلى 5 دولار في اليوم، مازالت تعاني الفقر و عدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية من الغذاء و المأوى و الصحة و التعليم، أي أن الإطار الذي بني على فرضية 1 دولار في اليوم ليس له أي معنى و ابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية و أصبح مجرد مسألة حسابية.

و بإعادة الاهتمام إلى قضايا الفقر و الإقلال منه في إطار التنمية، اكتسب تحليل الفقر أهمية متجددة في الأدبيات المتخصصة ليس فقط من الناحية التطبيقية و إنما أيضا من الناحبتين النظرية والمنهجية.

و بالرغم من وجود العديد من المنهجيات لدراسة ظاهرة الفقر؛ إلا أن المنهجية الكمية الاقتصادية هي المهيمنة على الأدبيات الاقتصادية و التنموية.

تعتبر منهجية الاستطاعة، أو المقدرة على توفير خيارات متعددة في الحياة، التي تقدم بهما البروفيسور **امارتيا سن،** من أهم البدائل المتوفرة لدراسة الفقر.

I. أهميـــة البحــث

تنبع أهمية هذا البحث في التعرف على مفهوم الفقر و أهم مؤشراته، و من ثم دراسة ظاهرة الفقر في ولاية سطيف على مستوى مختلف بلدياتها.

إن دراسة الفقر في حد ذاتها لها أهميتها الذاتية ففي ظل التطورات التنموية السريعة تكشف أن القضاء على الفقر هو الهدف الأسمى للتنمية.

إن تعبير الفقر شائع في الاستخدام اليومي بين الناس، و يجري تحميله مضامين مختلفة منطبعة بالتكوين التاريخي و الثقافي و الاجتماعي، كما بالخصائص الاقتصادية للمجتمع.

الفقر في المفهوم الشائع هو تصور اجتماعي_ثقافي متحرك خاص عن حالة اجتماعية فردية أو جماعية، أما الفقر كمفهوم علمي هو مقولة اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية بحث تقترب تعبيراتها من الفهم الشائع و لكن دون أن تتطابق معه.حيث يقول بعض كبار المفكرين في تعريف الفقر:

" لو كان الفقر رجلا لقتلته" ـــــــــ الإمام علي ابن أبي طالب.

يمكن اعتبار الفقر حرمانا من القدرات الأساسية، و ليس مجرد تدني في الدخل، وهو المعيار "السائد لتحديد الفقر" ــــــ امارتياسن "التنمية البشرية بوصفها حرية".

II. أسبـــاب اختيـــار البحــث

إن المبرر الرئيسي الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث؛ هو رغبتنا في مواكبة البحوث الراهنة التي تولي عناية خاصة بدراسة و تحليل المشكلات الواقعية، و محاولة تقديم الاقتراحات المناسبة لها انطلاقا من التحليل المعمق لطبيعة المشكلة.

و يعتبر البحث في موضوع " **الفقـــــر** " من أهم الموضوعات التي تحضى باهتمام الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة؛ حيث احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي وقد كانت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المحددات و العوامل الأساسية لتحديد هذه الظاهرة، مثل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية و الصحية و حتى السياسية و تأثيرها على المجتمع و محاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

إذا تفحصنا المشكلات التي تواجه الجزائر لوجدنا أن ظاهرة الفقر تعتبر اليوم من بين الظواهر الأساسية المطروحة للنقاش على الصعيدين العلمي و العملي، و عليه نرى أن مساهمتنا من خلال هذه الدراسة العلمية تعتبر إضافة جديدة للبحوث التي تتناول قضايا التنمية.

يعــد البحث فــي موضـــوع الفقــر في الجزائــر من بين الإشكاليــات الحديثة في الدراسات الاقتصادية، إذ لم يتم تناولته بصفة رسمية إلا ابتداءا من سنة 2000، بمبادرة من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، و تحت رعايته السامية انعقدت بالجزائر العاصمة أيام: 28، 29 و 30 أكتوبر سنة 2000 بقصر الأمم بنادي الصنوبر، ندوة وطنية من اجل إعداد استراتيجية و اعتمادها لمحاربة الفقر و الإقصاء.

III. بنـــاء الإشكاليـــة

في إطار هذا التحليل نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من خلال التساؤل المحوري التالي:
ماهو واقع و أهم العناصر المحددة لظاهرة الفقر في الجزائر، و ماهي أهم السياسات المتبعة من طرف الدولة لمكافحته ؟.

إن هذه الإشكالية في حد ذاتها تتفرع عنها جملة من التساؤلات تتطلب منا إلقاء الضوء عنها و محاولة الإجابة عليها قصد التمكن من التحليل المعمق لظاهرة الفقر في الجزائر، و تتمثل هذه الأسئلة الفرعية في الآتي:

- ماهو مفهوم الفقر؟
- ماهي أسس و منهجيات قياس الفقر؟
- هل كان تطبيق برامج التطوير الهيكلي سبب في زيادة حدة الفقر في الجزائر؟
- ماهي أهم الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر؟
- ماهي منهجية خريطة الفقر ؟

IV. الفرضيـــات

الفروض هي إجابات مختلفة مبنية على معلومات نظرية أو خبرة علمية محدودة من التعليمات القائمة على الملاحظة؛ وتقوم هذه الفروض لتوجيه الدراسة نحو المعلومات و البيانات ونحو الطرق السليمة لما يجب جمعه لإنجاز أهداف الدراسة التي تم تحديدها.

يقوم بحثنا هذا حول تحليل و قياس الفقر في الجزائر على فرضيات تحليلية و تفسيرية، نطمح لأن تكون شاملة لجميع عناصر موضوع الدراسة و تتمثل فيما يلي:

° اعتبار التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر؛ حيث يرتبط الفقر عكسيا لمستويات التعليم، إذ أن أي تحسن طفيف في المستوى التعليمي يؤدي إلى تراجع الفقر.

° النمو السكاني يساهم في حدوث الفقر.

° ارتباط الفقر بمستوى توفر السكان على الهياكل القاعدية السكنية.

° وجود علاقة بين حجم الفقر و حجم البطالة لدى السكان.

V. منهجيـــة البحـــث

قصد اختبار صحة الفرضيات السابقة الذكر، سنعتمد على منهجية نعتبرها الأنسب في دراسة مثل هذا الموضوع؛ استخدام المنهج التحليلي الكمي في تقدير ظاهرة الفقر و قياسه، و تحليل أهم العناصر المحددة له، مع التركيز على الإطار الوصفي العام للظاهرة محل الدراسة للتعريف بالواقع الحالي لظاهرة الفقر، و هو كطريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى هدف البحث.

و على اثر ذلك قمنا بوصف الظاهرة بالتعبير عنها كيفيا و نوعيا.

ولرسم صورة الفقر في الجزائر استعنا بمنهج دراسة حالة " **الفقـــر فـــي ولايـــة سطيـــف** " و ذلك عن طريق التعمق في دراسة الخصائص الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية

VI. أهــداف البحــث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التوصل لمعرفة أهم الأسباب الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية للفقر في الجزائر، و العوامل التي أدت إلى استفحال هذه الظاهرة، و التي تكون أرضية لانطلاق مشاريع الحلول، و بالتالي التحكم في المشاكل الناجمة عن ذلك.

عرض سمات و خصائص ظاهرة الفقر و مفاهيمها و محدداتها كما تطرح الدراسة عددا من المؤشرات لقياس الظاهرة.

وفي هذا الإطار تقوم هذه الدراسة بتشخيص دقيق لوضعية الفقراء في ولاية سطيف، قصد إبراز أهم نقاط القوة و العوامل التي تساهم في تعزيزها.

VII. خطــة البحــث

بغية تحقيق أهداف البحث و الاحاطة بإشكالية البحث و الإجابة على التساؤلات المطروحة تم إتباع خطة في التحليل ننتقل فيها من المستوى العام إلى المستوى الخاص؛ أي من مستوى التحليل الكلي إلى مستوى التحليل الجزئي. وفي هذا الإطار قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول:

فقد تناول **الفصل الأول** الإطار النظري لظاهرة الفقر، من حيث مفهوم الفقر و قياس الفقر وخطوط الفقر و مؤشرات الفقر، ويعالج **الفصل الثاني** واقع الفقر في الجزائر و أسبابه، و تناول **الفصل الثالث** قياس الفقر على مستوى ولاية سطيف؛ نقوم فيه بالتحليل الدقيق للمعلومات و الإحصائيات المتاحة لنا، و التي ركزت على محددات الفقر المرتبطة بالنمو و البطالة ومستوى الخدمات الاجتماعية للسكان.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و منهجيات القياس لظاهرة الفقر

تمهيـــــــــــد:

إن **الفقــر** لا يعبر فقط عن الحرمـــان أو الافتقـــاد المطلق لشخص ما للحاجات الضرورية الأساسية، و إنما عن الإقصاء من مختلف نشاطات المجتمع و الخدمات الاجتماعية والسلع المادية و غير المادية (الروحية).

و لما كان الفقر لا ينطوي على الإقصاء من الوصول إلى السلع والخدمات و أسواق العمل والأرض و القروض و الأصول الأخرى؛ بل و الإقصاء من ممارسة حقوق المواطنة، بالإضافة إلى الإقصاء من المشاركة في الحياة الاجتماعية وفي التنمية الاقتصادية.

يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة النسبية. باعتباره ظاهرة متحركة و دائمة التغير، فهو يحاول وصف ظاهـــرة اجتماعيـــة و اقتصاديـــة بالغـــة التعقيـــد لأنه ليس ظاهـــرة شخصيـــة بل يمس جميع المجتمعات؛ و بالتالي فان مفهومه يختلف باختلاف المجتمعات و الفترات التاريخية و أدوات القياس و الخلفية الفكرية لمتصدي دارسن الظاهرة.

فما هو مفهوم الفقر؟ و ماهي خصائص الفقراء و ماهو أنواع الفقر و طبيعته؟ و كيف يتم قياسه؟.

المبحـــــث الأول: الأســس النظريـــة لتحليـــل ظاهـــرة الفقـــر

المطلـــب الأول: المفاهيـــم الأساسيـــة لظاهـــرة الفقـــر

على الرغم من أن " **الفقــــــر**" كان سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية، و التغيرات الكبرى، و الاضطرابات السياسية الممتدة، و على الرغم من انه كان أيضا مصدر الهام للفكر الإنساني بظهور عدد من النظريات و الإيديولوجية، على الرغم من ذلك، فانه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر. و يمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت و تنشر حول هذه الظاهرة، في الأقطار المتقدمة أو النامية، و من قبل المفكرين و المنظمات الدولية.

يحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين؛ منها ما هو مادي، اجتماعي أو ثقافي. ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعاد موضوعية (كالدخل، الملكية، المهنة و الوضع الطبقي) و ذاتية (أسلوب الحياة، نمط الإنفاق، الاستهلاك، أشكال الوعي و الثقافة).

وقبـــل أن نتناول أهم الاتجاهات التي تناولت مفهوم الفقر نشير أولا إلى التعريف اللغوي:

1. التعريـــف اللغـــوي لمصطلـــح الفقـــر:

الفقر لغة مشتق من فَقَّر ضد استغنى و أفقره ضد استغناه و افتقر إليه احتاج فهو فقير و جمعها فقراء، ومن هذا فإن الفقر ضد الغنى؛ وذلك أن يصبح الإنسان محتاجا أو ليس له ما يكفيه[1] وهذه الحالة سواء كانت في الماديات أو المعنويات؛ قد يكون المال أو في الثقافة أو المعرفة، وإذا احتاج الإنسان إلى أي شيء يكمل به النقص يشعر بالحرمان و القلة فهو فقير في هذا الشيء أو مفتقر إليه[2].

2. مفهـــوم الفقـــر فـــي المرجعيـــات الدوليـــة:

لقد شكلت ظاهرة الفقر مصدر العديد من التعاريف المختلفة، و لعل ما يفسر هذا هو التنوع و اختلاف الفقراء أنفسهم إذ " يتعدد الفقراء و تتعدد تصورات الفقر بتعدد الناس"[3]. إن الدراسات التي تناولت تعريف الفقر عديدة، وهذا لا يعني أنها مختلفة فيما بينها و إنما على العكس مكملة لبعضها البعض ويعود سبب اختلاف تعاريف الفقر إلى اختلاف وجهات نظر الدارسين له، فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة؛ اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية.

---

[1] مسعد محي محمد، نظام الزكاة بين النص و التطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص: 141.
[2] إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص: 433.
[3] G.K.Galbraith, Dans Les Riches en Les Pour Vis, Edition Du Seuil, Paris 1985, P: 230.

ومن هذه التعاريف ما يلي:

1.2. الاتجـــاه الأول:

كان من أشد أنصار هدا الاتجاه، **أوسكار لويس** 1964 و **ولس**1987[1]، و يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن أغلب بحوث الفقر تنطلق من التعريف الظاهر لمفهوم الفقر و الذي يشير إلى تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أي مجتمع، و التي تتسم بمجموعة من الخصائص و السمات تجعلهم يوصفون بشكل حدسي بأنهم فقراء، و هو تعريف غامض و غير دقيق.

2.2. الاتجـــاه الثانـــي:

ويعرف **علي وهب** الفقر كما يلي: "إن الفقر يعني الحرمان على أشده، بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة"[2].

إن هذا التعريف يركز على الحاجات الأساسية المتمثلة في الأكل و الملبس و المأوى فقط ويستبعد الحاجات الأخرى التي تؤثر على ظاهرة الفقر مثل الدخل، التعليم، الصحة و غيرها.

3.2. الاتجـــاه الثالـــث:

أما **قراوهيل** فيعرف الفقر كما يلي: "إن الفقر حالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر"[3].، ويعرفه فيليب عطية: يعتبر الفقر بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل[4].

و في كثير من الأحيان نجد أن حد الفقر أو مؤشر النقص المادي، يدرج ضمن مفهوم الدخل أو الحاجات التي تتوفر عليها مجموعة من الأفراد ، لكن حد الفقر في الدول النامية يختلف عن حد الفقر في الدول المتقدمة لأن الفقير في دولة متقدمة، يمكن اعتباره غير فقير في دولة نامية.

4.2. الاتجـــاه الرابـــع :

و حسب "**تونسند**" فيرى الفقر كما يلي: "يمكن اعتبار أفراد أو أسر أو مجموعات من السكان في حالة فقـــر حيـــن تعوزهم الموارد اللازمـــة للحصول على التغذية النموذجية، المشاركة في الأنشطة

---

[1] رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر، ص: 86.
[2] علي وهب، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت 1996، ص: 140.
[3] Douglas Greenwald, Ed, Encyclopédie Economique, Economica, Paris 1984, P: 691.
[4] فيليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1992، ص: 10.

و التمتع بظروف حياة و تسهيلات تكون عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع و موافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها، و تكون مواردها منخفضة بالنسبة للموارد التي يحددها المتوسط الفردي أو العائلي، لدرجة أنهم يقصون من أنماط الحياة العادية، و من التقاليد و الأنشطة"[1].

5.2. الاتجــاه الخامــس :

يكتسي مفهوم الفقر حسب هذا الاتجاه بعدا أخر غير البعد المادي؛ وهو البعد النفسي حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه ليس مجرد نقص في الموارد أو الممتلكات فقط و لكنه أيضا يتمثل في الأمن، الكرامة الاستقلالية؛ فضلا عن الصعوبة الشديدة في تحسين مستويات المعيشة للأشخاص الفقراء[2].

وعليه فالفقراء خياراتهم محدودة للغاية وهم لا يستطيعون إسماع صوتهم للغير أو التأثير فيما يجري لهم.

6.2. الاتجــاه الســادس:

من خلال دراسات بعض الاقتصاديين و بصفة خاصة دراسات **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** ، تم التوصل إلى " التعريف التالي للفقر " حيث يتم عزل فئات معينة في المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة ...الخ، وتضم هذه الفئات المسنين والعاطلين والأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض[3].

والدراسات الخاصة بظاهرة الفقر في البلدان المتقدمة عموما تستند إلى التعريف السالف الذكر إلا انه ينطوي عليه جملة من العيوب، أهمها أن هذه الدراسات الخاصة بالتعريفات تدخل في العينة محل الدراسة جزءا من الأشخاص غير الفقراء وتستبعد جزءا من الأشخاص الذين يعانون من الفقر فعلا بالمجتمع.

7.2. الاتجــاه السابــع:

يؤكد أنصار هذا الاتجاه؛ على أن الفقر في حقيقة الأمر عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما، عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة اللازمة من اجل تحقيق اقل قدر

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12، الجزائر، 1998، ص: 98.

[2] Programme Des Nations Unies Pour Le Développement, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 1998, Economica, Paris, P : 28.

[3] Observation Nationale De La Pauvreté & De L'exclusion Sociale, Rapport 2000, La Documentation Française, Paris 2000, P : 24.

ممكن من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، فالفقر هنا يعني قصور القدرة الإنسانية[1].

بعد كل هذا العرض يمكننا الوصول إلى أن مفاهيم الفقر تتفاوت بين مفهوم ذي طابع عملي؛ يعكس إمكانية تلبية الحاجات الأساسية للفرد من غذائية وغير غذائية، ويمكن تسميته بالمفهوم المادي الضيق، وبين مفهوم يعكس الوضع الاجتماعي النفسي للفقير الذي يمكن تسميته بالمفهوم الاجتماعي النفسي الموسع و لكلا المفهومين دلالات واستخدامات:

1.7.2. المفهــوم المــادي الضيــق:

الذي وضعه **البنك الدولي** حيث " يعتبر الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة "[2] ، هنا نجد المفهوم المادي الضيق للفقر يرتبط بمفهوم تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق مما يطرح بدوره ثلاثة أسئلة فرعية[3] هي:

- كيفية قياس مستوى المعيشة (سنتطرق لها في المبحث الثاني من هذا الفصل).
- ما هو مضمون الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق؟
- كيفية قياس شدة الفقر من خلال مؤشر واحد (يحدد الإنفاق على الغذاء فقط بخط الفقر المدقع[4]، أما الإنفاق على مجموع السلع الغذائية و السلع غير الغذائية الضرورية يحدد بخط الفقر المطلق[5]).

ما نستخلصه من هذا التعريف انه يضم مكونان مهمان وهما : مستوى المعيشة والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. أما الأول فيمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة تمثل الحاجات الأساسية للإنسان؛ التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء، أما الثاني فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، المجلد01، فبراير 1996، ص: 13.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية البشرية في العالم 1990، ص: 88 .

[3] جورج فارس القصيفي، الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي، ورقة عمل 10، مناهضة و إزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.جمهورية العربية السورية28- 29 فبراير، 1996، ص: 192.

[4] يمكن تعريفه بأنه الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي يمكن للإنسان بدونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة.

[5] الذي يمكن تعريفه بأنه يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية سواء كانت غذائية، أو غير غذائية.

2.7.2. المفهـــوم الاجتماعـــي النفســـي الموســـع:

انتقد العديد من الباحثين الاجتماعيين التركيز المفرط على قياس مؤشرات الفقر بغرض إجراء المقارنات الدولية، إذ أن الفقراء ليسوا مجموعة متجانسة، كما أن مشاكل وأسباب فقرهم معقدة وذات أبعاد متعددة.

إن مصطلـــح الفقـــر قد عرف على نحو ضيق لأغراض القياس والمقارنة، وبالرغم من أن هذا المفهوم قد شاع استخدامه؛ غير أن مؤشر الدخل يعتبر في بعض الحالات أقل أهمية من الجوانب الحياتية الأخرى كالضمان الصحي واحترام الذات والحياة الأسرية والاجتماعية وتوفر السلع والخدمات[1].

والجوانب الاجتماعية والنفسية للفقر تشمل مظاهر عدة؛ كتدني السلم الاجتماعي والانعزال والضعف الجسدي وقلة الحيلة والإذلال والحرمان والتعرض للمخاطر...الخ. وهذه المظاهر بالرغم من انه يصعب قياسها إلا أنها تبقى لها فائدتها النوعية. وعليه فان المطلوب أن تتزامن دراسة الفقر من الجانب الاجتماعي النفسي مع دراسته من الجانب المادي الكمي[2].

3. المفهـــوم الإجرائـــي:

تكشف رؤية للفقر أن المفهوم يتسع لمظاهر عديدة من الحرمان والعجز وأشكال مرفوضة من اللامساواة، ويظهر الفقر كتعبير من التمتع بحياة تتسم بعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من مأكل و ملبس و مسكن صحي، و بالحصول على تعليم كاف، و التمتع بصحة جيدة؛ بتعبير آخر يظهر مفهوم الفقر باعتباره معاكسا لمفهوم الرفاه و مرادفا لمفهوم الحرمان و اللامساواة فغياب الفقر يعني للفقراء توفر فرص العمل بدون تمييز أو قيود على أساس الجنس أو العائلة أو الجهة، ويعني طفولة خالية من الحرمان و القهر، ويعني لكبار السن تقاعد يضمن حياة كريمة، لقد ظهر الفقر كتعبير عن استلاب فرص الحياة الحرة و الآمنة وسلب لسبل بناء المستقبل بما يستجيب لاحتياجات الناس الأساسية و الالتزام بمسؤوليات الاجتماعية و بما ينسجم مع الطموح و حق الأفراد و الجماعات في تقرير المصير بحرية.

و يمكن إعطاء مفهوم الفقر من خلال العناوين الثلاثة التالية: فقر الدخل، و فقر القدرات المتعلق بالمهارات و مستويات التعليم، و فقر المستحقات الاجتماعية و تحديدا للفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالأطفال وكبار السن و المعوقين و المرضى بالأمراض المزمنة.

---

[1] ديبا ناريان، "الفقر هو انعدام الحيلة و انعدام القدرة على التعبير"، مجلة التمويل و التنمية، العدد: 04، ديسمبر 2000، ص: 18.

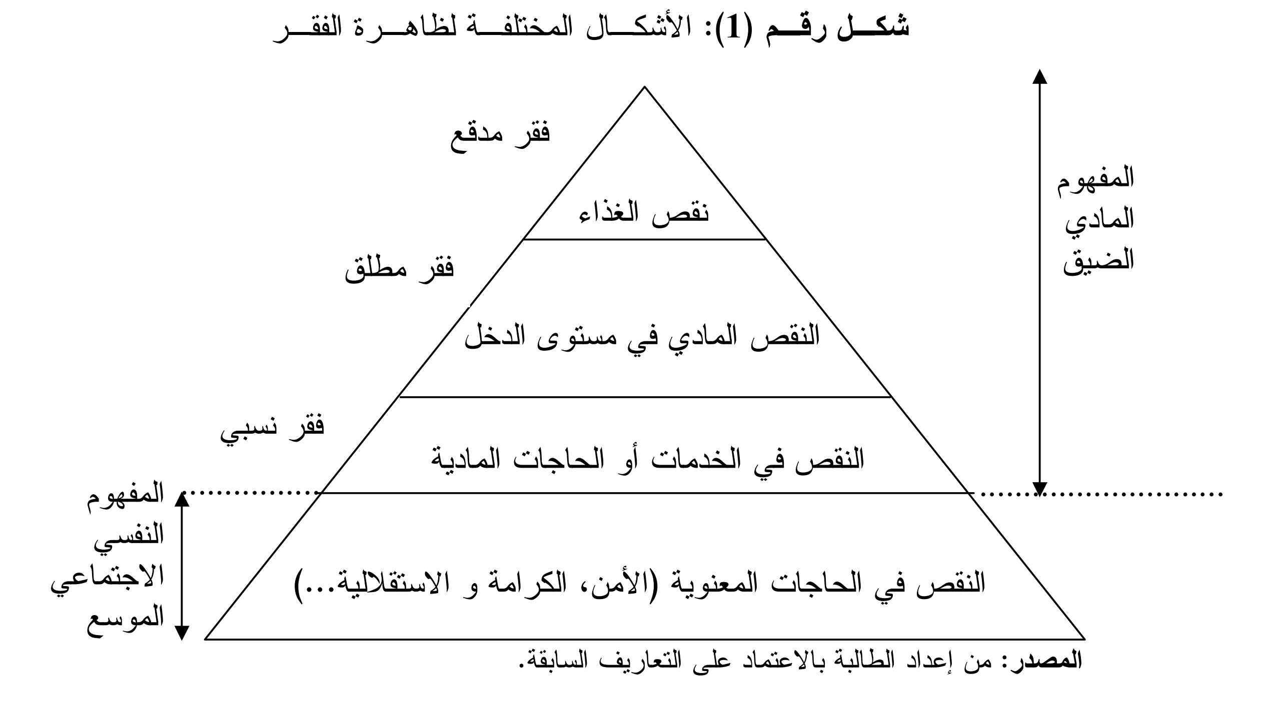
[2] جورج فارس القصيبي، مرجع سابق، ص: 108.

و أخيرا يمكن القول أن الفقر لا يعبر فقط عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية كما يقرر رجال الفكر الاقتصاديين بل يعني كذلك عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية و المعنوية و تأثير ذلك على عمليات الاندماج، و العلاقات الاجتماعية و تكوين شخصية الفرد في المجتمع و تشكيل قيمته و ثقافته بل تحديد دوره ووزنه السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

يمكن أن نستخلص أن الفقر ظاهرة نسبية، وليست مطلقة؛ كما أن تعريفه وكذا قياسه لا يتوقف فقط على الظروف المادية للسكان، بل كذلك على ظروفهم المعيشية سواء الثقافية أو الاجتماعية.و بطبيعة الحال فان التعريف المختار سيكون هو الأساسي للطريقة التي ستتبع لقياس الفقر تمهيدا للتعرف على توزيع الفقر على المناطق (خريطة الفقر) و الفئات الاجتماعية المختلفة؛ و من هذا المنطلق الذي تعددت فيه مفهومات الفقر لوضع تعريف إجرائي للفقر في البيئة المراد معالجته فيها.

فهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية و حتى تاريخية؛ يتجلى ذلك من خلال الحرمان المادي وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني (نقص الخدمات الاجتماعية الأساسية)، وعدم إشراك الفقراء بشكل فعال في تحقيق النمو.و الشكل الآتي يوضح لنا مختلف مفاهيم الفقر.

شكل رقم (1): الأشكال المختلفة لظاهرة الفقر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعاريف السابقة.

إلى جانب الطابع النسبي، فان الفقر هو أيضا مفهوم قياسي أي يمكن قياسه؛ وسنتطرق لهذه النقطة عند دراسة مؤشرات قياس الفقر.

المطلـــب الثانـــي: خصائـــص ظاهـــرة الفقـــر

تعاني كل المناهج سواء كانت وصفية خالصة أو تحليلية، من قدرتها المحددة على وصف الأشكال و العمليات التي تتواجد في إطارها الفئات الاجتماعية، و التفاعلات الاجتماعية التي تحدث بينهما، فهي تركز الاهتمام على حالة الأفراد أو على الاختلالات الاجتماعية التي تؤثر فيهم، حتى ينتهي الأمر إلى ظهور فئات اجتماعية في شكلها الضعيف و في تجمعات بسيطة الأفراد ذوي سمات و خصائص متماثلة. كما تحاول المناهج وصف الفئات الفقيرة التي تعيش في أحياء معزولة، على أنها فئة لها خصائص اقتصادية و اجتماعية و ثقافية مختلفة عن سائر المجتمع.

و يرجع الفضل إلى دراسة سمات هذه الفئات إلى الانتربولوجي" لويس أوسكار"[1] الذي أجرى دراسته حول الأحياء المختلفة في مكسيكو، حيث خلص إلى أن هناك عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا و أن هناك ثقافة فقر تضم الأفراد ذوي المعدلات الوفاة العالية نسبيا، و متوسط عمر قصير و مستويات منخفضة من التعليم والمشاركة ضعيفة في المنظمات الموجودة في المجتمع كالنقابات أو الأحزاب السياسية، وبعدم المشاركة في الرعاية الطبية أو غيرها من البرامج و الخدمات الاجتماعية وقلة الانتفاع بالتسهيلات، و المرافق التي تقدمها المدينة، و انخفاض مستوى المهارة، وعدم وجود مدخرات و كثرة الاقتراض و عدم وجود مخزون من مواد الغذاء في البيت، كما تتميز حياة هؤلاء الناس بافتقار إلى الخصوصية و كثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال، و كثرة حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال، و تتركز الأسرة حول الأم كما تبدو التسلطية داخل الأسرة بشكل واضح، و من السمات المشتركة أيضا الشعور بالاستسلام و القدرية[2].

إن الخصائص التي وضعها" لويس اوسكار" حول هذه الفئة ترجع في ذات الحقيقة إلى غياب الأصول المادية التي تجعل حياة هؤلاء و سلوكهم على نحو يتميز بالمستوى الدنيء و التصرف الغير لائق في جميع النواحي.

إن البطالة و الأجور المنخفضة و الأمية و عدم الوصول الملائم للموارد و ارتفاع معدل وفيات الأطفال و الرضع كلها خصائص مرتبطة بالفقر، و هنالك صلة وثيقة بين حجم الأسرة و حدوث الفقر إذ يزداد مدى الفقر بازدياد حجم الأسرة؛ خاصة في المناطق الريفية و من هنا فان النمو السكاني المطرد يؤثر على الفقر، و لاحظ أنطوان حداد في دراسته عن الفقر العلاقة بين الفقر و حجم الأسرة[3].

---

[1] محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981، ص: 305.

[2] محمد الجوهري، سعاد عثمان، انتروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999، ص: 56.

[3] محمد عجيلة، استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة، انظر في: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2114.doc، يوم : 2008/12/12.

كلما كبر حجم الأسرة زاد عدد الأفراد المعالين و كلما ارتفعت تكاليف المعيشة التي تصل إلى حد الكفاف، الأمر الذي يفرض ضغوطا على ميزانية الأسرة و يؤدي إلى العجز و إلى الانحدار الشديد تحت خط الفقر، و علاوة على ذلك فان الهجرة الأخيرة للعائلات من المناطق الريفية هي الأكبر مما كانت عليه في السابق، و يفسر الحجم الكبير للأسر الريفية مقارنة بالأسر الحضرية بالقيم الثقافية و الحضارية التي تسود الوسطين و بالكلفة المنخفضة النسبية للمعيشة في المناطق الريفية، و بالميل لإنجاب عدد اكبر من الأولاد على أمل استخدامهم في أعمال تزيد دخولهم في الأنشطة الزراعية الكثيفة العمالة و الضرورية؛ و لوحظ كذلك أن الأسر الفقيرة التي تترأسها النساء بسبب وفاة الأب أو بطالته أو الطلاق هي أفقر من الأسر التي يعولها الرجال، و يزداد عبء الأعمال المنزلية المترتبة على الأسر الفقيرة بسبب غياب وسائل المساعدة المنزلية الحديثة (مثل الآلات الكهربائية، الغسالات، و المياه الساخنة.الخ)[1].

1. الحالـــة الغذائيـــة:

يقوم واقع الأسرة في إشباع احتياجاتها للطعام على أساس أن كل ما هو رخيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة، بمعنى أن نوع وكمية الطعام الذي تتناوله الأسرة يرتبط بأسعار السوق، فهي لا تختار أنواع الطعام حسب رغبتها و إنما يفرض السوق على الأسرة نوع الطعام الذي تتناوله[2]. و تتألف أنواع هذه الأغذية على المواد النشوية(القمح، الأرز، البطاطا) الحبوب و البقوليات.

و هنالك أيضا عجز غذائي تعاني منه النساء الفقيرات، بسبب نوعية و كمية الوجبات التي يحصلن عليها على أساس أن الاولويات تأتي في المقام الأول للرجال لكونهم يعملون لإعانة الأسرة ثم الأولاد الذكور تتبعهم الفتيات و النساء[3].

2. الحالـــة الصحيـــة:

إن السمة الرئيسية للحالة الصحية للأسرة الفقيـــرة هو التدهور سواء على المستوى الجسدي أو العقلي مقارنة مع غيرها من الفئات، و يعزي السبب في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها، ونسبة إصابة الأسر الفقيرة بالأمراض المزمنة و المتكررة مرتفعة[4].

---

1 منيرة فخرو، الفقر في الوطن العربي، مناهضة و إزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاة على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.جمهورية العربية السورية28–29 فبراير 1996، ص: 106.

2 محمد حسين الغامري، ثقافة الفقر (دراسة في الانتريولوجيا الحضرية) المركز العربي للنشر و التوزيع الإسكندرية 1980، ص: 235.

3 انطوان حداد: الفقر في لبنان. سلسلة مكافحة الفقر،1996/12/14، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا: الأمم المتحدة، ص:20

4 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غرب آسيا (منظور اجتماعي)، الأمم المتحدة 1997، ص: 44.

3. الحالـــة السكنيـــة:

تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء خاصة في المدينة من الاكتظاظ و العمران العشوائي و ندرة المساحات الخضراء و غياب أنظمة الصرف الصحي أو تداخلها مع شبكة توزيع المياه، التي إن وجدت لا تصل على نحو كاف إلى المنازل. و تعاني أيضا من غياب الكهرباء أو انقطاعها و تراكم النفايات وسط الشوارع و بين الأبنية.

و يقدر البنك الدولي، إن ربع سكان المناطق الحضرية في معظم الدول الإفريقية لا يستطيعون أن يؤمنوا و لا حتى الحد الأدنى من الاحتياجات السكنية، كما تقيم عائلات بأكملها في مساكن مبنية من أقفاص الشحن أو ألواح بلاستيكية أو معدنية مموجة، أو صفائح قصديرية مسطحة، أو من أوراق الشجر أو أغصان الخيزران أو الطين، وتقع أكواخهم على أراضي المستنقعات حيث تغرقها المياه الفيضانية المتكررة، و أن الاكتظاظ هو السمة أو المعيار الملازم للفقر حيث في كل غرفة أربعة أو خمسة أشخاص.[1]

4. الحالـــة الديموغرافيـــة:

تمتاز الأسرة الفقيرة عن غيرها بالارتفاع النسبي لعدد أفرادها و بالتالي يرتفع معدل لإعالة.

يرتبط حجم الأسرة ارتباطا وثيقا بحالة الفقر، فالأسر الكبيرة أكثر فقرا من الأسر الصغيرة، و على الرغم من اشتراك أفراد الأسرة في بعض السلع، إلا أن نصيب الفرد من الموارد يقل في الأسر الكبيرة بصورة مطلقة، من ناحية أخرى يعول الفقراء عدد اكبر من الصغار مقارنة بغير الفقراء[2].

5. الحالـــة التعليميـــة:

ارتفاع نسبة الأمية عند البالغين و انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ فالغالبية العظمى من الفقراء لم ينهوا سوى تعليمهم الابتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم[3].

كما قد وضع البعض الآخر، مجموعة من الخصائص على مستوى الأسرة التي تعيش في سقف واحد وتشكل هذه الخصائص خطوة نحو إبقاء الضوء على الأحوال المعيشية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للفقراء، حيث تعاني أفراد الأسرة الفقيرة من جميع الخصائص التاليـــــــة

---

[1] مريم احمد مصطفى، احسان حفظى، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص: 255.

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر و طرق قياسه في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء قاعدة البيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، 2003، ص: 37.

[3] مرجع سابق، ص: 38.

و هي: الحرمان العزل، الاعتماد على الغير و الاغتراب، نقص الأصول المادية و الخيارات و الوهن و انخفاض نسبة المشاركة في صنع القرارات و عدم الاستقرار و و موسمية العمالة و انعدام الحيلة و حرية التعبير.

إن هذه الخصائص والصفات التي أشار إليها الباحثون و التي تخص الفقراء دون غيرهم هي ناتجة عن الحرمان و ما ينجم عنه و كذلك إلى انعدام الحيلة و حرية التعبير، و سنتعرض إلى هاتين الخاصيتين.

6. الحرمـــــان:

الحرمان هو إخفاق في واحد أو أكثر من انساق الانتماء و الذي يعد أساسي في أداء المجتمع لوظيفته، مثل النظم القانونية والديمقراطية وسوق العمل والحماية الاجتماعية ونظام الأسرة و المجتمع.

إن الأفراد و الأسرة يعانون من تراكم الأخطار و المشكلات و المعوقات المؤدية إلى الفقر الاجتماعي و بالتالي، إلى الإهدار الاجتماعي، بل و إلى فقدان الهوية ذاتها[1].

و الحرمان مشكلان؛ حرمانا ماديا و حرمانا معنويا، فالحرمان المادي يمكن أن يقاس عبر البطالة و الازدحام السكاني و غياب الأمان و الافتقار إلى موارد معينة و ما إذا ذلك، أما الحرمان الاجتماعي يتمثل خصوصا في تدني المشاركة في العلاقات و الأعراف و المناسبات الاجتماعية التي تستدعي عضوية الناس في المجتمع[2].

فالحرمان نقيض لحق المواطنة، و يترتب أساسا على إنكار الحقوق الأساسية و يشكل انهيارا خطيرا للمجتمعات الديمقراطية و من الواضح أن الجوانب الاقتصادية للفقر لم تستبعد تماما، بل كان السبب الرئيسي هو الإخفاق في تنفيذ الحقوق تنفيذا فعليا، حيث يعجز المواطنون عن الحصول على حقوقهم الاجتماعية[3].

الفقير يدرك الفروق الاقتصادية و المادية بينه و بين طبقة الأغنياء في المجتمع؟ أو يرى أن جهاز الثروة المادية يتوفر عندهم و أن مستوى معيشتهم يختلف من مستوى معيشته و يسود حياتهم الشعور بالأمان بالنسبة للمستقبل، بينما يشعر الفقير دائما بالقلق نحو المستقبل و يدرك الإنسان الفقير إشباع أدنى مستوى الحاجات المعيشية، بل يرى أن الأغنياء لا يشعرون بالمشاكل التي يعيش فيها و خاصة فيما يتعلق بالجوع[4].

---

[1] بيرسترويل و آخرون، الفقر في الضفة الغربية و قطاع غزة، (محاولة أولية لتقدير حجمه و التعرف على خصائصه و محدداته)، الأمم المتحدة 1997، ص: 39.
[2] جميل هلال: الفقر في الضفة الغربية و قطاع غزة: محاولة أولية لتقدير حجمه و التعرف على خصائصه و محدداته، الأمم المتحدة 1997، ص: 1.
[3] بيير سترويل: مرجع سبق ذكره، ص: 33.
[4] محمد حسين الغامري: مرجع سبق ذكره، ص: 237.

7. انعـدام الحيلـة و انعـدام القـدرة على التعبيـر:

رغم تباين الطرق التي تعاني منها الجماعات المختلفة من الفقر في الأماكن المختلفة، فان هناك قواسم مشتركة بينهم حيث تتسم حياة هؤلاء بانعدام الحيلة و عدم القدرة على التعبير مما يحد قدرتهم على الاختيار، و يحدد نوعية تعاملهم مع أرباب العمل و الأسواق و الدول و حتى المنظمات الغير حكومية تحدهم من الاستفادة من الفرص. ومن التجارب المميزة للفقـراء أن خياراتهـم محدودة للغايـة و أنهم لا يستطيعون إسمـاع أصواتهم للغيـر أو التأثير فيما يجري، و انعدام الحيلة هذه ينتج من الأضرار و العوائق المتشابكة و المتعددة التي تجعل الفكاك من الفقر أمر في غاية الصعوبة.

و يشير الفقراء بوجه عام إلى أن حالة انعدام الأمن في الحياة قد زادت بسبب الفساد و عدم الوساطة لهم، و لا ممتلكات و لا أموال و لا أملاك، و لا معلومات ولا مهارات[1].

لقد نشأت نظرية التجريد من القوة و عن الجهود التي يبذلها الفقراء لضمان إشباع حاجاتهم الأساسية من مسكن و طعام وأمن. و التجريد يشير إلا النقص للموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، و عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح و صوت مسموع للفقراء، و كذلك شعور الفقراء الداخلي بانعدام أهميتهم.

ويعرف كثير من الفقراء الفقر: بأنه العجز عن ممارسة السيطرة على حياتهم، و الموارد المحدودة تجبر الفقراء على التفكير في حدود آفاق قصيرة المدى، و في هذا الصدد قالت امرأة في البرازيل و هي تعاني الفقر و تحاول الربط بين القوة و السيطرة و الرفاهية.

"**الرجل الغني هو الذي يقول أنا سوف افعل كذا و يفعله، أما الفقراء فهم لا يستطيعون تحقيق رغباتهم أو تنمية قدراتهم**".

كما يصبح انعدام الحيلة عند الفقراء و في أجلى صورة في نوعية معاملاتهم مع المؤسسات الرسمية و الغير الرسمية التي يعتمدون عليها في حياتهم. فالمؤسسات تلعب دور الوسيط في سبيل الوصول إلى الموارد و الفرص، إلا أن الأشخاص الذين يتعين عليهم التعامل معهم في القطاع الخاص و الدولة و إلى حد اقل في مجتمع المدني، غالبا ما يميلون إلى صدهم و إبعادهم و اتسامهم بالفضاضة و الافتقار إلى روح الرعاية[2].

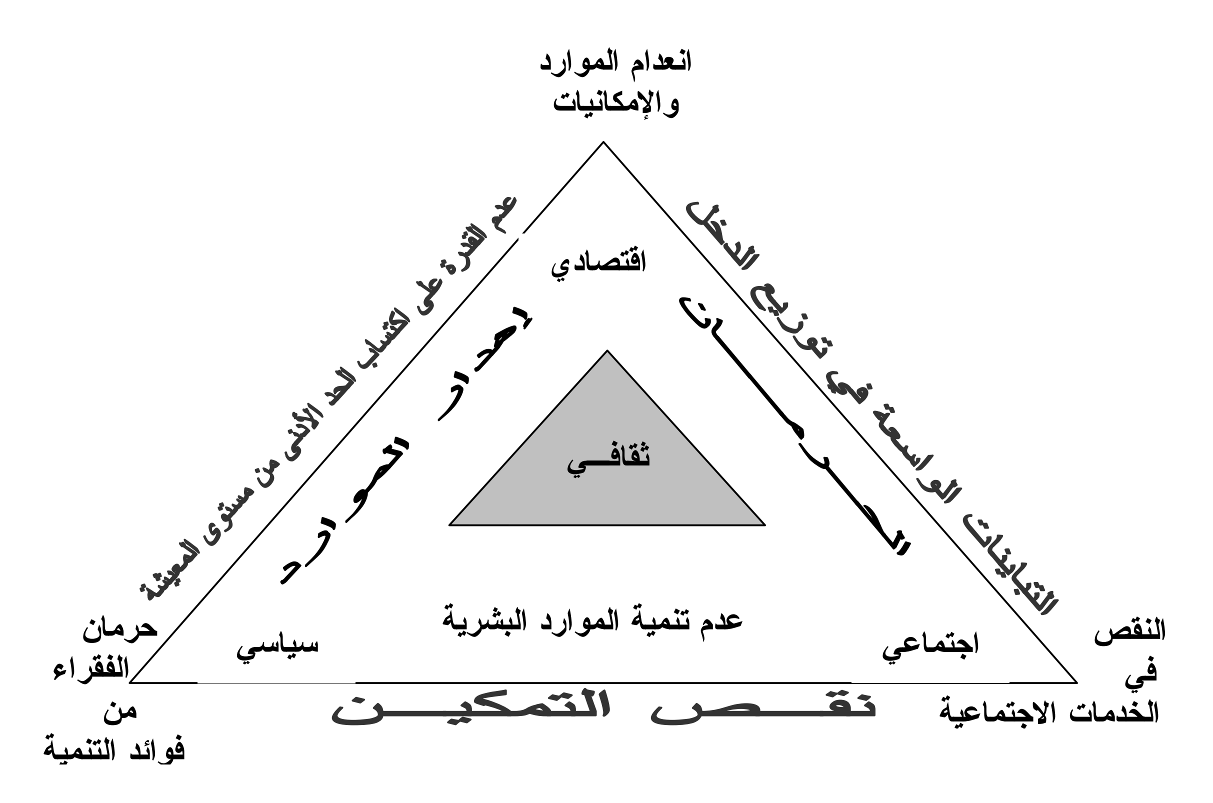
---

[1] ديبا ناريان: مرجع سابق ذكره، صندوق النقد الدولي، مجلد 37، العدد 4، 2001، ص: 21.
[2] ديبا ناريان، مرجع سابق، ص: 19.

و كل هذه الأمور معتادة في حياة الفقراء، و يتوق الفقراء إلى مسؤولين ينصتون إليهم و يثقون بهم و لا يكذبون عليهم و يعاملونهم باحترام حتى ولو لم يستطيعوا مساعدتهم.

و يمكن تلخيص الخصائص السابقة في الشكل التالي:

شكــل رقــم (2): أبعـــــاد ظاهــرة الفقــر



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلــب الثالــث: طبيعــة و أنــواع ظاهــرة الفقــر

1. طبيــعة الفقــر:

مع بداية عقد التسعينات حدثت تغيرات كبيرة في طبيعة ظاهرة الفقر؛ لعل أهمها التغيرات التي طرأت على تركيبة وتكوين الفقراء إذ أن هناك تزايد سريع في عدد الأفراد المعدمين بالريف والذين يعانون من الفقر المدقع، فهم لا يملكون أية موارد مادية أو مهارات وقدرات تؤهلهم لشغل وظيفة منتجة وعليه تطول فترة فقرهم[1].

[1] ثيودور شولتر، كيفية التنمية البشرية، ترجمة: سميرة بحر، مكتبة الوعي العربي، الفجاله، 1981، ص:11.

إن الحديث عن طبيعة ظاهرة الفقر يجرنا إلى الحديث عن : مدة الفقر (طويل وقصير الأجل) فقر الشعب وفقر الدولة، وفيما يلي نتعرض لكل عنصر بقليل من الشرح.

1.1. الفقــر طويل الأجــل والفقر قصير الأجــل[1]:

- **الفقــر قصيــر الأجــل:**

ويعرف كذلك بالفقر المؤقت وهو ذلك الفقر الذي يستمر فترة زمنية تتراوح ما بين (3) ثلاث سنوات على الأقل و(7) سبع سنوات على الأكثر؛ وهي تعتبر بمثابة فترات زمنية قصيرة في حياة الأمم والشعوب.

وينتج هذا النوع من الفقر عادة عن ظروف و أوضاع طارئة وغير عادية مثل عدم توافر القدر الكافي من فرص العمل المنتجة في المجتمع، أو عدم توافر القدر الكافي من الموارد المالية الضرورية لمواجهة متطلبات المعيشة الضرورية؛ أو بسبب وجود سوء شديد في توزيع الدخل القومي وأكثر الفئات معاناة من الفقر قصير الأجل هن النساء الفقيرات اللاتي يعلن أسرة كاملة، والشباب الذي يبحث عن فرص عمل والمسنين وعادة ما نجد هذه الفئات التي تقع في نطاق الفقر قصير الأجل تختلف دخولهم النقدية من سنة إلى أخرى ومن موسم أو فصل إلى آخر خلال نفس السنة. إن هذا النوع من الفقر يمكن مكافحته جزئيا عن طريق إقراض هؤلاء الأفراد الفقراء وتوفير فرص عمل منتجة لهم.

- **الفقــر طويــل الأجــل:**

وهناك من يطلق عليه الفقر الدائم؛ وذلك لأنه يظل فترة زمنية طويلة نسبيا تزيد في أغلب الأحوال عن خمسة عشر(15) سنة فأكثر.

وتعود أسباب وجود هذا النوع من الفقر بالدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية الحادة الناتجة عن طبيعة البنيان الاقتصادي الموجود والسائد في المجتمع هذه الاختلالات من شانها أن تحول دون القضاء على الفقر؛ بل تؤدي إلى زيادة حدة الفقر الدائم وعلى العكس من ذلك فان العديد من البلدان النامية التي استطاعت أن تحقق نجاح ملحوظ في حربها ضد الفقر الطويل الأجل، مثل دول جنوب شرق آسيا أصبحت تعاني فقط من فقر قصير الأجل.

---

[1] رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني، مرجع سابق، ص: 111-113.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود علاقة وثيقة بين الفقر الدائم ومدى نجاح أو فشل استراتيجيات التنمية المختلفة في مكافحة الفقر في أي مجتمع، فلا يمكن القول عن إستراتيجية تنموية معينة أنها ناجحة إلا إذا استطاعت مكافحة الفقر طويل الأجل، وتمكنت من تخفيض عدد الأفراد الذين يعيشون أسفل خط الفقر المطلق إلى إجمالي عدد السكان في هذا المجتمع خلال فترة زمنية معينة –خلال 20 سنة مثلا– والعكس بالعكس.

2.1. الفــرق بين فقــر الشعــب وفقــر الدولــة:

سنتناول فيما يلي الفرق الجوهري والأساسي بين فقر الشعب وفقر الدولة؛ إذ انه كثيرا ما يتردد في الأوساط السياسية والاقتصادية وصف دولة من الدول بأنها فقيرة وشعب غني، كما توصف بعض الدول الأخرى بأنها دولة غنية وشعب فقير.

إن الفرق الحقيقي والجوهري بين فقر الشعب وفقر الدولة؛ يكمن في سوء توزيع الثروة أولا ثم سوء توزيع الدخل أو عوائد عوامل الإنتاج ثانيا، فعندما يختل توزيع الثروة والدخل يظهر نموذج فقر الشعب وفيه نجد انه رغم وجود موارد طبيعية وثروات متعددة وطاقات متجددة إلا أن عائدها يتركز في أيدي قلة من الطبقات الحاكمة دون أغلبية الشعب الذي يظل يعاني من الفقر والحرمان.

أما فقر الدولة في ظل ثراء الشعب؛ فيمكن تفسيره بأنه حالة من حالات – هموم الحكومات – إذ تكون الموارد قليلة نسبيا ومشاكل استغلالها متعددة لدرجة تقل معها الصادرات وترتفع الواردات ويتفاقم العجز في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات وتنخفض قيمة العملة تبعا لذلك، بينما معظم أفراد الشعب يستهلكون كل ما ينتجون كما يزيد استهلاك الفرد من الطاقة والغذاء ويقل معدل الادخار والاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى زيادة استثمارات الحكومة في المرافق العامة والخدمات وذلك فضلا عن زيادة أعباء التامين الاجتماعي والصحي...الخ. يحدث كل ذلك في الوقت الذي يعمل فيه هذا الشعب على إيداع الأموال في البنوك الأجنبية خارج البلاد ودون دعم استثمارات الدولة ونفقاتها.

2. أنــواع الفقــر:

إن الفقر ظاهرة معقدة و متعددة الجوانب؛ فالفقر يعني عجز فئة من الأفراد و الأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجون إليها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول، و عليه فإن للفقر أشكال و أنواع مختلفة تبعا لما يلي:

1.2. الفقــر البشــري:

تشمل أوجه الحرمان في القدرات الأساسية الحرمان المتعلق بسنوات العمر، الصحة ، الإسكان المعرفة، المشاركة، الأمن الشخصي و البيئة و حينما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض فإنها تشكل قيودا حادة على الخيارات الإنسانية.

يمكن أن يعرف على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية؛ كالرعاية الصحية، التعليم، الغذاء، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية بكل حرية[1].

2.2. الفقــر النقــدي:

على خلاف الفقر البشري؛ الذي يعتبر نقصا في مجموعة من العناصر، نجد إن الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد هو الدخل[2]، أي انه يتم تحديده على أساس معيار الدخل وتتم التفرقة في هذا الصدد إلى الفقر المطلق و الذي يشير إلى حصول الفرد على دخل اقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر، أما الفقر النسبي و الذي يشير إلى انتماء الفرد إلى الفئة التي تحصل على اقل دخل في المجتمع.

ويتطلب قياس هذا النوع من الفقر، بيانات مفصلة عن دخل السكان[3].

إن مضمون الفقر البشري يعتبر أن نقص الدخل هو مؤشر أساسي لوجود الفقر، و لكن ليس هو الوحيد؛ فعليه نجد أن كل أنواع الفقر لا يمكن أن نرجعها إلى الدخل، لأن الحياة البشرية لا تتلخص في الدخل، فالنقص في الدخل لا يعبر لنا عن كل العناصر الأخرى التي تؤثر على البشرية.

المطلــب الرابــع: نظريــات الفقــر

النظريات التي تفسر ظاهرة الفقر وجودا و انتشارا عديدة[4]:

1. النظريــة الفرديــة:

و تمثــل أصحاب الاتجــاه الفردي في تفسير ظاهرة الفقــر التي تعتبــر الفقــر ظاهــرة فردية؛ و أن أسبابها ذاتية، تعود إلى الأفراد الفقراء أنفسهم و هم المسؤولون عن فقرهم و ليس المجتمع

---

[1] علي وهب، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

[2] Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, 2000, PNUD, Debock Université, P : 17.

[3] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر و طرق قياسه في منطقة الاسكوا، مرجع، سبق ذكره، ص 26.

[4] محمد الصقور، السياسات الاجتماعية و الفقر في المنطقة العربية، مناهضة و إزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاة على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.جمهورية العربية السورية28-29 فبراير 1996، ص ص.84-85.

و يستنتج من هذه النظرية أن القضاء على الفقر يتأتى عن طريق الاهتمام بالفرد و تحسين قدراته و مكانته...، أي الاهتمام بالمورد البشري في ذاته.

2. النظريـــة الدينيـــة:

وتعبر عن الاتجاه الديني في تفسير ظاهرة الفقر؛ و ترى أن الفقر و الغنى قدر مقدور، و أمر محسوم "و في السماء رزقكم ما توعدون" (سورة الذاريات آية 51.)، "و الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم" (سورة الروم آية 40.). و في الحالة هذه؛ فان أسباب الفقر تكون خارجة عن قدرة الإنسان و عن قدرة المجتمع معا، و لكن الاخذ بالأسلوب و الوسائل الموصلة إلى الثروة أمر مطلوب و مرغوب.

3. النظريـــة الاجتماعيـــة:

و تنظر النظرية الثالثة هذه إلى المجتمع من خلال هيكله الطبقي و علاقاته، و توزيع القوى و التمكين الاجتماعي[1]؛ و هي جميعها التي تجعل من فرد ما غنيا و آخر فقيرا متدني الدخل و الإمكانيات.

و أن المسؤول عن وجود هذه الظاهرة و استمرارها ليس الفقراء أنفسهم بل المجتمع، و ما فيه من خلل و ضعف و تحيز في فعالياته و أنشطته التنموية و الاجتماعية و السياسية؛ التي تجعل من كل هذه العوامل معاول تقيم فوارق و تفاوتا بين الأفراد و بين المناطق ريفا و حضرا.

ووفق هذه النظرية فان استراتيجيات و سياسات التدخل الناجح للقضاء على هذه الظاهرة؛ تكون بالتأثير في بنية المجتمع و مكوناته و الاستثمارات و أنشطته المختلفة فيه، لصالح الفقراء....فالتدخل أولا يجب أن يتجه إلى المجتمع قبل الفرد.

ويرى كثير من الباحثين أن نظرية واحدة غير كافية لتفسير الفقر و تحديد استراتيجيات و سياسات التدخل، مما دفع البعض إلى انتهاج نهج مشترك يجمع بين النظرية الفردية و النظرية الاجتماعية.

---

[1] مؤتمر العمل الدولي، الخلاص من الفقر، التقرير الأول، مكتب العمل الدولي جنيف، الدورة 91، 2003، ص: 17.

المبحـــث الثانـــي: المقاربـــات المختلفـــة لتفسيـــر ظاهـــرة الفقـــر

إن مسببات الفقر فردية ، عائلية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، متعددة و متنوعة و متغيرة و متفاعلة لدرجة أنها تتراكم.

أصبح الفقر الشغل الشاغل للساسة و الاقتصاديين، و خاصة المهتمين بمجالات التنمية، حيث أضحى يشكل هاجسا خطيرا على المجتمعات؛ لما يحمله من هزات تمس جميع الأبنية الاجتماعية و تعيق تقدمها و تطورها و توازنها الاقتصادي.

المطلـــب الأول: المقاربـــة الاقتصاديـــة

1. الفقـــر و توزيـــع الدخـــل :

لقد أولت الدراسات الاقتصادية الحديثة اهتماما كثيرا و متزايد بمشكلة انتشار الفقر في العالم الثالث، و خاصة بعد ما حصل تغيير في الفكر التنموي والذي يدعو إلى أن الاستثمار و الادخار هو شرط التنمية ولكن الآن أصبح التوزيع هو العنصر الحاسم الآخر لنجاح وتحقيق التطور.

حيث أصبح واضحا من أن النمو الاقتصادي في حد ذاته قد لا يحل مشكلة الفقر و التخفيف من حدتها، إذ أن استراتيجيات التنمية التي أدت إلى زيادة مستوى دخل الفرد ليس لها تأثير على الفقر إذا ما صاحبها ازدياد التفاوت في توزيع الدخول، و عليه يجب أن تصل نتائج التنمية إلى الجميع[1].

و قد عبر أحد الاقتصاديين بقوله: " يوجد تناقض بين الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية، و يتسع أو يضيق هذا التناقض تبعا لحالة التنمية الاقتصادية؛ فالدول المتقدمة اقتصاديا تعتبر أكثر حظا في هذا المجال لان مواطنيها يدركون أهمية التوزيع الدخل، و لذلك فهم يتقبلون عن طيب خاطر الضرائب العالية و يتحملونها عندما يزداد مستوى الدخل المستهدف، فمن المحتمل أن يقبل الاقتصاد التضحية بإبطاء معدلات النمو لصالح إعادة التوزيع لان الدول المتقدمة يمكن أن تقدم التضحية، و قادرة بان تضحي ببعض النمو في سبيل العدالة الاجتماعية، و لكن على العكس في الدول المتخلفة؛ فالتكلفة الاجتماعية تكون باهظة إذا أرادت هذه الدول أن تحقق المساواة، فالاقتصاد يتميز بمستوى منخفض من الكفاءة "[2].

---

[1] اسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دون سنة النشر، ص: 123.
[2] محمد حامد دويدار، أصول الاقتصاد السياسي، الجزء2: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1996، ص: 270.

و تشير كثير من الدراسات إلى أن تفاوت الدخل يعزى إلى أسباب كثيرة أهمها: تركز الثروة بين قلة من الإفراد، و اختلاف المستوى التعليمي و اختلاف الدخول بين الريف و الحضر بالإضافة إلى اختلاف النشاط الاقتصادي. ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل منحنى لورنس و معامل جيني[1].

إن مفهوم توزيع الدخل ينصرف إلى قيام الدولة بتوفير درجة إشباع متساوية من السلع و الخدمات، التي يمكن للفرد الحصول عليها عن طريق وحدات الدخل الحدية، فان تعذر على الدولة القيام بهذا الدور خلال فترة زمنية معينة فإنها تلجأ في فترة لاحقة إلى إعادة توزيع الدخل القومي؛ بالخصم من أصحاب الدخول العالية لصالح محدودي الدخل و عليه ضمان حد أدنى لمحدودي الدخل مع المحافظة على الحافز الشخصي و الملكية الخاصة لأصحاب الدخول العليا[2].

ولكن رغم اختلاف الأنظمة أو الإيديولوجيات التي تنظم لها عملية التوزيع الأقل و الثروة، يبقى النظام الديمقراطي هو الذي يعمل على توزيع الحقوق الاقتصادية، مثل تامين الحصول على وظيفة وعلى التعليم الأساسي و الصحة، والتي تؤديان بدورهما مهمة الضمانات التي تعمل على الحد من الفقر وعدم المساواة، فعلى الجميع أن يخصص هذه الحقوق في شكل سلع عامة وهذه الطريقة التي تعمل بها الدول المتطورة؛ وكنتيجة منطقية أن مسالة التوزيع يتضح من أن فكرة التفاوت ليست مسالة أخلاقية فحسب ولكنها أولا وقبل كل شيء مسالة سياسية و اقتصادية ترتبط بكل جوانبها.

هناك علاقة تربط بين المفهومين (الفقر و توزيع الدخل)؛ و التي تظهر من خلال وجود علاقة طردية بين معامل جيني ونسب الفقر؛ بمعنى انه كلما زاد التفاوت في الملكية ازدادت نسبة الفقر في أوساط المجتمع، حيث كلما انخفض التفاوت في الملكية انخفض معامل جيني.

2. الفقــر و التخلــف الاقتصـــادي:

يستخدم اصطلاح التخلف الاقتصادي لمعان متعددة ، أكثرها شيوعا انخفاض مستوى المعيشة؛ أي انخفاض متوسط استهلاك من سلع وخدمات، انخفاضا كبيرا مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة و انخفاض إنتاجية العمل، وانخفاض مستوى التعليم الصحة و التغذية، وهذه الخصائص يمكن النظر إليها على أنها أسباب الفقر و نتاجا له في نفس الوقت[3].

---

[1] حسين يحي، عبد الله الربيعي، ماجد بدر، قياس الفقر و توزيع الدخل في الأردن، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 24، 2001، ص: 24.
[2] عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية و التنمية في الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص: 180.
[3] إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

هناك الكثير ممن لا يفرقون بين ظاهرتي الفقر و التخلف، بالرغم من انه يوجد ثمة فوارق جوهرية بينهما؛ إذ نجد أن هناك بعض الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا ...، يوجد بها فقراء كثيرون ورغم ذلك لا يمكننا وصفها بأنها دول متخلفة، و بالمثل فانه هناك دول فقيرة مثل بعض الدول الإفريقية يوجد بها أغنياء غير أنها لا ينفي حقيقة كونها متخلفة؛ فالدول المتخلفة التي تتميز بالانخفاض النسبي في متوسط الدخل.

ويرجع العامل الرئيسي في هذا الصدد إلى غياب إستراتيجية واضحة للتغيير الاجتماعي و ضعف التنظيمات السياسية السائدة[1].

إن التخلف ظاهرة متغيرة و نسبية[2] حيث نجد أن المفكرين الاقتصاديين لم يجمعوا على تعريف واحد ومهما تعددت التعاريف، فان ما يهمنا هو كون التخلف الاقتصادي يعتمد و يرتبط أساسا بوضعية النشاط الاقتصادي و الاجتماعي السائد في مجتمع ما، و التي تكون متدنية في مستوى تطورها قياسا إلى إمكانيات الموارد المتوفرة لذلك المجتمع و مقارنة ذلك المستوى التطوري مع المجتمعات الأخرى المتقدمة.

هناك من الاقتصاديين يذهب إلى التفرقة بين التخلف و الفقر في أن التخلف ينطوي على خلل اجتماعي جنبا إلى جنب مع الخلل الاقتصادي مع وجود أيضا الخلل الحضري، حيث تكون العلاقات و النظم الاجتماعية غير متناسبة مع التطور الاقتصادي و المادي على نحو يحول دون المزيد من التطور الاقتصادي في المستقبل، مع الملاحظ أن الشعوب المتخلفة عادة ما تكون غير متحضرة خاصة منهم سكان الريف[3].

عندما ننظر إلى وضع البلاد المتخلفة نرى كيف اثر عليها النظام الدولي، فمن ناحية نجد أن تلك البلدان بعد ان حققت استقلالها السياسي راحت تتطلع نحو تحقيق برامج طموحة للتنمية و التصنيع، لمواجهة مشكلات البطالة و الفقر وسوء مستويات المعيشة، وخصوصا في ضوء التزايد المتسارع الذي بدأ يطرأ على معدلات نموها السكاني، ولقد أدركت هذه الدول ان الخروج من دائرة التخلف سوف يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية الممكنة لصالح بناء التنمية وكل ذلك لابد أن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية ومع علاقات الهيمنة و التبادل اللامتكافئ مع السوق الرأسمالية العالمية، فقد كان تحقيق تلك البرامج التنموية يحتاج إلى استثمارات خاصـــة والى استيـــراد الكثيـــر من السلـــع و الخدمـــات وهو يتطلب توافر مقادير هامة من العمـــلات

---

[1] محمد عاطف غيث، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: 213.
[2]محمد احمد الدوري، التخلف الاقتصادي، طبعة 2، مرجع سبق ذكره، ص:25.
[3] رضا العدل، فرح عزت، محمد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

الأجنبية، وكما أن تمويل الزيادة في الواردات وتمويل العجز بموازين مدفوعاتها فوجدت هذه البلدان نفسها في احتياج لموارد مالية، كما أن صادراتها من المواد الخام تتعرض للتدهور[1].

إن المعطيات الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية التي افرزها التقسيم الدولي للعمل، وكذلك السياسات الهيكلية المقترحة من طرف الهيئات الدولية خاصة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة)، أدى إلى إحداث تحولات هيكلية عميقة في اقتصاديات الدول النامية وتبنيها ميكانيزمات تنظيمية وإدارية مختلفة كالخوصصة و التقليل من النفقات العمومية...الخ، كل هذا أدى إلى تعميق حدة الاختلالات الهيكلية داخل هذه البلدان[2].

إن اعتبار التخلف الاقتصادي هو المحدد و السبب المباشر لحدوث و انتشار الفقر، نظرا لما يشكل ويؤثر على الدخل القومي و الدخل الفردي وكذلك تامين الخدمات الأساسية للسكان (الصحية، التعليمية و السكنية).

3. انخفـــاض الدخــل الفــردي:

يعرف **هيكس** HICKS الدخل بأنه ذلك المورد المالي الذي تمتلكه الدولة أو أي فرد؛ حيث يتخذ جزء من هذا الدخل للإنفاق وجزء آخر للادخار[3].

من الملاحظ أن الأسباب المباشرة للفقر؛ هي الدخول المتدنية ، بمعنى أنها السبب الرئيسي في الوقوع في الفقر على الأقل أي أن الدخل هو امتلاك رأس المال واستثماره دون نفاذه وان ضعف وانعدام الدخل هو دليل على الفقر، ويؤدي ضعف الدخل إلى آثار سيئة إذ ينجم عنه ضعف في الاستهلاك و الادخار ويؤدي هذا إلى ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي إلى ضيق السوق وهذا ما يعرف عنه بالحلقة المفرغة للفقر و التي عبر عنها **نوركسيه** NURKESH ، وأشار إلى هذه الحلقة أنها كانت من أهم الحلقات المفرغة احدها في جانب العرض من رأس المال النقدي (الادخار)، و الأخرى من جانب الطلب على ذات رأس المال[4].

---

[1] رمزي زكي، التاريـــخ النقـــدي للتخلـــف: دراســـة في اثر النظام الدولي على التكويـــن التاريخي للتخلـــف بـــــدول العالـــم الثالـــــث، عالم المعرفة سنة 1987، ص: 193.

[2] عبد الوهاب شمام، مجلة العلوم الإنسانية: البلدان النامية و النظام الاقتصادي العالمي الراهن، منشورات جامعة منتوري قسنطينة العدد: 10 سنة 1998، ص: 9.

[3] Bernard Guerrins, Dictionnaire D'analyse Economique : Théorie Des Jeunes Micro Economique, Edition La Découvert, Paris 1997, P : 429.

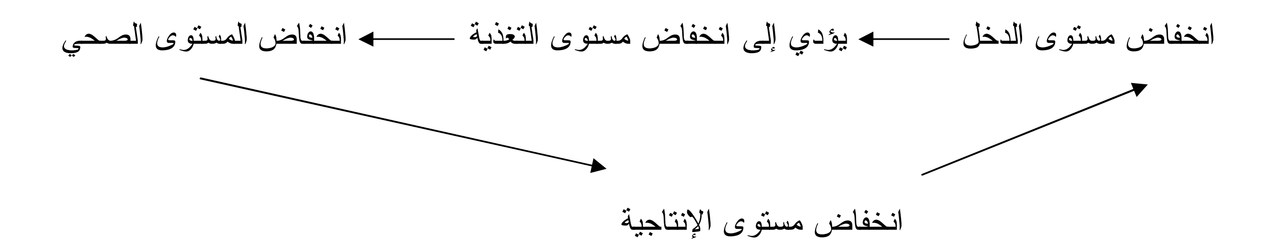
[4] عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية سنة 1999، ص: 53.

وتتمثل الحلقة الأولى في أن انخفاض الدخل الفردي في الدولة المتخلفة يعني انخفاض القدرة على الادخار، وهو يترتب عليه انخفاض في رأس المال المستثمر وهذا يعني بدوره انخفاض في الإنتاجية وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة العرض.

أما الحلقة الثانية تتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية، ويعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يدل على انخفاض رأس المال المستثمر، وهو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية وهذه بدورها تعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي؛ أي انخفاض القدرة الشرائية المتاحة له، وهذا يترتب عليه ضعف السوق المحلية وضعف الحاضر على الاستثمار وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب.

إن التحليل الذي وضعه نوركسيه يعني بان انخفاض الدخل الفردي الذي يعكس انخفاض الإنتاجية هو القاسم المشترك ونقطة الالتقاء بين الحلقتين، كما أن هذه النظرية تشير إلى أن الفقر الذي ينتج من انخفاض الدخل سرعان ما تتبعها الزيادة السكانية السريعة، من ثم سيبقى المجتمع عند مصيدة حد الكفاف[1]. ويمكن أن نمثلها بالشكل التالي:

شكـــل رقــم (3): الحلقـــة المفرغـــة للفقـــر



وقد أشارت كل التوجهات و الحقائق في مجمعها أن انخفاض الدخل الفردي ناتج من انخفاض النمو الاقتصادي، وان التحسين و الزيادة المستمرة في الدخول من خلال ارتفاع النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، بالإضافة إلى عملية توزيع الثروة و الدخول و كيفية وصول ثمار النمو إلى جميع أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأنه لا يمكن اعتبار فقط انخفاض الدخل الفردي في انتشار الفقر، إذ كيف تفسر ارتفاع الدخل الفردي لبعض الدول المتقدمة ولكن الفقر مازال يصطاد العديد من أفراد هذه المجتمعات.

1 نادية رمسيس، النظرية الغربية و التنمية العربية: الواقـــع الراهن و المستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراســـات الوحـــدة العربيـــة 1984، ص: 33.

حيث أن معظم الإحصائيات الدولية تشير إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي في كل دول العالم، إلا أن الدلائل تشير إلى اتساع الهوة بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة نتيجة لسوء توزيع الدخل بصورة متساوية.حيث أن فقراء العالم يشكلون نصف سكانه ويملكون خمسي ثروات الكرة الأرضية[1].

وفي هذا الصدد تشير التقارير أن متوسط دخل الفرد لا يعبر بصورة جيدة عن تحرك المجتمعات نحو الرفاهية أو تحسن الأحوال المعيشية، إذ أن تطور المؤشرات الاجتماعية قد تعطي صورة مكملة عن هذا التحرك، وهو ما يعني أن المقارنة يجب أن تبنى على أساس استخدام تلك المؤشرات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية وهي مستوى التحصيل العلمي و مستوى المعيشة، معبرا عنه بمتوسط دخل الفرد و متوسط العمر المتوقع.

المطلــب الثانــي: المقاربــة السياسيــة

1. العولمــة وتعزيــز التنميــة:

إن التطورات الاقتصادية مثل " العولمة و الخصخصة و التكنولوجيا " لا يعتبر نجاحا اقتصاديا في بعض المجتمعات، و إنما سيعمق مشكلة الفقر.

كما أن الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد و تجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي،وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد، كما يؤثر على الأفراد أيضا؛ لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار و بالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق؛ وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل، و الملبس...).

وللإنفاق العسكري عبئا كبيرا على الاقتصاد إذ لا يساهم في النمو الاقتصادي فحسب، بل يفقد الاستثمارات التي كان من الممكن استغلالها في زيادة الطاقة الإنتاجية، و المؤكد أن الموارد المالية التي تخصص لشراء الأسلحة تكلفتها مرتفعة جدا، وهذه المبالغ الضخمة لو صرفت من اجل التنمية لأعطت نتائج كبيرة على مستوى محاربة الفقر.

[1]C.N.E.S., Projet d'Etude Sur Le Déterminant De La Pauvreté, Version Prière, Alger, 2001, P : 4.

بعض الساسة في المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر؛ و التي ترجع إلى امتلاك قلة من أفراد المجتمع للثروات و السلطة، و البعض الآخر لا يستطيع أن يملك شيئا من هذا.

وعدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول، الزراعة، الأنهار...) وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج، و أيضا عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع، التي تزيد و تحسن من دخل المجتمع و أفراده.

عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات و بعضها البعض[1].

2. الحكـــم الديمقراطـــي و تمكيـــن الفقـــراء:

إن الحكم الديمقراطي يولد بشكل تلقائي تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحقيق ازدهار أكبر، بدلا من ذلك من الضروري تنفيذ شرطين للربط بين الحكم الديمقراطي و التطوير الإنساني بشكل فعال؛ ألا و هما الإرادة السياسية (تمكين الفقراء و تجهيزهم من خلال أقنية مشاركة في المجتمع المدني)، بالإضافة إلى مقدرة الدولة (مقدرة صانعي القرار على الرد بشكل فعال على الطلبات العامة من خلال تقديم الحماية الاجتماعية و الخدمات العامة بما يلبي الحاجات الاجتماعية)، تتضمن القطاع العام وذلك على المستويات الوطنية، الإقليمية، المحلية و نظام العدالة المكلف بالحفاظ على حكم القانون و حقوق الملكية.

من ناحية المحاسبة؛ من المفترض بشكل عام بأنه في المبدأ، يجب أن تسمح بعض المميزات الرئيسية التي تحدد الأنظمة الديمقراطية و بشكل خاص الانتخابات العادلة و الإمتيازات العالمية و التشريعات الشاملة و الحريات السياسية لتنظيم وتكييف المجتمع المدني و المساواة أمام القانون، للفقراء و الضعفاء و المحرومين بالمشاركة بالتساوي في النشاط العام لإظهار مطالبهم و تقديم مصالحهم في كل أمة من خلال الأحزاب، الجمعيات، الشبكات و التحركات التي بإمكانها أن تعمل على إعادة توزيع العدالة.

و من خلال هذه القنوات المتعددة، يجب أن يتمكن الناس العاديين من التعبير عن حاجاتهم الاجتماعية للضغط على المسؤولين المنتخبين و تحميل الممثلين و الحكومات مسؤولية أفعالهم، كما يتم جعل اتخاذ القرارات التنفيذية أكثر شفافية من خلال تدقيق الهيئة التشريعية و يخضع القادة لحكم القانون من خلال المحاكم[1].

[1] علي حسين شبكشي، العولمة: نظرية بلا منظر، مطبعة المدينة، جدة، يناير 2001، ص: 86.

إن المطالبة الرئيسية؛ هي أن الديمقراطية تشمل الموافقة العامة لكافة المواطنين و التعبئة المجانية للمنظمات والأحزاب و المجموعات بما فيها البرلمانات و القادة المنتخبين الذين يمكن استبدالهم من قبل الناخبين، وبالتالي السماح بحماية منصفة للمصالح.

من ناحية القدرة، يجب أن تسمح المؤسسات و إجراءات الحكومة الديمقراطية في الدولة لصانعي السياسات بالاستجابة بشكل فعال أكثر لطلبات الفقراء. يتم اعتبار مؤسستين بشكل عام بأنهما هامتان، يتطلب القطاع العام على المستويات الوطنية و الإقليمية و المحلية القدرة لرفع الإيرادات الكافية و تقديم الخدمات الحكومية الأساسية بصفة كافية تستجيب للحاجات الاجتماعية كالتعليم و السكن و العناية الصحية و البنية التحتية.

ركز المعلقون على مصطلح "سوء الحكم" و هو المصطلح الذي غالبا ما يطلق على الفساد الإداري. فقد لاحظوا أن أحد أسباب الفقر الشديد يرجع إلى فشل الحكومات في فتح أسواقها و توفير الخدمات العامة و القضاء على الرشوة. فإذا قامت الحكومات بتنقية أنظمة سياساتها فإنها قد تزدهر لقد صارت جهود المساعدات التنموية عبارة عن سلسلة من محاضرات الحكم الجيد بشكل كبير[2].

3. الفقــر و إشكاليــة الديمقراطيــة:

من المسلم به أن التحول نحو الديموقراطية قد صار من بين أهم مظاهر العولمة الايجابية، حيث يعرف العالم في الآونة الأخيرة موجة واسعة في تحوله الديموقراطي، حتى اعتبرت الديموقراطية من المفاهيم المركزية في التحليل السياسي. و هذا الانتشار الواسع لقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان ساعــد بشكــل كبير فــي الحديــث عن عولمــة الديمقراطيــة ووصــف العصــر الراهــن بأنه "**عصــر الديمقراطيــة**".

غير أن هذا التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي لم يتم على نفس الوتيرة، و إنما صادفته عقبات حدت من انتشاره.

---

[1] إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، الفقر و الأزمة الاقتصادية، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، 1997، ص:122- 125.
[2] ساش، هل يمكن القضاء على الفقر المدقع؟، ترجمة: محمد السقا-عماد الدين علي، مجلة العلوم، مفترق طرق أمام الكرة الأرضية، المجلد22، العدد5، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ايار2006، ص: 17.

إن العولمة قد تركت بصمات على الديمقراطية و الفقر على حد سواء، و إنما بنسب متفاوتة من حيث الدرجة (عالية/منخفضة) و النوع (ايجابية/ سلبية). فإذا كان الحديث عن الديموقراطية يتم بصوت عال و استعراض عضلي بين، فان الحديث عن الفقر ليس كذلك. وذلك بالرغم من أن كليهما يمثل وجها لعملة واحدة. وهنا نسال : هل يا ترى يمكن أن تسود الديموقراطية في مجتمع فقير؟ بمعنى آخر، هل نسعى للممارسة الديموقراطية قبل أن نحاول التخفيف من حدة الفقر؟ في هذا الصدد يؤكد "**جيفري ساكس**" قائلا: "إنني أؤمن عميق الإيمان بان حل كثير من المشاكل ومن بينها مشاكل التنمية، يكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي"، ولكن الواقع اليومي، و داخل المجتمعات الغربية نفيها يسفه هذا الإيمان العميق، و إذا كان الوجه الآخر لعملة النظام الليبرالي_الديموقراطية_ يسمح بمعرفة الواقع كما هو، و معرفة الأرقام الحقيقية، فان الوضع يختلف في بلدان العالم الثالث فهي لم تقلد من الديمقراطية طوعا أو كرها إلا أوجهها الاقتصادي المتمثل في حرية السوق المطلقة، أما الديمقراطية فمضطهدة، أو شكلية في أحسن الحالات، و يعد هذا من ابرز تناقضات الاقتصاد المعولم[1].

و إذا أخذنا في الاعتبار الثنائية: الديموقراطية– الفقر، نلاحظ من خلال قراءة سريعة للتاريخ الإنساني، إن الديموقراطية لا تتعايش مع الفقر، إذ عندما يشعرون الناس أنهم في مأمن من نوائب الدهر و تتوفر لهم أدنى الشروط من العيش الكريم كالسكن الملائم و الشعور بالطمأنينة في العمل، فإنهم يخصصون قسطا من وقت فراغهم في النشاط السياسي و المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، و بالتالي تدعيم الممارسة الديموقراطية. في حين أن الفئات المهمشة ماديا و اجتماعيا لا تجد الوقت الكافي لذلك لأنها تقضي جل وقتها لاهثة وراء سد رمقها و إعالة عوائلها. كما أنها تغدو سهلة الانصياع لكل المراودات و المراوغات الاستعمالية من أية جهة، حيث تحدها تصدق كل الوعود المعسولة حتى و إن كانت تعلم يقينا بأنها مجرد وعود وهمية، وذلك على أمل أن تتحقق المعجزة و يصبح الوهم و الخيال حقيقة.

من هذا المنطلق فان مثل هذه الفئات و خاصة منها فئة الشباب، الذين يشكلون في الواقع الغالبية، نجدهم ينجرون وراء كل البدائل المطروحة بغض النظر عما تحمله من إيديولوجيات و سياسات و ممارسات؛ وهذا ما يفسر شعبية الحركات المتطرفة في أوساط الفئات المهمشة و خصوصا فئة الشباب.

[1] إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية، علي غربي، عولمة الفقر: المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء و المحرومين...، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص: 41.

المطلـــب الثالـــث: المقاربـــة الاجتماعيـــة

1. الفقـــر و النمـــو السكانـــي:

يعد النمو المتزايد للسكان من احد العوامل المؤدية إلى تفشي الفقر فهو يلعب دورا هاما في تأثيره على خريطة الفقر[1] عن طريق رفع معدلات الإعالة و بسبب نقص في الخدمات كالتعليم و الصحة و يخلق أزمة السكن، و تؤدي هذه الزيادة إلى تكاثر عدد الشباب مما يرهق قدرة أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد إليها مما يساهم في خفض الأجور، وأشهر من عالج هذه المشكلة نجد **توماس روبرت مالتوس** THOMASS Robert Malthos الذي بنى نظريته على أن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة؛ أي انه إذا ازدادت مستويات الأجور الحقيقية عن حد الكفاف (الحد الذي يكفي للحياة) فسيرتفع مستوى المعيشة، ومن ثم يتجه السكان إلى المزيد من إنجاب الأطفال من منطلق أن في استطاعتهم تحمل الأعباء اللازمة لرعايتهم وتربيتهم ومع الوقت سيترتب على زيادة السكان وزيادة قوة العمل الموجودة في العمل، مع ثبات مساحة الأرض الزراعية سرعان ما يؤدي إلى سريان قانون تناقص الغلـــة بعد فتـــرة من الزمن و مؤدى ذلك انه بعـــد عدد من السنوات تصبح النسبة بين عدد السكان وموارد العيش كبيرة جدا[2].

وحسب **روبرت توماس مالتوس** فان السكان يزدادون بمتتالية هندسية بينما يزداد الغذاء بمتتالية حسابية[3]. و مالتوسيانية الفقر هو مفهوم استعمله الخبير **انطونيو كافالو** " Anthonio Cavallo" في دراسته لحالة المكسيك ليؤكد أن الفقر بامكانه أن يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، و أن الأفراد لن يغيرو سلوكهم اتجاه الانجاب عندما يجدون أنفسهم في وضعية اجتماعية تزداد تدهورا، لأنهم اكتسبو ثقافة ديمغرافية تمنع عودة المواليد المرتفعة في حالة تفاقم حدة الفقر[4]، و استعمل هذا المفهوم ليكسر ما ذهب إليه النيومالتوسية من أن الفقر دائما يولد خصوبة مرتفعة، و هذا أيضا ما ذهبت إليه الباحثة **كوزيو زفالا** " Maria cosio-zavala " من خلال الدراسة التي قامت بها في منطقتين تقعان في غرب افريقيا[5].

---

[1] عبد الحميد عبدولي، عناصر تخفيف الفقر في ريف الوطن العربي: تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة، عن القضاء على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية(مناهضة و إزالة الفقر)، دمشق، فبراير 1996، ص: 219.

[2] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

[3] علي وهبي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[4] A.Buisri & Autres, « Un Objectif Ambitieux ». Actes Des Journée d'Etudes, Population, Société Et Développement En Algérie. C.E.N.E.A.P., Alger, 1997, P : 215.

[5] M. Kouidri & Hamid Khaldoun, Famille & Démographie En Algérie, C.E.N.E.A.P., Alger. Mai, 1999, P : 57.

إن مسالة الزيادة السكانية وعلاقتها في انتشار و زيادة الفقر لا يمكن تجاهلها فهي حقيقة واقعية سواء على مستوى الأسر أو الدولة، فكلما ازداد عدد السكان تزداد نسبة توفير الغذاء وكذلك الإعالة و توفر فرص العمل، ومع نقص الغذاء و تخلف النظام الاقتصادي و خاصة في الدول المتخلفة؛ و بالتالي فان الدول لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثمة يزداد انتشار الفقر، ومع الجهل و عدم تحديد النسل يزداد مرة أخرى عدد السكان، إلا انه يجب أن ندرك أيضا أن مسالة انتشار الفقر ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد و كيفية تسيير القيادات السياسية شؤون البلاد من توزيع الدخل إلى توفير مناصب العمل و تأمين الغذاء و المياه و تحقيق الرعاية الصحية و التعليم[1].

و أمام الزيادات السريعة للسكان التي عرفها العالم الثالث و ازدياد حدة الفقر، ظهر جدال حول العلاقة التي تربط هاتين الظاهرتين، فهناك من يرجع كل الهموم إلى عامل النمو السكاني[2] و يعتبرونه شر محض، و هناك من يرون انه خير صالح، و هناك من يرى أن النمو السكاني يحمل في طياته جوانب سلبية و جوانب ايجابية، و أخيرا هناك من يقولون بأنه أيا كانت آثار الزيادة السكانية السريعة فإنها حقيقة ستبقى معنا لوقت طويل قادم و ينبغي أن نتعلم كيف نتعايش معها.

و يـــرى أصحـــاب الرأي **الأول** القائل في الزيادة السكانية كونها عبئا و مصـــدر تهديـــد للمجتمـــع على أن المشكلة في تزايد النسل، لأن المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية هي قبل كل شيء مشكلة تزايد السكان التي تلتهم ثمرات التنمية الاقتصادية و تجعلها تصب في وعاء بغير قاع؛ ومن الأمثلة التي توضح ذلك برأيهم نجد:

– أزمـــة الغـــذاء: ترجع أسبابها في عدم توازن نسبة زيادة المنتج من الطعام سنويا مع الزيادة السنوية للسكان، و بالتالي تضطر الدول للاستيراد مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعاتها.

– أزمة الإسكان: ترجع إلى سرعة الزيادة السكانية التي تفوق سرعة المباني.

– اختناق فصول المدارس و مدرجات الجامعات بالتلاميذ و الطلبة و عدم كفاية المستشفيات سببه الأول هو زيادة السكان؛ و لذلك كان لابد من تفشي الأمية و ظهور كل من التسرب المدرسي و البطالة السافرة و المقنعة...و غيرها[3].

---

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] كوهين، سكان العالم يزدادون عددا، ترجمة:عماد الدين علي، مجلة العلوم، مفترق طرق أمام الكرة الأرضية، المجلد22، العدد5، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ايار2006، ص:8-12.

[3] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

و هذا الرأي تقف بجانبه الدول المتقدمة التي زعمت (في مؤتمر بوخارست الذي دعت إليه الأمم المتحدة عام 1974)؛ أن الاكتظاظ السكاني هو السب الرئيسي للفقر و دعت الدول النامية إلى خفض الزيادة السكانية لتحقيق التنمية الاقتصادية[1]، لكن نية هذه الدول ليس مساعدة البلدان النامية، بل تخوفها من هذا التزايد السكاني الذي يؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء مما يهدد هذه الدول عن طريق هجرة سكان الجنوب إلى دول الشمال.

و ليست الدول المتقدمـــة الوحيـــدة التي تقف إلى جانب هذا الرأي، بل حتى البنك الدولي يعبر على لسان رئيسه الأسبق روبرت ماكنمارا أن " الزيادة المفرطة في نمو السكان في العديد من البلدان النامية تشكل تهديدا خطيرا"، و برغم تسليمه من أن مشكلة السكان ليست المسبب الوحيد للظلم الاجتماعي و الفقر إلا انه يمتص الموارد و يزيد من مفارقات العدالة[2].

و أما أصحاب الرأي **الثاني**، فيرون عكس ذلك، و يعتبرون أصحاب الرأي الأول من المتشائمين و يتساءلون لماذا نصر دائما على اعتبار أن أي طفل يولد هو فم يأكل و لا يعتبر يدا تعمل و عقلا يفكر و يبدع؟ لمـــاذا نعتبـــر أي إضافـــة لعدد السكـــان عبئا إضافيا علـــى الاستهـــلاك و لا نعتبره إضافة متزايدة للإنتـــاج.[3]

و يقولون انه مهما خصصت الأموال و الإعلام لسبيل تحديد لنسل فانه لا يكون تأثيره فعال في حجم المشكلة، و الواجب في نظرهم توجيه كل الجهود إلى التنمية الاقتصادية و التعليم؛ إذ أثبتت الأبحاث تلوى الأخرى أن الانفجار السكاني هو إحدى نتائج التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و ليس سببا رئيسيا لهذا التخلف، كما يرون في النمو السكاني عاملا ايجابيا في تغيير الوضع الراهن لان الحجم الأكبر للسكان يؤدي إلى شعور عظيم بالسخط اتجاه الأنظمة و يولد ضغوطا قوية لتغييرها.[4]

أما أصحاب الرأي **الثالث**، الذي يعتبر الزيادة السكانية ليست خيرا خالصا و لا شرا مطلقا، فإنهم يرون فيها ايجابيات و سلبيات، أما الايجابي فهو المجتمع الشاب الذي له طاقة العطاء و الابتكار، و هذا يجعل المشكلة ليست في العدد الأكبـــر و إنمـــا في قـــدرة تحويـــل هذه الطاقات البشريـــة إلى إنتاج أكثر ما نستهلك، لكن ما يجب أن لا ينسى هو أن الجوانب السلبية الناجمة عن النمو السكاني سريعة الظهور بيد أن الجوانب الايجابية يلزمها وقت طويل حتى تظهر[5].

---

[1] كالن سير روي، عالم يفيض بسكانه: عرض لأسباب المشكلة و حل جذري لها، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر، 1996، ص: 85.
[2] إبراهيم العيسوي، انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1985،ص: 83.
[3] نفس المرجع، ص: 84.
[4] نفس المرجع، ص: 84.
[5] نفس المرجع، ص: 85.

و أصحاب الرأي **الرابع**، يرون أن الزيادة السكانية أمر واقع و أيا كانت آثاره السلبية فإنها ستظل قائمة لفترة طويلة و من ثم ينبغي أن نتعايش معها، بحيث تسارع النمو السكاني منذ الخمسينات قد أدى إلى هيكل سكاني شـــاب جدا و هو ما ســـوف يؤدي إلى الاحتفاظ بمعدل مرتفع للمواليد لبعــض الوقت حتى و إن اتجهت الخصوبة نحو الانخفاض[1].

و مهما تعددت الآراء فان آثار الزيادة السكانية على الفقر متعددة و متنوعة و متشابكة و متغيرة و متغيرة و متراكمة عبر الزمن، و نفس الشيء بالنسبة لآثار الفقر على زيادة السكان التي تحدد بعوامل عديدة و متداخلة كالتعليم و الصحة و الدخل و غيرها، فالعلاقة بين الفقر و الزيادة السكانية متداخلة و بإمكان الفقر أن يكون سببا و نتيجة في أن واحد للزيادة السريعة للسكان؛ فالأفراد الأكثر حرمانا ينجبون عددا كبيرا من الأطفال لأنهم فقراء لكن الفقر بدوره يعيله، و يزيد من حدته هذا النمو الديمغرافي الهائل[2].

و الفقــراء يضاعفــون فـــي إنجــاب الأطفـــال لأنـــه لا خيار لهـــم و لعلهم سيفقدون ربـــع نسلهم، و لو أن معدل وفيات الأطفال كان أدنى لتقلص عدد الأطفال المنجبين. و الأكيد أن هذا لن يتم في زمن قصير، بل بعد رسوخ الثقة بالنظام الصحي و المخططين، و إذا بقيت و فيات الأطفال الأقل من خمس سنوات تفوق المائة في الألف فصعب جدا تقليص معدلات المواليد[3].

و هكذا يظهر تأثير الفقر على زيادة السكان من خلال ما يسببه الفقر في ارتفاع مستوى الوفيات خاصة بين الأطفال و الأطفال الرضع، يبقى على معدلات الخصوبة مرتفعة، كما أن ارتفاع مستوى الخصوبة عادة ما يحول دون انخفاض ملموس في الوفيات من خلال إنهاك صحة الأم، و تزايد احتمالات فشل الحمل و أيضا من خلال عدم توفر العناية الكافية بالأطفال مما يزيد من احتمالات و فاتهم[4].

و هذه هي الحالة التي يعيشها سكان البلدان الفقيرة أين تزيد الأوضاع الاجتماعية المزرية من تضخم السكان، هذا الأخير يزيد بدوره في تعقيد الوضع لاجتماعي و توسيع دائرة الفقر مما يجعل العاقة بين هاتين الظاهرتين تدور في حلقة مفرغة كما يبينها الشكل التالي، و يزيد كل واحد منها في تأزم حالة الآخر و السبيل للخروج صعب للغاية و يتطلب جهودا كبيرة و إرادة عظيمة يتخللها حسن التدبير للنهوض بالتنمية الاقتصادية و البشرية على سواء.

---

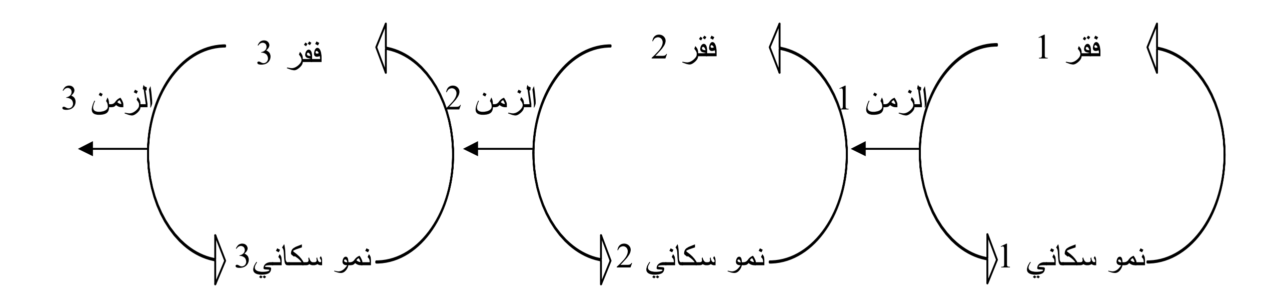
[1] نفس المرجع، ص: 86.

[2] BRISSET Claire, Pauvreté, Hachette Livre, France, 1996, P : 49.

[3] I.Bid. P : 50.

[4] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص: 176.

شكــل رقــم (4): تطـــور الحلقـــة المفرغـــة للعلاقـــة بيـــن نمو السكان و الفقـــر عبر الزمـــن



لكن هذه الحلقة المفرغة التي تعرفها الدول الفقيرة يمكن أن تتلاشى في حالة ما إذا حدث تحول في الخصوبة التي يمكن أن تتناقص عند الفئات الفقيرة، كما بينته **ماريا كوزيو زفالا** "Maria cosio-zavala" في دراستها و تحليلها أين أكدت أن الخصوبة إذا كانت تنخفض بقوة و بصفة أسرع في البلدان المتقدمة ذات الطبقات السكانية الأكثر غنى فهي تنخفض أيضا في أفقر الدول ذات الطبقات السكانية الأكثر فقرًا[1].

و هذا التحول في الخصوبة يحدث أو يصبح أكثر سرعة في الفترات المعيشية الصعبة، فالتغيرات الطارئة على مستوى التعليم و الصحة هي التي تسمح بحدوث هذا التطور أين الأزمة تلعب دور المحرك أو المعجل في تطوير التفكير العقلي الذي تسوده الأفكار التقليدية[2].

و إذا أخذنا تطور الإنتاج الداخلي الخام للفرد و علاقته بالخصوبة تتضح لنا الاختلافات الكبيرة الموجودة في وضعيات هذه الدول، لتتأكد لنا أن الظروف و الأزمات تلعب دورا مهما في تحولات الخصوبة، فعرفت مثلا البنغلاداش و المغرب و تانزانيا نموا شبيها للناتج الوطني الخام لكل السكان، لكن البلدين الأولين شهدا نقصا في الخصوبة بنسبة حوالي 50٪ في حين انه في تنزانيا لم يكن تقليص الخصوبة إلا بنسبة 20 ٪[3].

و لتفسير ذلك يتطلب معرفة الوسط المعيشي للأفراد، أين يتقرر اندماج و تغيير السلوكات في المجال الديمغرافي و الاقتصادي، و لتوضيح ذلك نعتمد على الدراسة و المقارنة التي قام بها كل

---

[1] C.E.P.E.D., « Pauvreté Et Changement Démographiques », La Chronique Du C.E.P.E.D., N°29, France, 1998, P : 1.
[2] I.Bid. P: 3.
[3] I.Bid. P: 3.

من ''Agnes Adjamagho'' و " Valerie Delanany" في منطقتين بغرب افريقيا هما "Niakha" في السينغال و " Sassandra " جنوب غرب ساحل العاج.

هاتيـــن المنطقتيـــن لهمـــا مقومات مشتركـــة كانخفاض أسعـــار البترول، المواد الأولية، نقص الأمطار، أزمة السكن، انخفاض دخـــل العائلات و غيرها، و لكن الفرق يكمـــن في المـــدة الزمنيـــة التي تعرضت لهما هاتان المنطقتين للأزمات المذكورة، فمنطقة "Niakhar" عرفت هذه المشاكل قديمًا، بينما " Sassandra" لم تعرف التشبع العقاري و نقص الأراضي الزراعية إلا حديثا[1].

هذا الاختلاف في زمن حدوث الأزمات غير من سلوكات سكان المنطقتين لكن بشكل مختلف. فمنطقة "Sassandra" كان توجه السكان حيال حدوث هذه الأزمات نحو تدعيم الزراعة ذات المدخول، و لم يسهم هذا التغيير في سلوكياتهم في انخفاض الخصوبة كثيرًا، بينما في "Niakhar" أين استمر حدوث الأزمة لفترة طويلة، تغيرت سلوكات الأفراد بشكل ملموس فلجأوا إلى البحث عن النشاطات ذات الكسب الكبير و المكملة (وظائف صغيرة، استعمال الحيوانات،...) و النشاطات الهجرية، مما ساهم في ارتفاع مدخولات العائلات و من ثم توفير التعليم و الصحة، و ظهور الطموح نحو التحكم في النسل لضمان مستوى معيشي مرتفع[2].

و هكذا فالعلاقة بين التعليم و الصحة من جهة و النمو السكاني من جهة أخرى قوية جدا حتى و ان ساد الفقر، و بامكان التعليم و الصحة أن يكسروا الحلقة المفرغة التي تربط التزايد السريع للسكان بالفقر، و يبين ذلك أن العلاقة بين هاتين الظاهرتين متنوعة و متغيرة عبر الزمن حسب الظروف التي يعيشهـــا السكان و التي تختلف من منطقة إلى أخرى تؤدي إلـــى تغييـــر سلوك البعض منهـــا دون الآخر، أو قد يحدث تبدل سريع أو بطيء، لذلك فلا يمكن الوقوف عند عوامل معينة و نقول أنها السبب في التحول لكن مع هذا تبقى العلاقة بين الفقر الذي يشمل جوانب عدة كالتغذية، التعليم، الصحة و السكن و غيرها و بين التزايد السكاني الكبيرة قائمة، و آثار كل واحد على الآخر متشابكة و متغيرة عبر الزمن[3].

---

[1] I.Bid. P: 3.
[2] I.Bid. P : 3.

[3] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص: 108.

2. الفقـــر و وضـــع الأفـــراد:

وصف **تشمبرز** TCHEMPERZ إن اعتلال الصحة و المرض بالنسبة للفقراء كنوع من الحالات الطارئة التي قد تؤدي إلى فقرهم ومن العسير تداركها و لا يقتصر المرض، على التسبب في أن تتكبد الأسرة الفقيرة تكاليف إضافية من خلال دفع نفقات العلاج، بل يضيف عبئا على كاهل موارد الأسرة من حيث فقدان الدخل. ويعتبر حجم الأسرة أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة؛ وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بأتم معناه[1]، وهذا ما يدفع بالفقراء إلى الزج بأطفالهم إلى معترك الحياة العملية في سن مبكرة.

كما أن كبر السن له دور كبير في إنتاج الفقر حيث تؤكد معظم الدراسات أن الأسرة التي يكون فيها العائل مسن، و خاصة إذا كانت الأسرة كبيرة تحتوي على أطفال صغار في الغالب ليسوا في سن العمل، فان هذه الأسرة تكون أكثر عرضة للفقر؛ وبالتالي تكون الأحوال المعيشية غير صحية و تؤدي نوعية الحياة الرديئة و التي تتمثل في المرض و اليأس إلى فقدان احترام الذات وانهيار الروابط الأسرية وزيادة العنف و التخلي عن المرأة و الأطفال[2].

إن الفقر و الإقصاء يسيران على نفس الاتجاه، أي كلما كان هناك فقر فهناك إقصاء؛ حيث الإقصاء من سوق العمل يقود إلى الفقر و الفقر هو عامل للإقصاء و العزل الاجتماعي[3].

و الإقصاء مفهوم قد يستبدل بمفهوم الفقر، فالمقصي هو الشخص الذي لا يجد مكانه لا في العمل و لا في السياسة ولا في العائلة؛ وبالتالي لا مكانة له في المجتمع.

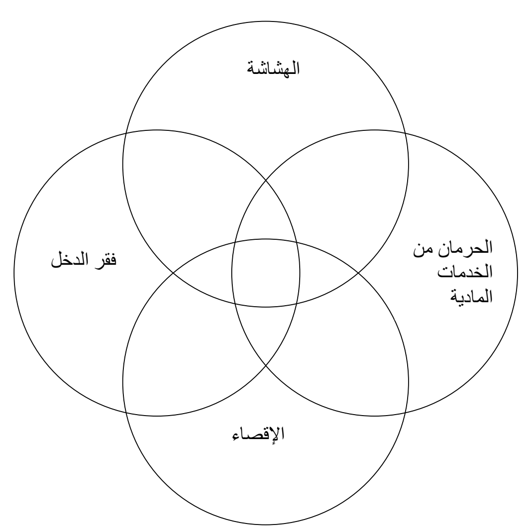
---

[1] فريد كورتل، الفقر مسبباته أثاره و سبل الحد منه... حالة الجزائر، مجلة الاقتصادية و المناجمنت، منشورات جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد2، مارس 2003، ص: 183.

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[3] Marc Moutous, 100 Fiches Pour Comprendre La Sociologie, Dépôt Légale, France 1998, P : 148.

شكــل رقــم (5): المجــالات المرتبطــة بالفقــر



المصدر: من إعداد الطالبة.

3. الفقــر و البطالــة:

مشكلة الفقر و البطالة أصبحت منذ زمن بعيد، على كل لسان و شفة، فهي الهم المقيم بالنسبة للفقراء و العاطلين عن العمل، و هي و كلمة السر بالنسبة للمثقفين و المحاضرين و الكتاب و المعلقين يتشدقون بها كعلامة فارقة على الثقافة و الاهتمام العام، وهي العنوان الأثير لدى السياسيين و في البيانات الوزارية و التفوهات الرسمية.

إن الحقيقة الجوهرية، و القاسية، هي إن اقتصاد السوق يضمن حقا النمو و التوسع و لكن فيه عيبا كامنا في أعماقه و في عظامه، و هو انه لا يملك ضمانة ضد سوء توزيع مكاسب التنمية و النمو[1].

و سوء التوزيع هذا هو المسؤول عن معظلة الفقر و البطالة[2] فقد يتوسع الاقتصاد و يظل يتوسع، و تظل هناك مشاكل من نوع الفقر و البطالة، و هما وجهان لعملة واحدة. و يلاحظ تاريخيا أنه ليست هناك دول نجحت في مكافحة البطالة، فهي باقية دائما، و لو ضمن ما يسمى المعدل الطبيعي للبطالة الذي هو مبدأ يقول انه توجد بطالة عند كل مستوى من مستويات النشاط الاقتصادي.

[1] WWW.annaba23.com, du 01/09/2008.

[2] زكية سبتي، البطالة و الإقصاء الاجتماعي، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد7، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص: 125.

المطلـــب الرابـــع: المقاربـــة الثقافيـــة

إن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعية و اللامساواة و انعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية و الحضارات الإنسانية، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات و الدول و المجتمعات و التمايز الاجتماعي. و الفقر ليس ظاهرة أبدية متأصلة في الحضارات البشرية، تظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد و المجتمعات و إنما هي نتائج لأنماط تاريخية محددة على العلاقات التي تربط بين البشر.

لقد ذهب المفكرون الاجتماعيون و الانتربولوجيون إلى أن الأسباب الرئيسية في وجود و استمرار الفقر يعود إلى تلك البنية الثقافية التي ينشأ فيها الفقير؛ بمعنى أن هناك أنماط مميزة من القيم و المعتقدات وتميز طريقة حياتهم من الثقافة التي تسود المجتمع ككل[1].

و يعتبر لويس اوسكار Louis Oscar أول من استخدم المفهوم لجماعة الفقراء و قد اختصر هذا المصطلح إلى ما يعرف بثقافة الفقر و يعرفها بأنها:" طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة "[2].

وقد قدم تشارلز فالنتين Charles Valentino وجهة النظر لمعالجة الفقر حيث يرى أن الفقراء لهم ثقافة الفقر تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى في المجتمع و أنهم غير قادرين عن المشاركة الثقافة الطبقة الوسطى؛ لذا فان التغيرات التي تقتضي حدوثها للتخلص من ثقافة الفقر هو تغيير النظام الاقتصادي و الاجتماعي، و أيضا عن طريق التغير الثقافي الموجه وذلك بوضع سياسة اجتماعية تقوم على ثلاثة ركائز : الخدمة الاجتماعية، التربية و العلاج النفسي[3].

وتعتبر الأسرة هي المصدر الأول للثقافة التي يتلقاها الطفل؛ و لذلك فهي لها دور كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية مما يجعل ثقافة الفقر تورث عن طريق الأسر للأجيال وتكسب صفة التخليد [4]، ومع مرور الوقت يصبح أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين القيم و المواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير مهيئين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص المتاحة في حياتهم[5].

---

[1] السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة 1981، ص: 180.
[2] محمد حسين الغامري، مرجع سابق ذكره، ص: 96.
[3] محمد حسين الغامري، مرجع سبق ذكره، ص: 101.
[4] ابراهيم العيساوي، الفقر و الفقراء في مصر، الوقائع و التشخيص و العلاج، بحوث اجتماعية عربية، 1998/13، القاهرة، ص: 15.
[5] إسماعيل قيرة علي الغربي، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية افريل 2001، ص ص: 83- 84.

وتتصف الأسر الفقيرة بانتشار الأمية و عدم المشاركة في المؤسسات الرسمية و عدم الانتماء إلى الأحزاب السياسية، و عدم المشاركة في المؤسسات التنمية للمجتمع و كذلك عدم الاستجابة للتنظيمات الرسمية للضبط و الإحساس بالشك و الريب نحوها و عدم تطابق السلوك الواقعي مع السلوك المثالي بالنسبة إلى النسق القيمي، ويرجع هذا الإحجام إلى انخفاض المستوى الاقتصادي، كما أنهم يتميزون بالعزل الايكولوجي و الشعور باللامبالاة و لا يشاركون في النسق الاقتصادي العام للمجتمع، و انخفاض للدخول و انتشار البطالة و نقص في ملكية الشخصية[1].

وأكبر نقد وجه إلى هذا الاتجاه الذي قدمه الباحث الانتروبولوجي توماس جلادوين في كتابه "الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية"، رأيا مؤداه أن الخصائص و السمات التي يتميز بها الفقراء ليس نتاج ثقافة أو ثقافة الفقر تخلد نفسها، وإنما انعكاسات لبعض جوانب الثقافة السائدة أو المسيطرة، ولذلك الفقراء لا يختلفون في أهدافهم ولا في قيمهم ولا في اتجاهاتهم؛ لكن كل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم و من ثم فيسعون إلى تحقيق أهداف بديلة تختلف عن الثقافة المسيطرة في المجتمع[2].

لقد ذهبت كل الاتجاهات و المقاربات على حدا في تحديد أسباب الفقر بالعوامل المؤدية إليه فلا يمكن أن ننظر إلى انخفاض النمو الاقتصادي و علاقته بانتشار الفقر دون أن يرتبط ذلك بعوامل اجتماعية كزيادة عدد السكان، و كذلك إلى أنماط وسلوكيات و عادات أفراد المجتمع وأيضا كيفية وصول ثمار النمو ومستوى تحقيق العدالة الاجتماعية و التهميش و دور القيادات السياسية في تسيير شؤون هته البلاد، فضلا عن علاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي.

إن مسألة نشوء الفقر يجب أن ننظر إليها من جانبها الشمولي و من جميع الأبنية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية؛ لان كل البناء هو جزء لا يتجزأ عن الأبنية الأخرى فالعلاقة بينهما علاقة تأثير و تأثر، و من خصوصيات هذا المجتمع و أن معرفة الأسباب الحقيقية لتواجد الفقر تكون بفهم واقع و ميكانيزمات التنمية و الاتجاهات النظرية و المنطلقات الفكرية التي نهضت عليها.

---

[1] محمد حسين الغامري، انتروبولوجيا الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص: 102.
[2] مرجع سابق، ص: 212.

المبحــث الثالــث: التوجهــات الفكريــة لقيــاس ظاهــرة الفقــر

كما سبق و اشرنا أن الفقر ظاهرة نسبية و ليست مطلقة، و بالتالي فان تعريفه و قياسه لا يتوقف فقط على الظروف المادية للفرد و السكان؛ بل كذلك على الظروف الاجتماعية و الثقافية.

إلى جانب الطابع النسبي التي يتميز به الفقر فانه أيضا مفهوم قياسي، بمعنى يمكن قياسه وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلــب الأول: مؤشــرات مستــوى المعيشـــة

ظهر مفهوم مستوى المعيشة (Level of Living) في عام 1945 حيث نشر J. David مقالا يبين فيه؛ أن" المعيشة تشمل الاستهلاك و أكثر منه بكثير ظروف العمل و محققات الصدمات الكبيرة و الصغيرة و الحرية بأنواعها أو ما اسميه بشكل أولي الجو الهام"[1].

يقصد بميزانية الأسرة وصف رقمي لجانبي الموازنة بين ما هو متاح للأسرة من موارد نقدية أو عينية من مصادرها المختلفة من جانب، و ما هو متحقق من استخدام تلك الموارد في الحصول على السلع و الخدمات من جانب آخر، و يطلق على الجانب الأول دخل الأسرة بينما الجانب الثاني يطلق عليه إنفاق الأسرة، و المصدر الوحيد لوصف ميزانية الأسرة يتم عبر تنفيذ ما يسمى بمسح ميزانية الأسرة. لقد استخدمت كل من مؤشرات الدخل العائلي، و مؤشرات الإنفاق العائلي في قياس الفقر، حيث يعرف بالمفهوم العام بأنه انخفاض مستوى المعيشة و أن التعبير عن ذلك المستوى بدلالة جانبي الدخل و الإنفاق أمر مفيد لهذه الغاية، في هذا الجزء عرض لكيفية الاستفادة من مؤشرات الدخل و الإنفاق و مشاكل التعامل معها.ومن هذه المؤشرات:

1. مؤشــر دخــل الأســرة:

الدخل هو تلك المصادر المالية التي تتحصل عليها الأسرة، و تكون في شكل رواتب أو مال من أملاك، أو مال تتحصل عليها من أعمال إضافية، كما يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك، ويلعب دورا في نظريات سلوك المستهلك.

[1] نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية: مفهوم القياس، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد283، 2002، ص: 36.

يوفر مسح دخل الأسرة مؤشرات مهمة عن دخل الفرد أو الأسرة باتجاهين رئيسيين، أولهما تقدير متوسط دخل الفرد أو الأسرة الإجمالي، و تقدير ذلك المتوسط على مستوى كل فئة من فئات الدخل التي تعكس على نحو مباشر تدرج مستوى الدخل و بالتالي تجاوز عقبة الفقر عند مستوى قياس مناسب و ثانيهما تأشير مدى التفاوت في توزيع الدخل[1].

و لكن على الرغم مما يعكسه مؤشر متوسط الدخل من دلالة على المستوى المعيشي كأداة من أدوات قياس الفقر؛ وذلك عندما يتوفر على مبلغ من الموارد يقل عن الحد المسمى بخط الفقر، غير أن هناك مشاكل تثار حول استخدام هذا المؤشر منها[2]:

– صعوبة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء (أسر أم أفراد).

– من نتيجة المشاكل التي تثار حول مؤشرات الدخل التي يتم الحصول عليها من مسوح الأسر لاسيما فيما يلاحظ عليها من أن تقديراتها تكون دون مستواها الفعلي، فالأسر أو الأفراد يميلون عموما إلى التقليل من واقع مدخولاتها عند الإدلاء بياناتها في مسوح الأسر، نتيجة التخوف من الضرائب أو نتيجة عوامل اجتماعية معروفة كالحسد مثلا.

– قد تضطر بعض الأسر لسد حاجياتها اللازمة عن طريق صرف من مدخراتها أو من موارد أخرى (ممتلكاتها)، و لتحقيق مستوى معيشي مقبول؛ و بالتالي لا يعكس الدخل المقدر حقيقة المستوى المعيشي الفعلي.

– إن الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم إذ أن بعض السلع قد لا تتوافر عند الأسعار السائدة، بما سيعود إلى تباين واضح في توزيع الدخل و توزيع الاستهلاك؛ لذلك يستعاض عن مؤشرات الدخل باعتماد مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي للأسرة أو الفرد لقياس المستوى المعيشي.

و يستفاد من معطيات مسح دخل الأسرة في قياس التفاوت في توزيع الدخول؛ و قد ازداد الاهتمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول المتخلفة خاصة، رافقته زيادة في التفاوت في توزيع الدخول مما يساعد مراقبة تطور الدخول

---

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، اثر السياسات الاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية على الفقر، الأمم المتحدة 1996، ص: 25.
[2] عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة1، بيروت، 2001، ص: 23.

ليتسنى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول بما يضمن زيادة العدالة أو تفادي زيادة التفاوت فيه على الأقل، و يستلزم ذلك كخطوة أولى اعتماد مقاييس إحصائية لقياس (عدالة توزيع الدخول) و أهم هذه المقاييس:

1.1. منحنى لورنز.
2.1. معامل جيني.
3.1. معامل كورتنز.

1.1. منحنـــى لورنـــز:

هو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلقة في توزيع الدخول، و منحنى التوزيع الواقعي، و تتلخص خطوات رسم منحنى لورنز بما يأتي:

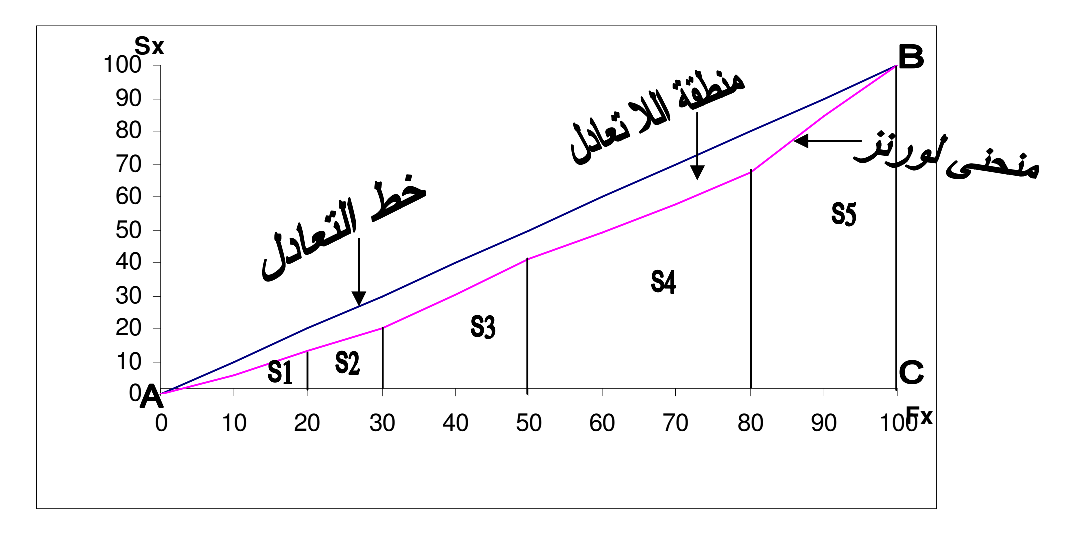
1. تكوين سريع يمثل محوره الأفقي التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لتوزيع الأفراد أو الأسرFx حسب فئات الدخل، أما المحور العمودي فيمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخول المتحققة للأفراد أو الأسر.

2. عند توفر البيانات المشار إليها نقوم بـــ:
   1.2. تحويل عدد الأسر حسب فئات الدخل إلى نسب.
   2.2. حساب التكرار المتجمع الصاعد لتلك النسب.
   3.2. تحويل الدخول المتحققة لكل فئة إلى نسب مئوية.
   4.2. حساب التكرار المتجمع الصاعد لتلك النسب.

3. نسقط إحداثيات القيم المتناظرة من التكرار المتجمع الصاعد لكل من توزيع الأفراد و توزيع الدخول[1].

[1] http://fr.wikipedia.org/wiki/Coefficient_de_Gini, Du : 5/6/2008.

شكـــل رقـــم (6): منحنــــى لورنـــز



Source : Benferhat Saad, Niveau De Vie Des Ménages Développement Humain Et Bonne Gouvernance Démocratique : Cas De L'Algérie 1962-2006, Présentée en Vue de l'Obtention Du Doctorat d'Etat en Science Economique, Université Farhat Abas, Sétif, 2006-2007, P P : 54-56.

2.1. معامــل جينـــي: Gini Coefficient

إن منحنى لورنز يصور مدى عدالة توزيع الدخول بيانيا، و لغرض التعبير عن ذلك بمؤشر رقمي يستخدم معامل جيني لهذا الغرض.

يمثل هذا المؤشر مساحة بين خط المساواة و منحنى لورنزمقسوما على المساحة الكلية للتوزيع التي يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلق و الاحداثيين العمودي و الأفقي. و لغرض حساب معامل جيني نتبع الخطوات التالية[1]:

1. نكون التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل المقابل للفئات (الداخلية).
2. نكون عمود يمثل التكرار المتجمع الصاعد و لكن للفئة السابقة، و توضع القيم مقابل العمود السابق.
3. نعتمد عمود النسب المئوية لعدد الأسر و الأفراد في الفئة.

[1] Benferhat Saad, Niveau De Vie Des Ménages Développement Humain Et Bonne Gouvernance Démocratique : Cas De L'Algérie 1962-2006, Présentée en Vue de l'Obtention Du Doctorat d'Etat en Science Economique, Université Farhat Abas, Sétif, 2006-2007, P P : 54-56.

4. نطبق القانون الأتي:

G = [(مساحة ABC / مساحة التمركز)] 100

مساحة ABC : هي عبارة عن مساحة المثلث= (القاعدة * الارتفاع)/2

ABC = (القاعدة * الارتفاع) / 2

ABC = (100* 100) / 2 = 5000

مساحة التمركزS: هي عبارة عن مجموع المساحات (S =S1+S2+S3+S4+S5) و هي تمثل أشكال هندسية مميزة.

S1: هي عبارة عن مساحة المثلث= (القاعدة * الارتفاع)/2.

(S2, S3, S4, S5): هي عبارة عن مساحة شبه المنحرف

= (القاعدة الكبرى+القاعدة الصغرى)*الإرتفاع/2.

و منه معامل جيني يساوي: G = [(S / 5000)] 100

تتراوح قيمة معامل جيني بين (0−1) حيث تشير قيمة الصفر إلى العدالة المطلقة، كلما زادت قيمته عن الصفر كلما ابتعد التوزيع الداخلي عن مستوى العدالة المطلقة، و هكذا يزداد توزيع الدخل سوءا كلما زادت قيمة معامل جيني حتى يصل إلى أسوأ حالاته عندما تصبح قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح، و يلاحظ أن قيمة معامل جيني في كثير من الدول المتخلفة تتراوح بين (0.3−0.5).

ويمكن أن نشير إلى أن قيم معامل جيني تختلف باختلاف نوع الفئات المستخدمة؛ فاستخدام بيانات فئات دخل الفرد تعطي قيما مختلفة لمعامل جيني مقارنة بالقيم التي يعطيها باستخدام بيانات فئات دخول الأسرة، لذلك لابد من استخدام نفس نوع الفئات عند المقارنة بين قيم معامل جيني بين مختلف البلدان أو للأزمنة مختلفة.

3.1. معامـــل كورنتـــز: Kurents Coefficient

يستخدم هذا المعامل لقياس شدة التباين في توزيع الدخول حيث يستخدم هذا المقياس في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو حسب توزيع الأفراد. هناك عدة صيغ لهذا المعامل تعتمد على طول الفئة.

فقد تكون الفئة عشرية أي أن المجتمع مقسم إلى فئات عشرية بحسب مستويات الدخل أو تكون الفئات خماسية إذا كان طول الفئة خمسة و هكذا.

إن قيمة معامل كورنتز تنحصر بين الصفر و الواحد، و كلما زادت قيمته مقتربة من الواحد الصحيح كلما دل على إن التباين في توزيع الدخول أشد، و بالتالي فان معامل كورنتز يشبه معامل جيني من حيث المدى الذي تتراوح فيه قيمته العددية، و من حيث دلالته في أن يعكس زيادة التفاوت مع زيادة القيمة العددية للمعامل.

2. مؤشـــرات إنفـــاق الأســـرة:

الأنفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية الكلية لسلع و الخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي و يتضمن مشتريات الطعام الكساء و الخدمات و المرافق الأخرى[1]. ستحدث هذا المؤشر لتفادي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة و لكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة و إمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق و الاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

و يعتبر معدل إنفاق الأسرة مؤشر أساسيا على مستوى المعيشة[2]، فالإنفاق الاستهلاكي يتأثر بعدة عوامل اجتماعية اقتصادية؛ و تشمل العمر و الوظيفة و التركيب الأسري، و مستوى الدخل، حيث اختلف عامل من هذه العوامل من أسرة إلى أخرى أو في الأسرة نفسها، فحتما الإنفاق الاستهلاكي يتغير و منه هنا تكمن الصعوبة في وضع مستوى الإنفاق الذي نعد تحته الأسرة فقيرة.

بالإضافة إلى أن هناك سوء إنفاق الأسر الدخل رغم ارتفاعه(الإنفاق على التدخين و بعض الأشياء الغير الضرورية)؛ حيث يمكن أن تكون هذه الأسرة غير فقيرة إذا أنفقت دخلها بطريقة رشيدة و تخلت على بعض السلوكيات في الإنفاق و هذا يحدد ما هو معيار الإنفاق و ما هو تعريفه، و لكن يبقى الإنفاق مؤشرا أساسيا لتحديد من هم الفقراء عن غير الفقراء.

أوجه التصرف بالدخل؛ حيث هناك من يميل إلى الادخار و هناك من يقوم بصرف دخله يؤدي به إلى استمرار تدهور مستواه المعيشي، و مثال ذلك الإنفاق على الإدمان، الكحول...الخ. تباين الأسر من حيث حجمها و تركيبها وفقا للعمر و الجنس، و هذا ما يدعوا إلى أن يستعاض عادة عن بيانات الدخل بيانات الإنفاق العائلي، حيث يفترض من الناحية النظرية أن يقترب مستوى الدخل المتحقق من مجموع الإنفاق الاستهلاكي و غير الاستهلاكي ولعل من أهم الاستخدامات المباشرة لبيانات الإنفاق، نمط الإنفاق على السلع و الخدمات للفئات الاتفاقية المختلفة التي تعكس طبيعة التصرف بالدخل المتاح على أوجه الإنفاق و منه يستدل على مدى التحسن أو التراجع في المستوى المعيشي للأسرة أو للفرد.

---

[1] مايكل ايديجمان، الاقتصاد السياسي: النظرية السياسية، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1988، ص: 43.
[2] جميل هلال، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، محاولة أولى لتقدير حجمه و التعرف على خصائصه و محدداته، الأمم المتحدة 1997، ص: 31.

و ذلك باستقراء تفضيلات المستهلكين في أوجه الإنفاق باتجاه تحقيق مستوى معين من تلبية الاحتياجات المادية المختلفة، و يكتسب تحليل الأنماط الاستهلاكية العائلية أهمية كبيرة في دراسات الاستهلاك العائلي؛ إذ أنها نتساؤل كيفية توزيع مجموع إنفاق الأسرة أو الفرد على مختلف السلع الخدمات بحيث يمكن الوقوف على طبيعة سلوك المستهلكين لإشباع حاجاتهم أو رغباتهم[1]، لذلك يمكن القول أن الأنماط الاستهلاكية تعكس الأسلوب الذي تعتمده الأسر في اختيار نوعية و كمية السلع و الخدمات التي تشبع حاجاتهم و رغباتهم، مما يساعد على وضع أهداف الخطة الاستهلاكية بحيث تسمح بفرض الرقابة على التغيرات التي تطرأ على مستوى المعيشة الحقيقي في المجتمع من جهة، وتمكن من توجيه العادات الاستهلاكية للفرد و الأسرة من جهة أخرى، إضافة إلى أن دراسة الأنماط الاستهلاكية العائلية تساعد في رسم خطة التجارة الخارجية؛ مما يضمن العمل على تلبية حاجة المواطنين من السلع الضرورية و الحد من السلع الكمالية، خاصة ذات المنشأ الأجنبي، و تحقيق سياسة ناجحة لتشجيع وتوجيه الفائض لدى الأسرة نحو الادخار.

و كخلاصة القول فان مقاييس الفقر القائمة على مستوى المعيشة موضوعية و قابلة للتحليل الكمي بشكل مفرط، وتصف بدقة فقر الدخل، شريطة أن تجري استقصاءات الأسر بصورة صحيحة ولكن هذه المقاييس تسقط عوامل الفقر الأخرى غير الدخل.

المطلــب الثانـــي: مؤشــرات التغذيـــة

الغذاء حق إنساني و هو أهم الاحتياجات الأساسية باعتباره الحياة نفسها، و اختيار الفرد للأكل يعتمد من جهة على الاحتياجات الفيزيولوجية، و التركيبة النفسية من جهة أخرى، بالإضافة إلى المجتمع و الظروف التي يعيشها[2].

و هذا الغذاء يجب أن يحتوي على قدر معين من السعرات الحرارية و البروتين، و قدرة السعرات الحرارية اللازمة لبقاء الجسم على حالة صحية سليمة بـــ 32000 وحدة حرارية[3].

إن هذا المؤشر يعتبر أيضا من المؤشرات الدقيقة لقياس الفقر لأنه يرتبط بوحدات حرارية محددة ، إلا أن هذا المؤشر يقيس فقط الفقر المدقع بافتراض أن الفقر هو سوء التغذية؛ و الذي من خلاله يمكن البقاء حيا، و إذا اعتمدت عليه نصل إلى نسبة الفقراء بصورة اقل، بيد انه يعتبر أول مؤشر لتحديد الفقر في أي بلد لان الاحتياجات الأساسية للإنسان هي الحاجات الغذائية.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 1998، مرجع سابق، ص: 101.
[2] محمد عبد الرؤوف و آخرون، حاجة الإنسان العربي للغذاء و الصحة و رعاية الطفولة، دار النشر طلاس 1991، ص: 19.
[3] فيدل كاسترو، أزمة العالم، دار المستقبل للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 1992، ص: 206.

و تستعمل هذه الطريقة أكثر الدول المتخلفة لتحديد عتبات فقر وطنية و التي تعكس المستوى الدنيوي لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا، و هناك ثلاثة أساليب تستخدم لتقييم الفقر و هي:

1. طريقـــة تكلفـــة الوجبـــة الغذائيـــة:

تواجه بعض الدول صعوبات في تنفيذ مسوح أسرته تساعد في إعداد تقديرات مؤشرات المستوى المعيشي و حالة الفقر، لاسيما المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الغذائي.

و بهدف الوصول إلى مؤشرات تتعلق بالجوانب المذكورة، تجرى الاستفادة من معطيات الموازين السلعية على مستوى الاقتصاد القومي للوصول إلى حصة الفرد من المواد الغذائية؛ فالميزان السلعي لأية سلعة هو عرض رقمي موجز لأوجه الموارد المتاحة من كل مادة من جانب و لأوجه الاستخدامات المختلفة في جانب آخر. نخلص مما سبق أن التعبير عن الكميات الغذائية المستهلكة بدلالة القيم الغذائية أيا كانت طريقة الحصول على الكميات الغذائية أو تقديرها، يتم باعتماد الخطوات الآتية:

1. إعداد قوائم تتضمن متوسط الكميات التي يستهلكها الفرد يوميا من مختلف المواد الغذائية.
2. إسقاط نسبة تلف من كل مادة غذائية على وفق التوصيات المعتمدة.
3. اعتماد المتوسط الصافي من الكميات المستهلكة للتعبير عنه بشكل سعرات حرارية و بروتين و دهون، اعتمادا على المواصفات التي تعدها معاهدة بحوث التغذية المتخصصة و الخاصة ببيان مقدار ما تحتويه كل مادة غذائية من هذه العناصر.
4. بعد جمع حصة الفرد من كل عنصر من العناصر المذكورة، يتم إجراء تخفيض لنسبة تلف أخرى (قدرها 10%) كفضلات الطعام.

الممارسة المتبعة هي استعمال مجموع الإنفاق كمقياس أولي لمستوى معيشة الأسرة لتحديد خط للفقر، لتقدير ما إذا كان دخل الأسرة كافيا لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد الأسرة، نظمت سلة أغذية؛ حيث تحدد سلة الغذاء المعيارية للفرد العادي أو متوسط نصيب الغذاء لكل أسرة ، وذلك بناءا على الأغذية المرصدة .

وتستخدم في العادة استقصاءات لدخول الأسر و النفقات و المتطلبات الغذائية الموصى بها حسب فئات العمر و الجنس و الأنشطة، ويتم حساب تكلفة الغذاء الأساسي بضرب الكميات التي تم تحديدها للفرد مسبقا (معبر عنها بكمية البروتين و السعرات الحرارية) في الأسعار الأساسية (استخدام اقل أنواع الغذاء أسعارا)[1].

---

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في آسيا، مرجع سابق، ص: 53.

لكن من الصعب التحقق من صحة النتائج؛ حيث أن الحاجات الأساسية تتغير عبر الزمان و المكان، كما تتغير بفعل عوامل كثيرة (الحاجات الأساسية تتغير من شخص لآخر، وتتوقف على درجة التطور الذي وصل إليه المجتمع).

2. طريقـــة التـــوازن الطاقـــوي:

ووفق لهذه الطريقة يساوي حد الفقر؛ الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة (السعرات الحرارية) المطلوبة له[1]، وتتأثر قيمة حد الفقر هنا بالطريقة التي ينفق بها الأفراد، فقد يحصل الأفراد على السعرات الحرارية المطلوبة بالإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلا من الإنفاق على الأنواع الأرخص سعرا. ويعاب على هذه الطريقة هو أن الجماعات التي تستهلك مواد مرتفعة الثمن تجد نفسها قد حصلت على عتبة فقر غذائي أعلى من أولئك الذين لهم عادات غذائية اقتصادية بسيطة[2].

إن هذا النوع من الوصف و التحليل يتصف بجانبين مختلفين:

1. انه سهل الحساب؛ لا يتطلب سوى توفير بيانات متوسط حصة الفرد من المواد الغذائية ومن ثم التعبير عن تلك بدلالة العناصر التغذوية الأساسية(السعرات، البروتين، الدهون الفيتامينات...الخ).

2 . إن هـذا النـوع مـن الوصـف يتسـم بالعمـومية و يكـون مضللا، أحيانا لأسباب عديدة، منها انه يتعامل مع حصة الفرد بغض النظر عن عمره و جنسه و موقعه الاجتماعي في الأسرة.

3. طريقـــة الوجبـــة الغذائيـــة أو نسبـــة الغـــذاء:

نسبة ما ينفقه الفرد من المواد الغذائية[3]، إلا أن النظرة إلى هذا المؤشر ينبغي أن تقترن باتجاهين مختلفين:

1. إن زيادة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى مجموع إنفاقه الاستهلاكي تعكس تدني مستويات الإشباع من السلع و الخدمات غير الغذائية، و بالتالي انخفاض المستوى المعيشي.

2. إن زيادة قيمة ما ينفقه على المواد الغذائية يعكس أحيانا النمط التبذيري في الإنفاق على المواد الغذائية دون أن يقترن ذلك بالضرورة بزيادة القيمة التغذوية للمواد المستهلكة من الغذاء.

---

[1] محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك 1996، ص: 21.

[2] عبد الله عطوي، السكان و التنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص: 138.

[3] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، الأمم المتحدة، 1997، ص: 82.

ويلاحظ أن تخصيص نصف المدخولات على الغذاء تعني أن يتحدد مجموع الإنفاق على كل السلع و الخدمات الأخرى بالنصف الثاني من المدخولات، فتنخفض تبعا لذلك قدرات الفرد على تحقيق مستوى معيشي مناسب.

يتم تحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهـــلاك الكلـــي فإذا كانـــت تكلفـــة المواد الغذائيـــة الأساسية تمثل 1/3 من الاستهلاك الكلي لعائلة ما فان كمية الفقر في هذه الحالة تحدد بثلاثة أضعاف مستوى تكلفة عناصر الغذاء الأساسية[1].

حد الفقر = 3* تكلفة عناصر الغذاء الأساسية.

يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر، حتى وان تباينت أحجامها ووحدات العملة التي تتعامل معها. الجدير بالذكر أن هذه العتبات الخاصة بالطرق الثلاثة السابقة الذكر، والخاصة بالفقر الغذائي يمكن أن تتأثر بعوامل كثيرة مثل الأسعار مما ينعكس على تحديد تكلفة مجموع السلع الغذائية المعنية أو ميزانية التغذية المخصصة للاستهلاك الغذائي. إن هذا المؤشر يعتمد على قياس الفقر الغذائي أكثر من اعتماده على الفقر العام.

و أهم الانتقادات الموجهة لمؤشرات التغذوية مايلي:

– إن الحاجة للطعام تختلف باختلاف الأفراد، كما أنها تختلف بالنسبة للفرد الواحد بمرور الوقت، و لذا سيكون من المستحسن وضع بعض الافتراضات الخاصة بمستويات النشاط التي تحدد المقدار من الطاقة الإضافية التي سيتم الحاجة إليها، و تحقيق تغذية كافية قد لا يكون المحرك الأساسي أو الدافع للسلوك البشري حتى لأكثر الناس فقرا، كما أنها قد لا تكون المحرك الأساسي لاستهلاك الطعام.

– و هناك احتمال في أن يكون الحد الأدنى من تكاليف السعرات الحرارية المفترضة اقل من مستوى الإنفاق الذي يحقق فيه الفقراء مستوى السعرات المطلوبة، و لذا ينحو خط الفقر إلى تقليل ظاهرة الفقر[2].

– و هذا المنهج، أي منهج تحديد الحاجة للطاقة من الطعام، يعتبر جيدا في حالة تحديد خط فقر وحدي، و لكن ينبغي الحذر حين تطبيقه في دراسات مقارنة بين مناطق مختلفة أو فترات زمنية متفاوتة حتى للبلد الواحد، ووجه الحذر يتمثل في انه حين مقارنة مستويات المعيشة من حيث متوسط نصيب العائلة من الاستهلاك، فان المقارنة بين مناطق متباينة أو أزمنة مختلفة قد تكون مضللة ما لم يكن لخط الفقر قوة شرائية ثابتة تعتمد على مؤشر تكاليف المعيشة المناسبة للفقراء. و من المحتمل جدا ألا يساعد المنهج السابق على إبراز مثل هذه الخطوط الثابتة من حيث الاستهلاك الحقيقي أو الدخل؛ و السبب يعود

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1999، ص: 80.

[2] محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكواش)، 1996، سلسلة دراسات مكافحة الفقر 3، ص: 06.

إلى أن العلاقة بين جرعات الطاقة من التغذية و الاستهلاك أو الدخل لن تكون واحدة لكل المناطق أو الأزمنة؛ بل قد تتغير نتيجة الاختلاف في الأذواق و مستويات النشاط و الأسعار النسبية و عوامل أخرى متعددة[1].

المطلــب الثالــث: مؤشــرات التنميــة البشريــة

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير للتنمية البشرية، و يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع القدرات البشرية و الانتفاع بها، و يمكن القول أن التنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم و الصحة و التغذية و التدريب، إضافة إلى استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج و التمتع بالفراغ و المشاركة في الشؤون السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و من ثم فان الإنسان هو محور عملية التنمية فهو وسيلتها و هدفها.

1. مؤشــر التنميــة البشريــة:

و يقتصر مؤشر التنمية البشرية المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاثة متغيرات أساسية[2]:

1.1. مــدة حيــاة الفــرد:

و نقصد بذلك القابلية للعيش طويلا و في صحة جيدة و يعتبر من مؤشرات قياس الفقر، فكلما زادت هذه المدة كلما دل ذلك على تقدم البلد و منه يعكس لنا الوضع الصحي و منه الاجتماعي للبلد، و كلما انخفضت دل ذلك على فقر البلد من حيث عدم توفر الخدمات الصحية و التغذية و غيرها من الحاجات الضرورية الأخرى[3].

2.1. المستــوى التعليمــي:

إن التعليم يؤدي إلى زيادة المعرفة، و إلى اكتساب مهارات جديدة، فهو نوع من الاستثمار البشــري[4]، و يقاس بنسبــة تعلم الكبــار من جهة و بنسبة التمدرس، التي تشمل الأشخاص الذي تتراوح

---

[1] عبد الرزاق الفارس ، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.
[2] د. عبد الله عطوي، السكان و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 139.
[3] مرجع سابق، ص: 59.
[4] لزهر شين، اثر راس المال البشري على النمو الداخلي"حالة الاقتصاد الجزائري 1970- 2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 42.

أعمارهم بين 6 و 23 سنة، في أطوار التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي، و التعليم يعني اكتساب معارف و مهارات.

3.1. مستــوى الدخــل :

و الذي يقاس بقيمة القدرة الشرائية، حيث أن الدخل يعكس لنا الوضع المعيشي للفرد.

2. مؤشــر الفقــر البشــري:

و يقيس الفقر من وجهة نظر معيار التنمية البشرية، و هو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية؛ بمعنى انه هناك ثلاثة أبعاد يتضمنها الفقر التنموي [1]و هي:

1.2. طــول العمــر:

الذي يقاس باحتمال الوفاة في سن مبكرة أي قبل بلوغ 40 سنة، و نرمز له بالرمز (P1)، فكلما انخفض دل على تخلف الدولة و تأخرها، و كلما زاد فانه يشير إلى تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، و من هنا نجد أن هذا المعيار يشير إلى مدى تقدم الدولة و تخلفها، لأنه يعكس الحالة في البلاد من ناحية مستويات التغذية و الصحة و توفر وسائل الصحة، و غيرها من العوامل التي تعكس بدورها مستوى الرفاهية في الدولة.

2.2. نقــص التعليــم:

الذي يقاس بنسبة البالغين الأميين أي 15 سنة فما فوق، و نرمز له بالرمز (P2)؛ إن التعليم هو عبارة عن نوع من الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا، سواء للأفراد أو للمجتمع ككل. و من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي نجد[2]:

- نسبة الذين لا يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي و الثانوي.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إجمالي الإنفاق الحكومي.

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 2000، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .P.N.N.D، الأمم المتحدة، ص : 18.
[2] http://hdr.undp.org/fr/statistics/indices/hpi, Du : 28/09/2008.

3.2. نقص الخدمات:

و التي يوفرها الاقتصاد في مجمله، و نرمز له بالرمز (P3) و يتم قياس هذه المتغيرات انطلاقا من ثلاثة مقاييس هي:

- نسبة الأشخاص المحرومين من مياه الشرب .(P31)

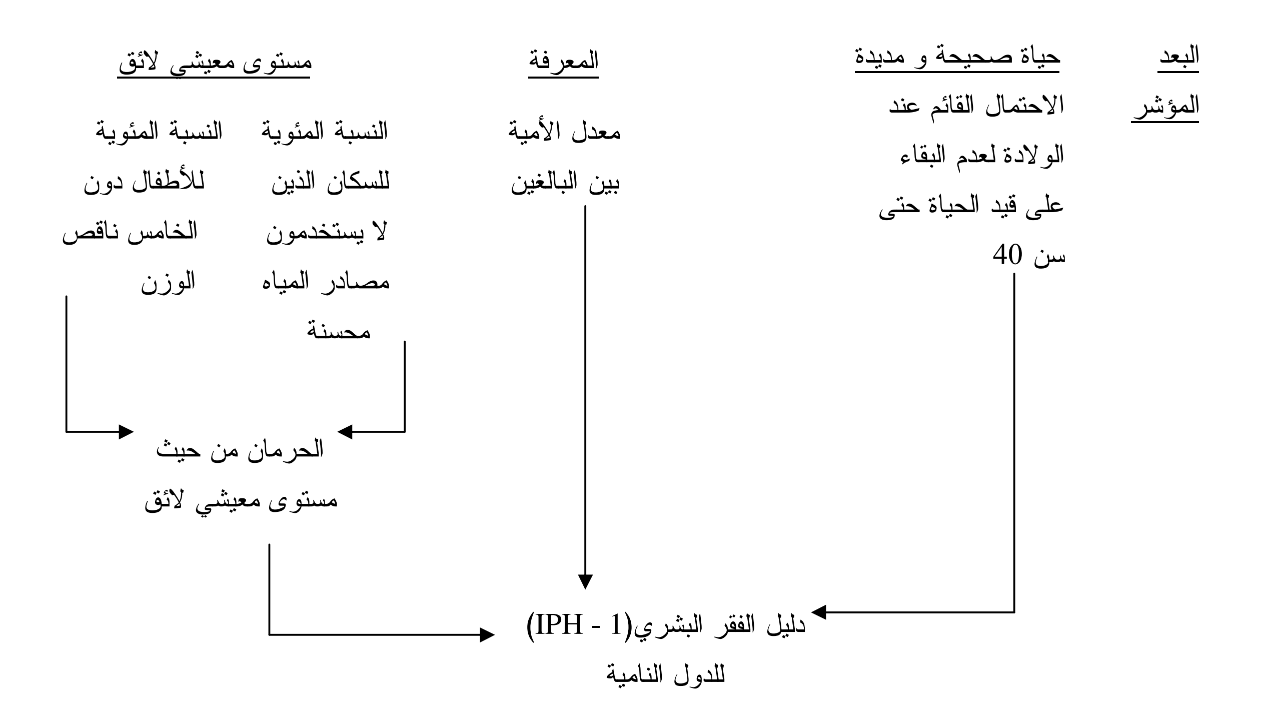
- نسبة الأشخاص المحرومين من الاستفادة من الخدمات الصحية (P32). فالصحة تلعب دورا هاما، سلبا و إيجابا في الوضع الاقتصادي، و الفقر كما هو معروف حليف المرض و نستدل على وضع الصحة من خلال مؤشر عدد الوفيات لكل ألف من السكان، وعدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان وارتفاع معدلات الوفيات يعني كفاية الخدمات الصحية، وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

- نسبة الأطفال الذين تقل سنهم عن 5 سنوات و الذين يعانون التغذية (P33).

و قد بني مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية (مؤشر الفقر البشري-1)، و مؤشر الفقر البشري للبلدان المصنعة (مؤشر الفقر البشري -2). فقد استنبط دليل مستقل للبلدان المصنعة لان الحرمان البشري يتفاوت تبعا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع، و كذلك للاستفادة من توافر البيانات بدرجة اكبر في هذه البلدان.

- **دليل الفقر البشري(IPH - 1)[1]:**

شكـــل رقـــم (7): الفقـــر البشـــري عنـــد الـــدول الناميـــة



يقيس دليل الفقر البشري-1؛ الحرمان من حيث نفس الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، و التغيرات المستخدمة فيه ه[2]ي:

(P1) النسبة المئوية لمن يولدون الآن و يتوقع أن يموتوا قبل أن يبلغوا سن الأربعين.

(P2) و النسبة المئوية للبالغين الأميين.

(P3) و الحرمان من حيث مجمل الإمداد الاقتصادي-العام و الخاص- الذي تعبر عنه:

P3.1 النسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية.

P3.2 النسبة المئوية من الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية.

P3.3 النسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن.

$$P3 = 1/3\ (p3.1 + P3.2 + P3.3)$$

$$IPH\text{-}1 = [1/3\ (p\ 1^3 + P2^3 + P3^3)]^{1/3}$$

---

[1] P.N.U.D. (2002) Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, P : 252.
[2] www.fr.wikipedia.org, du : 27/12/2007.

مثـــال: عن الجزائـــر 2005[1]

p1=6,39، p2=23,7، p3=4,25

$$IPH\text{-}1 = [1/3(6{,}39^3 + 23{,}7^3 + 4{,}25^3]^{1/3} = 16{,}60$$

- **دليل الفقر البشري(IPH - 2)**[2]**:**

شكــل رقـــم (8): الفقــر البشـــري عنـــد الـــدول المتقدمة

البعد	حياة صحيحة ومديدة	المعرفة	مستوى معيشي لائق	الاستبعاد الاجتماعي
	الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 60	النسبة المئوية للبالغين الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة و الكتابة الوظيفية	النسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط الفقر	معدل البطالة طويلة الأجل

دليل الفقر البشري لبلدان منظمة التعاون و التنمية
في الميدان الاقتصادي (IPH - 2)

يركز دليل الفقر البشري-2 على الحرمان من حيث نفس الأبعاد التي يستخدمها دليل الفقر البشري-1 علاوة على بعد إضافي هو الاستبعاد الاجتماعي، و المتغيرات هي:

(P1) النسبة المئوية لمن يولدون الآن و يتوقع أن يموتوا قبل بلوغ سن الستين.

(P2) النسبة المئوية لمن تقصر قدرتهم على القراءة و الكتابة على أن تكون قدرة وظيفية.

(P3) نسبة الفقراء من حيث الدخل (الذين يقل دخلهم الذي يمكن التصرف فيه عن 50% من دخل الأسر المعيشية الوسيط الذي يمكن التصرف فيه).

(P4) النسبة المئوية للأفراد الذين لا يشاركون في الحياة الاجتماعية، ويقاس بالمتعطلين عن العمل لمدة طويلة (12 شهر أو أكثر).

$$IPH\text{-}2 = [¼\,(P1^3 + P2^3 + P3^3 + P4^3]^{1/3}.$$

---

[1] C.N.E.S , Rapport National sur le Développement Humain, Algérie , 2006, P : 93.
[2] P.N.U.D. (2002) Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, P : 252.

المبحث الرابع: المناهج المختلفة لدراسة مدى انتشار ظاهرة الفقر

المطلب الأول: حد ومستوى قياس ظاهرة الفقر

1. حد ظاهرة الفقر:

إن تعريف الفقر في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول المتخلفة، فالأمر إذن نسبي و منه توجد أكثر من طريقة لتعريف الفقر كما سبق وان اشرنا إلى ذلك؛ و بالتالي تحديد الخط المحدد لمن يعتبر من الفقراء.

مفهوم خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد؛ وهذا يكافىء القول بان الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط ونعني بتحديد خط الفقر: ذلك المستوى من الدخل الذي يعبر كل من يحصل على دخل اقل منه[1].

لكن على الرغم من أن المسألة نسبية كما قلنا، فان احد المعايير الشائع استخدامه في هذا الصدد هو تحديد خط الفقر بما يساوي متوسط الدخل الذي يقابل الحاجات الأساسية للفرد في واقع الظروف التي يعيش في ظلها[2]؛ بمعنى أن خط الفقر يتغير في الواقع بتغير المستوى العام للتنمية، فما يعتبر فقيرا بالنسبة إلى شخص ما يمكن أن يكون ثروة بالنسبة للأخر.

و طبقا لأدبيات التنمية فان الفقر صفة لمجتمع ما، الفرد لا يحقق فيه مستوى معين من الرفاهية و الذي عادة ما يشار إلى خط الفقر أو حد الكفاف، و يؤكد معظم الدارسين انه عند تعريف الفقر يجب الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية :

- تحديد ماهية الحد الأدنى من الرفاهية.
- كيفية التيقن من صحة الفرد وتجميع مؤشرات الرفاهية.
- قياس الفقر على أساس هذه الرفاهية.

ولقد انقسمت اتجاهات و مدارس عديدة حول تحديد مفهوم الفقر، من ابرز هذه المدارس المدرسة المطلقة(الفقر المطلق) المدرسة النسبية (الفقر النسبي):

---

[1]. محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 20.
[2]. عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

1.1. المدرســـة المطلقـــة: (مفهـــوم الكفـــاف)

هذه المدرسة التي تعرف الفقر على انه يقوم على مفهوم الكفاف (فقر مطلق)، و كذلك على تقدير مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية لكل بالغ داخل الأسرة[1].

يشير أصحاب هذه المدرسة إلى أن الفقر هو الحد الأدنى لمستوى الدخل الذي يجب إحرازه عند كل فرد لتحقيق مستوى معيشي مقبول؛ وتختص هذه المدرسة بالاحتياجات الأساسية البيولوجية لا يتجاوز المحافظة على حياة الفرد، ويمثل ترجمة هذه الأشياء الجوهرية إلى قيمة نقدية.

إن هذا المدخل (المطلق) لمفهوم الفقر لم يراعي تركيب الأسرة، وتعدد وظائفها و مصادر دخلها و كذلك التغير في العادات و الاحتياجات التي تنمو على المجتمع الأوسع، و كذلك نظام السوق(كزيادة أسعار المواد الغذائية).

إن مسالة الفقر رغم ارتباطها بالجانب المادي و المالي تبقى لها بعدا اجتماعيا فحتى الاحتياجات البيولوجية تحدد اجتماعيا حسب كل مجتمع الذي توجد فيه.

2.1. المدرســـة النسبيـــة: (المفهـــوم الاجتمـــاعي)

تبني هذه المدرسة تعريفها للفقر على انه الحرمان النسبي، و ينتج هذا الفقر من مستوى الدخل الذي لا يسمح بالعيش بطريقة عادية في هذا المجتمع[2].

ومن أهم ممثلي هذه المدرسة "**تانسد**"؛ و الذي يعرف الفقر بأنه:"عدم استطاعة الحصول على ضروريات الحياة و على مستويات الغذاء و وسائل الراحة و الخدمات التي تتيح للأفراد أداء الأدوار، و المشاركة في العلاقات و إتباع السلوكيات العادية المتوقع بموجب العضوية في المجتمع فلو يفتقرون إلى الموارد أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر له حق العضوية في هذا المجتمع حينئذ نقول أنهم في حالة فقر"[3].

---

1. محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

[2] Xavier Greff, L'impôt Des Pauvres : Nouvelle Stratégie De La Politique Sociale, Dunod Bordas, Paris, 1978, P : 12.

[3] بير ستروبل، من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان، مجلة دولية للعلوم الاجتماعية (الفقر)، العدد148، اليونسكو، 1999، ص: 35.

لقد ركز أصحاب هذا الاتجاه في تحديد و تعريف الفقر على رؤيتهم للفقر بأنه عملية للحرمان و الذي يحدد اجتماعيا؛ حيث ينفصل هؤلاء الناس بواسطتها عن مجرى الحياة الاجتماعية.

فالفقر لا يقتصر على مفهوم الكفاف و لكن ابعد من ذلك أي يأخذ بعدا اجتماعيا ، لان عدم قدرة هذه الفئة في الاندماج و المشاركة في العادات و الثقافات السائدة تجعلها محرومة نسبيا من الحياة العادية لجميع الأفراد.

إن هذه النظرة في أبعاد الفقر محاولة إدخال كل الظروف المعيشية في الحسبان، أي نظر إلى الفقر ككل ناتج عن أضرار و ألوان الحرمان التي يعانيها الأفراد و الأسر في مجالات شتى من الحياة اليومية و الاجتماعية، فالبعد الاجتماعي للفقر عنصر جوهري لأن الظروف المعيشية لا تقتصر فقط على العوامل المادية وحدها (الإسكان، الطعام، و الدخل...) بل تشمل أيضا العلاقات الاجتماعية و إتاحة فرص العمل و الرعاية الصحية لابد أن تكون واقعية في زمان معين و مكان بالنسبة لمجتمع معين[1].

إن الأولوية المعطاة للفقر ليس من الممكن نهائيا إقصاء مفهوم الفقر المطلق، حقيقة أن كلا المفهومين يظهران وكأنهما متميزين و لكنهما مرتبطين ببعضهما، لأن الفقر المطلق ليس له معنـــى حقيقي، انطلاقا من الفقر النسبي الذي يتحدد بالمقابل بطريقة أكثر واقعية[2].

كما أن الدخل هو المحدد الرئيسي للفقر في كلتا المدرستين و لكن الاختلاف يبقى فقط في درجة الفقر في الحالة الأولى يكون فقرا ذو بعد مالي؛ أي عند انعدام الدخل أو انخفاضه، و من خلالها يفتقد الإنسان الحاجات الأساسية للعيش (كالغذاء، الملبس، المسكن) ثم ما إن تتوفر هذه الحاجات، و مع زيادة رغبات الفرد أو الأسرة يصبح الفقر ذو بعد اجتماعي بسبب عدم قدرة هذا الفرد في المشاركة في العادات و التقاليد الخاصة بذلك المجتمع و ذلك الانخفاض دائما في الدخل؛ أي الفقر ينتج كلما ازدادت الحاجة بتطور و تغير المجتمع و عدم القدرة الوصول لتلك الحاجة بسبب عدم توفر الدخل.

وقد عرف "امارتياسن" انطلاقا من هذه النظرة الفقر بمفهوم القدرة فحياة الشخص يمكن أن تحدد بوصفها مجموعة من الأعمال أو الوظائف التي تتراوح من المسائل الأساسية كالتغذية الجيدة إلى مفاهيم أكثر تعقيدا كالتمتع باحترام الذات أو القدرة على المشاركة في الحياة المدنية و العامة، فالفقر لا يقاس بالدخل المنخفض و إنما يعبر[3] عن فشل في القدرات.

---

[1] بير ستروبل، من الفقر إلى الحرمان، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[2] Xavier Greff, Ibid, Page : 14.

[3] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، وقائع اجتماع فريق للخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

و لكن يبقى الفقر يعرف اجتماعيا قبل أي شيء آخر فهو مفهوم يتغير مع الوقت و يخضع في كل الأحوال لمعايير معينة، فلا مفهوم الفقر المطلق و لا النسبي طبعا يستطيع تجنب حقيقة أن الحاجة مخلوق اجتماعي و إشباعها يعبر عن نمط معين من البناء الاجتماعي؛ كما أنه ليس بالإمكان وضع معيار للكفاف ثابت أو البقاء سوى بالمفهوم البيولوجي البحث، ولكن يصعب وضع تعريف غير بيولوجي مثل ضرورات الحياة، لأنه يتغير و يتبدل و يتكيف حسب التحولات التي تطرأ على المجتمعات و منتجاتها و مواردها و مستواها التكنولوجي و الثقافي و اندماجها في الاقتصاد العالمي.

2. مستـــوى قيـــاس ظاهـــرة الفقـــر:

تتم عملية قياس و تحليل الفقر على مستويات متعددة[1]:

1.2. المستـــوى الدولـــي:

يتم قياس الفقر و تحليله على مستوى دول إقليم واحد؛ كإقليم الدول العربية أو إقليم دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، أو على مستوى الدول النامية أو دول العالم جميعا، و يستفاد من ذلك في عمل المقارنات الدولية و خاصة لأغراض تقديم المساعدات و التسهيلات من قبل المنظمات الدولية، و في مقدمتها الأمم المتحدة و البنك العالمي و الصندوق الدولي.

2.2. المستـــوى الوطنـــي:

أي على مستوى الدولة الواحدة وهو الذي يعطي عادة بأكبر درجة الاهتمام لأهميته في مجال وضع و تنفيذ السياسات و البرامج، سواء من قبل أجهزة الدول المعنية أو من قبل المنظمات الدولية، و في مقدمتها البنك الدولي.

3.2. مستـــوى المناطـــق الجغرافيـــة و الفئـــات السكانيـــة:

تظهر أهمية هذه الناحية في دراسة ملامح الفقر و في متابعة التفاوت ما بين تلك المناطق و الفئات، يستفاد من ذلك في مجالات التخطيط الإقليمي و الدراسات الرامية إلى تحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية.

[1] مرجع سابق، ص: 46.

4.2. مستــوى الأســرة الواحــدة:

و هو الذي حظي باهتمام كبير في السابق و خاصة ضمن العاملين في المجالين الاجتماعي و السياسي، يستفاد من هذا القياس التحليلي لأغراض وضع سياسات و برامج الإعانات الاجتماعية و الضرائب، و سياسات البرامج الأخرى التي تطبق على مستوى الأسرة الواحدة.

المطلــب الثانــي: المناهــج و المقاييــس الماديــة لظاهــرة الفقــر

إن الفقر من الظواهر الخطيرة التي تقف حائلا بين الإنسان و الحياة الكريمة، ومنذ العصور الأولى و الإنسان يشعر بالفقر الذي يتخذ أشكالا عديدة؛ كالجوع و المرض، لكن مع مرور الزمن اتخذ الفقر صفات أخرى و أصبح يعبر عن أشياء عديدة منها: نقص التعليم، وانعدام المياه الصالحة للشرب، و انعدام الأمن الفردي و الجماعي، نقص وسائل التطهير، ضعف النظام التربوي و الصحي و مدى قدرة الدولة على توفير الغذاء لشعبها، و الحفاظ على البيئة و حماية الأفراد من الحوادث الطبيعية و غيرها.

و من هنا نجد أن قياس ظاهرة الفقر في كثير من الدراسات الدولية و المحلية التي تعمل باستمرار على مراجعة مؤشرات القياس و توسيع نطاقها، تتميز بنوع من الصعوبة نظرا لارتباطها بالمفهوم النسبي، بمعنى الفقر بالنسبة لماذا؟ و بالعودة للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و التحاليل التي تناولت هذا الموضوع و التي قام بها العديد من الخبراء، نجدها تستعمل عادة عدة مناهج لدراسة مدى انتشاره.

1. مناهــج قيــاس ظاهــرة الفقــر:

1.1. المنهــج النقــدي:

يستند المنهج النقدي إلى الدخل؛ و حسب هذا التصور يعتبر الشخص فقيرا عندما يتوفر على مبلغ من الموارد يقل عن الحد المسمى "بخط الفقر"[1].

وهذا المنهج يحتم علينا تمييز مفهوم الدخل الذي يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة؛ حيث البعض يستخدم الدخل النقدي السنوي، و البعض الآخر يستخدم الدخل الجاري و ليس الدخل طوال العمر، و الدخل الفعلي وليس المحتمل.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

إن المنهج النقدي والذي يعتمد على الدخل، يقوم إلى نتائج مختلفة عن تلك التي تعتمد على المناهج الأخرى، فعائلة ما قد يكون لديها دخل محدود و لكنها مع ذلك تكون قادرة على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض، كما قد تستلم الأسرة دخلا عينيا (مثل السكن المجاني أو الدعم المنخفض للغذاء)، أو عندما تشترك في الاستهلاك مع آخرين؛ لهذا يعتبر هذا المنهج أقل دقة.

2.1. المنهــج القائــم علــى ظــروف المعيشــة:

يعتمد هذا المنهج على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة من خلال حساب تكاليفها وهو يحتوي على أربعة مكونات على الأقل[1]:

- مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام.
- قيمة السعرات الحرارية للطعام.
- تكاليف حمية محددة و متوازنة.
- تكاليف أساسيات البقاء الإنساني المحتمل.

و حجم الإنفاق الذي سيحقق هذا المستوى المعيشي سيحدد أيضا خط الفقر، الذي دونه تقع الفئات الفقيرة.

إن هذا المنهج يوسع الطرح السابق، حيث يقوم بإضافة معطيات تتصل بنوعية ظروف المعيشة[2]، (وصل المساكن المشغولة بشبكة التطهير و توفير ماء الشرب و مدى دوام الشغل...الخ) وترتيب معايير القياس حسب أهميتها، و التي من خلالها يتم تحديد مدى الحرمان الذي تعاني منه الأسرة. و يمكن إدراج أهم المبررات الأساسية التي أدت إلى تفضيل طريقة الاستهلاك على طريقة الدخل فيمل يلي[3]:

- إن الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع، أما الدخل فهو يقيس القدرة على شراء هذه المدخولات.

---

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22.

[2] Observation Nationale De La Pauvreté & De l'Exclusion Sociale, Rapport 2000. La Documentation Française, Paris 2000, P : 23.

[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

♦ إن الدخل يتم قياس خلال فترة من الزمن (أسبوع، شهر، سنة)، و خلال هذه الفترة قد يكون دخل بعض الأفراد منخفضا لأسباب عشوائية (المرض، الجفاف...الخ)، أو لأسباب تتعلق بآثار دورة الحياة صغر أو كبر السن.

♦ إن الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم أو أن بعض السلع قد لا تتوافر عند الأسعار السائدة، مما سيقود إلى تباين واضح في توزيع الدخل و توزيع الاستهلاك.

يظهر جليا أن العمل على تقليل الفقر و تحسين أوضاع الفقراء لا يعتبر الدخل النقدي سوى وسيلة في سبيل ذلك، و ليس هدفا في ذاته. فمن الطبيعي أن تستهدف التنمية الحقة توفير السلع و الخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية للناس: الغذاء، الرعاية، الصحية، التعليم الأساسي، المأوى المناسب...الخ.

و مثلما أثيرت تساؤلات بخصوص العلاقة بين زيادة الدخل (النمو الاقتصادي) و بين نمط توزيع الدخل، فقد ثارت تساؤلات أيضا حول مدى الارتباط بين درجة إشباع الحاجات الأساسية و بين مستوى الدخل، و كذلك بين معدل التقدم في الحصول على هذه الحاجات و بين معدل زيادة الدخل.[1]

3.1. المنهـــج القائـــم علـــى التنميـــة البشريـــة:

تقع في صلب فكرة التنمية البشرية عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس و مستوى ما يحققونه من رخاء، و هذه الخيارات ليست نهائية أو ثابتة؛ و لكن بغض النظر عن مستوى التنمية، فان عناصرها الأساسية الثلاثة تشمل القدرة على العيش حياة طويلة و في صحة جيدة، و اكتساب المعرفة، و التمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة للعيش حياة لائقة. على أن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد؛ فالناس أيضا يقدرون جيدا الحرية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و إتاحة الفرص أمامهم للإبداع و الإنتاج، و احترام الذات و ضمان حقوق الإنسان[2].

و من الواضح أن الدخل هو مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس و إن كان احد الخيارات الهامة، لكنه لا يمثل المجموع الكلي لحياتهم. و الدخل أيضا هو وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية.

3عثمان محمد عثمان، قيـاس التنميـة البشريـة مراجعـة نقديـة: التنميـة البشريـة فـي الوطـن العربـي، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص: 114- 115.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

ظهر مفهوم التنمية البشرية، بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، الذي نظر إلى هذه العملية على أنها عملية توسيع خيارات الناس التي تتركز في ثلاثة اختيارات أساسية[1] هي:

1- أن يعيش الإنسان حياة طويلة و صحية و نقصد بذلك القابلية للعيش طويلا و في صحة جيدة و يعتبر من مؤشرات قياس الفقر، فكلما زادت هذه المدة كلما دل ذلك على تقدم البلد و منه يعكس لنا الوضع الصحي و منه الاجتماعي للبلد، و كلما انخفض دل ذلك على فقر البلد من حيث عدم توفر الخدمات الصحية و التغذية و غيرها من الحاجات الضرورية الأخرى.

2- المستوى التعليمي: و يقاس بنسبة تعلم الكبار من جهة و بنسبة التمدرس، التي تشمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 سنة، في أطوار التعليم الابتدائي، الثانوي و العالي و التعليم يعني اكتساب معارف و مهارات.

3- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشية كريمة و الذي يقاس بقيمة القدرة الشرائية؛ حيث أن الدخل يعكس لنا الوضع المعيشي للفرد.

و يستند مؤشر الفقر الإنساني على فكرة سان (1997) عن الفقر و تعريفه على أنه حرمان الإنسان. و يقر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية هذا " المنظور عن الحرمان "، و يحاول هذا المقياس أن يضع قيمة للرفاه "لأكثر الناس حرمانا في المجتمع "، و لقد تم تصميمه كأداة مدافعة باسم الفقراء في العالم و كأداة تخطيط لتحديد المناطق التي تحتاج إلى سياسات محددة لمكافحة الفقر.

و لا يوجد مجال للشك لمناقشة إن كانت هناك بعض المقاييس الأخرى للحرمان والتي قد لا تشكل مقياسا أفضل للفقر؛ و لكن من الصعب تصور أن معظم المراقبين لن يتفقوا مع وجهة النظر القائلة بأن هذه المقاييس تقيس في الواقع الرفاه الإنساني المتضائل و بذلك تشكل مقياسا صحيحا لمقارنة الحرمان الإنساني.

و يمكن لهذه الخيارات أن تكون بلا نهاية و تتغير بمرور الزمن، حتى أصبحت عملية التنمية قضية خيارات بشرية.

[1] Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2000, P.N.U.D., P : 270.

2. مقاييــس الفقــر الماديــة:

تضمن الجزء السابق كيفية تحديد المعيار أو الحد الذي يصنف بموجبه أفراد المجتمع إلى فقراء و غير فقراء، بدلالة المؤشرات الانفاقية والتغذوية (بمصادرها المختلفة)، لكن لابد من وصف المستوى المعيشي (أو حالة الفقر).

خط الفقر؛ على الرغم من أهميته في دراسات الفقر في المجتمع إلا انه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من عدم الفقراء في المجتمع، و لا يعطي دلالات أخرى لا تقل أهمية عن مدى عمق الظاهرة أو خصائص الفقراء؛ كما انه و بسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية، و بسبب الوزن الكبير الذي تنعكس فيه أسعار السلع و تغيراتها (التضخم)، فانه محدود الفائدة في المقارنات الزمنية حتى للبلد الواحد.

ومن هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد هذه الثغرات و لتكميل مؤشر خط الفقر. ومن أهم هذه المؤشرات هي: مؤشر نسبة الفقر، مؤشر فجوة الفقر ومؤشر شدة الفقر.

و تعنى مقاييس الفقر المادية قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم بمؤشرات الفقر –خط الفقر– لقياس درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع؛ و تمثل هذه المؤشرات أكثر المؤشرات استخداما في الأدبيات التطبيقية، أما قيمة كل من هذه المؤشرات تتراوح بين الصفر (حالة عدم وجود الفقر) إلى واحد صحيح، و عادة ما يعبر عن هذه المؤشرات كنسبة مئوية بحيث كلما ارتفعت النسبة كلما كان الفقر مرتفعا.

1.2. نسبــة الفقــر أو عــدد الفقــراء :

و هو ابسط هذه المقاييس و أكثرها شيوعا و يحاول قياس مدى تفشي الفقر في البلد. نسبة الفقر تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع وهو يقاس أما على مستوى الفرد أو على مستوى الأسر[1]:

نسبة السكان الفقراء=عدد الأفراد تحت خط الفقر للفرد/مجموع عدد السكان.

نسبة الأسر الفقيرة= عدد الأسر تحت خط الفقر للأسرة/مجموع عدد الأسر.

1 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين المعيشة في دول المشرق العربي، مرجع سابق، ص: 68.

وهذا المؤشر يعتبر جيدا لأغراض كثيرة، كما انه سهل الفهم و الشرح، كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر؛ و لكنه من جانب آخر، و لأغراض أخرى منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات في الفقراء، يعاني نواقص واضحة، و على سبيل المثال فلو أن شخصا أو عائلة ما كانت فقيرة ثم أصبحت فقيرة جدا، فما الذي سيحدث لمؤشر الفقر؟ لاشيء. أي أن مؤشر نسبة الفقراء هو غير حساس للفروقات في عمق الفقر، و كذلك فان المؤشر غير حساس لتوزيع الفقر بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالا، فان المؤشر لا يتغير، بل ربما يتحسن بما يظهر عكس النتائج الحاصلة.

2.2. فجــوة الفقــر:

و لتكميل المؤشر السابق فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر، ويقيس هذا المؤشر الفجوة التي تفصل بين مستوى دخول الفقراء الفعلي و مستوى خط الفقر؛ أي انه يمثل الوحدات النقدية اللازمة لرفع مستوى دخل الفرد ليصل إلى خط الفقر، و يعبر هذا المقياس عن عمق الفقر في المجتمع.

و هــذا المقياس يحدد كالتالــي: لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمــع بشكــل تصاعــدي أي أن الأفقر لديهم Y1، ثم الأقل فقرا لديهم Y2 ... و هكذا حتى نصل إلى الفئة الأقل فقرا و التي لديها Yq، و التي يكون دخلها بالتعريف ليس اكبر من خط الفقر Z، فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كما يلي[1]:

$$P_G = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{\varphi} \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^{\alpha}$$

حيث:

Z : تمثل مستوى خط الفقر.

N : عدد السكان الكلي.

α : غير سالبة و أكثر من الواحد وتعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء.

α =0 : نسبة الفقر.

1 حسين يحي عبد الله الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء و خط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد. وهذا المؤشر على الرغم من فائدته أيضا إلا انه ترد عليه بعض الملاحظات ومن أهمها :

أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء، و على سبيل المثال فان فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستوى من الإنفاق يساوي 50٪ من خط الفقر، أو عندما يكون لدى احدهما 85٪ من خط الفقر بينما لدى الثاني 25٪. ففي كلتا الحالتين ستكون فجوة الفقر 22.5 و للتغلب على هذه المشكلة، فقد تم اقتراح المؤشر الثالث و هو: مؤشر شدة الفقر.

3.2. شـــدة الفقـــر:

يصف مؤشر شدة الفقر توزيع الرفاه تحت خط الفقر، أي مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم بما يمكن من التمييز بين الفقراء و الأشد فقرا، و يحسب كالأتي[1]:

$$P_s = \frac{1}{N} \frac{\sum\left(Z - Y_i \right)^2}{Z} 100$$

شدة الفقر يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، و يمحن حسابه باعتباره مساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

و كلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر اشد قوة، و ازداد حجم التعاون بين الفقراء.

المطلـــب الثالـــث: مشاكـــل قيـــاس ظاهـــرة الفقـــر

قد يبدو قياس الفقر و استخراج مؤشراته المختلفة من الأمور التي تعتمد فقط على الطرق الإحصائية العلمية، غير أن العديد من المتغيرات التي يمكن إدخالها في كل مرحلة من مراحل التقدير؛ فهناك أولا اختلاف في تحديد مستوى خط الفقر من باحث إلى آخر حتى لو استخدام بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة الواحدة، كذلك هناك اختلاف من خلال تطبيق طريقتي الدخل و الإنفاق، وهناك صعوبات جم تعترض مقارنة البيانات لنفس البلد على امتداد فترة زمنية ما، أو عند مقارنة البيانات بالنسبة لبلدان مختلفة.

---

[1] اللجنة الاقتصادية و الإجتماعي لغربي آسيا، 1997، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

فعلى سبيل المثال[1]، تتراوح المتحصلات من السعرات الحرارية من حد بلغ أدناه 2109 في البحرين، مقارنة نجد أعلى يساوي 2490 لكل فرد في مصر، و من المعلوم أن عدد السعرات للفرد تختلف باختلاف العمر و الجنس و الوزن و المهنة...الخ، كذلك هناك تباين في أسعار مصادر هذه السعرات، وتباين أخر بحسب منطقة شراء هذه الوحدات السعرية (في المدينة أو في الريف)، و أخيرا و ليس آخرا هناك اختلاف بين النمط الغذائي المقترح من قبل مختصي التغذية و بين النمط الغذائي الفعلي الذي توفره مسوح نفقات و دخل الأسرة.

و من مشاكل قياس الفقر أيضا، ارتباط مؤشرات القياس بمستوى المعيشة في الدولة محل الدراسة[2]، فلو تم استخدام خط الفقر مثلا لدولة غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأصبح جميع السكان في معظم الدول النامية في عداد الفقراء، و بالمثل استخدام خط الفقر لدولة منخفضة الدخل مثل الهند سينفي صفة الفقر عن سكان أوربا و الولايات المتحدة.

إن الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة و متغيرة، ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح عند قياسها، فالعائلات التي لديها دخل يعتبر هامشيا أعلى من خط الفقر قد لا يتم تصنيف أفرادها كفقراء، بينما هم في واقع الأمر فقرا فعلا، و لا يبدو أن هناك حلا سهلا لهذه المشكلة، لان نقطة الفصل (وهي خط الفقر) قد تم تحديدها بطريقة عشوائية.

من جهة أخرى أيضا يعتبر تحديد ملامح الفقر في العالم النامي مسالة صعبة بسبب عدم وجود الدراسات و المسوحات حول الفقر وموازنة الأسرة و خصائص الفقراء في غالبية هذه الدول[3] و إن وجدت فهي ناقصة و غير منقحة.

وعند قياس ظاهرة الفقر تطرح مشكلة أخرى[4]، ما هي وحدة القياس؟ هل هي العائلة أم الفرد؟ إن العائلة قد تكون مكونة من فرد واحد أو عدة أفراد، و من المعلوم أن مسوح ميزانية الأسرة التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك قامت بتحليل الاستهلاك و الدخل للعائلة ككل و ليس كل فرد على حدا، و من المؤيدين لاستخدام العائلة كوحدة للقياس سايمون كوزنتز و احد أهم المبررات لذلك هو حقيقة وجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة، و العائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع و الخدمات بين أفرادها، و السبب الآخر هو صعوبة تحديد حجم الدخل الذي يحصل

1برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضـــاء علـــى الفقـــر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية مرجع سبق ذكره، ص: 194.

[2]عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

[3]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص: 232.

[4]عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص: 26.

عليه فرد ما من العائلة في الأنشطة ذات الصبغة العائلية و كذلك فان بعض أنواع الملكية قد تكون مشتركة بين أفراد العائلة، و من ثم يصعب تحديد دخل كل فرد ضمنها[1].

ومن جانب آخر؛ هناك مبررات تدعم اختيار الفرد بدل العائلة، منها أن العديد من العائلات قد تتجه لتوزيع الدخل بين أفرادها بطريقة غير عادلة، كذلك فان سوق العمل يوظف أفرادا و يخصص لهـم أجورا وفقـا لخصائصهـم، و أخيـرا فان بعض مؤشرات التنمية مثل الهيكل الوظيفي لقوة العمل، ومعدلات وفيات الأطفال، و معدلات الالتحاق بالدراسة، هي جميعها مؤشرات للأفراد و ليس للأسرة.

إن احد الحلول هو استخدام إحصائيات دخل العائلة المتوفرة من اجل قياس أجزاء الفقر و مقدار النقص في الدخل، و أن يتم استخدام خصائص الأفراد من اجل رسم صورة عن خصائص الفقراء.

و نظرا لكون الفقر ظاهرة متعددة و ذات أبعاد متعددة، فلا بد من أن يعكس المفهوم المستخدم هذه الظاهرة بكافة جوانبها، و في حين انه من المطلوب تطوير أدوات القياس الإحصائي لهذه الظاهرة إلا انه يجب عدم الوقوف عند الرقم المقدر، بل يجب فهم مؤشرات الفقر في مستواها العام و في تطورها الزمنـي[2]، كذلك يجـب استجـلاء الوضـع النفسـي و الاجتماعي للفقراء، بحيث يتم الوقوف بدقة على أوضاعهم تمهيدا لإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لهم.

---

[1] مرجع سابق، ص: 26.
[2] جورج فارس القصبي، مرجع سابق، ص: 108.

خلاصـــة الفصـــل

و هكذا فالفقر ليسس مجرد وضع اقتصادي بل ان الأهوال الحقيقية للفقر تمتد لتشمل كافة مظاهر حياة الأفراد، مثل القابلية للمرض و تعذر الحصول على اغلب المعلومات و الخدمات و فقدان السيطرة على الموارد و التبعية إلى الطبقات الاجتماعية و الاقتصادية الأعلى و انعدام الأمان في مجابهة الظروف المتغيرة، و ينتج من هذه الأبعاد الأعباء النفسية للفقر و هي: تحطيم كرامة الإنسان و احترامه لنفسه.

و ذهب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 1997 إلى ابعد من ذلك عندما ادخل مفهوم " الفقر البشري" و الذي يعبر عن "غياب الحضوض و الاختيارات الأساسية للتنمية البشرية؛ الذي يفرض من الخارج، و الحضوض في العيش طويلا، بصحة جيدة و بمستوى تعليمي ملائم و التمتع بنمط معيشي لائق.

و هكذا فان تحديد معنى الفقر يختلف حسب كل منطقة، و حتى و إن كان مشكلة عالمية يعاني منها الجميع؛ بما في ذلك الدول المتقدمة إلا انه لا يمكن أن يحدد معنى عام للفقر نطبق مواصفاته على كل بلدان العالم.

الفصل الثاني

ظاهرة الفقر و سياسة مكافحتها في الجزائر

تمهيـــــــــــد:

إن الشيء الأكيد الذي لا أحد يجهله من البشر هو كون ظاهرة الفقر معضلة حقيقية تعاني منها مختلف المجتمعات، المتطورة منها و المتخلفة على السواء، لكن من حيث الشدة و الشمول فالأمر يختلف لأن ما يحدث في بلدان العالم الثالث نتيجة الفقر يعد كارثة ووجها للاعدالة على المستوى الدول بين قلة تستحوذ على أكثر من 80 % من مدخولات العالم تقطن شمال الكرة الأرضية و بقية عظمى تشكل مدخولاتها 20 % فقط من مجموع مداخيل العالم.

و **الجزائـــــر** التي تعد بلدا من بلدان العالم الثالث لم تسلم من آفة **الفقر**، و لا تزال تعاني ويلاته منذ الاستقلال، و هي حقيقة مسلمة يعيش واقعها و آثارها و يشاهدها كل جزائري، لكن الملفت للانتباه هو التغير الملاحظ في مسار و حجم هذه الظاهرة، فبداية من منتصف الثمانينات و هي فترة حدوث الأزمة الاقتصادية، تغيرت الأحوال و أصبح هذا التاريخ نقطة التحول التي يقاس عليها في تشخيص ووصف الظواهر الاجتماعية لما تركته من آثار عميقة عليها.

إن الحديث عن الفقر يعني بالضرورة عدم ملائمة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي اعتمدت؛ أي أن وجود و انتشار الفقر هو يدل على اختلالات هيكلية في التنمية؛ لأن التنمية تعني الوصول إلى رفاه المجتمع و تحقيق تطوره و استمراريته و لن يتأتى ذلك إلا باختيار الأسلوب التنموي الصحيح انطلاقا من خصوصية أي مجتمع وواقعه الملموس و تاريخه، و في إطار علاقته بالمجتمعات الأخرى.

لقد ذهب العديد من المتتبعين و خاصة المهتمين بمجالات التنمية أن التعثر الذي أصاب الجزائر وما لحق بها من تخلف سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية؛ هو يرجع أساسا إلى الأساليب التنموية المعتمدة التي لم تؤدي إلى تحسينها بل زادت في تقهقرها و تدهورها. و منها تنامي ظاهرة الفقر و ازدياد عدد الفقراء بشكل مفزع.

إن الفقر في الجزائر ليس وليد اليوم إلا أن المفارقة العجيبة هي توسيع و زيادة ازدهار فئات اجتماعية من جهة و اتساع رقعة الفقر و زيادة صفوف الفقراء من جهة ثانية.

إن تفاقم اللامساواة الاجتماعية قد أدى إلى تعميق الهوة بين الأغنياء و الفقراء؛ فالعديد من الجزائريين لا يمتلكون أو قلما يمتلكون موارد أخرى ولا يستفيـدون من أدنـى متطلبـات الحيـاة الاجتماعية و السياسية و الثقافية مما يزيدهم هشاشة وعزلة.ولقد لعبت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية

العميقة دورا لا يقل خطورة في تدهور ظروف الحياة و المزيد من الفقر و الفقراء، خاصة بعدما انزلقت الفئة المتوسطة إلى دائرة الفقر بالإضافة إلى الفئة الدنيا، خلال السنوات الأخيرة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية و ما صاحبها من تراجع في المداخيل و ثقل في المديونية و انخفاض لقيمة الدينار و تسريح العمال و غلق المؤسسات العمومية.

إن ظاهرة الفقر كانت منتشرة بشكل ملحوظ خلال الفترة الاستعمارية؛ نتيجة لسياسة التمييز و الإقصاء التي مارسها المستعمر في حق المجتمع الجزائري من خلال سياسة تجريد الجزائريين من أراضيهم مما أدى إلى انتشار البطالة و قلة المداخيل التي أثرت على مستوى المعيشة و تفشي الأمراض و غيرها من المظاهر الدالة على وضعية الفقر التي عاشها المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار.

و غداة الاستقلال وجد الجزائريون أنفسهم في منأى عن الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية، و أخذت الدولة على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية و ضمان الرفاه الاجتماعي و تحقيق نوعا من العدالة الاجتماعية؛ و بالتالي تراجع لمظاهر الفقر و حدته نظرا للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر و التي ركزت خصوصا على الجوانب الاجتماعية؛ و من أهمها توفير فرص العمل (دعم ذلك بالعوائد البترولية التي كانت معتبرة نظرا لارتفاع أسعار البترول) هذا من جهة، و من جهة أخرى الخدمات الصحية و التعليمية.

إلا أن مواصلة هذا الاتجاه كانت مدعمة بعوائد المنتوج الأساسي الوحيد و المتمثل في إنتاج البترول و أسعاره المرتفعة آنذاك و التي بمجرد انخفاضها في السوق العالمي برز عجز هذه الإستراتجية عن مواصلتها لمسيرة التنمية.

إن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد خلال الثمانيات أفرزت هذه الفترة حالة اجتماعية و اقتصادية بالغة الخطورة و التي اتسمت بازدياد عدد الفقراء و الأحياء القصديرية التي تشكل البيئة الخصبة لنمو الفقر.و لذلك تم تقسيم المراحل المختلفة للفقر إلى ثلاثة مراحل رئيسية، تم تحديد **المرحلة الأولى** بالاعتماد على الجانب السياسي أي فترة الاستعمار، أما **المرحلة الثانية** فحددناها من فترة الاستقلال إلى غاية دخول الجزائر مرحلة الإصلاح الاقتصادي(الأزمة الاقتصادية)، و **المرحلة الثالثة** فهي تمثل مرحلة دخول الجزائر لسياسات اقتصاد السوق؛ و في هذا الإطار نحاول أن نصب اهتمامنا على دراسة ظاهرة الفقر في أهم مراحل الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ظاهرة الفقر في الجزائر عبر التاريخ

إن استمرار تزايد الفقر إنما يعود أساسا إلى عوامل متعددة و متنوعة منها و على الخصوص نوعية الأهمية التي توليها الدول للتنمية الاجتماعية الإنسانية وكذا الأسباب الاقتصادية أو الثقافية، ناهيك عن العوامل الهيكلية؛ إذ أن هذه الأخيرة تعد المصدر الرئيسي لظاهرة الفقر فضلا عن العوامل السياسية و التي لا تقل أهمية.

ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى التاريخية، ما أدى إلى اختلاف الفقر من بلد إلى آخر و من جماعة إلى أخرى بل ومن فرد لآخر، فإن مميزات الفقر لا يمكن إلا أن تكون مختلفة هي الأخرى، فقد تتصل بعوامل مادية مثل مدى توفر الموارد الطبيعية، و الظروف المناخية (الجفاف...)، كما ترتبط هذه الخصائص أيضا بعوامل أخرى كالهياكل القاعدية أو الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التربية، التكوين، الصحة، الماء...).

المطلب الأول: ظاهرة الفقر في الفترة 1830- 1962

إن ظاهرة الفقر في الجزائر كانت موجودة خلال فترة الاستعمار نتيجة الأساليب التي طبقتها على الشعب الجزائري التي أدت إلى تفقيره ومعاناته، بالرغم من اعتبار الجزائر من أهم الدول النشيطة اقتصاديا في منطقة البحر المتوسط، وكانت تساهم في التجارة الدولية عن طريق ما تصدره سنويا للخارج؛ حيث كانت متخصصة في إنتاج القمح[1]، و كانت تمثل أكثر من 90 % من قيمة صادراتها وهي أكبر الدول المنتجة لهذه المادة، حيث كانت الجزائر الدولة الأولى التي هبت لتنجد فرنسا بتمديد العون من القمح في المجاعة التي اجتاحتها نتيجة ثورتها الكبرى. و أصبحت فرنسا مدينة للخزينة الجزائرية بمقدار 2.5 مليون فرنك ذهبي و هذا ما يدل على أن الجزائر كانت ذات مكانة دولية و موقف سياسي و وضعية اقتصادية جيدة، من خلال مساهمتها في التجارة الدولية بنسبة هامة و هذا إن دل على شيء إنما يدل على توازنها الاقتصادي و تحقيقها للاكتفاء الذاتي.

إن الركود الاقتصادي التي كانت تعيشه فرنسا في ذلك الوقت و عدم قدرتها على تحقيق التوازن في ميزاتها التجاري، بالإضافة إلى أنها كانت مدينة للجزائر و هذا ما جعل فرنسا بتدبير مكيدة ضد الجزائر أدى بها إلى احتلالها في 5 جويلية 1830.

[1]بهلول محمد بلقاسم حسن، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976، ص: 119.

فقامت فرنسا بانتهاج سياسة ساهمت في تفقير الجزائريين على حساب رفع مستوى معيشة الأوروبيين، و تتمثل أهم العوامل التي أدت إلى إفقار السكان في:

- ♦ ربط تصنيع الجزائر باقتصاد فرنسا و جعل الجزائر مصدر للمواد الأولية من خلال التركيز على الصناعات الإستخراجية وسوقا للمنتجات الفرنسية، حتى تبقى مرتبطة اقتصاديا لها في جميع المجالات.
- ♦ مصادرة أراضي العرش في 1832 و أراضي القبائل 1846 و انتزاع كل أراضي المتعاونين مع الثوار؛ و هذا يعني مصادرة أهم وسيلة في كسب معيشة الجزائريين[1].
- ♦ توجيه القطاع الزراعي لإنتاج المحاصيل التصديرية التي تخدم السوق الفرنسية و بذلك قل الغذاء الأمر الذي ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر[2].
- ♦ قلة فرص العمل (نسبة البطالة 40 %) مما أدى بالسكان إلى الهجرة (أصبحت دائمة بعدما كانت الهجرة في البداية مؤقتة)، أما العاملين فكان التوظيف يتم بأجر أخفض من الحد الأدنى[3].
- ♦ من الأسباب التي أدت إلى انتشار مظاهر الفقر نجد سياسة التجهيل[4] التي استعملها المستعمر والتي أدت إلى ارتفاع عدد الأميين 80 %، و ما يترتب عن ذلك باعتباره مؤشرا يزيد من أسباب الفقر.
- ♦ تدهور الأوضاع الصحية للمواطنين وانتشار الأوبئة و الأمراض بفعل قيام الحرب.

يعتبر معظم سكان الجزائر ريفيين أثناء الاحتلال الفرنسي يعانون من فقر مدقع و قلة فرص العمل و الخدمات الصحية و التعليمية إلى جانب نقص الرعاية الاجتماعية بل انعدامها عند معظمهم.

وكانت هذه الوضعية نتيجة لسياسة مطلقة للتمييز و الإقصاء و كرد فعل على هذه الأساليب قامت ثورة الجزائريين، و التي تتمحور أساسا حول العدالة الاجتماعية، تحسين الظروف المعيشية و المساواة في الحقوق خصوصا تلك المتعلقة بتوزيع الثروة و المداخيل.

المطلـب الثانـي: ظاهـرة الفقـر فـي الفتـرة 1962- 1986

[1] مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 106.

[2] اينانج ايبونج هارستروب، الفقر:تركيز جديد، مناهضة و إزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.جمهورية العربية السورية 28-29 فبراير، 1996، ص: 32.

[3] بن اشنهو عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر:محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1963، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979، ص: 263.

[4] بهلول محمد بلقا سم حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص: 85.

مثل باقي الدول المضطهدة التي كانت تحت نير الاستعمار، حققت الجزائر استقلالها السياسي بعد أكثر من 7 سنوات من الكفاح المرير و تحت وطأة أكثر من قرن و ربع قرن من احتلال الاستعمار الفرنسي.وكما كانت حالة السكان أثناء الوجود الاستعماري يسودها الفقر و قلة فرص العمل و الخدمات الصحية و التربوية، و نقص الرعاية الاجتماعية (70 % سكان الريف)[1] نتيجة لسياسة التمييز و الإقصاء عرفت بداية الاستقلال حالة مماثلة تسودها مظاهر البؤس و الشقاء و تدهور الوضع الاجتماعي عامة.

و مع الاستقلال جاء السعي للتنمية الوطنية المسارعة في كل المجالات و في هذا المضمار تم التركيز في معظم الحالات على التأميم الذي أدى إلى زيادة تدخل الدولة و تحكمها في النمو الاقتصادي من خلال التنمية الزراعية، التي تفضل إنتاج المحاصيل الموجهة للتصدير للحصول على العملة الصعبة، و تنمية البنى التحتية (النقل و المواصلات) التي ستؤدي للتصنيع، و قد أدت الاستثمارات في تنمية البنى التحتية إلى الحاجة للحصول على القروض من الخارج؛ و بالتالي البدء في دورة معقدة من المديونية و التبعية المتجددة.

و مع التركيز على التعليم على كافة المستويات. افتتحت مدارس جديدة بسرعة مطردة و سجلت نجاحات في تخفيـــض معدلات الأميـــة بين الرجـــال و النساء، و هكذا كان معظم الخريجين مناسبين أكثر للعمل في القطاع العام، و أدخلت تحسينات على قطاعات اجتماعية أخرى كالرعاية الصحية و إمدادات الماء و المرافق الصحية علاوة على النقل العام، وكان الشعور الفوري بهذه التحسينات أكثر في المناطق الحضرية. ثم بشكل ما في القطاع الريفي فيما بعد.

و مما سبق انبثقت توجهات معينة واضحة تدخل الدولة القوي في معظم مظاهر الحياة الاجتماعية و الاقتصادية. و الاعتماد على محاصيل التصدير و على منتج واحد للتصدير. و التحيز ضد التنمية الريفية. و إعطاء الأولوية " للنمو الاقتصادي " باعتباره سبيلا إلى التنمية الوطنية، و التوزيع غير العادل لعائدات النمو الاقتصادي و بالرغم من ذلك جرت محاولات وطنية لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية للقضاء على جوانب قصور السوق في السنوات اللاحقة، و يمكن ملاحظة ازدياد هذه الأنماط في السبعينات و الثمانينات[2].

بعد الاستقلال كانت أغلبية السكان يعانون من حالة مماثلة لما قبلها من مظاهر الحرمان الشديد و تدهور الوضع الاجتماعي عامة، لكن هذه الوضعية لم تستمر خاصة مع انتهاج الجزائر لمبدأ التنمية

[1] M.A. CHIHEB, Communication : Pauvreté & Exclusion En Algérie, Conseil National Economique & Social, Alger, 2000, P : 5.

[2]عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص ص: 95-98.

البشرية في سياسة التنمية، و التي جمعت فيها بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية بشكل وطيد، واعتبار مبدأ التنمية البشرية هدفا نبيلا لكل إستراتيجية اقتصادية.

في هذا السياق طبقت برامج تنموية ترمي خاصة إلى فك العزلة عن المناطق المحرومة وتزويدها بالمرافق اللازمة، كما خصصت موارد مالية معتبرة للتنمية الاجتماعية وغيرها من السياسات التي تساهم في رفع مستوى معيشة السكان و مكافحة الفقر.

وتنتشر جيوب الفقر عبر كامل أرجاء الوطن ويرتكز أساسا في المناطق الريفية الجبلية و المناطــق المحيطــة بالمــدن و النواحي المعزولــة و التــي تفتقد أساسا إلــى الهياكــل القاعديــة (كالطرق) و هكذا تضاعف عدد المرافق الصحية تدريجيا، كما تحسنت بشكل ملحوظ الاستفادة مــن وسائــل العــلاج العصــري؛ و علاوة علــى ذلك، أعلــن عــن مجانية العــلاج فــي منتصف السبعينات، و في نفس الوقت انتشر التعليم و أصبح مجانيا و إلزاميا على جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 15 سنة، و قد سمحت الاستثمارات العمومية في مجال الصناعة و خاصة في قطــاع البنــاء و الأشغال العمومية بتوفير عدد هائل من مناصب الشغل؛ و بالتالي تراجــع البطالــة بشكل محسوس.

و لدراسة الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية التي كان يعيشها الشعب الجزائري بعد الاستقلال سوف نستدل بمجموعة من المؤشرات لمعرفة مدى تراجع ظاهرة الفقر عما كانت عليه أثناء الاحتلال الفرنسي، و ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك من خلال المؤشرات الاجتماعية، و التي رأيناها في الفصل السابق كمقاييس لتحديد حدود الفقر، و من هنا سنركز على المؤشرات التالية:

1. النمــو الديموغرافــي:

فيما يتعلق بالنمو الديموغرافي؛ يلاحظ أن السكان الجزائريين، خلال العشريات الأولى بعد الاستقلال سجل ارتفاعا مذهلا؛ فبعد أن كان يقدر بعشرة ملايين نسمة بلغ حسب الإحصاء العام الأول للسكان الذي اجري سنة 1966 حوالي 12 مليون نسمة[1].

إن المعدلات المرتفعة لنمو السكان؛ تحدد بنية سكانية حسب الأعمار؛ تتميز بنسبة عالية لفئة الشباب حيث احتلت نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 70%من مجموع السكان

[1] DEKKAR.N Et Autres, La Démographie Algérienne en Algérie, CENEAP, Alger, Mai 1999, P: 15.

و تفسر هذه النسبة العالية من الشباب كثرة الطلب الاجتماعي في مجال التربية ، الصحة و التشغيل التي تسعى الدولة لتلبيتها من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها.

تجدر الإشارة إلى ميزة أخرى يتميز بها السكان؛ وهي التزايد السريع لعدد السكان في الحضر حيث انتقلت الكثافة السكانية في الحضر من 31.4% في سنة 1966إلى 40% في سنة 1977 لتصل إلى 49.7 % في سنة 1987.

بالإضافة إلى كون عملية التعمير تحدث تغيرات في المجتمع، فإنها تتسبب أيضا في ارتفاع كبير لطلبات السكن والخدمات العمومية، بالرغم من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال توفير الخدمات العمومية (إنارة، إيصال المساكن بمياه الشرب و قنوات صرف المياه)؛ فان نسبة تلبية الطلب في مجال الإسكان قد تدهورت بشكل كبير؛ حيث انتقل معدل عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد من 5.3 في بداية الستينيات، إلى 7.2 في أواخر الثمانينات[1].

كما أن نسبة وفيات الأطفال و المقدرة بحوالي 180 وفاة لكل ألف نسمة سنة 1962 [2] قد تراجعت بشكل كبير إلى غاية 58.8 وفاة لكل ألف نسمة سنة 1989[3].

إن العمر المتوقع عند الميلاد الذي يعتبر مؤشرا مركبا آخر للوضعية الصحية للسكان قد شهدت أيضا تطورا معتبرا خلال السنوات الأخيرة؛ حيث انتقل من حوالي 47 سنة في 1962 إلى 53.5 سنة في 1970، ثم إلى 61.6 سنة في 1981، كما يلاحظ أن العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للنساء يتجاوز العمر المتوقع عند الرجال بسنة أو سنتين.

و أهم العوامل التي ساعدت على الانفجار السكاني الذي تميزت به الوضعية الديمغرافية في الجزائر خلال هذه الفترة إلى:

- ارتفاع المستوى المعيشي.
- تحسين الظروف الصحية.
- ارتفاع مستوى المداخيل.
- توفر الغذاء اللازم و بأسعار في متناول الجميع.

ومنه فإن هذه العوامل، عملت على تخفيض معدل الوفيات لدى جميع الشرائح و خصوصا:

- انخفاض معدل الوفيات لدى الأطفال.
- ارتفاع المعدل المتوسط لحياة الأفراد.

---

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998، مرجع سابق، ص: 20.

[2] احمد خليفي، محاولة تحليل اثر النمو السكاني على التنمية و إسقاطها على حالة الجزائر للفترة 1980-1993، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995، ص: 85.

[3] وزارة الصحة و السكان و التنمية في الجزائر، الجزائر، ديسمبر 1998، ص: 10.

ويمكن القول أن الجزائر عرفت مرحلة يمكن تسميتها بظاهرة التعويض التي تلت حرب التحرير.

2. التعليـــــم:

إن المظهـــر السائد خـــلال فترة الاستعمار فـــي مجال التعليم، هو انتشـــار الأمية لان المستعمر كان يعمل على تجهيل الجزائريين؛ حيث اصطدمت الجزائر بمشكل عويص في بداية استقلالها، و يتعلق الأمر بالأمية المتفشية بين العدد الأكبر من المواطنين و المواطنات، و هو احد اكبر المواريث الذي خلفه المستعمر و الذي زاد في تعميق المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية الموروثة عنه كذلك.

و نتيجة لسياسة الاستعمار الرامية إلى تجهيل الجزائريين، كان ما يقارب 90 % من أفراد الشعب الجزائري أميون لا يقرؤون و لا يكتبون غداة الاستقلال[1]، لكن بعد الاستقلال سعت الدولة إلى جعل التعليم احد الأهداف الأولية و ترسيخه، فتبنت لأجل ذلك مبدأ ديموقراطية التعليم[2] من خلال توفير هياكل تعليمية و مؤطرين و جعـــل التعليم إجبـــاري ابتدءا مـــن 6 سنـــوات، وهذا ما أدى إلـــى تراجع نسبة الأمية من 74.6% في سنة 1966 إلى 58.10% في سنة 1977 و أصبح في سنة 1987 43.62%[3].

كما قامت الدولة أيضا من اجل محاربة الأمية بإنشاء مراكز محو الأمية عام 1964 و إنشاء مراكز التكوين المهني.

كما أن النظام التربوي أصبح مقسما إلى ثلاثة مستويات، وأصبح التعليم مجانيا و إجباريا على جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 15 سنة؛ نتيجة لإصلاح النظام التربوي الذي شرع فيه في سنة 1976.

حققت الجزائر ارتفاعا في النسبة الإجمالية للتمدرس منذ سنة 1962؛ حيث التحق أكثر من ربع السكان بالمدارس الابتدائية والاكماليات والثانويات والجامعات، و كذا مؤسسات التكوين الأخرى؛ حيث يضم التعليم الأساسي و الثانوي أكثر من 7ملايين تلميذ من المجموع؛ و حيث تبلغ نسبة البنات في التعليم الثانوي 46.2%.

و لمواجهة الزيادة المتسارعة لعدد التلاميذ؛ شرع في إنجاز برامج طموحة لبناء المنشآت القاعدية و تجهيزها، و هكذا تم إنشاء حوالي 19000 مؤسسة تربوية، منذ سنة 1962 إلى سنة 1987، من بينها 15000 مدرسة ابتدائية و 2900 أكمالية و أزيد من1000 ثانوية و متقنة، وقد أنجزت هياكل المنظومة

---

[1] CENEAP, « Elément De Réflexion Pour Une Politique De Population », La Revue Du CENEAP : Analyse & Prospective, CENEAP. Alger.1999.N° 14, P : 72.

[2] عمر صدوق، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 24.

[3] N.DEKKAR & Autres. Op.cit, P : .3.

التربوية على امتداد ثلاثين سنة، و يعد هذا المجهود جبارا، خاصة و أن هذه الهياكل كانت شبه منعدمة عند الاستقلال، و كانت قدرات الإنجاز محدودة للغاية.

و تمثل المجهودات المبذولة لتوظيف الأساتذة و تكوين المكونين في مختلف المستويات بلا شك عاملا أساسيا في تطوير المنظومة؛ و تتوفر الجزائر على 170000 معلم، و 99000 أستاذ في التعليم الأساسي و 53000 أستاذ في التعليم الثانوي، و تضاعف هذا العدد 13 مرة منذ سنة 1962[1].

وقد خصصت الدولة لقطاع التربية مبالغ مالية تتراوح بين 20 و 26 بالمائة، من ميزانيتها للتسيير و بين 10% و20% من ميزانيتها للتجهيز؛ و يمثل هذا المجهود نسبة تتراوح بين 5% و7% مـــن الناتـــج الوطني الإجمالي للبـــلاد، و قد خصص القســـط الأكبر مـــن هذه الموارد لإنجاز الهياكل القاعدية، و التجهيزات، و الأجور، و الوسائل التعليمية و تكوين المعلمين.

إضافة إلى التعليم الأساسي و الثانوي التي تمكن الطالب بالالتحاق بالجامعة، هناك أيضا التكوين المهني الذي يهدف إلى تلقين التأهيل لإدماجه مهنيا.

3. الصحـــــة:

فـــي السبعينات بذلت الدولـــة جهودا ملحوظا لتوسيـــع توفير الخدمات الصحية للأغلبية العظمى بين سكانها، و لكن معظم الجهود التي توفرت كانت تميل لتفضيل المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية. كانت اغلب المرافق الصحية خلال الستينيات متمركزة في التجمعات السكانية الكبرى، و كانت استفادة السكان من العلاج محدودة نسبيا خاصة في الأرياف.

حيث نلاحظ خلال هذه الفترة نمو ديموغرافي معتبر و يعود هذا إلى ارتفاع المستوى المعيشي و تحسين الظروف الصحية، بالإضافة إلى ارتفاع المداخيل؛ كل هذه العوامل ساهمت في انخفاض معدل الوفيات حيث قدرت نسبة الزيادة الطبيعية بـــ: 3.39 خلال الفترة 1966-1968، ثم: 3.34 في السنوات 1969-1970، ثم: 3.15 خلال 1976-1984[2].

و يعود الارتفاع المتواصل للعمر المتوقع عند الميلاد إلى تحسين الخدمات الصحية، بفضل مضاعفة المرافق الصحية في كامل أرجاء الوطن و التغطية الجيدة بأعوان الصحة من جهة، و تنفيذ برامج مكافحة الأمراض المتفشية و تلقيح الأطفال و الوقاية من الأمراض، و تباعد الولادات إلى جانب تحسين الحصة الغذائية المتوسطة من جهة أخرى؛ و كانت السياسة الصحية التي انتهجتها السلطات العمومية ابتداء من نهاية الستينيات تستهدف أساسا إلى تحسين استفادة السكان من العلاج عن طريق إقرار

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1999، مرجع سابق، ص: 152.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ملخص المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الجزائر، ماي 1999، الدورة 13، ص: 18.

الطب المجاني (في سنة 1974) من جهة، و إقامة العديد من الهياكل الصحية اللامركزية، لا سيما في المناطق الريفية التي تفتقر إلى مراكز العلاج من جهة أخرى.

و هكذا تضاعف عدد المراكز الصحية خلال الفترة الممتدة من نهاية الستينيات ونهاية الثمانينيات، كما تنوعت في آن واحد؛ و انتقل عدد المؤسسات الصحية العمومية من143 مركزا استشفائنا في سنة 1969 إلى 208 في سنة 1989 (منها 13 مركزا استشفائنا جامعيا)، يضاف إليها 276 عيادة ولادة و433 عيادة متعددة الاختصاصات و 1075 مركزا صحيا؛ و في سنة 1989، تم إحصاء 4830 عيادة طبية و 1550 عيادة لطب الأسنان تابعة للقطاع الخاص.

و موازاة مع ذلك، ارتفع عدد مستخدمي الصحة بشكل معتبر؛ حيث تضاعف عدد الأطباء العامين بـــ: 11.5 في الفترة الممتدة بين 1969 و 1989 (بينما تضاعف عدد السكان بـــ: 1.9)، كما تضاعف عدد جراحي الأسنان بـــ: 30 و الصيدلية بـــ: 5.1[1] .

و بصفة عامة، فان النسبة الوطنية لتغطية حاجة السكان بمستخدمي الصحة مرضية، غير انه إذا كانت التفاوتات الجهوية في ميدان الكثافة الطبية قد خفت حدتها بشكل معتبر فيما يخص الأطباء العامين و الصيادلة و أطباء الأسنان؛ فإنها لا تزال مع ذلك جد شديدة فيما يخص الأطباء الأخصائيين.

و هكذا فان الولايات الثلاثة الكبرى في الوطن وهي الجزائر و وهران و قسنطينة تتمركز بها نسبة 53 بالمائة من الأطباء في القطاع العام و 34 بالمائة في القطاع الخاص.

شرع في نهاية الستينيات في أول حملة للتلقيح الجماعي ضد مرض السل و ضد مرض الجدري، وفي سنة 1969 أصبح التلقيح إجباريا و مجانيا ضد أمراض السل و الذباح و الكزاز والسعال الديكي، و شلل الأطفال و كذا مرض الجدري؛ و في عام 1977، شرع في التلقيح ضد الكزاز ليصبح إجباريا عام 1985، بينما ألغي التلقيح ضد مرض الجدري بعد أن تم استئصال هذا المرض، و خلال الثمانينيات كانت السياسة الوقائية تهدف أساسا إلى تقليص انعكاس الأمراض التي يمكن التحكم فيها بواسطة التلقيح.

وبالرغم من أن هناك جهود جبارة يجب بذلها لمواصلة برنامج التلقيح الموسع، فقد سجل تحسن ملحوظ بالنسبة لمعظم الأمراض، مما ترتب عنه انخفاض محسوس لنسبة وفيات الرضع و الأطفال.

من خلال هذه الإجراءات التي قامت بها الدولة في المجال الصحي نجد تراجع بعض الأمراض، هذا ما يؤكد على التحسن الملحوظ على المستوى الصحي؛ إذ أن التغطية الجيدة للسكان في مجال مستخدمي الصحة و مراكز العلاج، وكذا الطب المجاني ساهما إلى جانب برامج مكافحة

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 1999، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

الأمراض في تحسين الوضعية الصحية للسكان بصفة عامة، باعتبار أن الصحة هي من مؤشرات قياس الفقر؛ فان تراجع انتشار الأمراض و تحسن المستوى الصحي يدل على تراجع مستوى الفقر لدى فئات السكان.

4. التشغيـــــل:

يعود الانخفاض المستمر لنسبـــة البطالـــة خـــلال السبعينـــات والنصف الأول من الثلاثينـــات إلى ارتفـــاع الاستثمارات العمومية في القطـــاع الاقتصـــادي؛ حيث تـــم إنشاء حوالي140000 منصب عمل سنويا خلال النصف الأول من الثمانينات، وهذا ما انجر عنه انخفاض في نسبة البطالة من 33% في سنة 1966 إلى 22% في 1977، ثم إلى 16% في سنة 1985[1]، ورافق هذا التطور في ارتفاع مستمر في الأجور الحقيقية نتيجة لارتفاع إيرادات الدولة المتأتية عن ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من سنة 1974، التي سمحت بإنشاء مصانع متنوعة ومتعددة خاصة في قطاع البترول الذي يشغل 63.000 عامـــل فـــي سنـــة 1977[2]؛ هذا يعنـــي أنـــه هناك تحويل مناصب العمل من القطـــاع الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (الإدارة، البناء و الأشغال العمومية، و الصناعة...).

إن تسارع وتيرة إنشاء مناصب الشغل و انخفاض نسب البطالة يرجع لظروف تتميز بـــ:

- احتلال القطاع العمومي الصدارة في إنشاء مناصب الشغل.
- قيام الصناعة بدور المحرك.
- بروز العمل النسوي.

مع حلول السبعينات كانت الجزائر من بين الدول الأسرع نموا في العالم، و كما ذكرنا فقد أخذت الدول الفتية بنظرية العصرية و الدعم القوي و كثفت استثمارها في مشروعات البنية التحتية الكبيرة و بنت صناعات تابعة للدولة، و اتبعت سياسة الحماية لها في البداية.

و لم يجلب تصدير النفط في سنوات ما بعد الاستقلال معه مستويات عالية من العوائد فحسب إنما ابرز بشكل حاد الترابط بين اقتصاديات المنطقة و اقتصاديات الدول الصناعية التي كانت على راس المستهلكين له، و بسبب زيادة أرباح النفط بشكل رئيسي، كان معدل النمو مرتفعا.وفرت عائدات النفط لحكوماتها أموالا طائلة استخدمتها على الفور لدعم المنتجين و المستوردين و المستهلكين؛ و بالفعل يمكن وصف هذه الفترة بأنها فترة اتسمت بتدخلات مكثفة في سوق العمل و بتنظيم مباشر ووضع قواعد للأسعار و التوزيع و استخدام الدعم الحكومي كوسيلة لإعادة توزيع الدخـــول و تقليص الفقـــر، و لكن

[1] Abdelmadjid Bouzidi, Les Année 90 De l'Economie Algérienne, ENAG, Alger, P : 144.

[2] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 53.

الفوائد كانـــت على الدوام ملموسة في المناطق الحضرية أكثـــر منها في المناطق الريفية؛ حيث كان الإنتاج الزراعي في هذه الأخيرة مهملا نوعا ما، علاوة على ذلك فان الوصول لهذه الفوائد كان أسهل على أولئك الذين يعيشون في بيئة حضرية منه بالنسبة للمجموعات الأفقر و الأكثر حرمانا.

مع حلول الثمانينات برزت إلى الواجهة الاختلالات الاقتصادية الكلية من تدهور الأسعار العالمية للنفط و عوائده، ومن ركود عالمي شامل.و في نهاية العقد عانت من تأثير حرب الخليج؛ فقد رأى مصدرو النفط مصدر دخلها الرئيسي يتدهور بشكل ملحوظ؛ و بحلول منتصف الثمانينات كان لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وبدأ ببرامج التصحيح الهيكلي(برامج الاستقرار الاقتصادي)، و مع نهاية الثمانينات سجلت معدلات نمو منخفضة أو سلبية و ما نجم عن ذلك من زيادات في مستويات الفقر.

و بوجه عام يمكن القول أن التزايد السكاني ترك آثارا سلبية على الوضع الاجتماعي و بشكل خاص في نهاية السبعينات، ليتأكد تفوق النمو السكاني على الجهود المبذولة، و هشاشة السياسات المنتهجة منذ الاستقلال و غياب رسم استراتيجية بعيدة المدى.

و رغم التحسنات الملاحظة في الوضع المعيشي للسكان، إلا أن ظاهرة الفقر كانت متواجدة في هذه المرحلة، و خير دليل على بقاء نسب الخصوبة مرتفعة، و ازدياد حجم الأمية و ضعف التشغيل عند النساء، و ازدادت الأوضاع سوءا في بداية الثمانينات أين عجزت التنمية على مسايرة التدفق الهائل للسكان؛ فكانت من نتائجها الارتفاع التدريجي للبطالين، و تواصل ضعف مردود التعليم نتيجة الاكتظاظ في الأقسام و قلة السكنات و نقص هياكل الصحة، و هذه الأوضاع الاجتماعية التي تزداد سوءا كانت مقدمة لمرحلة ثانية فجرتها الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات.

فما هي الأحوال الاجتماعية الجديدة التي عرفها السكان في هذه المرحلة؟

المطلـــب الثالـــث: ظاهـــرة الفقـــر فـــي الفتـــرة 1986- 2005

ابتدءا من منتصف الثمانينات، عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة كشفت النقاب عن هشاشة الاقتصاد الوطني و ضعف النظام الصناعي الذي غلبه القطاع العام؛ و الذي كان يعتمد على إيرادات المحروقات كمورد أساسي.

و اظهر التراجع المسجل في أسعار البترول في الأسواق العالمية عام 1986 مدى الضعف في تسيير النظام الاقتصادي، و الذي كان له تأثير خطير فيما بعد على الوضع الاجتماعي؛ أين زادت حدة

الأزمة الاجتماعية مع مرور الوقت[1]، و حدوث الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات مع انهيار أسعار البترول سرع في وتيرة ازدياد الفقر، و كفت عن عجز تام و فشل ذريع لسياسة الدولة المنتهجة منذ الاستقلال و التي لم تستطع إيجاد حلول مناسبة للتزايد السريع للسكان.

و نتيجة للأخطاء الكبيرة التي ميزت المرحلة السابقة، كالاعتماد على المحروقات في تسيير الاقتصاد الوطني، و اللجوء إلى الاستدانة من الخارج للقيام بمشروعات كبيرة تتطلب موارد مالية ضخمة، أدى إلى ارتفاع حجم المديونية التي بلغت 22.6 مليار دولار عام 1986[2].

و في الواقع، إن دلائل الإخفاق الاقتصادي و فشل السياسة الاجتماعية المرتبطة به، يمكن إدراكها منذ بداية الثمانينات قبل انهيار أسعار المحروقات في منتصف الثمانينات الذي أدى إلى تجميد تام للنظام الاقتصادي و الاجتماعي و بروز مظاهر اتساع دائرة الفقر[3].

إن أزمة المديونية التي ظهرت في منتصف الثمانينات أدت إلى إجراء عمليات التعديل الهيكلي؛ حيث انه بعد دعم الدولة الواسع لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع تم تحرير هذه الأسعار تدريجيا، أدى هذا إلى زيادة محسوسة في أسعار المواد الاستهلاكية التي مست جميع المواد؛ وهذا ما اثر سلبا على القدرة الشرائية للأسر، أدى أيضا إلى تغيير سلوك الأسر في ميدان الاستهلاك الغذائي، فحسب التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط CENEAP في مارس 1998 حول عينة تتضمن 2000 أسرة، تبين أن 56 بالمائة من الأسر تكون قد قلصت من استهلاكها للمواد الغذائية المتمثلة في اللحوم و الفواكه بل و تخلت عن استهلاك بعض المواد، و يستند هذا الموقف نوعا ما إلى العقلانية في المشتريات هذا إذا ما أخذنا في الحسبان الزيادة البطيئة للدخل مقارنة بوتيرة التضخم.

إن ظهور فقراء جدد مع بداية التسعينات ينتمون إلى الطبقة الوسطى، يعد ظاهرة مستجدة تضفي على الفقر ميزات جديدة.

جاءت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات، لتعزز هذه الفوارق و تعيد للواقع مظاهر الفقر، و رغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة؛ بل العكس من ذلك فلقد زادت من حدة هذه الظاهرة و انتشارها و أصبح 17 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر سنة 2002، و انتقل عدد البطالين من 2.4 مليون شخص في سنة 2000 إلى 2.8 مليون بداية 2002، و عرفت الأجور الحقيقية في القطاعين العام و الخاص تدهور بنسبة 35%

---

[1] Document De La Banque Mondiale, Croissance Emploi et Réduction De La Pauvreté, Alger, Juin 1997, Rapport N° 46618, P : 1.

[2] بهلول محمد بلقا سم، ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976، ص: 123.

[3] Mohamed Kouidri. Op. bit. P: 11.

تقريبا منذ بداية التسعينات، و صنفت الجزائر حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 في المرتبة 106، بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999.

كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري؛ حيث الخمس الخامس في المجتمع أصبح يستحوذ على ما يقارب 50 بالمائة من المداخيل بينما يتحصل الخمس على اقل من 7 بالمائة من المداخيل و الباقي موزع على الفئات المتوسطة[1].

إن تراجع أسعار المحروقات في النصف الثاني من الثمانينات؛ أدى إلى بداية ظهور مرحلة جديدة فيما يخص الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر، و الذي تمثل في بروز بوادر الأزمة الاقتصادية خلال هذه الفترة، و التي ظهرت فيها جميع سلبيات الاقتصاد الجزائري نظرا لانخفاض العوائد من الصادرات و تزايد الديون الخارجية.

ومـــن هنا و جـــدت الدولـــة نفسها عاجزة عـــن مواصلة السياســـة الاقتصادية و الاجتماعيـــة السابقة؛ و بالتالي عن حماية السكان ودعم قوتهم الشرائية نتيجة النقص في الموارد المالية البترولية و نتيجة لإفلاس الخزينة؛ ووجدت الدولة نفسها مجبرة على الدخول في إصلاحات و تعديلات و على أساسها بدأت تتخلى عن التزاماتها تدريجيا، و تقلصت مجالات تدخلها مما أدى إلى تفكك القطاع العام وتسريح العمال و تدهور الخدمات العمومية.

و هكذا بدأت بوادر ظاهرة الفقر بالظهور و تفاقمت حدتها بعد أزمة الثمانينات أضحى حوالي 17 مليون جزائري يعانون منها؛ 6 من بينهم ملايين في حالة مزرية، و 4.4 مليون عاطل عن العمل و أكثر من 500 ألف مليون مواطن يسكنون الأحياء القصديرية، و 100 ألف طفل يعانون سوء التغذية[2].

لقد بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية بالظهور في الجزائر بعد تلمس عجز التنمية عن مسايرة التدفق الهائل للسكان؛ فكانت من نتائجها الارتفاع التدريجي للبطالين، تواصل ضعف مردودية التعليم نتيجة الاكتظاظ في الأقسام، أزمة السكن ونقص هياكل الصحة؛ هذه الأوضاع الاجتماعية التي تزداد سوءا كانت مقدمة لمرحلة ثانية فجرتها الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات.

لقد اظهر التراجع المسجل في أسعار البترول في الأسواق العالمية عام 1986 مدى الضعف في تسيير النظام الاقتصادي و الاجتماعي مع مرور الوقت.

إن حدوث الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات مع انهيار أسعار البترول كشف عن عجز تام و فشل ذريع لسياسة الدولة المنتهجة منذ الاستقلال؛ كالاعتماد على المحروقات في تسيير الاقتصاد

---

[1] كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص: ب.
[2] بوعلام العباسي، الفقر في الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد77-2 من 22 إلى 29-5-2000، ص: 13.

و اللجوء إلى الاستدانة من الخارج و القيام بالمشاريع الضخمة التي تتطلب موارد مالية كبيرة أدى إلى ارتفاع في حجم المديونية التي بلغت 2.6 مليار دولار عام 1986.

إن تراجع أسعار المحروقات في النصف الثاني من الثمانينات أدى إلى بداية ظهور مرحلة جديدة فيما يخص الوضع الاجتماعي، و هي مرحلة تزايد مظاهر الفقر، و لم تسمح برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرع في تطبيقها في أواخر الثمانينات؛ و التي تم توسيعها من عام 1994 من تحسين الوضعية الاقتصادية إلى حد كبير و التخفيف من التوترات الاجتماعية المرتبطة بمسألتي حماية مناصب الشغل و تراجع المداخيل، و باءت بالفشل كل محاولات الدولة لاستدراك الاختلالات الكبرى التي تركها الإصلاح الهيكلي في البنى الاجتماعية من خلال مجموعة من الإجراءات التي أظهرت فيما بعد محدوديتها، و عدم نجاعتها و أدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق إلى تقهقر اقتصادي مطول، رافقه ضغط تضخمي متواصل للديون الخارجية، و بطالة متزايدة و استياء اجتماعي يزداد أكثر فأكثر.

لقد أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و المؤسساتية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة، أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي و انتشار ظاهرة الفقر و تتعلق هذه الإصلاحات بما يلي:

- تحرير الأسعار و إلغاء دعم المواد الأساسية دون تقديم مساعدات أو تعويضات للفئات المحرومة.
- توقف تقديم بعض الخدمات المجانية في قطاعي التربية و التكوين.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي كانت وراء حل بعض الوحدات و تسريح العمال.

إن الانخفاض السريع للقدرة الشرائية الذي مس الطبقة المتوسطة المتمثلة في الإطارات و الأعوان المهرة؛ و هي أكثر شرائح المجتمع؛ أدى إلى إفقار هذه الشريحة و انتماءها بالتالي من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفقيرة، كما أن زيادة الدخل للأسر رافقتها زيادة في الأسعار أدى هو الآخر إلى انخفاض القدرة الشرائية. إن الدولة عند مباشرتها للإصلاحات الهيكلية لم تأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي في الاعتبار و كان التحول إلى اقتصاد السوق مرادفا للإقصاء الاجتماعي و زاد من تدهور وضعية التشغيل و مستوى معيشة المواطنين.

تبين أن الدولة لم تهتم برسم سياسة اجتماعية ناجحة بل انصب جل اهتمامها نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى و تحقيق التوازنات المالية؛ و هو الأمر الذي لم يكن له تأثير يذكر على تطور المؤشرات الاجتماعية بل أدخلت الإصلاحات الهيكلية فئات جديدة في دائرة الفقر.

توجــد جيــوب الفقــر عبر كامل أرجاء الجزائــر؛ و يتركز السكان الفقراء أساسا في المناطق المحيطة بالمدن في بيوت مؤقتة و غير صحية، و في المناطق الريفية و الجبلية و النواحي المعزولة التي تفتقــر إلــى الهياكل الأساسيــة العموميــة، و فــي المناطــق الجافــة بالشمال و الشمال الشرقي، و في المناطق شبه القاحلة بالهضاب الوسطى التي تعاني من مشاكل نقص المياه، وفي المناطق الجرداء و شبه الجرداء في الجنوب.

كما أن السكان الأكثر عرضة للفقر؛ هم أساسا صغار المزارعين و المربيين الذين ينتجون من اجل استهلاكهم الذاتي، و كذا العمال الموسميين، بالإضافة إلى فئات أخرى كالأسر التي تعيلها امرأة و كذلك الأجراء الذين يساوي أجرهم الأجر الوطني الأدنى أو يقل عن ذلك؛ أي 12000 دج و أيضا المهاجرون إلى المدن، و بعض ضحايا الإرهاب و الأشخاص المسنين و المعوقين؛ أضف إلى ذلك العائلات التــي ليس لها دخــل أو لها دخــل زهيد يمكــن اعتبارهــا فقيــرة، و الموظفون ذو المستوى المتوسط أو الأدنى[1].

1. النمــو الديموغرافــي:

تعتبر سنة 1986، نقطة انطلاق التحول الديموغرافي؛ إذ أن المعدل الإجمالي للمواليد بدأ في الانخفاض؛ حيث قدرعدد سكان الجزائر في01 جانفي 2000 بــ: 30.2 مليون نسمة، وتبعا للأثر المزدوج للتنمية و للإنشاء الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطؤ محسوس لوتيرة نمو

السكان، فقد بلغت نسبة النمو الديموغرافي 1.52 بالمائة سنة 1998؛ أي ما يعادل انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد و قدرت هذه النسبة بــ: 1.46 بالمائة سنة 1999 و 1.43 بالمائة سنة 2000[2].

يرجع السبب الرئيسي لانخفاض النمو الديموغرافي إلى التراجع الثابت و السريع للولادات؛ فقد بلغ عدد الولادات 900000 مولود سنة 1985، بينما قدر بــ:620000 مولود سنة 1998 و605000 مولود في سنة 2000، وقد انتقلت النسبة الإجمالية للولادات من 39.50 مولود لكل ألف نسمة

[1] وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء، الجزائر، 2000، ص: 19.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، دورة 19 نوفمبر 2001، الجزائر، ص ص: 65–67.

سنة 1985 إلى21.05 مولود لكل ألف نسمة سنة 1998، لتستقر في حدود 19.76 مولود لكل ألف نسمة في سنة 2000.

وعرفت نسبة الوفيات في الجزائر تحولا هاما خلال العقود الثلاثة الأخيرة، و قدرت النسبة الإجمالية للوفيات بـــ: 16.45 وفاة لكل ألف نسمة في سنة 1970، و 5.82 وفاة لكل ألف نسمة في سنة 1998، و 5.6 وفاة لكل ألف نسمة سنة 1999، و 5.46 وفاة لكل ألف نسمة سنة2000، كما أن العدد المطلق للوفيات سجل انخفاضا محسوسا لكل الأعمار فمن 2189000 حالة وفاة سنة 1970 انتقل إلى 172000 حالة سنة 1998، ليصل إلى 168000 سنة 1999 و 166000 حالة سنة 2000 و ذلك بالنسبة لعدد السكان تضاعف أكثر من مرتين خلال الفترة المذكورة.

2. الفقـــر و المستـــوى التعليمـــي:

يؤثر الفقر سلبا على مدة التمدرس حيث تتجلى الفوارق بين الفقراء و غير الفقراء، و بين الذكور و الإناث في الريف و المدينة و هذا في مختلف الأطوار التعليمية.

تبقى ظاهرة الجهل منتشرة على المستوى الوطني.فحسب نتائج الإحصاء العام للسكان و السكن (جوان 1998) حول مستوى تعليم السكان المقيمين الذين تبلغ أعمارهم 6 سنوات فما فوق؛ أن عدد الأشخاص الجاهلين بلغ 7625270 نسمة، أي نسبة 30.07 بالمائة من إجمالي عدد السكان[1].

و بالتالي يجب بذل مجهودات كبيرة للقضاء على ظاهرة الأمية، لذا ينبغي انتهاج إستراتيجية تستهدف أولا و قبل كل شيء الرجال و النساء الأصغر سنا، و تشجع تطوير جمعيات محو الأمية من خلال السماح لها باستعمال المنشآت و التجهيزات المدرسية خارج أوقات الدراسة العادية، وفق تنظيم دقيق.

ففي سنة 1995 بلغت نسبة التمدرس الإجمالية في التعليم الثانوي 72% ؛ يلاحظ أن هناك علاقة بين الفقر والحصول على التعليم الأساسي، و لهذا يمكن إرجاع معدلات التسرب من التعليم إلى الفقر وإلى مستوى الخدمة التعليمية و أيضا إلى النقص الكمي و الكيفي في الهياكل القاعدية : كالمدارس ووسائل النقل، دون أن لاننسى تدهور أحوال التعليم ونظامه المثقل بالمشاكل والعائد المستقبلي من التعليم ضعيف للغاية؛ و كل هذه العوامل لا يمكن أن تجعل التعليم جذابا لأكثر التلاميذ طموحا.

[1]المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، دورة 19 نوفمبر 2001، الجزائر، مرجع سابق، ص: 92.

أما خلال الفترة 199-2004: فان المعدل الصافي لالتحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي97 % يسمح لنا هذا الاتجاه بافتراض أن هدف التحاق الأطفال بالمدارس بنسبة 100% ممكن التحقيق.

و معدل تعلم السكان من فئة 15-24 سنة: 90% سنة 2002، يمكن أن يبلغ هذا المعدل 100 % في الأجل المحدد؛ و لكن و ما يزيد الوضع خطر هو اتجاه الأطفال دون سن 15 سنة إلى عالم الشغل نتيجة ازدياد سوء الوضعية الاجتماعية التي تعيش فيها أسرهم، و أن المستوى التعليمي لإيوائهم متدني و الذين يرون أن الأولوية هي كسب الدخل لا التعليم.

3. الفقـــر و المستـــوى الصحـــي:

إن الوضع الصحي للمجتمع الجزائري في تدهور مستمر؛ و ازداد سوءا في السنوات الأخيرة و هذا ما يفسره عودة بعض الأمراض القديمة التي تمكنت الجزائر من القضاء عليها في سياساتها الصحية المنتهجة في السبعينيات كالسل.

بالإضافة إلى الحالة الغذائية التي عرفت تراجعا؛ حيث انه خلال التسعينات هناك تدهور في الوضعية الغذائية للسكان، بانخفاض معدل النفقات الغذائية للفرد بالقيمة الحقيقية بنسبة 6.3 % خلال 1989-1997[1]، و ذلك بسبب التضخم و تدهور المستويات المعيشية.

أدى هذا الانخفاض في الاستهلاك إلى تغيير نمط الاستهلاك للفئات ذات الدخل المنخفض (التقليص من اللحوم و البيض و الألبان و بعض الخضر و الاتجاه إلى استهلاك العجائن و الحبوب الجافة)؛ و هذا ما يؤثر سلبا على صحتهم لا سيما الأطفال و النساء المرضعات و الحوامل، و يدل تأخر نمو الأطفال عن حالات سوء التغذية الحادة[2].

إن حالات نقص التغذية و نقص المياه و غياب الوقاية يساعد على ظهور الأمراض التي اختفت من الوجود كالسل و الربو و الكساح...، و حسب الوزير المكلف بالتنمية الريفية، فان نسبة الأطفال الأقل سنا من5 سنوات و الذين يعانون من نقص الوزن من 1992 حتى 2002: من 9.5% إلى 10.4%.

و إذا استمر هذا الاتجاه فانه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد و هو تقليص هذه النسبة إلى النصف في أفق 2015. أما نسبة السكان الذين لا ينالون الحد الأدنى من السعرات الحريرات (ما يعادل 2100

[1] جامعة الدول العربية: المشروع العربي، النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة، الديوان الوطني للإحصائيات، جوان 2003، ص: 35.
[2] www.unic.org.dz, Du : 25/10/2008.

حريرة لكل شخص)، يفترض أن يتحقق باعتبار انه انخفض من 3.6 % من السكان سنة 1988 إلى 1.6 % سنة 2004[1].

إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق أدى هذا إلى انتقال قطاع الصحة هو الآخر إلى القطاع الخاص، انجر عنه انخفاض الأطباء لاسيما الأخصائيين منهم في القطاع العام، و كذلك قامت الدولة برفع الدعم عن الأدوية و غلاء تكاليف العلاج، تجعل أصحاب الدخل الضعيف يتهاونون عن إجراء التحاليل الطبية؛ أي أن اللجوء إلى الخدمات الصحية قد يختلف حسب الأشخاص الذين يعتبرون فقراء أو الأشخاص الغير فقراء، و قد نجم هذا التمييز أساسا عن إعادة النظر في مجانية العلاج و كذا عن ارتفاع أسعار الأدوية خلال التسعينات نتيجة إلغاء دعم الميزانية للأسعار؛ حيث تشكل تسعيرة الخدمات الصحية في المستشفيات بالرغم من ضالتها عبئا إضافيا لا يستهان به، لاسيما بالنسبة للأشخاص غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي[2].

إن العلاج مرتبط أيضا بمسألة قرب الهياكل الصحية من مقر الإقامة ففي المناطق الحضرية فان المنشآت الصحية كافية؛ حيث أن 78 بالمائة من المراكز الصحية، 65 بالمائة عيادات التوليد، 77 بالمائة من المستشفيات توجد على مسافة تقل عن كيلومتر واحد من مقر إقامة المرضى.

أما في المناطق الريفية فان الهياكل الصحية تقع على مسافة ابعد إذ أن 42 بالمائة من الوحدات القاعدية و 75.5 بالمائة من عيادات التوليد و 74.3 بالمائة من المستشفيات توجد على مسافة تتجاوز 5 كيلومترات من مكان الإقامة، مما يصعب على المرضى الالتحاق بالمراكز الصحية بسبب قلة وسائل النقل، و مع ذلك فـــان ارتفاع أسعـــار الأدوية خلال التسعينات عقـــب إلغـــاء الدعم المالـــي لأسعار الأدوية، و كذا تطور المنظومة الصحية التابعة للقطاع الخاص؛ نجم عنهما نظام علاج متباينان احدهما ناجح تستفيد منه الفئات البشرية و الآخر اقل جودة موجه للفئات الأقل غنى.

يواجه قطاع الصحة حاليا تحديات عديدة؛ فعليه أن يوفق بين المقتضيات المتعلقة بالحفاظ على مستوى التغطية الطبية للسكان و تحسينها و تقليص الفوارق في الاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية، وبين مقتضيات التكفل بالحاجات الجديدة في مجال الصحة الناجمة عن التحول الوبائي (انتشار أمراض جديدة)، و التحول الديموغرافي (تقدم سن السكان) و في آن واحد عليه أن يكيف من جديد أساليب تدخله مع مقتضيات اقتصاد السوق.

[1] اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي_ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية_، الجزائر، أوت 2006، ص: 37.
[2] Ministère De l'Action Social & De La Solidarité Nationale, Carte De La Pauvreté en Algérie 2001, P : 25.

و مما زاد في تفاقم انتشار الأمراض، ظروف السكن السيئة التي تفتقد وسائل الراحة و النظافة و الصحة؛ إذ يوجد 71% من المساكن المتصلة بشبكة تصريف المياه غير الصالحة، و 75% بشبكة تزويد بالمياه الصالحة التي بدأت كمياتها تتناقص أكثر فأكثر[1]؛ و بلغت المساكن التي لا تتوفر على المياه العادية عام 1994 نسبة 31%، و 35% لا تملك مصارف المياه الصحية[2].

و حسب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية فانه سجل تقليص في وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات، حيث انه في الفترة1985-2004 قل هذا المعدل من 50.5 في الألف إلى 30.5 في الألف حالة وفاة الأطفال (0-1 سنة)، ومن 9.9 في الألف إلى 5.3 في الألف حالة وفاة الأطفال (1-4 سنوات) ومن 60.3 في الألف إلى 35.5 في الألف حالة وفاة الأطفال اليافعين.

في سنة 2002 كانت نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة تمثل 90.6 % مقابل 85.7% سنة 1992، و في 2015 سيبلغ معدل التطعيم ما يقاربـــ: 98 %[3].

4. الفقـــر و البطالـــة:

تعتبر البطالة السبب الرئيسي لإفقار السكان لانعكاساتها على مداخيل العائلات؛ حيث نلاحظ أن عدد العاطلين عن العمل في ارتفاع من 1.1 مليون نسمة سنة 1987 إلى 1.5 مليون نسمة في 1992، أي بمعدل 21 بالمائة إلى 23 بالمائة على التوالي[4].

أما من سنة 1992 إلى 1995 فقد ارتفعت نسبة البطالة من 23 بالمائة إلى 29 بالمائة على التوالي بنسبة زيادة تقدر بـــ: 6 بالمائة خلال 3 سنوات[5].

لا يرجع تفاقم البطالة إلى الانخفاض المسجل في عدد مناصب العمل، بل أيضا إلى عمليات تسريح العمال خلال فترة الإصلاحات الهيكلية، و كذلك ارتفاع نسبة السكان –النمو الديموغرافي- نتيجة ضعف نسبة النمو الاقتصادي بسبب توقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986، بالإضافة إلى الوضعية الأمنية التي تعيشها البلاد؛ كما نلاحظ أيضا على أن ظاهرة البطالة مست مختلف شرائح المجتمع، سن التأهيل و الإطارات و كذلك الجنس و هذا يعني عدم استخدام الجزائر طاقتها الإنتاجية إلى أقصى درجة.

---

[1] N.DEKKAR.Op.cit. P : 68.
[2] CNES Le Guide Des Indicateur Economiques & Sociaux, MLP, Alger, 1996, P : 46.
[3] اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، سياسة التجديد الريف، مرجع سبق ذكره، ص:37.
[4] N.DEKKAR et Autres, La Démographie Algérienne Face Aux Grandes Question De Société, CENEAR ? Alger, Mai1999, P : 60.
[5] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، دورة 13، 1999، الجزائر، مرجع سابق، ص: 174.

خلال النصف الثاني من الثمانينات؛ و الموافق للمخطط الخماسي الثاني 85-89 تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل شملت عناصر الطرف الخارجي (الصدمة النفطية) سنة 1986، التي أدت إلى انخفاض كبير في الموارد المالية الخارجية، و عناصر أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية تهدف إلى إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية (وضع إطار مؤسساتي لترقية القطاع الخاص الوطني، سن قوانين خاصة باستقلالية المؤسسات العمومية)، و خلال هذه المرحلة أدى انخفاض نسبة الاستثمار إلى تسجيل نسبة نمو ضعيفة جدا تقدر بأقل من 1% و انخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل الجديدة (بمعدل 75000 منصب شغل جديد سنويا خلال هذه المرحلة أن معدل زيادة سنوية قدرها 1.9%)، و يؤثر هذا التوجه على مجمل القطاعات باستثناء قطاع الفلاحة ويسجل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية (القطاعات المنتجة) تراجعا كبيرا؛ و بذلك أصبح قطاع الإدارة الموفر الأول لمناصب الشغل بنسبة 56% من مجمل مناصب الشغل الجديد.

و خلال هذه المرحلة ظهرت بوارد طرح مسالة الارتفاع المفرط لعدد عمال المؤسسة للنقاش، وشرع في تنفيذ تقليص عدد العمال؛ و في ظل هذه الظروف ازدادت البطالة.

وخلال عشرية 90 التي تميزت بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق و ضغوط اقتصادية كلية شديدة؛ ازدادت وضعية الشغل تفاقما عما كانت عليه في أواخر الثمانينيات؛ فخلال النصف الأول من التسعينيات لم يتم إنشاء سوى معدل 50000 منصب شغل سنويا، وترتب عن الإصلاحات إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي التي نجم عنها تسريح جماعي للعمال ما يفوق 8 بالمائة من عدد العمال، و في ظل هذه الظروف عرف القطاع الغير الرسمي انتشارا كبيرا، ففي نهاية 1992 قدر عدد العاملين بالقطاع غير الرسمي خارج الفلاحة مليون شخص تقريب أي ما يعادل 17% من عدد المستغلين في جميع القطاعات، باستثناء الفلاحة ويتمركزون أساسا في المؤسسات الصغيرة غير المصرح بها و العمل في البيت و التجارة.

5. الفقـــر و مستـــوى الدخـــل:

توجـــد علاقـــة وطيـــدة بين ظاهـــرة انتشار الفقر و مستوى الدخل كما سبق و إن بيانيا فيما تقدم؛ و منذ بداية التسعينات بدأ يظهـــر جليا إفقـــار الأجـــراء و المتقاعديـــن نتيجة انخفـــاض القدرة الشرائية.

لقد تزايد عدد الفقراء و ازداد الفقر حدة إذ أن عدد الأشخاص الذين يعيشون دون الحد الأقصى للفقر ارتفع، كما ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون دون حد الفقر الأعلى في الفترة الممتدة بين 1988 إلى 1995؛ حيث أن نسبة السكان الذين يعيشون دون الحد الأقصى للفقر يقدر

بـــ: 3.6% في سنة 1988، ثم أصبحت 8.1% في سنة 1995، و بالمثل بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون دون حد الفقر الأعلى؛ حيث انتقل من 12.6% في سنة 1988، و إلى 22.6% في سنة 1995.

و لا تمس ظاهرة الفقر البطالين و عديمي الدخل فحسب و إنما كذلك الأجراء الذين تدهورت قدرتهم الشرائية بفعل ذلك الأسعار، لاسيما أسعار المواد الغذائية الأساسية بفعل إقرار الدولة رفع الدعم عنها.

المبحـــث الثانـــي: أسبـــاب ظاهـــرة الفقـــر فـــي الجزائـــر

إن الفقر البشري هو نتاج لمجموع التفاوت و اللامساواة التي تتناسق فيما بينها في شتى الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية[1].

و أشكال اللامساواة كثيرة في هذا العالم و الدليل على ذلك تلك الفجوة التي تتسع بين الدول الغنية و الفقيرة؛ فالثروات و المداخيل العالمية ليست موزعة بشكل متساوي عبر أنحاء المعمورة بالرغم من التطورات الحاصلة على مستوى التقدم التكنولوجي أو في مدى الاعترافات الدولية بحقوق الإنسان

[1] PNUD. « Vaincre La Pauvreté Humaine », Rapport Du PNDU Sur La Pauvreté 1998, Nations Unies New York, 1998, P : 12.

و العالم يشهد مزيدا من الفقراء الذين تسوء حالتهم أكثر مع مرور الوقت، في حين أن الأغنياء يزدادون ثراء[1].

و دوافع الفقر تختلف من منطقة لأخرى؛ فنجد بعض الدول تفتقر إلى الموارد الطبيعية، بينما الفقر في الدول الأخرى ما هو إلا نتاج لتقلبات و تغيرات أسعار البترول، أو تطور الصراعات العسكرية، و القائمة طويلة بالنسبة للبلدان التي هي ضحية للاضطرابات الداخلية مما يعرقل و يدمر مجهوداتها المبذولة في مسارها التنموي[2].

يرجع انتشار الفقر في الجزائر إلى عدد معين من الأسباب من أهمها: الأسباب الاقتصادية؛ حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة على الاقتصاد الجزائري و النتائج المترتبة تركت عدة آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، وزاد من حدة هذه الآثار انخفاض أسعار البترول و انخفاض العوائد البترولية التي كانت و لا تزال تعتبر الممول الأساسي للاقتصاد الجزائري.

كما أدت تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي و الفقر، كما أدت العوامل الديموغرافية و الدولية و الإدارية إلى تفاقم الظاهرة. و من جملة الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهورها نذكر:

المطلـــب الأول: عوامـــل اقتصاديـــة و دوليـــة

و مما يميز اقتصاد الجزائر هو رضوخها لعمليات فاشلة لإصلاح السوق عن طريق تبنيها لبرامج من خلال اتفاقيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي؛ فهاتان المؤسستان تضعان شروطا لمنح القروض تزيد من عجز تلك الدول، و من بين تلك الشروط قبول الالتزام بسياسة اقتصادية معينة، و ما تمليه من أمور كثيرة؛ كالتخفيض في الاستهلاك المحلي من اجل إعطاء فرصة اكبر للتصدير و خاصة بين المستوى المعيشي و النمو السكاني السريع.

[1] درننج اين، الفقر و البيئة: الحد من دوامة الفق، ترجمة: محمد صابر، الدار الدولية للنشر، القاهرة، الكويت، لندن، 1991، ص: 20.
[2] Claire Brisset, Pauvreté, Hachette Livre, France, 1996, P : 17.

و على هذا النحو ينظر المحللين الاقتصاديين و الاجتماعيين إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، على أنهما من أهم أسباب فرض التبعية و تكريس الأوضاع الراهنة و العلاقات غير المتكافئة و بغض النظر عن النوايا السيئة لهاتين المؤسستين تجاه دول العالم الثالث؛ فان معظم الإصلاحات المباشرة من قبل هذه الدول غير مكتملة مما جلب الكثير من المصاعب الاجتماعية خصوصا مع العولمة المتزايدة، و رغبة هذه الدول في الاندماج في السوق العالمية و التي تصاحب سياسات التحرر الاقتصادي؛ و تؤدي إلى تزايد حدة الاستقطاب في المجتمع و زيادة درجة التفكك الاجتماعي و استبعاد اشد الفئات الاجتماعية حرمانا[1].

و فشل إصلاحات السوق في الجزائر لا يعني أن الأسواق ليست ضرورية لانطلاق اقتصادها و إنما يتم ذلك على درب نمو اقتصادي قابل للاستثمار و خالق لفرص العمل، و من ثم مقلل للبطالة و لن يتم ذلك إلا بتأهيل الفقراء لاستغلال الفرص التي تخلقها استراتيجية النمو الجديدة؛ و بدون توزيع و بدون تعديل خريطة الحصول على الموارد و التحكم فيها، سيظل الفقراء مهمشين مهملين[2].

1. **العوامـــل الاقتصاديـــة:** وتتمثــل هــذه العوامل في:

1.1. الإصلاحـــات الاقتصاديـــة:

يرتبط الفقر بصفة كبيرة بضعف الأداء الاقتصادي؛ و يعكس فشل كل من السوق و الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي ليس شرطا كافيا للتخفيف من الفقر، و لكن لابد من اقتصاد موسع لنجاح أية عملية تنموية تقلل من الفقر؛ و الذي يسمح بخلق فرص عمل جديدة كافية و يرتب أجورا أعلى من حد الفقر.

صحيح أن التغيرات الهيكلية بدأت قبل تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بوقت، إلا أن برنامج التعديل الهيكلي أدى إلى الإسراع في بعض التحولات كما هو الشأن للإفقار العام ولا سيما إفقار الطبقات الوسطى؛ ويظهر ذلك من خلال شروط الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، وهي شروط جوهرها الأساسي الضغط على الطلب، واهم هذه الشروط[3]:

- التخفيض من النفقات العامة و الاجتماعية خاصة التعليم و الصحة.
- تخفيض ميزانية التجهيز خاصة بالنسبة للقطاع العام و إلغاء الدعم الموجه له.

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية"، مكافحة و إزالة الفقر، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 1997، ص: 35.

[2] نفس المرجع، ص: 35.

[1] الزبير عروس، المجتمع المدني، الإدارة، الرأي و الفقراء الجدد، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد 53، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر 2000، ص: 16.

- تجميد آلة التوظيف.
- تجميد سلم الأجور و إلغاء سياسة الدعم لأسعار مواد التجهيز و الاستهلاك.
- الإصلاح الجبائي و الاتجاه نحو رفع الضرائب غير المباشرة لتقليص الاستهلاك العام.
- تخفيض العملة الوطنية و الذي وصل إلى أرقام قياسية.
- وضع حد لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي (تحديد الأجور و الأسعار).

إن شروط الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي كان لها الأثر الأقوى على الظروف المعيشية للمواطن، بالرغم من اتخاذ بعض التدابير للحماية الاجتماعية و تظهر نتائج ذلك من خلال[1]:

- ظاهرة فقراء جدد.
- تفاقم ظاهرة البطالة نتيجة التقليص في مناصب الشغل و تسريح العمال.
- انخفاض الاستهلاك الفردي.
- ارتفاع نسبة الإعالة.
- اتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية و عدم المساواة في تقاسم أعباء التقشف المفروض.

بمعنى أن تطبيق برنامج الاستقرار و التصحيح، تمخضت عنه ظاهرتين:

- من جهة ارتفاع قوي في الأسعار.
- من جهة أخرى زيادة اقل في سرعة المداخيل.

إن تضافر هاتين الظاهرتين شجع الاتجاه نحو تضاؤل القدرة الشرائية؛ و بالتالي تدني مستوى معيشة الفئات الفقيرة من المواطنين، الشيء الذي يزيد من حدة تفقير الطبقات المحرومة و يساعد على بقاء عملية الإقصاء الاجتماعي المتجدد.

إن الهوة بين طبقات المجتمع زادها استفحال البطالة اتساعا، و لاسيما لدى الشباب، و هذه البطالة متصلة بضعف الاستثمارات في سياق الكساد الذي نشأ عن التصحيح الهيكلي، و كذا البطالة الناتجة عن تسريح العمال المترتب عن عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

إن مواجهة سوء تسيير الاقتصاد و التأثر بالقوى الدولية و الحكم غير الراشد؛ تمثلت في مسار التغيرات الهيكلية و الإصلاحات التي شهدتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات بالرغم من تحقيق بعض التقدم إلى حد الآن ، فانه يبقى من الضروري العمل على ازدهار سوق مالية و تنافسية وسوق عمل فعالة قصد الإسراع في إعادة إدماج العمال الذين تم تسريحهم .

[1] الزبير عروس، مرجع سابق، ص ص: 17-18.

إن أكثر الشرائح تأثرا هي تلك التي تقلص بشكل كبير مداخيلها و نفقاتها الغذائية، و يهدف مسار الإصلاحات إلى إحداث شبكة اجتماعية أكثر عقلانية وبساطة لصالح الفئات المحددة؛ إن هذه الشبكة التي تعد في حد ذاتها مبادرة مثيرة للحماس قد زادت في تضرر العديد من الأسر الفقيرة و غير الفقيرة، خاصة بسبب فشل عملية الإصلاح في الإدماج السريع لقدرات الفقراء الإنتاجية في النشاط الاقتصادي، و تدهور الظروف العامة للفقر رغم برامج شبكة الحماية الاجتماعية التي تعرضت للانتقادات بسبب سوء توزيع التعويضات على المستفيدين.

إن الإصلاحات في مجال السياسة الفلاحية، كإلغاء دعم أسعار إنتاج الحبوب و الحبوب الجافة و غيرها، و إلغاء دعم المواد الغذائية و تقليص نفقات الدولة الاجتماعية؛ كما أن إلغاء المساعدات الممنوحة في مجال الأدوية و العلاج قد قلص من إمكانيات استفادة الفقراء من الخدمات الصحية، و بالتالي انعكست كل هذه العوامل بصفة كبيرة على انتشار الفقر في الجزائر.

2.1. البطالـــة:

يعرف العالم تطورات اقتصادية هامة تغيرت بموجبها طرق الإنتاج و أصبحت تحبذ النهج الذي يوفر الربح الوفير مما أدى إلى تقليص اليد العاملة خصوصا مع دخول الآلات المتطورة التي حلت محل الإنسان، إن هذا التوجه الاقتصادي زاد من الرفاهية في العالم بصفة عامة، لكن دون خلق مناصب شغل كفيلة بامتصاص العدد المتزايد من السكان النشطين[1].

و يرجع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق و ظهور ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، ارتفع عدد السكان النشطين و العاطلين عن العمل، خاصة و أنها تعاني من النمو الديمغرافي السريع الذي ينجر عنه مطالب جديدة للشغل.

و نتيجة لذلك برزت البطالة و تفاقمت حدتها و انتشرت البطالة السافرة بقسوة بسبب عدم وجود نظام البطالة و غياب و ضالة برامج المساعدات الحكومية و الضمانات الاجتماعية و تفشت أيضا البطالة المقنعة.

تعد البطالة من العوامل الأساسية للفقر نظرا لانعكاساتها على مداخيل الأسر، و ابتداءا من سنة 1986 تم تسجيل انخفاض حقيقي في خلق فرص العمل و معدل البطالة لم يتوقف عن الارتفاع بحيث انتقل من 16.5% سنة 1985، إلى 21.3% سنة 1992.

[1] Claire Brisset, Op-cit, P: 43.

إن استمرار النسبة العالمية من البطالة التي بلغت 29.8% سنة 2000، و التي يعاني منها الشباب خاصة، و التدهور الملحوظ في ظروف معيشة الفئات الواسعة من السكان و بالخصوص الفقراء زاد من تفاقم ظاهرة الفقر.

إن تفشي ظاهرة البطالة لا يعود إلى الانخفاض الملحوظ في إنشاء مناصب الشغل فحسب و إنما إلى تسريح العمال الناجم عن مخططات إعادة هيكلة المؤسسات؛ حيث يكشف تحليل المعطيات الخاصة بتسريح العمال أن 58.5% من العمال المسرحين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة، فهم بعيدون عن السن القانونية للتقاعد، كما نجد 88% منهم متزوجين و بالتالي يتكلفون بأسر.

و تظهر التحقيقات حول مستوى المعيشة إن البطالة مرتفعة بشكل خاص لدى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا بحيث[1]:

- أكثر من 28% من البطالين ينتمون لأسر ليس لديهم أي عمل.
- 15% من البطالين هم أرباب اسر.
- 83.3% من البطالين هم شباب بدون زواج وتبقى البطالة أمامهم أهم عائق لإنشاء أسرة، ومنه فان البطالة تشكل السبب الرئيسي لإفقار السكان.

3.1. ضيــق القاعــدة الاقتصاديـــة:

ذكر تقرير التمويل الإنمائي العالمي لعام 2002 الصادر عن البنك الدولي، أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية، سيكون ضئيلا نتيجة استمرار ضعف أسعار هذه المواد ما يؤدي إلى إخفاق هذه البلدان في بلوغ معدلات النمو اللازمة للوفاء بالهدف العالمي المتمثل في تخفيض نسبة من يعيشون في الفقر.

و في ظل غياب المساهمة الفعالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الفلاحة والسياحة) بين قطاع المحروقات و الطاقة محرك النمو و المورد الأساسي التي تعتمد عليه الجزائر في اقتصادها ويساهم هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام بنسبة 23% إلى 30 % منذ 1995 إلى 1998 بحسب الأسعار الجارية، كما يبلغ حصة القطاع 90% من الصادرات الإجمالية ويساهم القطاع بحوالي 60% من ميزانية الدولة[2].

[1] Abdelmadjid Bouzidi, Op-cit, P P: 147-148.

[2] وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص: 24.

وأدى هذا الضيق في القاعدة الاقتصادية و النقص في التنوع الاقتصادي إلى تقليص إمكانية التشغيل؛ و بالتالي لا يمكن زيادة المداخيل و تحسين ظروف المعيشة للفقراء لقلة فرص العمل الناتجة عن قلة المشاريع الاقتصادية خارج المحروقات[1].

حيث سجل الناتج الداخلي الخام نمو بطيئا بنسبة 2.7% كل سنة في المعدل بين 1980 و 1990 و 1.2% كل سنة بين 1990 و 1998، غير انه ارتفع في سنة 1998 بنسبة 5.5% كما كان نمو الدخل حسب كل ساكن متواضعا و متغيرا من سنة إلى أخرى.

إذ يقدر متوسط الدخل المتوفر لدى كل أسرة بمبلغ 54.9750 دج سنة 1998، مما يطابق تقريبا ضعفي المستوى الأعلى للفقر؛ غير أن توزيعه يبقى غير متجانس فحسب نتائج التحقيق حول قياس مستويات المعيشة في سنة 1995، كان يتقاضى 30% من الأجراء دخلا لا يقل عن 6000 دج في الشهر بالنسبة إلى عائلة متوسطة تتألف من 6 أفراد، وهو اقل من المستوى الأدنى للفقر و خلال نفس السنة فان 63% من الأشخاص ذوي الدخل تقاضوا أجرا يقل عن 8000 دج في الشهر بالنسبة إلى عائلة متوسطة تتألف من 6 أفراد، وهو اقل من المستوى الأعلى للفقر، كما أن الأجور الحقيقية في القطاعين العام و الخاص تدنت منذ منتصف التسعينات.

ويعد الإنتاج لدى الأسر في المناطق الريفية ضعيفا في عمومية، و يستخدم خصوصا في الاسترزاق، وغير متنوع إلا بدرجة ضعيفة؛ كما أن غياب عقود الملكية العقارية المحددة بوضوح يجعل الاستفادة من القروض صعبة وبالتالي يقلص من إمكانيات الاستثمار في الفلاحة.

إن نظام استعمال أراضي الرعي في المناطق الرعوية للسهوب، يثير مشكل حماية الموارد الضرورية لقطعان الماشية وبالتالي يؤثر على الإنتاج الحيواني.

إن القدرات المحدودة لدى المصالح الفلاحية التقنية تحول دون الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة وتؤدي بهذه الكيفية إلى جمود الإنتاجية الزراعية؛ وعملت الزيادات في الأسعار المسجلة في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة هي الأخرى على عدم تشجيع اللجوء إلى استعمال الأسمدة و المكننة الفلاحية.

و انخفض الإنتاج الإجمالي للأسمدة من 750.000 طن متري في موسم 1986/1985 إلى حوالي 20.0000 طن متري في موسم 1999/1998.

[1] M.A.chiheb Communication : Pauvreté et Exclusion en Algérie, Op.Cit, P: 3.

و في ظل وضعية ثابتة للبطالة المرتفعة يتولد نقص اليد العاملة إذ أن أعداد كبيرة من الشباب لا ترغب في العمل في قطاع الفلاحة، ويلجأ هؤلاء الشباب إلى المناطق الحضرية بسبب الركود الاقتصادي و انعدام الأمن بفعل الإرهاب ونقص المرافق العمومية.

وهناك 12 بالمائة من الأراضي شبه الجرداء ومغطاة بالمرتفعات وتكسوها الشجيرات وتستعمل أساسا لغرض الرعي، وتمثل الحبوب الإنتاج الرئيسي (القمح الصلب و اللبن، الشعير، الخرطال و الذرى...)، وتليها زراعة الخضر؛ أما المنتجات الأخرى فهي الحليب و اللحم و السمك، وزيادة على ذلك فان الإنتاجية في مجال الحبوب ضعيفة أيضا، وتمثل الواردات حصة كبيرة من منتجات الحبوب (68%) و البقول الجافة (70%) و الحليب و مشتقاته 50%.

فرغم الاستثمارات الضخمة التي استفادت منها الصناعة العمومية، خلال السبعينات خارج المحروقات؛ إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة ضئيلة من الإنتاج، فمنذ سنة 1986 سجل النشاط الصناعي انخفاضا منتظما في مستوى الإنتاج، وترجع هذه الوضعية إلى سلسلة من العوامل نذكر منها:

- ♦ الاستعمال المحدود لقدرات الإنتاج بسبب الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في التموين بالمدخلات المستوردة، و كذا قدم التجهيزات في المؤسسات العمومية على وجه الخصوص.
- ♦ ضعف الطلب الوطني الناجم عن انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، إلى جانب منافسة المنتوجات الأجنبية لاسيما فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية، و المنتوجات النسيجية و المنزلية في سياق تحرير التجارة الخارجية.
- ♦ بالإضافة إلى عجز القطاع الصناعي عن الاستجابة للطلب المحلي بكيفية مرضية، أو بطريقة تسمح بتوفير فائض يمكن تصديره.
- ♦ كما يطرح القطاع الفلاحي مشكلا هو الآخر من حيث ضعف الأداء الذي يقدمه، و ينتج عن ذلك تبعية غذائية كبيرة، و بالتالي تزايد الأمن الغذائي.

4.1. مستـــوى الادخـــار و الاستثمـــار:

تعرف الجزائر مستويات منخفضة من الادخار و الاستثمار، تعود الأولى إلى الانخفاض الكبير في المداخيل أما فيما يخص الاستثمار فنفسره بضعف موارد التمويل (التمويل الذاتي والحصول على القروض) و النظام العقاري.

ونشير إلى أن المنظومة المالية بالجزائر غير مواتية لسكان الفقراء، ولم تتوصل الإصلاحات المطبقة منذ 1989 لحد الآن من القضاء على العديد من الاختلالات في هذا القطاع، ويضطر الفقراء

إلى اللجوء إلى القطاع الغير الرسمي للحصول على القروض لغرض الاستهلاك و الإنتاج و التي غالبا ما تكون بنسب فوائد مرتفعة، و تلجا الأسر ذات الدخل الضعيف عموما إلى القرض بالرهن من بنك التنمية المحلية لتغطية مصاريف عاجلة أو ظرفية.

2. العوامــل الدوليــة:

1.2. تطــور المديونيـــة الخارجيـــة:

إن الضغوط المالية الناتجة عن المديونية و خدماتها تقف عائق أمام تحسين ظروف معيشة الفقراء فعوض أن نذهب الموارد المالية للدولة إلى قطاعات منتجة تستهدف إنشاء مناصب شغل و تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة، فهي تذهب إلى تسديد الديون وخدماتها ومنه أصبحت الديون الخارجية عبئا ثقيلا على التوازنات الخارجية، إلى حد توقف الاقتصاد الجزائري عن الدفع سنة 1994، وامتصت خدمة الديون خلال تلك السنة 93.4% من عائدات الصادرات من السلع و الخدمات[1].

وقد دفع الاختناق المالي الحكومة إلى طلب إعادة الجدولة للديون الخارجية مقابل تطبيق برنامجي الاستقرار و التعديل الهيكلي الذين تم إعدادها بدعم من صندوق النقد الدولي (اتفاق **ستاند باي** لمدة سنة، وتسهيل التمويل الموسع لمدة 3 سنوات).

وقد سمحت إعادة جدولة الديون الخارجية نوعا ما بتخفيف الضغط المالي الخارجي؛ حيث انتقلت المديونية الخارجية الجزائرية من 1 مليار$ سنة 1970 إلى 3.42 مليار$، ثم 19.36 مليار$ خلال سنتي 1978 و 1980 على التوالي، هذا ما يبرز لنا أن المديونية الجزائرية شكلت في عشرية السبعينات، وهي المرحلة التي شهدت تصنيعا وتنمية مكثفين.

كما ازداد عبء المديونية بشكل كبير خلال النصف الثاني من الثمانينات؛ حيث انتقلت من 18.37 مليار$ سنة 1985، لتصل إلى 26.02 مليار$ ثم 29.97 مليار$ خلال سنتي 1993 و 1994 على التوالي، و واصلت المديونية الخارجية الارتفاع لتصل إلى 33.43 مليار$ سنة 1996 ثم انخفضت إلى 27.3% سنة 1996 لترتفع من جديد في سنة 1998 وقدرت بـــ: 47.4%[2].

إن الالتزام بضمان تسديد المديونية، يجعل الجزائر تستهلك الموارد المالية التي كان من المفروض أن تخصص لاستيراد المواد الأساسية للاستثمار، كما تعرقل النمو وإحداث مناصب الشغل، وهذا ينعكس

[1] الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و الهيئات المماثلة لها، مكافحة الفقر بواسطة التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 18.
[2] Banque d'Algérie, Evolution De La Dette Extérieure De l'Algérie, Media BANK, N58, Alger 2002, P : 04.

سلبا على وضعية الفقراء؛ حيث قدرت خدمة المديونية سنة 2000 بنسبة 9.5% من إجمالي الناتج الوطني؛ أي ما يعادل ميزانيتي التربية و الصحة[1].

2.2. انخفــاض أسعــار المحروقــات:

إن الجزائر على غرار البلدان الأخرى المنتجة للمواد الأولية، تبقى تعاني ضعف أمام قواعد سير الاقتصاد العالمي و لا سيما في مجال تحديد أسعار المحروقات التي شهدت تقلبات شديدة منذ منتصف الثمانينات، حيث أن الانخفاض الكبير المسجل في الأسواق العالمية لأسعار النفط في عام 1986 كشف لنا عن الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وابرز الاختلالات الاقتصادية الكلية الناشئة؛ فلقد انخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38% ولجأت الدولة إلى فرض سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليه من نتائج و خيمة على سير الجهاز الإنتاجي و تغطية احتياجات السكان.

فلقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبير في الاقتصاد الوطني؛ حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6% ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2%، وكذلك في المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6%، بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%.

وسجل الناتج الداخلي لكل فرد نمو بمعدلات سلبية؛ حيث انتقل من (-2.3%) سنة 1985 إلى (-3%) سنة 1986، ليصل إلى (-3.5%) سنة 1987، كما انخفضت نفقات الاستثمارات العمومية من إجمالي الناتج الداخلي عن 15.3% إلى 7.4% للفترة 1985-1991، و هذا ما أدى إلى ارتفاع حاد في نسبة البطالة[2].

المطلــب الثانـــي: عوامــل اجتماعيـــة و بيئيـــة

1. العوامــل الاجتماعيـــة:

1.1. الضغــط الديموغرافـــي:

يعد النمو المتزايد للسكان من احد العوامل المؤدية إلى تفشي الفقر، لكن ليس بنفس الحدة كالعوامل المذكورة سابقا، فهو يلعب دورا هاما في تأثيره على خريطة الفقر عن طريق رفع معدلات الإعالة، و يسبب نقصا في الخدمات كالتعليم و الصحة و يخلق أزمة في السكن.

---

[1] ناصر مراد، تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، انظر في: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc، يوم: 2007/6/22.
1 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 1998، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-18.

و في ظل غياب التنمية الحقيقي، يزداد تأثير النمو السكاني فيسبب نقصا في الغذاء مما يزيد من اللجوء إلى الاستيراد، كما يعيق جهود رفع رصيد راس المال البشري بسبب توزيع الموارد النادرة على عدد كبير من المستفيدين، و تؤدي هذه الزيادة كذلك إلى تكاثر عدد الشباب مما يرهق قدرة أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد إليها مما يساهم في خفض الأجور؛ و لقد كان اثر النمو السكاني على التقهقر الاقتصادي في عقدي الثمانينات و التسعينات مدمرا.

قدر عدد سكان الجزائر في نهاية 1999 بـــ: 30.2 مليون نسمة، ولقد عرفت الجزائر خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال نموا ديموغرافيا لا مثيل له أدى إلى تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في الفترة ما بين 1962−2000 بمعدل نمو 3.2% خلال الفترة 1980−1990، و 2.6% خلال الفترة 1990−1998[1].

ويعد متوسط حجم العائلة الواحدة مرتفعا (أكثر من 7 أفراد) وتوجد نسبة كبيرة في العائلة من الشباب، إذ كان يمثل من هم دون 15 عاما نسبة 36.2% من ضمن العدد الإجمالي للسكان عام 1998 مقابل 48% عام 1966، وبلغ معدل نمو السكان العائلي 4.9% بين 1990 و 1998 متجاوزا بكثير وتيرة إحداث مناصب الشغل، وازداد العجز في عدد المساكن حدة بمعدل شغل يبلغ 7.14، ومعدل شغل عن كل غرفة 2.5 شخص.

و رغم المجهودات التي بذلتها الدولة من خلال عمليات التصنيع و توجيه اقتصادها بفضل مداخيل النفط خاصة، إلا أن التزايد السكاني فرض عبئا ثقيلا على هذه الجهود و ظهر أثره بوضوح على قطاعات الشغل و السكن و التعليم[2].

2.1. الهجـــرة:

و بسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من سكان الأرياف و القرى بيوتهم و ممتلكاتهم باتجاه المدن بحثا عن الأمان و إنقاذ أنفسهم من آلات القتل و الهمجية؛ مما يعني الهروب من الموت السريع إلى الموت البطيء لأنهم وجدوا أنفسهم في وضعية مزرية، فمنهم من أسعفه الحظ فاكترى بيتا و منهم من بنى بيتا قصديريا في حاشية المدينة[3].

[1] وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص: 36.

[2] Mohamed Kouidri. Op.cit. P : 7.

[3] بوعلام العباسي، " الفقر في الجزائر"، المجاهد الأسبوعي، العدد: 2077، من 22 إلى 2000/05/29، ص: 13.

و بذلك شهدت المدن الجزائرية نزوحا لم يسبق له مثيل، و من ثم اتسعت دائرة الفقر لتضم إلى صفوفهم أعدادا كبيرة من أناس كانوا يعيشون من قبل عيشة كريمة في الريف، كما زاد عدد الأسر الفقيرة بفقدان الأب أو الولي نتيجة للإرهاب و ارتفاع عدد المشردين من جميع الأعمار[1].

إن الضغط الديموغرافي وتضافره مع تدهور البيئة و المتغيرات المناخية ومع عوامل عمرانية أخرى و النزوح الريفي، زاد في تسارع عملية هجرة الأرياف في اتجاه المراكز الحضرية؛ وانتقل بذلك الفقر الريفي إلى الفقر الحضري وزاد حدة هذه الأخيرة إلى الدرجة التي أفرزت فيها مشاكل أخرى ترتبط بالبيوت القصديرية، كالاكتظاظ و التلوث و الضغط على المرافق العمومية و الإجرام و المخدرات و الدعارة و العنف و غير ذلك.

3.1. المنظومـــة التربويـــة:

إن التعليم ضرورة من ضرورات الحياة في أي امة متحضرة و أن أي صورة من صور تخلف مجتمع ما، ما هي إلا انعكاس لثقافته و منظومته التربوية و التعليمية، و نظامه السياسي و الاقتصادي السائد، و أصبحت درجة قياس التخلف و التقدم تعزى إلى حالة المنظومة التربوية التعليمية، كما يقر بذلك رجال التربية و الفكر و الساسة و الاقتصاد[2].

إن نظم التعليم و أساليبه التربوية لا تنمي قدرات التقييم و النقد و الكشف و الابتكار لدى الطالب و لا تدربه على مواجهة مشكلات واقعية؛ فهي تعتمد على الحفظ ثم اختبار الطالب على قدرته في تذكره لهذه المعلومات، و هذا الأسلوب استبدادي و تسلطي يفرض على الطالب تقبل محتوى التعليم دون مناقشة.

إن واقع الإنتاج العلمي لا يعتبر إنتاجا حقيقيا، و ذلك لأنه لا يوجد ربط بين متطلبات التنمية و بين التعليم كما أن وحدات البحث العلمي قليلة و قاصرة، و لا تفي بحاجات التنمية كما أن الإنفاق على التعليم قليل، أما الطاقات المتعلمة و المتميزة تتسرب إلى البلدان المتقدمة لما تجده من التقدير و الفرص السانحة للإنتاج، و هذا كله بلا شك عائق في سبيل التنمية[3].

[1] نفس المرجع، ص : 13.

[2] Documents Adoptés Par La 8éme Rencontre De l'Association Des Conseils Economiques et Sociaux et Institution Similaires (A.I.C.E.S.I.S.), La Lutte Contre La Pauvreté Par Le Développement Durable :Pour Une Approche en Partenariat, C.N.E.S. Alger Le 24 et 25 Juin 2003, P : 26.

[3] عدنان حسن باحارث، أسباب الفقر في العالم الإسلامي و دور التربية في التنمية، دار المجتمع للنشر و التوزيع، المدينة المنورة، 1994، ص: 19.

و ما تعانيه البلاد النامية من جهل و أمية و فساد التعليم يبين أن بيئة الفقراء الثقافية في وضع حرج، و لا تساعد في تحقيق النمو في المجالات الأخرى و لا حتى إخراج المجمعات التقليدية من قوقعتها و جعلها تقبل الجديد، و تحقيق التغيير المرجو يتطلب الاهتمام بإعداد الفتاة و تعليمها.

على الرغم من أن المؤسسات التربوية موزعة على العموم توزيعا جيدا، إلا أن البعد بشكل غالبا مشكلا بالنسبة للعديد من التلاميذ.

كما تشكل نوعية التعليم شكلا حقيقيا في المناطق الريفية و المراكز الحضرية الصغيرة و على سبيل المثال يوجد العديد من المدارس معلمون لا يملكون المؤهلات المطلوبة، ومع ذلك فإنهم يجبرون على تلقين الدروس في أكثر من قسم وبمستويات مختلفة؛ مما يشكل عبئا زائدا ويؤثر سلبا على جودة التعليم، وزيادة على ذلك فان العلاقات المتوفرة بين التلاميذ و المعلمين لا تشجع في الغالب على نبوغ التلاميذ وتفتح مداركهم و لا تسمح النفقات المدرسية المرتفعة على المستوى الابتدائي لعديد من الأولياء على إبقاء أبنائهم يتمدرسون إلى غاية نهاية الطور، ويتم التفضيل دوما الذكور على حساب البنات فهن يرغمن في الغالب على البحث عن مورد رزق إضافي، أو الالتحاق بالتكوين المهني في أحسن الأحوال؛ ويسجل سنويا قرابة 450000 تسربا مدرسيا إما بسبب الإخفاق المدرسي، ولأسباب مادية، و غالبا ما يتضح أن آليات الدعم المؤسساتي المخصصة لفائدة الشباب لأجل إدماجهم ضمن النسيج الإنتاجي غير كافية أو بالأحرى غير ناجحة[1].

و تعليم الفتيات و النساء هو احد مفاتيح التنمية الاجتماعية و الاقتصادية؛ و لقد أظهرت البحوث أن تعليم الفتيات و النساء حليف قوي في القضاء على الفقر لان المرأة المتعلمة يكون زواجها في سن اكبر و عدد أطفالها يكون قليل، كما أن تعليمها يعطيها حظوظ العمل ذو الأجر الحسن و بذلك تساهم في نفقات الأسرة و توفير غذاء أفضل و خدمات صحية أفضل و تعليم أفضل لأسرتها[2].

و يعتبر التعليم إلى جانب الصحة الإنجابية احد أهم وسائل تمكين المرأة بتسليحها بما يلزم من معارف و مهارات و ثقة بالنفس بمشاركة على نحو كامل في عملية التنمية و ترويج تعليم المرأة و البنت يسهم في تأجيل سن الزواج، و في خفض حجم الأسرة و بالتالي التقليل من الزيادة السكانية.

كما أن المرأة المتعلمة تكون احتمالات انضمامها إلى القوى العاملة التي تتقاضى أجرا كبيرا، و تكون أكثر استجابة للأفكار الجديدة فيما يتعلق بالصحة و التغذية و تنظيم الأسرة و التكنولوجيا

[1] وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص: 37.
[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تغيير المواقع: السكان و التنمية و مستقبل الحضر"، حالة سكان العالم 1996، الدنمارك، ص: 2.

و التسويق و البيئة و المشاركة السياسية، و تنقل المرأة المتعلمة معارفها إلى بناتها مما يضاعف فوائد تعليمها أضعافا مضاعفة.

و بالتالي فارتفاع معدل التعليم عند المرأة يؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة و معدل المواليد بسبب تأخر سن الزواج عند المرأة؛ كما يؤدي إلى خفض معدل الوفيات نظرا لكون التعليم يرفع الوعي الصحي و المستوى المعيشي و كلاهما يؤدي إلى رفع نسبة الزيادة الطبيعية في المراحل الأولى من عملية التنمية[1].

و لقد بينت الدراسات انه كلما زادت معرفة النساء بالقراءة و الكتابة ارتفع مستوى الدخل و مستوى التغذية و معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة؛ و في نفس الوقت ينخفض نمو السكان بفضل ما اكتسبته النساء من ثقة بالنفس[2].

و نجد أن معظم الدراسات التي أجريت في البلدان العالم الثالث حول علاقة التعليم بالنمو السكاني تبين أن التعليم الذي تتلقاه المرأة هو أكثر و أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في المستقبل للتنبؤ بمعدل خصوبتها و بالمستوى الصحي لأطفالها، و يبقى هذا الأثر ثابتا رغم اختلاف الثقافات و تداخل عوامل أخرى كمستوى الدخل و فرص العمل[3].

و هذا يوضح لنا أن التعليم ضروري جدا لكسر الحلقة المفرغة التي يمثلها تدني المكانة و الفقر و كثرة عدد أفراد الأسرة، فهناك صلة وثيقة بين التعليم و زيادة أو نقص النمو السكاني، لان التعليم يولد الوعي و السلوك الايجابي و يؤثر في الإنتاجية و حسن التدبير و يقاوم الأمراض و الأوبئة.

و هنـــاك صلة مباشـــر ما بيـــن تعليـــم البنات و قـــدرة المرأة على الإفلات من الفقر، و يشجع على تأخير الزواج و على زيادة استخدام وسائل منع الحمل، و هو يرتبط بتدني معدلات وفيات الأمهات و بقلة عدد أفراد الأسرة و تتمتعن بصحة أوفر[4].

و بالمقابل ضعف التعليم سيؤدي بلا شك إلى تخلف كبير في كل المجالات الصحية و العمل و المستوى المعيشي و ركود الاقتصاد؛ مما يساهم في زيادة الوفيات خاصة في أوساط الأطفال الذي يؤثر

[1] صفوح الأخرس، علم السكان، و قضايا التنمية و التخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد، دمشق، 1980، ص: 41.
[2] براون لستر و آخرون، تقييم عن وضع العالم، ترجمة: سيد رمضان هدارة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1992، ص: 222.
[3] لوري ان مازور، ما وراء الأرقام: قراءات في السكن و الاستهلاك و البيئة، ترجمة: سيد رمضان هدارة، نادية حافظ خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1994، ص: 198.
[4] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "قرارات من اجل التنمية، المرأة والتمكين و الصحة الإنجابية"، حالة سكان العالم 1995، اوكفورد، 1995، ص: 3.

بدوره في السلوك الإنجابي، و نتيجتها الزيادة السكانية المرتفعة؛ هذه الأخيرة تؤدي بدورها إلى زيادة عدد الأولاد غير المتعلمين بسبب الظروف القاسية التي يعيشونها.

كما أن ارتفاع نسب التسرب المدرسي يعتبر من أهم العراقيل التي تواجهها الجهود الوطنية و الدولية في محاربة الأمية لان مغادرة المدرسة قبل إكمال المرحلة الابتدائية بمستوى تعليمي ضعيف يفتح المجال أمام المتسرب للارتداد إلى الأمية، و لقد ارتفعت نسبة التسرب المدرسي في الجزائر إلى أن بلغت 50٪ من التلاميذ عند آخر المرحلة الابتدائية، و 5٪ فقط يصلون إلى المرحلة النهائية من التعليم الثانوي ينجح منهم 23٪ فقط في امتحان البكالوريا[1].

4.1. المنظومـــة الصحيـــة:

إن للصحة علاقة كبيرة بارتفاع معدلات النمو السكاني، وتعتبر الاكتشافات الطبية من بين العوامل التي ساعدت على مكافحة أمراض كثيرة في وقت وجيز جدا، فمن خلال التلقيحات و المضادات الحيوية تقلصت الوفيات بشكل محسوس و ارتفعت معدلات البقاء على قيد الحياة.

لكن بالمقابل و بالرغم من هذا التطور الذي عرفه الميدان الصحي و الذي اثر بالإيجاب على حالة السكان، إلا أن المشاكل التي تتخبط فيها في المجال الصحي تزداد يوميا و أصبحت تهدد حياة الكثير من الأفراد من جراء تعرضهم لأمراض كثيرة، و هذه الأمراض ليست خطيرة جدا، ما هي إلا أمراض نعرف جيدا كيفية الوقاية منها وعلاجها؛ كالأمراض النفسية، الإسهال، البوحمرون، السعال الديكي وغيرها[2].

وإذا كان الأطفال يموتون بسب هذه الأمراض رغم تواجد التلقيحات و العلاجات الحديثة الفعالة، فهذا يعود إلى الفقر، أي فقر الدولة التي لا تملك الوسائل الكافية لتنظيم تغطية صحية شاملة في كامل أراضيها، و كذلك فقر الأسرة التي لا تستطيع أن تدفع مصاريف نقائص الدولة، و ليس بامكانها مواجهة تكاليف العلاج من فحوصات و أدوية[3].

و يظهر عجز الدولة في ضعف إمكانياتها التي تتيح للسكان فرصة العلاج، وهي عاجزة عن تأمين المراكز الصحية و بناء المستشفيات و تكوين الأطباء و الممرضين و توسيع برامج الوقاية و تامين الشروط الصحية لكل عائلة و لكل فرد في كل مكان(بيت، مدرسة، مصنع،...)، و تدرك الدولة

---

[1] بوفلحة غياث، " المنظومة التربوية بين الواقع و الطموح"، مجلة الرواسي، دار الشباب للطباعة و النشر، باتنة، 1991، العدد1، ص: 65.
[2] Claire Brisset. Op.cit. P : 46.
[3] يحي سعيدي، ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها، انظر في: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2107.doc، يوم: 2009/1/15.

مدى ارتباط الصحة بقضايا التنمية، و أي خلل في مستوى الخدمات الصحية في جانبه الوقائي و العلاجي يؤدي إلى تعثر التنمية[1].

لكن ما يميز معظم الدول النامية هو سوء التدبير، و الفشل الذريع في التخطيط للمستقبل أو بعبارة أخرى فشل السياسات المنتهجة نتيجة لاهتمامها المبالغ بالسياسات الدفاعية و إهمالها للقطاع الاقتصادي و الاجتماعي.

و الزيادة السكانية مرتبطة بهذا الفشل الذي لحق التنمية نتيجة لرسم سياسات فاشلة لا تتكامل مع بعضها البعض، مما أدى إلى تدهور القطاع الصحي الذي زاد من معاناة السكان؛ و ارتفعت الوفيات لا سيما وفيات الأمومة و الرضع مما ساهم في ارتفاع الخصوبة، و من ثم نمو السكان بسرعة، و يزيد معدل وفيات الرضع في العالم الثالث على مثيله في البلدان المتقدمة بنحو تسعة أضعاف، لكن احتمال خطر وفاة الأمومة يزيد عن مائة حالة عن نظيره في البلدان الصناعية[2].

إن هذه الحالات التي تتعرض لها الأمومة خصوصا عند الحمل و الولادة أو بعدها ناتجة عن الأمراض التي تصيبها كالنزيف و الضغط الدمويين، و التعفن و هو التهاب عام تسببه الوضعية و الشروط غير الملائمة عند الولادة و كذلك فقر الدم الناتج عن سوء التغذية الحاد، مما يؤدي إلى آثار سلبية على المولود[3].

و العديد من الأطفال يموتون عند الولادة بسبب الالتهابات أو الاختناقات، و ما يزيد من نسبة هذه الوفيات هو سوء التكفل الطبي و الظروف غير الصحية و غير الملائمة أثناء الحمل؛ و أثناء السنوات الأولى يمكن للأطفال أن يتعرضوا إلى اضطرابات في نموهم راجعة إلى فقر في الفيتامينات الأساسية أو إلى إصابات التهابية أو بسيكولوجية[4]. و لا يزال العديد من الأشخاص لا تتوفر لديهم سبل الحصول على المياه الصالحة للشرب و الاستحمام، خدمات الصرف الصحي الملائمة؛ هذا ما جعلهم يستعملون الماء بكميات قليلة جدا في الغسل و الاستحمام.

أما بخصوص المراحيض فقضاء الحاجة لديهم تكون في البراري مما يؤدي إلى انتشار الذباب و الحشرات الأخرى، مما يترتب عنه أحوال صحية بائسة تذهب بأرواح الكثير من الأطفال خاصة[5].

إن هذه المنظومة متطورة ومزودة بخمسة أضعاف من مؤسسات الصحة العمومية، ومع ذلك فان الاستفادة من المنظومة الصحية تظل في بعض الحالات غير عادلة و غير منصفة، فعلى سبيل المثال

[1] صفوح الأخرس، مرجع سابق، ص: 35.
[2] لستربراون و آخرونمرجع سبق ذكره.ص: 138.
[3] GEEP. « Les Problèmes De Population ». Op.cit. P: 33.
[4] I.Bid. P: 34.
[5] صندوق النقد الدولي و البنك للإنشاء و التعمير، " الحد من الإنفاق، التمويل و التنمية، واشنطن، ديسمبر 1991، ص: 16.

فان متوسط المسافة الواجب قطعها للاستفادة من العلاجات الطبية في المناطق الريفية أكثر على العموم من المسافة في المناطق الحضرية؛ وزيادة على ذلك لا يوجد الأطباء الأخصائيون في المناطق الريفية، وذلك على الرغم من الحوافز الممنوحة (التعويضات و السكن) وتفرض المدة المستغرقة و الصعوبات المتعرضة في التنقل على ساكني الأرياف كلفة تفوق الكلفة التي يتحملها سكان المدن، وتعرف مناطق الجنوب مشاكل حادة في مجال العلاج الطبي.

و في بعض الولايات فان نسبة النساء اللائي يلدن في بيوتهن تبلغ 67%، ومن المعزز أن يتم تكوين قابلات ريفيات، ومرشدات في هذا المجال؛ وتعاني نوعية المرافق الصحية من مشكل التكوين و لاسيما في مجال العلاقات الإنسانية.

5.1. السكـــــن:

ورثت الجزائر وضعا مزريا بتوفر عدد كبير من البيوت القصديرية؛ و لقد كانت تمثل نسبة 13% من العدد الإجمالي للبيانات الحضرية عام 1966[1]، كما كانت الشروط الصحية بدائية جدا خاصة في الأرياف.تعتبر أزمة السكن من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها دول العالم الثالث؛ ذلك أن السباق بين الزيادة السكانيـــة و بنـــاء السكنـــات قد حسم للطرف الأول مما زاد من تعقيد الأوضـــاع الاجتماعيـــة للسكان، ووجدت الحكومات نفسها عاجزة عن تلبية طلبات مواطنيها أمام تفاقم المشاكل الكثيرة التي تنتظر الحل.

و ليست أزمة السكن هي المشكلة الوحيدة التي ينبغي على الحكومة مواجهتها، إذ أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي وضعيته مزرية، و ليس بمقدور أي برنامج حكومي أن يجابه العوائق الكثيرة في البلاد لتراكم الأزمات و الآفات الاجتماعية و ترابطها؛ و أمام هذه الأوضاع الاجتماعية المنحطة التي يعيشها السكان و ضعف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و جدوا أنفسهم أمام مشكل النمو السريع للسكان الذي زاد من استحالة الخروج من المأزق الكبير الذي تعيشه.

و تحتاج الزيادة السكانية الكبيرة إلى مأوى تستقر فيه و تحمي نفسها تحت ظلاله، لكن السكان عاجزون و الدولة عاجزة عن بناء سكنات لائقة بسبب نقص الموارد المادية، فتظطر حينئذ عائلات كثيرة إلى إنشاء أكواخ في الأرياف أو بيوت قصديرية على أطراف المدن.و من المعلوم أن الأكواخ و البيوت القصديرية تفتقر لأدنى الشروط الصحية، و إذا كانت الأكواخ في المناطق الريفية يعاني سكانها من نقص في الخدمات الاجتماعية و الصحية، فان الذين يقطنون البيوت القصديرية كذلك حالتهم سيئة نظرا لغياب

[1] Nadir Abdellah Bennatti .l'Habitat Du Tiers Monde " Cas de l'Algérie .SNED. Alger ,1982. P : 87.

قنوات تصريف المياه القذرة، و تلوث المياه الصالحة للشرب وغيرها من مظاهر البؤس التي يعيشها هؤلاء السكان.

و تظهر المدينة في أذهان سكان الريف بصورة حسنة، و مقرا للخدمات الاجتماعية و الوافرة فيضطرون إلى الهجرة نحو المدن، مما يزيد من نسبة التمدن.و هـذا التمـدن السريـع الناتج عن سرعة النمو السكاني جلب معه مخلفات اجتماعية خطيرة التي تظهر في التوسع الفوضوي للبيوت القصديرية و الإقامة في مواقع تقع على حواف الطرقـات و مقرات النفايـات العامة، أو في غرف يسكنها من8 إلى 12 شخص في وسط يعمه التشويش الدائم و مناخ يسوده العنف الذي يتسبب في تفكيك الأسر.

لقد اتخذت الدولة العديد من التدابير قصد إصلاح قطاع السكن، ومع ذلك فما تزال بعض الضغوط التي يتعين القضاء عليها، وساهمت هذه الضغوط على الخصوص في كبح وتيرة تطور سوق العقارات؛ وتمثل الميزانية العمومية الموجهة للسكن 3.2% من الناتج الداخلي الإجمالي وتمثل الإعانات المخصصة للسكن (المباشرة و الغير المباشرة) نسبة 1% من الناتج الداخلي الإجمالي، وما يزال الحصول على السكن يشكل ضغطا كبيرا بالنسبة إلى السكان الفقراء.

وتبقى الاستفادة من الأراضي عائقا كبيرا بالنسبة للفقراء و غير الفقراء، وكما تعتبر مسالة معقدة أمام المستثمرين العقاريين الخواص؛ فلا وجود لسوق عقارية ولا لميكانيزمات موجهة نحو السوق تهدف إلى منح الأراضي للمستثمرين في البناء سواء الأفراد أو التعاونيات أو شركات خاصة.

إن تمويل السكن أمر معقد؛ بحيث يمكن لزبائن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والذين بحوزتهم حسابات لدى هذا الصندوق يمكنهم الاستفادة من تمويل السكن أما غيرهم فلا يمكنهم الحصول على التمويل، و يحصل زبائن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط على قروض بأسعار فائدة تفضيلية قدرها 8.5% سنويا؛ بينما يدفع غيرهم نسبة 10.25% سنويا مع اجل تسديد قدره 15 سنة.

إن إنجاز مشاريع بناء المساكن الخاصة يتطلب وقتا طويلا لأسباب عديدة منها:

- المشاكل الإدارية.
- مشكل المضاربة.
- الصعوبات و التأخير في منح الأراضي.

♦ وفرة مواد البناء و بالنسبة للأسر ذات الدخل الضعيف، عدم وفرة المواد ذات النوعية الجيدة بأسعار معقولة.

♦ اغلبيه مؤسسات البناء هي مؤسسات عمومية.

وما يزال القطاع الخاص مترددا في اقتحام مجال البناءات العقارية و تطوير سوق ايجارية خاصة و يفضل الاستثمار في مجالات أكثر ربحا وذات فوائد مباشرة، و غياب سوق من هذا القبيل في حركية المحترفين و العمال المؤهلين في البلاد و ساهم في عدم تشجيعهم على القيام بذلك.

ويوجد الإيجار الخاص بالمساكن العمومية دون السعر الحقيقي للسوق ولا تغطي الإيرادات الايجارية النفقات العادية للصيانة، و ذلك بصرف النظر عن الإصلاحات و الترميمات الكبرى، كما يوجد العديد من البنايات في حالة متدهورة جدا.

2. العوامـــل البيئيـــة[1]:

و إذا كان الفقر هو سبب و نتيجة التوسع السكاني المضطرد فهو أيضا بسبب و نتيجة أبعاد عديدة للضغط على الموارد و تدهور البيئة. فالعديد من الفقراء في الريف، يعيشون في مناطق تتصف بهشاشة بيئة مفرطة، و هو ظرف ينشأ أساسا بسبب تحكم السكان الأفضل حالا بمناطق الموارد الأكثر استقرارا و إنتاجية؛ هنا يكون الفقراء عرضة و بشكل استثنائي لمخاطر التعرية و استنفاذ قاعدة إنتاجية هزيلة أصلا[2].

إن تدهور البيئة له تأثير متباين على صحة الفئات الفقيرة ومداخليها و أمنها؛ فندرة المياه و سوء توزيعها بإنصاف يؤدي إلى التصحر و تدهور الراضي القاحلة و الكوارث الطبيعية و الأمراض المتنقلة عبر المياه أو تلوث الهواء.

1.2. تناقـــض المساحـــة الزراعيـــة الصالحـــة:

إن الضغوط الشديدة المتضافرة بيـــن النمـــو الديموغرافي و التعميـــر و التصنيـــع ساهمت بقوة في تقليص المساحة الصالحة للزراعة، أيضا في تقليص الموارد المائية الموجهة لسقي الأراضي الفلاحية

---

[1] وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص ص: 144-153.
[2] عبد الحميد عبدولي، عناصر تخفيف الفقر في ريف الوطن العربي: تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

كما أن تقليص وفرة المياه بغض النظر من تسببها في إتلاف كبير للقدرات النباتية و الحيوانية و إضعافها كان من عواقبه الوخيمة التقليص الهائل في المساحة الفلاحية المتوفرة.[1]

2.2. تلـــوث الميـــاه:

يعد تلوث المياه مشكلا في الجزائر؛ و تتمثل الأسباب الرئيسية للتلوث في المواد الكيماوية التي تحتويها النفايات الحضرية و الصناعية و المحروقات إلى حد ما، و هناك ما لا يقل عن 12 سدا كبيرا شهد معدلات تلوث تفوق المقاييس المقبولة.

ويترتب على عواقب تلوث المياه تدني جودة المياه و مخاطر تجميع البقايا العضوية العفنة و انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، و ارتفاع درجة العجز في مجال تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، و ارتفاع العجز في حجم المياه المخصصة لسقي الأراضي.

3.2. درجـــة الملوحـــة:

إن الموارد المائية في الجزائر معوضة للملوحة الأولية و الثانوية؛ و يرجع سبب الملوحة الأولية إلى المناخ الجاف و شبه الجاف، عالي درجة التبخر المرتفعة، و إلى التوزيع السيئ، و في التغيرات الكبرى لدرجة الحرارة.

أما الملوحة الثانوية فهي ناتجة عن السقي دون مراقبة جودة المياه، و ازدادت درجة الملوحة خطورة بسبب النقص في تصريف المياه، و استعمال الأسمدة دون إجراء الدراسات المناسبة على الأراضي، و ترتب على الملوحة الشديدة للتربة ثلاثة عواقب:

- **فلاحيـــة:** انخفاض عدد الزراعات و إنتاجية ضعيفة.
- **متعلقـــة بنوعية التربـــة:** تدهور هيكلية التربة و التصحر.
- **اقتصاديـــة:** إنتاج ضعيف، قلة الحوافز على الاستثمار في الفلاحة.

4.2.انجـــراف التربـــة:

يتمثل السبب الرئيسي لانجراف التربة في غياب سياسة رشيدة لتسيير التربة و شغلها؛ و يهدد الانجراف بفعل الأمطار حوالي 12 مليون هكتار، و تقدر الخسارة في مجال الأراضي القابلة للزراعة

[1] Département Des Affaires Economiques & Sociales, La Lutte Contre La Pauvreté Des Masses Et Le Chômage, Opinions Et Recommandations Du Comité De La Planification Du Développement, Nations Unies, New York, 1972, P : 37.

بما يعادل 40.000 هكتار سنويا، و تقدر الخسارة السنوية في الطاقات الاستيعابية للسدود بسبب الانجراف بما يقارب 25 مليون م^{3}، و يصيب الانجراف بفعل الرياح هو الآخر حوالي 20 مليون هكتار.

5.2. التصحــر:

التصحر هو محصلة الجفاف وسوء تسيير المنطقة السهبية؛ و تضررت حوالي سبعة(7) هكتارات في السهوب من التصحر، و تهدد في الوقت نفسه حوالي 60% من التراب الوطني.

و كان من أثار التصحر، انخفاض الإنتاج ألفلاحي، تدني في خصوبة التربة، و الانجراف السريع للمياه، و انخفاض طاقة المياه الجوفية، و ارتفاع درجة ملوحة المياه.

6.2. الجفـــــاف:

يعتبر هذا السبب الذي ظهر منذ السنوات الأخيرة؛ و الذي ازداد حدة حاليا سببا إضافيا لزيادة مظاهر الفقر و حدتها، نظرا لما يترتب عن ذلك من سلبيات تزيد من أزمة الفقر و تؤثر عليها، ومن أهم هذه العوامل نجد:

- التأثير على القطاع الزراعي، حيث أن الجفاف يؤدي إلى نقص الإنتاج، وهو بدوره يؤثر على ارتفاع الأسعار، و منه انخفاض القدرة الشرائية للمواطن و عليه يزداد اتساع مظاهر الفقر.
- نقص المياه الصالحة للشرب، و مياه الري و غير ذلك.
- انتشار الأمراض المعدية نتيجة لتردي شروط النظافة على عدة مستويات.
- كما أن لظاهرة الفقر اثر في زيادة نفقات البلد، نظرا لمختلف البرامج و الاستثمارات التي تقوم بها لتوفير المياه، كحفر الآبار، و إقامة محطات لتغطية العجز و غير ذلك و كل هذا يؤخذ جزءا هاما من ميزانية الدولة.

المطلــب الثالــث: عوامــل إداريـــة و تنظيميـــة وغيرهـــا

1. العوامــل الإداريـــة و التنظيميـــة:

1.1. ضعــف فعاليـــة تضامــن المجتمــع المدنـــي:

تضم الحركة الجمعوية إجمالا 57000 جمعية منها 1000 جمعية وطنية و 56000 جمعية محلية[1]، وحسب تصنيف موحد فان الجمعيات المحلية تتشكل من جمعيات أولياء التلاميذ و 31.8% في المجموع، وجمعيات المسجد و الجمعيات الدينية (26.3% في المجموع) و الجمعيات الرياضية (14.4% في المجموع) و الجمعيات الثقافية و الفنية (10.18% في المجموع) و الجمعيات الخيرية (5.46% في المجموع) و لجان الأحياء (4.14% في المجموع) و الجمعيات العلمية و المهنية (4.44% في المجموع) و جمعيات الشباب (2.4% في المجموع) و الفلاحين (1.47% في المجموع) و الأشخاص المعوقين (1.73% في المجموع) و النساء (0.12% في المجموع).

وعلى العكس من ذلك فان الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي التي تنشط في مجال المسائل المتصلة بالفقر، لم تمثل إلا 15% ويمكن تصنيف نوع الأنشطة الجمعوية في أربعة أصناف: التحسن، الوساطة، النشاطات الجوارية و الإعانات الاجتماعية لصالح الأطفال اليتامى و المعوقين و الشباب و النساء اللاتي هن في خطر.

2.1. ضيــق نطــاق الحمايــة الاجتماعيــة و معاينــة الفقــر:

رغم التمكن من حماية جزء من الفقراء فقر مدقع بفضل انتهاج سياسة دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية؛ فان وضعيتهم تبقى حرجة و سياسته لأي انخفاض في أسعار المحروقات و تبقى شبكات الحماية الاجتماعية غير قادرة على احتواء هذه التغيرات، بسبب سوء لتحديد الفئات المعنية و لعدم ملاءمتها؛ خاصة في ظل غياب قاعدة بيانات تشمل قياس الفقر ومدى تأثير مختلف البرامج في الحد منه[2].

كما تمثل حركة المعلومات و الشفافية نقائص كبرى تقلص من قدرة كل النشطاء على محاربة الفقر و الإقصاء بفعاليته.

3.1. غيــاب نمــوذج تنمــوي مشتــرك و تساهمــي:

إن تمركز مصدر اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي و الاجتماعي لم يشجع على ظهور نموذج تنمية تساهمية و مشاركة بين المجتمع المحلي بالشكل الذي يحرر الطاقات الاجتماعية و يسمح بتحرك المبادرات.

---

1 عائشة باركي، الحركة الجمعوية في الجزائر و تجربة اقرأ، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد53، الشركة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر 2000، ص: 37.

[2] وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص: 38.

2. العوامــل الأخــرى:

1.2. أثــر الإرهــاب:

إن للإرهاب اثر مباشر على زيادة انتشار الفقر؛ فبسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من السكان الريف و القرى تاركين بيوتهم و ممتلكاتهم باتجاه المدن بحثا عن الأمان و إنقاذ أنفسهم من الموت، مما يعني الهروب من الموت السريع إلى الموت البطيء، لأنهم وجدوا أنفسهم في وضعية مزرية، فمنهم من أسعفهم الحظ ووجد منصب شغل و قام بكراء بيت، ومنهم من بني بيتا قصديريا، ومنهم من لم يسعفهم الحظ وهم الأغلبية و عملوا على تغذية جيوب الفقر المنتشرة، هذا بالإضافة إلى العامل النفسي الذي خلفه الإرهاب، فلم تسلم أي فئة من المجتمع منه بطالا كان أو عاملا مثقفا أو أميا.

لقد اثر الإرهاب على الاقتصاد ككل، و بالتالي ساهم في إضعاف القاعدة الاقتصادية و الاجتماعية من جراء التخريب و التدمير؛ و بالتالي ساهم في زيادة انتشار مظاهر الفقر؛ و بذلك شهدت المدن الجزائرية نزوحا لم يسبق له مثيل لسكان الأرياف هروبا من الإرهاب، ومن ثم اتسعت دائرة الفقر لتضم أعداد كبيرة من الأشخاص كانوا يعيشون عيشة كريمة في الريف، كما ازداد عدد الأسر الفقيرة بفقدان رب الأسرة، ومنه ارتفاع عدد المتشردين من جميع الأعمار.

2.2. التبعيــة للخــارج:

مــع مرور الوقــت تزداد تبعيــة الــدول الناميــة للــدول الغربيــة، و حتــى الكفاءات العلمية التي من المفروض أن تعين أوطانها على التحرر اختارت الهجرة و تركت مجتمعات الدول النامية تعيش أزمات في الأفق؛ و هو في الحقيقة أسلوب التوظيف الرأسمالي الذي يعتمد على الإغراءات المادية للانتفاع بهذه الكفاءات.

و لا تتوقف نوايا الدول المتقدمة عند هذا الحد؛ بل تسعى جاهدة لتفقير البلدان النامية بأساليب متنوعة كترتيب مديونية عن طريق إرغام هذه الدول الفقيرة عل الاقتراض، و إقناعها بتحقيق تنمية سريعة، و النتيجة كانت ازدياد فجوة التخلف، و الوقوع بشكل أوثق في نطاق التبعية لحاملي الرساميل في المراكز الاحتكارية الدولية[1].

[1] صاموئيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

و الجزائر لا تخفي عليها عملية التفقير التي تسلطها الدول الغربية، لكنها لا تستطيع المقاومة و يتعاطى ذلك خوفا من انقطاع المساعدات الواهمة المفخخة الممنوحة لها، و أمام هذا الواقع المر تبقى حالة الجزائر يسودها التخلف، و السبيل نحو مجابهة الفقر و منافسة البلدان المتقدمة صعب جدا.

و إلى جانب هذه المسببات المتخلفة للفقر نجد الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، التي تلعب دورا كبيرا في تزايد الفقر عن طريق تشريد الكثير من الأسر و إلحاق الضرر بالمؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و انهيار المباني و غيرها.

المبحـــث الثالـــث: خريطـــة و حـــدود ظاهـــرة الفقـــر فـــي الجزائـــر

المطلـــب الأول: خريطـــة الفقـــر فـــي الجزائـــر:

إن مقياس الفقر مهما تعددت و تنوعت تبقى قاصرة؛ لذا فان متطلبات القياس الجيد إنما تتوقف على مدى توفر المعلومات الدقيقة، وتمثل مسوح الأسر المعيشية مصدرا هاما و أساسيا لإلقاء الضوء على رقعة و مدى توزيعه عبر الوطن.

إن المقاربة النقدية، و رغم أهميته ليس كفيلا بإعطاء و على المستوى الوطني، الإجابة الوافية عن مثل ظاهرة الفقر؛ فالسؤال المطروح إذن هو كيف يمكن تحديد المناطق الفقيرة، وكذا جيوب الفقر المنتشرة هنا و هناك؟

إن إعداد خريطة دقيقة للفقر من شأنه الإلمام وبطريقة أفضل بمظاهر الفقر و آثاره على السكان و كذا صعوبات الوصول إلى الخدمات القاعدية المختلفة في المستويات المحلية، و تحديد خصوصيات هذه البلديات أمام مظاهر الفقر لاتخاذ التدابير اللازمة و الملائمة لمحاربة الفقر و التخفيف من معاناة الفقراء.

و هذه الدراسة اعتمدت على المصادر الإحصائية التالية:

- الإحصاء العام للسكان و السكن للسنوات: 1977، 1987، 1998.
- دراسات وزارة التربية و التعليم
- دراسات وزارة الصحة و السكان.
- وزارة الداخلية و الجماعات الداخلية.

بالنسبة للوثائق المعتمدة فهي:

- مشروع حول التقرير الوطني للتنمية البشرية 1998 إلى غاية 2002.
- تقرير البنك الدولي حول التنمية البشرية لسنة 2003.

أما المؤشرات المعتمدة في تحديد خريطة الفقر الوطنية أهمها:

- نسبة التعليم.
- نسبة الأمية.
- معدل وفيات الرضع.
- معدل الحصول على مياه الشرب.
- نسبة تصريف المياه القذرة.
- نسبة البطالة.
- نسبة اشغال السكن. ..

إن الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة (سنة 1995) قد بينت ارتباطا وثيقا بين مستوى التعليم لأرباب العائلات وفقر العائلات، كما تشير الدراسة إلى أن 70%من الفقراء إنما يعيشون في المناطق الريفية، وأن معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب العائلات الذين يشتغلون في الزراعة و ليس لديهم موارد أخرى.

و قد سمحت العملية بتحديد البلديات (من 1541 بلدية)؛ حيث مظاهر الفقر واضحة جدا بتصنيف عدة مجموعات:

- المجموعة الأولى: المتكونة من 177 بلدية[1]، تعد أكثر فقرا.
- المجموعة الثانية: (244 بلدية) و تتميز بوضعية متوسطة.
- أما المجموعة الثالثة: (1119 بلدية) و تتميز بوضعية ملائمة.

و تعتبر منطقة الهضاب العليا و الشمال وسط أكثر المناطق التي مسها الفقر بشدة (وضعية غير ملائمة)؛ حيث يوجد في منطقة الهضاب العليا حوالي 80 بلدية و84 بلدية في الشمال وسط؛ أما التصنيف الداخلي لمنطقة الهضاب العليا حسب مؤشر الفقر الكلي نجد أن 17.6% من البلديات تعاني من وضعية مزرية.

والجدول أدناه يبين لنا كيفية توزيع وضعيات الفقر للمجموعات الثلاثة السابقة الذكر على مختلف مناطق الجزائر(منطقة الشمال الوسط، الشمال الغربي، الشمال الشرقي، الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية، الهضاب العليا الشرقية، الجنوب الغربي، الجنوب الشرقي).

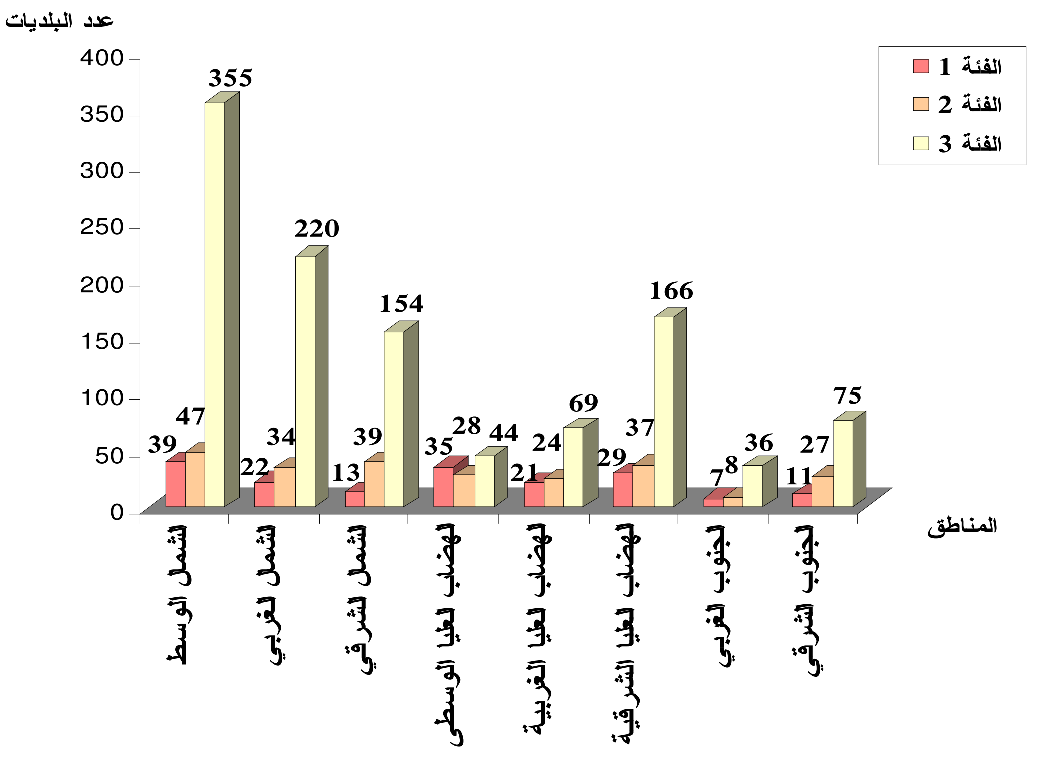
[1] www.asharqalawsat.com, Du : 9/2/2008.

جـــدول رقـــم (01): المؤشـــر الكلـــي للفقـــر فـــي الجزائـــر

المناطق	الفئة 1	%	الفئة 2	%	الفئة 3	%	المجموع
الشمال الوسط	39	8.8	47	7.10	355	5.80	441
الشمال الغربي	22	0.8	34	3.12	220	7.79	276
الشمال الشرقي	13	3.6	39	9.18	154	8.74	206
الهضاب العليا الوسطى	35	7.32	28	2.26	44	1.41	107
الهضاب العليا الغربية	21	4.18	24	1.21	69	5.60	114
الهضاب العليا الشرقية	29	4.12	37	9.15	166	2.71	233
الجنوب الغربي	7	7.13	8	7.15	36	6.70	51
الجنوب الشرقي	11	7.9	27	9.23	75	4.66	113
المجموع	177	11.5	244	15.8	1119	72.6	1541

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر – حوصلة، ص: 14.

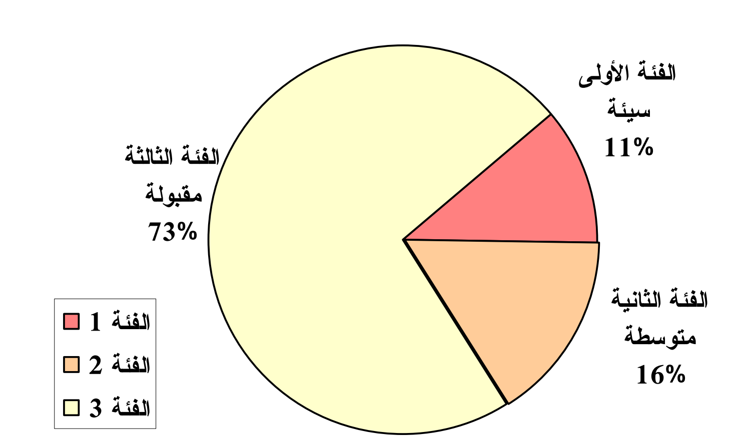
شكـــل رقـــم(9): توزيـــع الفقـــر علـــى مختلـــف المناطـــق فـــي الجزائـــر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

يلاحظ ان اكبر نسبة لوضعية الفقر في الجزائر لمختلف المناطق هي 73 % من مناطق الجزائر تعاني من وضعية ملائمة ، الم بالنسبة للوضعية المزرية فتمثل نسبة 11 % من مجموع مناطق الجزائر و النسبة الباقية 16% عبارة عن وضعية متوسطة. وهذه النسب للفئات الثلاثة للفقر تتوزع بدرجات متفاوتة عبر المناطق السالفة الذكر.

شكــل رقــم(10): تمثيــل بيانـــي لفئـــات الفقـــر فـــي الجزائـــر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلـــب الثانـــي: حـــدود ظاهـــرة الفقـــر فـــي الجزائـــر

من الصعب تحديد المستوى الأدنى للفقر بسبب غياب دراسات منهجية موحدة فلا يوجد في الجزائر حاليا معيار محدد و دقيق لتحديد عتبة الفقر، ومن هو الفقير؛ و بالتالي معرفة عدد السكان الذين يدخلون في هذه الفئة، وتظل الأرقام المقدمة حتى الآن نظرية بعيدة عن كل دراسة ميدانية تكشف عن العدد الحقيقي لهؤلاء.

يرتبط مفهوم الفقر بعدة مفاهيم و تصورات، و يمكن إدراكه و فهمه من خلال مقاربات مختلفة لذلك تعتبر ظاهرة الفقر معقدة و متشعبة، ورغم هذه الصعوبات التي تكتنف مفهوم ظاهرة الفقر و الذي يتعدد بتعدد الفقراء أنفسهم، فان المختصين قد اتفقوا على أن مفهوم الفقر في الجزائر إنما يمثل قصور الاستهلاك الغذائي، كما ونوعا وتلبية متوسطة للحاجات الاجتماعية الأساسية من تعليم وملبس وصحة وسكن؛ إن هذا النوع من الفقر إنما يميز الفقر المطلق وهي السمة المشتركة بين اغلب البلدان المتخلفة، ولكن إذا أخذنا عامل المحيط الاجتماعي بعين الاعتبار فان السمة العالية هي الفقر النسبي، وتجدر الإشارة أن هاتين تتعايشان معا في اغلب الدول المتخلفة بما فيها الجزائر.

وحسب الدراسة التي قام بها البنك العالمي حول النمو و الشغل و التقليص من حدة الفقر في الجزائر سنة 1997، وكذا محاولة الديوان الوطني للإحصائيات خلال التحقيق الذي أجراه حول مستويات المعيشة لسنتي 1988-1995، تم تحديد ثلاثة حدود مختلفة للفقر في الجزائر وهي حد الفقر الغذائي وحد الفقراء الأدنى و الأعلى، وذلك باستعمال تكلفة الحاجات الأساسية؛ حيث يأخذ التحليل في الاعتبار ليس فقط الاحتياجات الغذائية التي تضمن حد أدنى من الوجبة الغذائية، بل وكذلك احتياجات أخرى استهلاكية وغير غذائية.

ومن هنا تمثل معيار قياس حد الفقر الغذائي في مستوى من الاحتياج الغذائي الأدنى المحدد المقدار 2100 حريرة، يوميا ولكل نسمة وقد كان قياس هذا الحد على أساس أسعار سلة من المواد الغذائية التي تقدم قيمة أدناها 2100 حريرة يوميا ولكل نسمة[1].

وينتهي هذا المنهج إلى تعيين حدود الفقر، سواء تغلق الأمر بالفقر الغذائي أو بالفقر الإجمالي الذي يتقسم بدوره إلى حدين للفقر، حد الفقر الأدنى وحد الفقر الأعلى كما يلي[2]:

1. حـــد الفقـــر الغذائـــي أو حـــد الفقـــر المطلـــق الأقصـــى:

ويسميه البعض الأخر أيضا الفقر المدقع، يأخذ هذا الحد سلة المواد الغذائية الأساسية[3] كمرجع، و الذي يتحدد على أساس المبلغ المالي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا و المقدرة بـــ: 2100 حريرة لكل فرد يوميا ، و التي كانت قيمتها 2172 دج سنويا سنة 1987، بينما أصبحت تمثل 10943 دج للفرد سنويا سنة 1995، ويعتبر هذا الفقر الغذائي فقر مطلق وشديد، وقد سمح تطبيق هذا الحد بتقييم اثر الفقر بنسبة 3.6% من السكان في سنة 1988 إلى ما يعادل 849900 شخص، و بنسبة 5.7% في سنة 1995، أي ما يعادل 1611400 فقيرة و في هذه الفترة من بداية سياسات التعديل الهيكلي.

ولتوضيح ما تحتويه سلة المواد الغذائية الأساسية نستدل بالجدول التالي:

جـــدول رقـــم(2): سلـــة المـــواد الغذائيـــة لحـــد الفقـــر فـــي سنـــة 1988

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر 1998، الدورة 12، ص: 100.

[2] Banque Mondiale,1997, Op.cit, P : 02.

[3] إن هذه السلة تحسب على أساس مجموعة من المواد الأساسية و بأقل تكلفة.

المواد الغذائية	متوسط كلغ/الوحدة للشخص في السنة	الحريرات اللازمة للشخص في اليوم
خبز	29.61	237.69
فرينة	3.87	38.91
سميد	84.87	832.42
سميد للكسكس	0.45	4.41
قمح مرحي	0.25	2.35
أرز	0.72	7.16
عجائن	4.44	45.01
دجاج كامل	3.33	11.59
بسكوت	0.22	2.80
بطيخ	0.29	0.21
حلويات غربية	0.10	1.10
حلويات شرقية	0.55	6.78
قمح، شعير، ذرة	2.34	22.44
كبش كامل مذبوح	0.04	0.29
كتف، ذراع، فخذ	1.46	10.00
رأس و فخذ الكبش	0.22	0.84
رئة، كبد، قلب الكبش	0.08	0.31
لحم، عظام	0.16	1.17
دجاج نظيف	2.30	8.00
بيض	29.72 حبة	5.70
سردين	1.57	11.74
حليب البقرة	4.86 لتر	10.39
حليب العلب	14.93 لتر	31.91
حليب الأطفال	3.81 لتر	8.14
حليب رائب	1.16 لتر	2.48
حليب غبرة	3.79	52.64

ياؤورت	0.09	0.15
زبدة	0.57	10.82
صومعة	0.13	2.47
مارغرين	0.16	3.04
زيت مخلط	10.71	236.04
زيت الزيتون	0.63	13.88
كرنب صيني و سبانخ	0.40	0.27
بطاطا	26.32	54.08
قصب السكر	0.17	0.21
جزر	4.83	4.90
لفت	2.70	1.70
بصل	5.48	6.31
بصل اخضر	2.33	2.30
ثوم	0.31	0.94
طماطم	6.55	3.23
فلفل حار	1.09	0.87
فلفل	1.70	0.98
قرنون	0.32	0.15
باذنجان	1.21	1.09
شفلور	1.51	0.62
خيار	0.40	0.22
قرعة	1.53	0.84
بسباس	0.25	0.38
كرنبيط	0.45	0.20
لوبية خضراء	0.93	0.64
سلاطة	3.26	1.34
حشيش، معدنوس، نعناع	0.30	0.24
فول	0.95	0.55

حمص يابسة أو طازجة	1.07	7.33
عدس	1.54	14.94
زيتون طازج	0.13	0.54
لوبية	1.13	10.84
لوبية يابسة	0.28	2.66
طماطم مرحية	2.66	5.83
زيتون مصبر	0.15	0.63
برتقال	4.032	3.91
ماندرين	1.42	1.28
ليمون	0.05	0.02
عنب	0.53	0.97
دلاع	0.78	0.28
كرموس طازج	0.06	0.12
كرموس يابس	0.13	0.08
تفاح	0.22	0.28
مشمش	0.36	0.46
خوخ	0.08	0.10
تمر	2.41	15.38
معجون الفواكه	0.11	0.81
سكر قطعة	0.44	4.65
سكر مبلور	13.13	138.85
سكر غبرة	0.08	0.85
سكريات	0.04	0.44
مثلجات	0.08	0.29
قهوة	1.01	0.00
قهوة مرحية	1.02	0.00
شاي	0.26	0.00
مشروبات (صودا)	11.18 لتر	11.03

ماء معدني	0 لتر	0.00
ملح	3.77	0.00
خل	0.60	0.00

SOURCE : Document De La Banque Mondiale, Croissance, Emploi et Réduction De La Pauvreté 1997, P P: 9-12.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن سلة المواد الغذائية الأساسية تتكون من مجموعة من المواد الغذائية التي يحتاج إليها الجسم في نموه، من خضر و فواكه ولحوم ومشروبات وغيرها ولكل مادة من هذه المواد نجد الحريرات اللازمة لجسم الإنسان ولكل شخص في اليوم؛ و التي من خلالها تستطيع تحديد حد الفقر الغذائي.

2. حـــد الفقـــر الأدنـــى (الفقـــر ذو المستـــوى الأقـــل):

نحصل على حد الفقر هذا بزيادة في حد الفقر الغذائي بمعامل ميزانية مطابق للنفقات غير الغذائية لأولئك الذين لهم إمكانية تلبية احتياجاتهم الغذائية فقط، ويعتبر الأشخاص الذين لهم مستوى استهلاك أقل من هذا أكثر فقرا، وقد قدر هذا الحد بـــ: 2791 دج سنويا سنة 1988 و 14827 دج للفرد سنويا سنة 1995. وعلى ضوء هذا تبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الحد يقدر بـــ: 3986200 شخص في سنة 1995؛ أي بنسبة 14% من إجمالي السكان[1].

3. حـــد الفقـــر الأعلـــى:

إن ما يميز هذا الحد هو انه يتضمن مستوى نفقات حد مرتفع للمواد الغذائية، مقارنة بسابقيه إلا أن مستوى النفقات الغذائية بقي مماثلا لحد الفقر الغذائي، و يعكس هذا الحد المقدر بقيمة 3215 دج للفرد في سنة 1988 و 18191 في سنة 1995.

عدد الأشخاص الذين يمسهم الفقر أي 2850000 في سنة 1988، وهو ما يعادل 12% من إجمالي السكان و 6360000 شخص في سنة 1995، أي ما يعادل 22.6%.

ولتوضيح مختلف عدد الحدود نستدل بالجدول التالي:

جـــدول رقـــم (3): *تقييـــم وطنـــي للفقـــر حســـب تحقيقـــات LSMS و الديـــوان الوطنـــي لإحصائيـــات (1988 – 1995).*

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر 2002، ص: 129.

	على مستوى (1988)			على مستوى (1995)		
	المدن	الريف	الوطني	المدن	الريف	الوطني
مؤشر عددي(٪)						
فقير إلى أقصى درجة	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7
فقير جدا	4.8	11.0	8.1	8.9	19.3	14.1
فقير	12.2	16.6	7.3	14.7	30.3	22.6
عدد الفقراء (10^3)						
فقير إلى أقصى درجة	210.5	639.5	849.9	504.3	1107.1	1611.4
فقير جدا	531.7	1352.7	1884.6	1246.8	2739.3	3986.2
فقير	808.6	2041.4	2850.1	2059.4	4300.6	6360.0
حد الفقر (دج للشخص الواحد سنويا)						
فقير إلى أقصى درجة	2181	2165	2172	10991	10895	10943
فقير جدا	2771	2809	2791	14706	14946	14827
فقير	3158	3265	3215	17666	18709	18191

SOURCE : Document De La Banque Mondiale, Croissance, Emploi et Réduction De La Pauvreté 1997, P : 3.

أما التحقيق الوحيد (المتوفر) الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) حول مستويات المعيشة لسنة 1995، إنما يرتكز أساسا على حدود ثلاثة للفقر، وذلك انطلاقا من تحقيقات لسنتي 1988 – 1998 حول نفقات الاستهلاك العائلي.

يظهر لنا من خلال ما سبق أن ظاهرة الفقر في تفاقم منذ نهاية الثمانينات؛ حيث تقدر نسبة الذين يعيشون دون الحد الأعلى من الفقر 22.6 % من إجمالي السكان، أي ما يعادل 3.6 مليون نسمة بعدما كانت تمثل 12.2% في 1988، أما الفقراء فقرا مدقعا فقد انتقل عددهم من 3.6 % سنة 1995 أي ما يعادل 1.7 مليون نسمة كما نلاحظ أيضا أن الفقر منتشر أكثر في الريف بضعفين أو أكثر عما هو في الوسط الحضري خلال نفس الفترة في جميع الحدود[1].

إن هذه الوضعية و المتميزة باستفحال ظاهرة الفقر خاصة مع نهاية الثمانينات هي نتيجة تدهور أهم مقاييس الاقتصاد الأعلى و التي تتميز بما يلي[2]:

[1] M.MEZIANI.Op.cit. P :3.

[2] C.E.N.E.A.P, La Pauvreté en Algérie : Evolution et Tendances, N°22, Alger, 2001, P : 57.

– انخفاض إجمالي للناتج القومي بنسبة 45% للفرد الواحد من 2880 $ في 1988 إلى 1550$ في سنة 1988 ووصل إلى 1500$ سنة 1999.

– انخفاض من الدخل المتاح بنسبة 36% بالقيمة الحقيقية في غياب النمو الاقتصادي.

– تناقص مستوى النفقات العمومية ذات الطابع الاجتماعي من 12% في 1988 إلى 9% في سنة 1988.

– ارتفاع نسبة البطالة من 17% سنة 1985 إلى حوالي 29% سنة 1988، وفي سنة 2001 بلغت نسبة البطالة للشباب الأقل من25 سنة حوالي 46%[1].

و في الواقع لا يتعلق الأمر بالبطالة والأمية والسكن والصحة فقط، بل أن الحالة المأساوية التي تميزت بالعديد من المشاكل المتراكبة و بوضع اقتصادي واجتماعي متدهور يسوده الركود والانحطاط، وهذا ما مس الفقر فئات سكانية هامة من حيث العدد والنوع.

وأمام هذه الوضعية الحرجة التي يعيشها المجتمع الجزائري، أدركت الدولة الجزائرية حجم المسؤولية الملفات على عاتقها، وسارعت إلى محاربة الفقر بدئا باعتبار الأشخاص الفقراء على أنهم المحتاجون والمحرومون.

وبناءا على ذلك فمحاربة الفقر في الجزائر ما هو إلا صراع من أجل الكرامة وظهوره ليس تلقائيا؛ بل هو حصيلة طغيان واستغلال، ولذلك نجد عبارة "الكرامة" مطروحة في مجمل الخطابات السياسية[2].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة 23، الجزائر، نوفمبر 2003، ص: 157.

[2] Mohamed Khouidri, " Crise et Appauvrissement en Algérie : Essai De Conceptualisation & De Mesure", Population, Crise Et Pauvreté en Algérie Quelles Perspectives?, INSEA, Alger, 1998, P : 5.

المبحـــث الرابـــع: السياســـات المعتمـــدة لمكافحـــة ظاهـــرة الفقـــر فـــي الجزائـــر

يعرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية، اقتصادية وسياسية تتنبأ بقفزات نوعية أصبحت ضرورة لتخطي مستويات النمو، و التطور المجسدة لطموح فئات عريضة من المجتمع. فالتحولات التي شهدتها البنية الاجتماعية الجزائرية أفرزت صعوبات يومية زادت من معاناة الأفراد و الجماعات و ذلك يتزايد عدد المهمشين اجتماعيا، اقتصاديا و ثقافيا مما نتج عنه ظهور حالات عدم التكيف في صور للإقصاء و التهميش، و افرز ذلك أزمات اجتماعية حادة يصعب معالجتها نظرا لتشعب وجوه الفقر.

لقد شجع على استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر و التي تبرز من خلال تدني مستوى المعيشة لدى بعض فئات السكان، برنامج التعديل الهيكلي و الذي سجل نتائج محتشمة في النمو الاقتصادي.

لذلك أصبحت الاهتمامات الأساسية للمسئولين. فقد كانت ظاهرة الفقر هي الموضوع الأساسي للندوة الوطنية الأولى التي أقيمت سنة 2000 حول مكافحة الفقر و الإقصاء تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية، و الذي أعلن رسميا أن الشغل الشاغل له و للحكومة تخفيف حدة الفقر. وتندرج التراتيب الحالية لمحاربة الهشاشة الاجتماعية و الإقصاء ضمن إطار سياسات استقرار الاقتصاد الكلي الاقتصادي و الاجتماعي و السياسات القطاعية كالسكن و الصحة و التكوين ...الخ.

و لإعطاء حوصلة لهذه الاهتمامات و استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر سنقوم بتحليل السياسات التي اعتمدت لمكافحة هذه الظاهرة. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى :

1- وسائل مكافحة الفقر.
2- الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة لفقر في الجزائر (2001 – 2005).

المطلـــب الأول: و سائـــل مكافحـــة الفقـــر بالجزائـــر

إن الدولة و هي تدرك مخاطر ظهور التفاوت الاجتماعي و استفحالها عكفت من خلال مختلف برامجها على التخفيف من المظاهر المختلفة للفقر وذلك من خلال ما يلي:

1. السياســـات الاجتماعيـــة:

تعتبر النفقات الاجتماعية من أهم الوسائل التي تتبعها الدولة لمكافحة الفقر و الحرمان الاجتماعي خاصة و أن توسع الفوارق في مستويات المعيشة و البطالة قد أفرزت مخاطر و توترات اجتماعية؛ و لقد سجلت هذه النفقات متوسط نسبة نمو سنوي قدرها 24.5 % خلال الفترة الممتدة بين 1992 – 1998

وقدرت هذه النسبة بـــ: 18.4 % خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي، حيث انتقلت النفقات من 95 مليار دج سنة 1994 إلى أكثر من 187 مليار دج سنة 1998 ، في حين أنها لم تبلغ إلا 11 مليار دج سنة 1990[1].

و يرجع هذا التطور السريع في هذه النفقات إلى تكفل ميزانية الدولة بشرائح جديدة من السكان من خلال إقامة أجهزة للحماية الآتية :

- الشبكة الاجتماعية.
- دعم إعانة الدولة للصندوق الوطني للسكن.
- دعم إعانة الدولة للصندوق الوطني لترقية الشغل.

وتشمل النفقات الاجتماعية نفقات الميزانية التي تسمح بمنح أجر أو حصة مكملة للأجر للمواطنين المعوزين وتقديم مساعدة للاستفادة من منتوج أو من خدمات : السكن، العلاج، الكهرباء والغاز والتربية... الخ، أو السماح بالعمل في نشاط منتج للموارد (تشغيل الشباب، الاستصلاح الزراعي) كما تضم النفقات جملة متنوعة من المنح و المعاشات و التعويضات تستجيب كل منها إلى هدف أو عدة أهداف خاصة كالتعويض في حالة الإعاقة و تعويض خطر مؤمن، و إعادة توزيع الثروات للتخفيف من حدة الفوارق.

و فيما يلي نتطرق إلى أهم التدابير الاجتماعية المطبقة في هذا المجال :

1.1. أجهـــزة الإعانـــة الاجتماعيـــة : وهي تتضمن جملة من الإعانات النقدية والعينية:

1.1.1. المنحـــة الجغرافيـــة للتضامـــن[2] : هي صيغة بدأ العمل بها سنة 1996 في إطار الشبكة الاجتماعية و لقد أعدت هذه المنحة في الأصل لمساعدة الأشخاص غير العاملين و عديمي الدخل الذين بسبب سنهم و/أو حالتهم الصحية لا يمكن إدماجهم في سوق العمل، و الهدف منها محاربة الفقر المدقع و قد انتقل مبلغها من 900 دج إلى 1000 دج شهريا و لكل فرد، ابتداءا من 2001 مع زيادة قدرها 120دج لكل شخص تحت الكفالة (3 على الأكثر). و ابتداءا من فيفري 2001 توسعت الإعانات لتشمل الفئات التالية:

- الأشخاص المكفوفين الذين يعادل دخلهم أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- الأشخاص المسنين الذين تفوق أعمارهم 60 سنة و الذين يعيشون لوحدهم وبدون دخل.

---

1 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 1999، الدورة 15، الجزائر،2000، ص: 140.

[2]نفس المرجع، ص ص: 148-150.

- العجزة المصابين بمرض عضال وتفوق أعمارهم 18 سنة أوحاملي بطاقة معوق عديمي المورد.
- الأسر ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص أو عدة أشخاص معوقين و لم يبلغوا 18 سنة و ليس لهم أي مورد و حاملي بطاقة معوق.

2.1.1 التعويض عن نشاطات المنفعة العامة[1]: يستهدف هذا التعويض رب الأسرة الذي ليس له دخل ويبلغ التعويض المتقاضى 2800 دج عن يوم عمل يستغرق ثمانية ساعات و يخص هذا البرنامج مبدئيا السكان الفقراء الذين يتمتعون بلياقة بدنية حسنة و ليس لهم شغل، ويقتصر على فرد واحد فقط في كل أسرة.

3.1.1. المنح العائلية و التعويض عن الأجر الوحيد: يمنح هذان البرنامجان دخلا إضافيا إلى العائلات التي يكون فيها أربابها أجراء، وتدفع المنح العائلية إلى كل العمال و المتقاعدين الذين يكون في كفالتهم أبناء قصر.

4.1.1. دعم التمدرس[2]: يتمثل هذا الدعم في منح مزايا مادية للتلاميذ المنتمين إلى أوساط محرومة كاليتامى و الأطفال ضحايا الإرهاب، الأطفال المعوقين، الأطفال المنتمين إلى اسر متعددة الأفراد ومحدودة الدخل؛ وتتمثل هذه المزايا في تقديم منح أو إعانة سنوية للتمدرس وتقديم وجبات مجانية في المطاعم المدرسية، و كذا دعم الكتاب المدرسي بنسبة 28% من تكلفته و تجهيز مدرسي يشمل الأدوات المدرسية و الملابس (بلغ عدد المستفيدين في 2001 نسبة 14.30 % من التلاميذ المتمدرسين)، بالإضافة إلى تبني نشاط الصحة المدرسية و النظام الداخلي في التعليم.

2.1. منظومة الضمان الاجتماعي[3]: تستند هذه البرامج إلى :

- المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي الذي يغطي لأمراض و حوادث العمل و الأمراض المهنية و الوفيات ... الخ.
- نظام التقاعد.
- نظام التعويضات و العطلة المدفوعة الأجر.
- التامين على البطالة، و يؤمن تمويل هذه التراتيب من خلال الاشتراكات المستقطعة من مداخيل الأشخاص المنخرطين.

[1] وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص: 43.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2002، مرجع سابق، ص ص: 150-152.
[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، دورة19، 2001، مرجع سابق، ص: 160.

1.2.1. الضمـــان الاجتمـــاعي: ويضمن في الوقت الراهن تغطية واسعة، ويستفيد أكثر من 90 % من السكان من آثار إعادة التوزيع في هذا النظام.

2.2.1. التقاعــد: إن نظام التقاعد مفتوح للعمال الأجراء في القطاعين العام و الخاص (الصندوق الوطني)، و للعمال المستقلين المنخرطين في صندوق التأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.

3.2.1. التأميــن علــى البطالــة: يقوم على تسيير هذا البرنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهذا البرنامج يعمل على تقديم مداخيل تعويضية للأجراء الذين فقدوا عملهم في القطاع الاقتصادي و هم يتقاضون منحة بطالة لمدة 18 شهرا، و يمكن أن يتلقوا تكوينا لتحسين درجة تأهيلهم و امتلاك معارف تسمح لهم بالتكيف مع متطلبات السوق.

3.1. برامــج إنشــاء مناصــب شغــل و الحفــاظ عليــها: في إطار سياسات فاعلة لمكافحة البطالة عملت السلطات العمومية على اعتماد أشكال متعددة من الإجراءات تهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، من بين هذه الإجراءات نذكر:

1.3.1. برامــج الحفــاظ علــى مناصــب الشغــل و الانسحــاب مــن النشــاط[1]: من خلاله يتم تعويض بطالة العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، أو نتيجة التوقف القانوني لنشاط المستخدم ويقدر متوسط التعويض الذي يمنح شهريا لكل عامل بـــ 7000 دج، وهو مبلغ متواضع ولا يفي باحتياجات الأفراد خاصة و أن الأجر الوطني الأدنى المضمون يقدر بـــ 8000 دج (أصبح 1000 دج سنة 2003). و نسجل أنه من بين 184311 مستفيد من التعويض سنة 2001 حوالي 155000 استنفذوا منحهم دون أن يتخذ أي إجراء لإعادة إدماجهم.

2.3.1. أجهزة التشغيل المؤقت[2]: و تشمل:

- تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة (L'AIG): تم إحصاء في المعدل 140000 مستفيد/شهريا سنة 2001، من بينهم نسبة 58% نساء و 45.6% تقل أعمارهم عن 30 سنة، لكن هناك جملة من الصعوبات تعيق تطبيق البرنامج وهي تعود إلى تناقص الورشات على المستوى المحلي و تحديد هوية الأشخاص الذين هم بحاجة إلى إعانات فعلا، كما أن هذا البرنامج لم يشمل في الواقع إلا ربع العاطلين عن العمل مع أن تأثيره من حيث حجم التحويلات المالية كان كبيرا جدا (40 مليار دج).

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2002، مرجع سابق، ص ص: 155-156.
[2] نفس المرجع، ص: 157-160.

• الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL): انطلق هذا الإجراء لأول مرة سنة 1990 و يتمثل دور الجهاز في تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية في وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة (3) أشهر و (12) شهرا[1].

و خلال سنوات 1999 – 2000 – 2001 استفاد في المتوسط 65000 شخص سنويا من هذا الإجراء، لكن المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية.

• عقود ما قبل التشغيل (CPE): يوجه هذا الجهاز الذي أنشأ في سنة 1998 إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي و شهادة تقني سامي، و تقدر حصيلة مناصب الشغل التي تم توفيرها سنة 2001 بـــ: 34394 من، بين 39297 منصب مقررة ومقيدة في الميزانية و تمثل فئة النساء نسبة 64.50 % معظمها في الإدارة.

و فيما يتعلق بفعالية الجهاز فهي محدودة نسبيا حيث أن العقود التي أفضت في النهاية إلى توظيف نهائي لا تتجاوز (9.3 %).

• برامج الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO): انطلقت لأول مرة سنة 1997، وهي موجهة أساسا إلى البطالين ذوي المستوى التعليمي المتوسط وتتمثل هذه الوظائف في أشغال الصيانة و الترميم على مستوى البلديات، و من خلال الجهاز تم إنشاء حوالي 48000 منصب شغل سنويا ضمن 37 ولاية، لكن كلها وظائف ذات مدة قصيرة.

3.3.1. أجهـــزة إنشـــاء النشاطـــات: بادرت الدولة بإنشاء عدة أنواع من المساعدات تشارك في تطبيقهـــا عدة هيئات طبقا لمعاييـــر منها تكلفـــة المشروع و الســـن و التأهيـــل و القدرات المالية للمتعاملين وهناك:

- المؤسسة المصغرة.
- القروض المصغرة.

ويهدف هذان الجهازان إلى دعم التشغيل للحساب الخاص في إطار مشاريع مصغرة، يبادر بها متعاملون شباب، ويتم تمويل المشاريع على شكل قروض بنكية صغيرة مخفضة الفوائد تضمنها الدولة، تتراوح قيمة الاستثمار لكل مشروع ما بين 50000 و 350000دج، ويتوجب على المستثمرين

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، دورة 13، 1999، مرجع سابق، ص: 80.

تقديم مساهمة شخصية قدرها 10%، ودفع نسبة 1% من تكلفة المشروع، يتكفل المستفيد من القرض المصغر بنسبة فائدة قدرها 2% و الباقي تتكفل به الدولة.

في الأخير نشير إلى أنه رغم تطور القروض الممنوحة لإجمالي برامج دعم التشغيل بين سنتي 1999-2001، فإن المساعدات المالية العمومية المتراكمة على مدى السنوات الثلاث والمقدرة بـــ: 47.14 مليار دج، ذهبت بشكل رئيسي إلى برامج التشغيل المؤقت بحيث:

- استفاد برنامج التشغيل المؤقت من : 33.84 مليار دج (71.8%).
- استفاد برنامج التشغيل المؤقت من : 13.30 مليار دج (28.2%).

2. السياســـات الفلاحيـــة:

يعتبر قطاع الفلاحة محرك باعث للاندماج الاجتماعي للفئات المحرومة، و يتحقق ذلك من خلال جملة من السياسات نذكر أهمها:

1.2. خفــض نســب الفوائــد المطبقــة علــى المزارعيــن[1]:

في إطار تشجيع الإنتاج و الإنتاجية، يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمنح قروض استثمارية لفائدة الفلاحة بنسبة قدرها 6%، و تمويل المال المتداول بنسبة 8% مع خفض نسبة الفائدة بنسبة 4.2% و 2%، لكن يبقى هذا الإجراء غير فعال بالنسبة للفلاحين الفقراء بسبب مشكل سندات الملكية، إضافة إلى ذلك تم رصد مبلغ سبعة ملايير في إطار برنامج لدعم الأسعار الفلاحية لزراعة البطاطا و القمح؛ كما تم منذ 1998 تخصيص مبلغ آخر بقيمة مليار دج لمعالجة الديون المستحقة على الفلاحين ومن جهة أخرى ارتفعت الإعانة المخصصة لإنتاج الحليب بين1995 و 1998 إلى ما يقارب مليار دج.

2.2. استصـــلاح الأراضـــي الفلاحيـــة عـــن طريـــق الامتيـــاز:

تم الانطلاق في هذا البرنامج عام 1997، من خلاله يتم تقديم جميع الوسائل الكافية للفلاحين الشباب، قصد عصرنة إنتاجية الأرض و تحسينها، و عليه نجاعة هذا الإجراء تقتضي أن يرافقه ضمانات كافية تمنح للمنتج لكي يتعهد كليا بتنمية و استغلال المستثمرة الفلاحية، غير أننا نشير إلى أن البرنامج عرف مشكلة في ضمان التلبية الكاملة للطلب.

---

[1] وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص ص: 49-50.

3.2. برنامج تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق التحويل[1]:

يعتبر هذا البرنامج ملائم للسكان الفقراء و هو يقوم على تحويل الأراضي الموجودة في المناطق الجافة و الشبه جافة لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم وتربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية، و لإنجاز هذا البرنامج يتم تقديم دعم مباشر للأنشطة التي تسمح بتامين مداخيل الفلاحين و تغطية الخسائر الظرفية و المتتالية في المداخيل بسبب الجفاف و مخاطر طبيعية أخرى.

4.2. برنامج إعادة التشجير:

يرمي هذا البرنامج إلى ظهور منظومات اقتصادية قابلة للاستمرار من شأنها أن تسمح لسكان الأرياف (خاصة الفقراء) الاستفادة من مناصب شغل باستخدام الوسائل المناسبة من أجل العيش و الاستقرار و التنمية، و رغم هذه المجهودات تبقى نسبة التشجير الحالية (1%) بعيدة عن المقاييس المقررة في هذا المجال (20%، و 25%)[2]، و نشير إلى أنه من المنتظر في إطار هذا البرنامج إنشاء 250000 منصب عمل[3].

5.2. برامج التنمية المشتركة:

من أجل ترقية التنمية التساهمية و محاربة الفقر تم تنفيذ عدد معين من برامج التنمية المشتركة؛ أهمها[4]: حوض ملق (الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية)، الوحدات الصغيرة لتربية المواشي و تربية النحل (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) و التنمية المشتركة (وكالة التنمية الاجتماعية).

و في الأخير نشير إلى أنه في إطار تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، تم إنشاء 84031 منصب شغل دائم ويوافق هذا الحجم نسبة 58% من مجموع مناصب الشغل التي أنشأت خلال سنة 2000[5].

---

[1] وزارة الفلاحة، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، الجزائر، 2000، ص: 51.
[2] وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص: 51.
[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، الجزائر، 2001، ص: 22.
[4] وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص: 51.
[5] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2001، الدورة 19، الجزائر، 2001، ص: 34.

3. سياســة الإسكــان:

إن أوضاع السكن في الجزائر تظهر تفاوتا كبيرا من حيث نسبة شغل المساكن أو الوصول إلى مختلف شبكات توزيع الطاقة و ماء الشرب وإلى شبكات التطهير والتجهيز بالخطوط الهاتفية، وهذه اللامساواة تزداد حدة في المناطق الريفية حيث تكون نسبة التجهيز ضعيفة في العادة و زيادة على ذلك فان رسوخ السكن المؤقت و العدد الكبير من المساكن المعلن عن عدم توفرها على الشروط الصحية يزيدان من حدة الأزمة التي يعاني منها هذا القطاع، و تتفاقم الأزمة أكثر في ظل تخلي الدولة تدريجيا عن تمويل السكن الاجتماعي. وفي 1991 تم تبني سياسة سكن جديدة ترمي إلى استبدال تكفل ميزانية الدولة بتمويل السكن الاجتماعي بتقديم مساعدات للسكن تستفيد منها الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف، و انتقل بذلك المسكن من حاجة اجتماعية ينبغي على الدولة تلبيتها إلى سلعة تجارية لها ثمنها في السوق.

وفي إطار إصلاح قطاع السكن قامت الدولة سنة 1996 بإقرار إستراتيجية وطنية للسكن تستند إلى المحاور الأساسية التالية[1]:

- الدعم للحصول على الملكية.
- مساندة الترقية العقارية.
- المساعدة الشخصية للمستأجرين.
- تشجيع المنظومات التعاونية على تمويل السكن وتحويل صندوق التوفير إلى بنك للسكن.

كما قامت الدولة بإنشاء مؤسستين جديدتين لتغطية الطلب على السكن و هما[2]:

- شركة إعادة التمويل الرهني.
- شركة ضمان القرض العقاري.

وسعيا من الدولة لتعويض الزيادات في الأسعار الناجمة من تحرير قطاع السكن، خصصت الدولة مساعدة للعائلات ذات الدخل الضعيف تجسدت في مساهمة الصندوق الوطني للسكن بمبلغ مالي قدره 16 مليار دج سنة 1998 ومنح حصص أراضي للبناء بأسعار معقولة وفي مجال السكن الريفي تستفيد المناطق الريفية سنويا من برنامج مساعدة موجه إلى40000 أسرة، تبلغ قيمة المساعدة 200000 دج بالنسبة لبناء مسكن جديد و120000 بالنسبة لتوسيع المسكن وترميمه[3].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 1998، مرجع سابق، ص ص: 84-85.
[2] وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص: 52.
[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة 19، الجزائر، 2001، مرجع سابق، ص: 225.

إن هذه التدابير تستفيد منها الطبقات الاجتماعية القادرة على الوفاء، أما فئات المواطنين التي تتوفر على دخل غير كاف أو الفئات التي تعيش في مساكن مؤقتة، أو في مساكن لا تتوفر على الشروط الصحية فان أوضاعها حينئذ سيكون من الصعب تحسينها بل و ربما ستتفاقم أكثر من ذي قبل، فتكلفة اقتناء السكن الاجتماعي مرتفعة بالرغم من انخفاض تكلفة المتر المربع الواحد[1].

وهكذا فإن الفقر البشري تؤثر عليه وبشكل كبير ظروف السكن التي بقيت جد صعبة نظرا لانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على القدرة الشرائية لأجور الأسر وعلى نشاطات مؤسسات قطاع البناء.

4 . سياســـة التكويـــن المهنـــي:

يمثل التكوين المهني أحد الرهانات الهامة بالنسبة للمجتمع، لأنه يساهم في التطور الاقتصادي و الترقية الاجتماعية للأشخاص في آن واحد عن طريق:

- تحضير الفرد للحياة العملية.
- نقـــل المعارف الضروريـــة للتمهيـــن لاكتســـاب حرفة أو مهنـــة وتكييف المؤهلات ذات التطور المستمر.

وفي هذا الصدد، تتغير وظيفة وتنظيم منظومة التكوين حسب الأدوار المسندة لهذا القطاع في إطار المسعى العام للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد شهدت عشرية الثمانينات تطورا متسارعا للجهاز العمومي للتكوين و استقلاليته.

و انطلاقا من سنة 1990، تم فتح سوق التكوين المهني للمتعاملين الخواص بصفة رسمية وبالتالي أصبح القطاع الخاص يشارك في توسيع فرص التكوين تحت مراقبة السلطات العمومية على المستوى القانوني و التنظيم البيداغوجي، وتبدو الحاجات الحقيقية في مجال التكوين المهني معتبرة لا سيما فيما يخص المجالات الموالية[2].

1.4. التسربـــات المدرسيـــة: نشير هنا إلى أن عدد التلاميذ المتسربين سنة2001 قدر بـــ 500000 تلميذ ينتمون إلى جميع الأطوار الدراسية، ويعد هذا المستوى مرتفعا بصورة غير عادية.

---

[1] نفس الرجع، ص: 157.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2002، مرجع سابق، ص: 88.

2.4. الشبــاب البطالــون: يشكلون حوالي 71% من إجمالي البطالين المقدر عددهم بــ: 2477000 تم إحصائهم، منهم 75% لم يستفيدوا من تكوين مؤهل على الرغم من مستواهم التعليمي الذي يتراوح بين الابتدائي و الثانوي.

3.4. العمــال المسرحــون لأسبــاب اقتصاديــة: بلغ عددهم في الفترة الممتدة بين سنة 1994 و سنة 2000 بــ 260000 شخص، وينبغي تعزيز برنامج إعادة التأهيل و التكيف وتحسين المستوى و إعادة الإدماج الذي تم تطبيقه بالنسبة لهؤلاء المسرحين، قصد منح المستفيدين فرصا جديدة للإدماج و وقايتهم من الفقر.

ولقد ساهم الصندوق الوطني للتامين من البطالة في تنفيذ هذا البرنامج، لكن من الناحية العملية تصطدم أنماط التكوين المهني بمشاكل عديدة من حيث التأطير و التسيير و المتابعة و تتمثل في[1] :

- عدم التلاؤم بين العرض و الطلب في مجال التكوين.
- عدم التطابق بين قدرات التكوين و فرص الإدماج المهني.
- غياب التحسيس و الإرشاد.
- نقص المرونة في صياغة البرامج و شكلها.
- عدم تكيف نظام التمويل مع المقتضيات الجديدة لقطاع التكوين.

المطلــب الثانــي: الاستراتيجيــات الوطنيــة لمحاربــة الفقــر فــي الجزائــر

إن الهدف الرئيسي الذي أقيمت من اجله الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر في الجزائر سنة 2000، يكمن في اعتماد إستراتيجية تدعم السياسات و البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر و التي يجب أن تعالج جانبين هما:

1- يتمثل الجانب الأول في توفير الظروف من اجل التقليص المتواصل لجميع الأسباب المباشرة للفقر.

2- أما الجانب الثاني فيهدف للقضاء على الأشكال الخطيرة للفقر، ومن اجل ذلك يجب على الدولة الجزائرية أن تتبع طريقتين:

[1]وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص: 54.

- رفع موارد الفئات الفقيرة إلى أقصى درجة.
- وضع إطار مؤسساتي ملائم.

إن الإستراتيجية الوطنية لمكافحـــــة الفقر تقوم على تحـــــديد حدود الفقـــرومـــفهومه بالجزائر من خلال معرفة:

- من هو الفقير؟
- أين يتواجد هذا الفقير؟
- لماذا هو فقير؟
- كيف يمكن معالجة فقره؟

و الإستراتيجية ضمن تصورها الشامل تهدف إلى إرساء أسس تنمية اقتصادية مستديمة و تآزر اجتماعي من شأنهما القضاء على أسباب إفقار السكان مع حلول سنة 2005، من خلال تسطير مجموعة من التدابير المؤسساتية و الهيكلية التي تعمل على[1]:

- لا مركزية سلطة القرارات الإدارية من اجل مشاركة حقيقية للمواطنين.
- تعبئة الطاقات الاجتماعية و تأطيرها و تحقيق مبدأ توازن الفرص و تساويها بين الأفراد.
- المساعدة على الاندماج الاجتماعي و المهني بترقية روح المبادرة.
- ترقية طرق و آليات المشاركة.
- تعزيز دور الجماعات المحلية و العمل على ترقية سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر.

لقد اتسمت المحاور 14 للإستراتيجية الوطنية بتعدد القطاعات و المستويات، وكذا التدابير و تمثلت هذه المحاور أو الإستراتيجيات الفرعية في[2]:

– الإستراتيجيـــة الأولـــى: ترقيـــة النمـــو بمشاركـــة الفئـــات الفقيـــرة

من خلال هذه الإستراتيجية يتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق نمو و استقرار اقتصادي كلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة، واتخاذ إجراءات لحمايتها.

---

[1] Ministre Chargé De La Solidarité Nationale, Communication Du Ministère Chargé De La Solidarité Nationale : Stratégie De Lutte De Pauvreté Et l'Exclusion, Alger, Janvier 2001, P : 07.

[2] وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص ص: 63-87.

- الإستراتيجيـــة الثانيـــة: الإصلاحات الخاصـــة بالقطاع المالي وإتاحـــة القروض للفئـــات الفقيـــرة

يرتكز تنفيذ هذه الإستراتيجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات و عصرنة النظام المالي الجزائري، حتى يتكيف مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني و العالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة استفادة الفئات المحرومة من الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناجعة، و في هذا الإطار يتم إنشاء مؤسسة للقروض المصغرة المخصصة للفقراء.

- الإستراتيجيـــة الثالثـــة: تطويـــر القطـــاع الخـــاص و مشاركـــة الفئـــات الفقيـــرة

في هذا الإطار يجب أن تشكل الخوصصة عاملا لتنمية القطاع الخاص الذي من شانه إدماج الفقراء في الحياة المهنية و العمل على رفع مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تمكينها من مواجهة المنافسة الأجنبية.

- الإستراتيجيـــة الرابعـــة: تطويـــر الفلاحـــة قصـــد التخفيـــف مـــن حـــدة الفقـــر و الإقصـــاء

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الإستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية، و الزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة بفضل إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات و ترشيد النفقات العمومية في ميدان الفلاحة، ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة و اتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة.

- الإستراتيجيـــة الخامســـة: التنميـــة الريفيـــة عـــن طريـــق المشاركـــة

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشجيع العمل الريفي و رفع إنتاجية الفئات الفقيرة، من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل والإمكانيات اللازمة، وكذا تعزيز دور المنشآت القاعدية و المؤسسات و تحسي الخدمات المقدمة.

- الإستراتيجيـــة السادســـة: التنميـــة البشريـــة (ترقيـــة الأفـــراد)

حيث يتم بناء رأس المال البشري من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي و الصحي و المهني للأفراد خاصة الفقراء منهم، من جملة هذه التدابير:

- تشجيع القطاع الاقتصادي و لاسيما القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاجتماعية.
- الاستعمال العقلاني و العادل للموارد العمومية.
- التخفيف من حدة العنف في المجتمع.
- تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين.

- **الإستراتيجيـــة السابعـــة: التوازن بيـــن الجنـــسين**

تهدف هذه الإستراتيجية إلى القضاء على التفاوت و التمييز في القدرة البشرية بين الجنسين وجعل كل منهم يستفيد من الخدمات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية بشكل متوازن و ملائم.

- **الإستراتيجيـــة الثامنـــة: تطويـــر ســـوق العمـــل**

ويكون ذلك بـــ:

- تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة قصد تخفيض عدد البطالين لاسيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تحسين سير سوق العمل و القضاء على أسباب الخلل فيه.
- إنشاء و تعزيز مصالح تكوين الكفاءات و إعادة تأهيل الفقراء قصد إيجاد التلاؤم بين التأهيل التكنولوجي و ترقية الشغل.

- **الإستراتيجيـــة التاسعـــة: تطويـــر السكـــن الاجتمـــاعـــي لصالـــح الفئـــات الفقيـــرة وتنويـــعه**

ويتم ذلك بتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية أين يتواجد الفقراء أكثر، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البناء، تخفيف إجراءات القرض الرهني، توفير وتوزيع جيد للوسائل المخصصة للسكن.

- **الإستراتيجيـــة العاشـــرة: استمراريـــة الأنشطـــة و المشاريـــع التنمويـــة**

تتمثل هذه الإستراتيجية في ضرورة المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية لجميع المشاريع التنموية و الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية لضمان نجاعتها.

- **الاستراتيجية الحادية عشـــر: برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة**

من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية و التدخل الاجتماعي، وكذا إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة بمحاربة الفقر مع ضرورة متابعة و تقييم انعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.

- الاستراتيجيـــة الثانيـــة عشـــر: توفيـــر محيـــط مؤسساتـــي و إطـــار قانونـــي وتنظيمـــي

من خلال اعتماد تدابير وآليات في جميع المستويات تضمن تحسين استفادة الفئات الفقيرة من البرامج الخاصة بمكافحة الفقر، وضمان حماية مصالح الفئات المقصية.

- الاستراتيجيـــة الثالثـــة عشـــر: تشجيـــع التنميـــة الاجتماعيـــة عـــن طريـــق المشاركـــة

من خلال دعم إنشاء مؤسسات تحظى الفئات الفقيرة فيها بتمثيل كامل وتشجيع و مساعدة المؤسسات و المنظمات المحلية للفئات الريفية قصد تمكينها من التفاوض و التشاور.

- الاستراتيجيـــة الرابعـــة عشـــر: جهـــاز متابعـــة الفقـــر و مستـــوى المعيشـــة

من خلال:

- إنشاء مركز وطني لتقيم ظاهرة الفقر و الإقصاء ومستوى المعيشة و التنمية البشرية.
- ضرورة تحسبن بنك المعطيات الإحصائية و إعداد تقرير سنوي عن حالة الفقر و الإقصاء في الجزائر.

إن تنفيذ هذه الاستراتجيـــات 14 السابقة يقتضي تضافر كل الجهود، ويجب أن تتوفر لكل فرد مكانة في الاقتصـــاد الجديد من خلال الإدماج الاجتماعـــي، ولا يمكن تحقيـــق الإدمـــاج الاقتصـــادي دون تحقيق الاندمـــاج الاجتماعـــي، وينبغـــي مراقبة قواعد الســـوق بصرامـــة وتقييمهـــا قصـــد التأكد من تكافؤ الفرص بين جميع الجزائريين.

خــلاصــــــــــــة الفصل

و كخلاصة يمكن القول انه خلال الفترة الممتدة بين نهاية الستينيات و أواسط الثمانينيات تميز الاقتصاد الجزائري بانتهاج سياسة جد نشيطة للاستثمار العمومي؛ ترتب عنها تطور كبير في الهياكل القاعدية الصناعية (إنشاء العديد من المصانع) و الاجتماعية(مؤسسات صحية و تربوية) و الخاصة بالنقل (شبكات الطرقات و الطرقات السريعة و المطارات).

إن عملية الإنشاء و المكثف لمناصب العمل في القطاع العام، و تعميم التعليم الابتدائي، ومضاعفة المنشـــآت الصحيـــة ومجانيـــة الطـــب، و مخططات التنمية الجهوية، و كذا سياسة دعم الأسعار، جملة من السياسات التي طبقت بغية المساهمة في رفع مستوى معيشة السكان و مكافحة الفقر، و هكذا كانت السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال، ترمي إلى التنمية البشرية بجميع أبعادها.

إن النمو الاقتصادي المطرد الذي شهدته الجزائر في الستينات و السبعينات و أوائل الثمانينات و الذي كان ممكنا بسبب ارتفاع أسعار النفط اتاح تحسين ظروف أكثر قطاعات السكان فقرا عن طريق الطلب المتضخم على العمالة من قبل القطاع العام و الخدمات العامة الدائمة التوسع و ارتفاع الحد الأدنى للأجور.

و لعل ما جعل هذا التقدم مجديا سياسيا هو انه قد تحقق بدون تغييرات جذرية في توزيع الدخول و إنما أتى فقط برفع مستويات المعيشة للجميع، و لم يكن هنالك ضحايا و إنما مستفيدون فقط وعندما بدأت مصادر كسب النقد الأجنبي في التضاؤل نتيجة لأزمة النفط، كان على الدولة أن تواجه الفجوة المتسعة ما بين الإنفاق والإيرادات التي تعتمد على الأداء الاقتصادي؛ وهكذا أصبح التصحيح الهيكلي أمرا لا مفر منه سواء جاء بطلب من الهيئات التمويلية المتعددة الأطراف أو بمبادرة منهم.

غير أن أزمة تسديد الديون الخارجية المستمرة منذ منتصف الثمانينيات آدت إلى إجراء عمليات تعديل، لاسيما على الصعيد المالي، انجر عنها زيادة غير كافية في الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

كان يراد أن تكون الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة ردا موضوعيا للاختلالات في المنظومة الاقتصادية السابقة؛ ولقد تم تسجيل بعض التقدم في مجال الاستقرار الاقتصادي الكلي، و ينبغي تعميق مسار الإصلاحات و تسريعه قصد الحفز على تطور القطاع الخاص، وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، و التشجيع على ظهور أسواق فعالة و تحديد سياسات اجتماعية تتماشى والتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري؛ وسوف يمكن استكمال هذه الإصلاحات من مواجهة رهانات الاقتصاد العالمي والطابع الإقليمي للأسواق.

و ما تزال البلاد في الوقت الراهن تبحث عن إطار قانوني و تنظيمي جديد كفيل بأن يوفر إمكانيات متساوية في الوصول إلى الموارد و إلى الفرص، و تبحث أيضا عن أساس لبيئة اجتماعية و اقتصادية ؛ حيث يسود التضامن و السلم و الاستقرار.

إن السكان الأكثر تضررا من الآثار السلبية للإصلاحات هم أساسا أولئك الذين انخفض مستوى مدا خيلهم بشدة، و أولئك الذين لم يتمكنوا من انتهاز فرص الربح التي أتاحها اقتصاد السوق؛ وعليه فطالما لم يعتبر مسار الإصلاحات السكان الفقراء إطرافا في المنظومة الإنتاجية، فان الظروف العامة للفقر لن تزيد إلا تدهورا.

هناك بضع حقائق عن الفقر بارزة بشكل خاص؛ و هي أن الفقر انخفض في الستينات و منتصف الثمانينات و لكنه ازداد ما بين منتصف الثمانينات حتى التسعينات، كما أن حدوث الفقر أكثر في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى حدوث الفقر أكثر بين النساء منه بين الرجال.

يستلزم على الجزائر أن تكوّن أنماط نمو مستقبلية موالية للفقراء بقدر كبير، لكي يتمكنوا من الاستفادة من توسيع العمالة والفرص المدرة للدخل، ولابد من التركيز على الاستثمارات الريفية بقدر أكبر من الاستثمارات الحضرية. إضافة إلى الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية الأولية و التعليم.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لظاهرة الفقر

في ولاية سطيف

تمهيد

المبحث الأول: تشخيص ولاية سطيف

المبحث الثاني: خصائص المستوى التعليمي و الصحي

المبحث الثالث: واقع الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية

المبحث الرابع: دراسة تحليلية سوسيو اقتصادية لمؤشرات الفقر

خلاصة الفصل الثالث

تمهيــــــــــــــد:

إن البلديات كنسق فرعي يتفاعل مع الولاية _ النسق الأكبر _ من خلال علاقات متداخلة و يعكس مشاكله الرئيسية سواء تعلق منها بالبناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي؛ و تهدف عملية التنمية إلى تطوير الظروف و الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية للبلدية مع تحقيق التكامل بين مختلف البلديات حتى تساهم في عملية التقدم الوطني.

أصبح الفقر يشكل معضلة كبيرة في العشرية الأخيرة، نظرا لعدة مضاعفات انعكست سلبا على الوضعية الاجتماعية للأفراد تعيش العديد من المناطق في ولاية سطيف حالة الفقر الشديد، إذ أن هذه البلديات أو المناطق كانت ضحية للازمات و للإرهاب و الترهيب لعدة سنين.

و للوقــوف علـــى مـــدى حـــدة ظاهـــرة الفقر فـــي مختلف البلديات استعنا بالدراسة التي قامت بها كل من:

_ الديوان الوطني للإحصاء.
_ مديرية النشاط الاجتماعي لولاية سطيف.
_ وكالة التنمية الاجتماعية لولاية سطيف.
_ مديرية التخطيط و تهيئة المحيط لولاية سطيف.

و في هذا الإطار نحاول إعطاء صورة تحليلية لأوضاع البلديات التي تعيش في ظروف اجتماعية و اقتصادية مختلفة، إلى جانب محاولة أن نصب اهتمامنا حول التفاوتات المناطقية في مختلف بلديات ولاية سطيف في عدد من المجالات السكانية و الاجتماعية، على عدة مستويات كالبنى التحتية و الخدمات و المؤسسات الصحية و التربوية و على مستوى الخصائص السكانية مما يعد عاملا مهما من عوامل تحليل واقع السكان و خصوصا تحديد مؤشرات الفقر، و وضع تصنيف للبلديات عن طريق.

إعداد الخريطة الاجتماعية للفقر للولاية بالاعتماد على الوثائق الخاصة بوزارة التضامن و مديرية التنمية الاجتماعية الجزائرية.

المبحـــث الأول: تشخيـــص ولايـــة سطيـــف

المطلـــب الأول: الخصائـــص الطبيعيـــة

1. المحيـــط الطبيـــعي

1.1. الموقع الفلكي: تقع ولاية سطيف فلكيا بين خطي طول 5.04 و6.26 شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 34.76 و 36.26 شمال دائرة الاستواء.

2.1. الموقع الجغرافي: تقع ولاية سطيف جنوب شرق العاصمة، يجتازها الطريق الوطني رقم 5 الذي يربـــط عاصمة البـــلاد بالشـــــرق الجزائري (الجزائر العاصمة قسنطينة) والطريق الوطني رقم 9 الذي يربط سطيـــف ببجايـــة؛ و بهـــذا فهـــي تنتمـــي إلـــــى نطـــاق الهضـــاب الشرقيـــة حيـــث تقدر مساحة 6549.646 كلم^2 ؛ أي نسبة1.7% من الهضاب الشرقية و0.27% من مساحة الوطن تنحصر الولاية بين السلسلة التلية شمالا والسلسلة الصحراوية جنوبا، كما تبينه الخريطتين (الملحق رقم 1، الملحق رقم 2).

3.1. الموقـــع الإداري لولايـــة سطيـــف: بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإداري الجديد أصبحت حدود ولاية سطيف كالتالي:

- يحدها من الشمال ولايتي جيجل و بجاية.
- من الشرق ولاية ميلة.
- من الغرب ولاية برج بوعريريج.
- من الجنوب ولايتي باتنة و المسيلة تضم 60 بلدية و20 دائرة إدارية كما هو موضح في الخريطة (الملحق رقم 3).

2. التضاريـــــس

تنقســـم التضاريـــس بولاية سطيـــف بصفـــة عامـــة إلى ثلاثـــة مناطـــق متباينـــة نوضحـــها بالخريطة (الملحق رقم 4).

1.2. المنطقــة الجبليــة:

تقع شمال الولاية و تتمثل في سلسلة جبال بابور التي تمتد على مائة كلم وتغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية، و نجد بها أهم القمم العالية و هي :

- جبل بابور: 2.004 م (بابور) (تبابورت).
- جبل تاليوين: 1.698 م (ايت تيزي).
- جبل سيدي ميمون: 1.646 م (بني عزيز) (ولبان).

هذه المنطقة تضم 32 بلدية.

2.2. منطقــة الهضــاب العليــا:

تنحصر الارتفاعات بين (800- 1300)م و تبرز بها التلال و بعض الجبال و أهمها:

- في الشمال جبل مقرس: 1.737 م (عين عباسة).
- في الشرق نجد جبل ابراو: 1.263 م (بازر سكرة).
- في الجنوب جبل بوطالب: قمة أفرحان: 1.886 م (بوطالب).
- في الوسط جبل يوسف: 1.442 (يحتل جزء من بلديتي بئر حدادة و قجال).

3.2. الشريــط الجنوبــي و الجنــوب الشرقــي:

تتميز هذه المنطقة باحتوائها على منخفضات حيث توجد بها الشطوط أهمها:

- شط البيضة (حمام السخنة).
- شط الفرين (عين لحجر).
- شط ملول (قلال).

4.2. الانحــــــدارات:

يعتبر عامل الانحدار أهم العوامل الفيزيائية التي تحرر أعمال التهيئة، ولإبراز مدى تأثيرها على مظاهر السطح فان درجات انحدار حددت على الشكل التالي:

1.4.2 الانحــدارات الضعيفــة: مابين (0 – 7.5 %) هذه المنطقة تغطي مساحة 319164 هكتار أي بنسبة 48.73 % من المساحة الكلية ،يحدها في المنطقة (الهضاب العليا)؛ حيث تتوافق مع الارتفاعات الأقل من 1100م.

2.4.2. الانحـــدارات المتوسطـــة: مابين (7.5 – 12.5 %) تغطي مساحة 109052 هكتار أي بنسبة 16.65 % وتحتل المناطق الشمالية على جانب جزء من المنطقة الجنوبية وهي المنطقة التي تربط بين الهضاب وأقدام السفوح الجبلية .

3.4.2. الانحـــدارات الشديـــدة: مابين (12.5–20) % تغطي مساحة 115077 هكتار أي بنسبة 17.57 % من إجمالي الولاية، تتركز هذه الفئـــة عند أقدام سفوح الجبـــال وتعتبر مناطـــق رعوية.

4.4.2. الانحـــدارات الشديـــدة جـــدا: (أكثرمن20%) تغطي مساحة 111671 هكتارأي بنسبة 17.05 %، وتضـــم هذه الفئـــة السفـــوح الجبليـــة والمناطـــق الجبلية عالية الارتفاعات.

من خلال ما سبق نلاحـــظ أن فئـــات الانحدار الضعيفة والمتوسطة هي المسيطرة على المجـــال بنسبة 65.38 % من إجمالي المساحة الكلية، وهذا العمال له تأثير مباشر على توزيع السكان والتجمعات السكانية بالولاية.

3. التنظيـــم الإداري و التوزيـــع السكانـــي:

– بمقتضى القانون رقم 84–09 المؤرخ في: 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

– بمقتضـــى القانون رقم 90–09 المؤرخ في: 04 افريل 1990 المتضمن قانـــون الولاية فان ولاية سطيف تضم 60 بلدية تنشطها 20 دائرة وهي كالتالي:

جـــدول رقـــم (4): التنظيـــم الإداري لبلديـــات ولايـــة سطيـــف

الدائـــرة	البلديـــــات التابعـــــة لـــــها
1– سطيف	سطيف
2– عين أرنات	عين أرنات، عين عباسة، الاوريسيا، مزلوق
3– عين أزال	عين أزال، عين لحجر، بيضاء برج، بئر حدادة
4– عين الكبيرة	عين الكبيرة، الدهامشة، أولاد عدوان
5– عين ولمان	عين ولمان، قلال، قصر الأبطال، أولاد سي احمد
6– عموشة	عموشة، وادي البارد، تيزي نبشار
7– بابور	بابور، سرج الغول
8– بني عزيز	بني عزيز، عين السبت، معاوية
9– بني ورتيلان	بني ورتيلان، عين لقراح، بني شبانه، بني موجلي

10- بئر العرش	بئر العرش، البلاعة، الو لجة، تاشودة
11- بوعنداس	بوعنداس، ايت نوال مزادة، ايت تيزي، بوسلام
12- بوقاعة	بوقاعة، عين الروى، بني وسين
13- جميلة	جميلة، بني فودة
14- العلمة	العلمة، القلتة الزرقاء، بازر سكرة
15- قجال	قجال، أولاد صابر
16- قنزات	قنزات، حربيل
17- حمام قرقور	حمام قرقور، ذراع القبيلة
18- حمام السخنة	حمام السخنة، طاية، التلة
19- ماوكلان	ماوكلان، تالة ايفا سن
20- صالح باي	صالح باي، بوطالب، الحامة، أولاد تبان، الرصفة

المصدر: كتاب (La Wilaya De Sétif Par Les Chiffres 2001).

المطلـــب الثانـــي: الخصائـــص الديموغرافيـــة

السكـــان، مؤشر الحيويـــة و العجز للأمـــم، لأجله وجـــد الكـــون و سخر له جميع ما فيـــه لسعادتـــه إن أحسن استغلاله و تدبـــر أمره ولذا وجـــب وضـــع استراتجيات شاملة و دراسات هادفـــة للموارد البشريـــة على اعتبارهـــا أكثر الأصول أهمية، و كل عمل أو نشـــاط يتحـــدد بنـــاءا على كفـــاءة و فعاليـــة هذا العنصر و لا يتأتى هذا إلا بالتسيير المحكم و التوجيـــه المضبـــوط الهادف مـــع اتخاذ قرارات صائبـــة فعالـــة تحكـــم سلوك الفـــرد والجماعـــة لأجل تحقيـــق الهـــدف المنشـــود ألا وهو رفاهيـــة الأمة وازدهـــارها و رقيهـــا.

إذا فهو العنصـــر المتجدد و الطاقـــــة الكامنـــــة بكـــل المجتمعـــات فبصلاحـــه تزدهـــــر و تزهر الحيـــــاة و بانحطاطـــــه و انحرافـــة تزول الأمم و تندثر.

إن عدد سكان ولاية سطيف حسب الأرقام الأولية لعملية الإحصاء العام للسكان و السكن التي أجريت مابين 16 و 30 افريل 2008 بلغ 1.482.336 نسمة منهم 752.616 ذكـــور أي نسبة 50.77 % و 729.717 إناث أي نسبة 49.25 % موزعين على60 بلدية بأعداد متفاوتة و تصل الكثافة السكانية إلى 266 شخص بالكيلومتر المربع يعيشون في اسر بلغ عددها 244.317 أسرة موزعين

على 217 تجمع سكاني حضري و ريفي، بمجموع 1.108.799 نسمة، أي 74.80 % من مجموع سكان الولاية و الباقي 25.20 % أي 373.536 نسمة بمناطق مبعثرة.

إن هذا العامل له تأثير ايجابي على عملية التنمية و ترشيد النفقات العمومية إذ يمكن تقديم الخدمات و إنجاز الهياكل و المؤسسات العمومية لفئة عريضة من سكان الولاية .

و نخص بالذكر 6 تجمعات حضرية و 8 تجمعات نصف حضرية و 31 تجمع ريفي(45 /217) صنفت بعد عملية الإحصاء لسنة 1998، كما نبين توزيع السكان حسب المناطق والبلديات بالرسوم البيانية والجداول .

1. توزيـــع السكـــان حســـب المناطـــق:

يعيش سكان الولاية في حركة نشيطة جدا من الزمان و المكان، أدى إلى تطور بعض البلديات بينما تعوق تطور بلديات أخرى، و يرجع اختلاف توزيع السكان لعدة عوامل؛ منها العوامل التاريخية (قدم التعمير و استمرار الهجرة)، عوامل اقتصادية (كالتقدم في الميدان الصناعي و مجال النقل)، عوامل سياسية (تتعلق في تنمية منطقة معينة على حساب باقي البلديات) و عوامل طبيعية مرتبطة بنوع المناخ و التضاريس و تنوع الموارد المائية و الطبيعية.

يبين هذا الجدول توزيع سكان الولاية على مختلف البلديات حسب منطقة الهضاب العليا و المنطقة الجبلية.

جــدول رقــم (5): توزيـــع سكـــان الولايـــة علـــى مختلـــف البلديـــات

المنطقة	العدد	النسبة
بابور	15.698	
بوقاعة	30.544	
عموشة	22.695	
عين لقراج	14.599	
بني فودة	17.574	
جميلة	24.153	
بني وسين	11.431	
أولاد عدوان	9.512	
عين الكبيرة	36.253	
تالة ايفاسن	20.222	

بني ورتلان	10.594	
عين السبت	14.774	
بني عزيز	19.386	
حمام قرقور	15.773	
ذراع قبيلة	14.892	
الحامة	13.007	
سرج الغول	9.310	
الدهامشة	9.171	
بوطالب	9.324	
عين الروى	11.518	
معاوية	7.069	
بوعنداس	16.924	
تاشودة	7.656	
بني شبانة	12.976	
أولاد سي أحمد	10.190	
تيزي نبشار	21.071	
بني موحلي	8.513	
قنزات	3.536	
اولاد تبان	10.432	
ماوكلان	15.606	
حربيل	3.686	
واد البارد	2.335	
بوسلام	15.778	
ايت تيزي	7.026	
ايت نوال مزادة	5.646	
منطقة جبلية	478.874	32.31 ٪
بئر حدادة	21.001	
سطيف	287.574	

عين عباسة	16.581	
بازر سكرة	27.937	
الاوريسيا	17.912	
القلتة الزرقاء	15.311	
عين أرنات	42.942	
الولجة	9.281	
العلمة	151.349	
قلال	21.421	
عين ولمان	73.017	
صالح باي	27.037	
الرصفة	16.041	
قجال	33.503	
التلة	7.670	
بيضاء برج	35.077	
عين الحجر	34.445	
عين ازال	48.201	
مزلوق	17.147	
البلاعة	14.799	
اولاد صابر	12.489	
الطاية	10.344	
بئر العرش	25.008	
قصر الأبطال	23.815	
حمام السخنة	13.474	
منطقة الهضاب العليا	1003.376	67.69 ٪
المجموع	1482.250	100 ٪

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مجموعة من المصادر:

- معلومات متحصل عليها من رؤساء المصالح بالولاية DPAT مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية إحصائيات 2007.

- معلومات متحصل عليها من المصالح التقنية للبلديات إحصائيات 1998.

- معلومات متحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء ONS قسنطينة.

لقد تم استعمال هذا المؤشر لتبيان البلديات التي لها خصائص جغرافية تساعدها على التنمية مثل وجود بلديات لها أراضي خصبة وفلاحيه ووجود بلديات لها أراضي جبلية غير صالحة لأي استثمار.

علما وان هذا المؤشر يعتمد عليه في تصنيف الدول الغنية و الفقيرة كما ساعدنا هذا المؤشر على تصنيف البلديات الواقعة في الهضاب العليا مثل البلديات الكبيرة كبلدية سطيف، العلمة، عين الكبيرة.

وساعدها موقعها هذا على التنمية أكثر في المناطق الحضرية عكس المناطق الريفية ومن الخصائص التي تمتاز بها المناطق الواقعة في الهضاب العليا، أنها مغطاة بتربة كلسية تساعدها على تنمية نشاط الفلاحة بها، أما المناطق الجبلية و منطقة الشريط الجنوبي و الجنوب الشرقي فأراضيها تكثر بها الشطوط؛ لذلك فتربتها ملحية ذات مردود سيء، هذا ما جعل البلديات الواقعة في الشريط الأول هي بلديات لا تعاني الفقر كثيرا عكس الثانية مثل بلديات: عين لحجر، التلة، الطاية التي تكثر بها سبخات الملح و التي تعاني من ضعف المردود الفلاحي و أصبحت بلديات –شبه صحراوية مصنفة ضمن البلديات الأكثر فقرا.

التفاوت المناطقي لجهة التوزيع الجغرافي للسكان و الكثافة السكانية يعتبر سمة من سمات الجزائر و المستمرة؛ كما ساهمت تيارات الهجرة الداخلية و الخارجية التي شهدتها الولاية، في رسم معالم خريطة التوزيع الجغرافي للسكان.

ومن خلال بيانات الدراسة يتبين أن أكثر من نصف السكان يتمركزون حاليا في منطقة الهضاب العليا؛ حيث كانت نسبة المقيمين في هذه المنطقة تشكل 67.69٪ من سكان ولاية سطيف.

أما بالنسبة لتمركز سكان ولاية سطيف بين الريف و الحضر أو المدينة فهذا التوزيع السكاني يخضع لأسباب تاريخية (المجتمع الجزائري مجتمع ريفي) و تعلق السكان بأرض الأجداد ، كذلك أصبح الفرد من ثقافة ذلك المحيط الذي يعيش فيه(العاداة و التقاليد)_عوامل جذب_، بالإضافة إلى عوامل الاقتصادية و اجتماعية و أمنية التي تساهم هي الأخرى في توزيع السكان بين الريف و الحضر، الجدول أدناه يوضح ذلك:

جـــدول رقـــم (6): توزيـــع سكـــان البلديـــات حســـب نمـــط الإقامـــة (ريـــف/حضـــر)

البلدية	نسبة السكان الحضر	نسبة سكان الريف	المجموع
سطيف	89,21	10,79	287.574
عين ارنات	57,86	42,14	42.942
عين عباسة	53,90	46,10	16.581
الاوريسيا	65,49	34,51	17.912
مزلوق	0,00	100,00	14.147
مجموع الدائرة	48,12	51,88	94.582
عين الكبيرة	66,34	33,66	36.253
اولاد عدوان	0,00	100,00	9.512
الدهامشة	0,00	100,00	9.171
مجموع الدائرة	43,78	56,22	54.936
بابور	0,00	100,00	15.698
سرج الغول	0,00	100,00	9.310
مجموع الدائرة	0,00	100,00	25.008
عموشة	0,00	100,00	22.695
تيزي نبشار	0,00	100,00	21.071
واد البارد	0,00	100,00	2.335
مجموع الدائرة	0,00	100,00	46.101
بني عزيز	0,00	100,00	19.386
عين السبت	0,00	100,00	14.774
معاوية	0,00	100,00	7.069
مجموع الدائرة	0,00	100,00	41.229
عين ولمان	69,26	30,74	73.017
قلال	0,00	100,00	21.421
قصر الابطال	0,00	100,00	23..815
اولاد سي احمد	0,00	100,00	10.190

مجموع الدائرة	39,37	60,63	128.443
قجال	0,00	100,00	33.503
اولاد صابر	0,00	100,00	12.489
مجموع الدائرة	0,00	100,00	45.992
صالح باي	71,65	28,35	27.037
أولاد تبان	0,00	100,00	10.432
الرصفة	0,00	100,00	16.041
الحامة	0,00	100,00	13.007
بوطالب	0,00	100,00	9.324
مجموع الدائرة	25,54	74,46	75.841
عين ازال	78,32	21,68	48.201
عين الحجر	28,74	71,26	34.445
بير حدادة	0,00	100,00	21.001
بيضاء برج	0,00	100,00	35.077
مجموع الدائرة	34,35	65,65	138.724
بني ورثيلان	0,00	100	10.594
عين لقراج	0,00	100	14.599
بني شبانة	0,00	100	12.976
بني موحلى	0,00	100	8.513
مجموع الدائرة	0,00	100	46.682
بوعنداس	0,00	100	16.924
بوسلام	0,00	100	15.778
ايت تيزى	0,00	100	7.026
ايت ن.مزادة	0,00	100	5.646
مجموع الدائرة	0,00	100	45.374
بوقاعة	72,53	27,47	30.544
عين الروى	0,00	100	11.518
بنى وسين	0,00	100	11.431

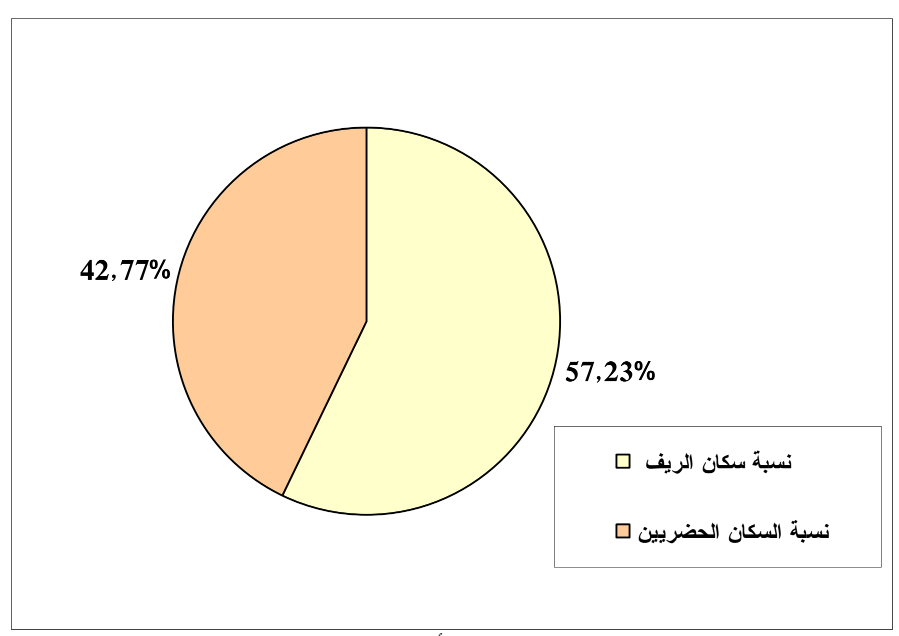
مجموع الدائرة	41,41	58,59	53.493
حمام القرقور	59,42	40,58	15.773
ذراع قبيلة	0,00	100	14.892
مجموع الدائرة	30,56	69,44	30.665
قنزات	0,00	100	3.536
حربيل	0,00	100	3.686
مجموع الدائرة	0,00	100	7.222
ماوكلان	0,00	100	15.606
تالة ايفاسن	0,00	100	20.222
مجموع الدائرة	0,00	100	35.828
العلمة	93,77	6,23	151.349
القلتة الزرقاء	0,00	100	15.311
بازر صخرة	0,00	100	27.937
مجموع الدائرة	72,93	27,07	194.597
حمام السخنة	0,00	100	13.474
الطاية	0,00	100	10.344
التلة	0,00	100	7.670
مجموع الدائرة	0,00	100	31.488
بئر العرش	0,00	100	25.094
بلاعة	0,00	100	14.799
الولجة	0,00	100	9.281
تاشودة	0,00	100	7.656
مجموع الدائرة	0,00	100	56.830
جميلة	38,15	61,85	24.153
بنى فودة	43,31	56,69	17.574
مجموع الدائرة	40,32	59,68	41.727
مجموع الولاية	42,77	57,23	1.482.336

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2007.

أدت العوامل الاقتصادية كتوفير السكن ألائق، العمل. والعوامل الاجتماعية مدى وفرة الخدمات الأساسية و المرافق العامة، إلى ارتفاع عدد سكان المدن على حساب سكان الريف؛ و تختلف البلديات حسب نسبة التمدن، فهناك مجموعة من البلديات تعرف نسبة كبيرة من التمدن (أكثر من 70٪) مثل : سطيف، العلمة، عين أزال، و الجدول المـــالي يبين لنا نسبـــة سكان الريف من المجموع الإجمالي للسكان.



شكـــل رقـــم (11): تمثيـــل بيانـــي لنسبـــة سكـــان الريـــف و المدينـــة فـــي ولايـــة سطيـــف



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

2. توزيـــع السكـــان حســـب الجنـــس: يقدر عدد السكان بالولاية 1.482.336 نسمة في عام 2007 منهم 752619 نسمة ذكور بنسبة 51٪ من إجمالي السكان و 729717 نسمة إناث بنسبة 49٪ من إجمالي السكان؛ حيث كل 103 ذكر مقابل 100 أنثى[1].

و الجدول أدناه يوضح توزيع السكان حسب النوع على مختلف البلديات:

[1] تم حسابه بمؤشر نسبة النوع بالعلاقة التالية: نسبة النوع = (نسبة الذكور/نسبة الاناث) * 100.

جـــدول رقـــم (7): التركيـــب السكانـــي لبلديـــات ولايـــة سطيـــف

البلدية	المساحة	عدد الأسر	السكان			م. الأفراد في الأسرة	الكثافة[1] ش/كم2
			ذكور	إناث	المجموع		
سطيف	127,3	51.624	144.911	142.663	287.574	5,57	2 259,03
عين ارنات	202,55	7.223	22.123	20.819	42.942	5,59	212,01
عين عباسة	162,7	2.699	8.464	8.117	16.581	6,14	101,91
الاوريسيا	117,87	2.964	9.352	8.560	17.912	6,04	151,96
مزلوق	135,55	2.816	8.699	8.448	17.147	6,09	126,5
مجموع الدائرة	618,67	15.702	48.638	17.008	94.582	6,02	152,88
عين الكبيرة	64,05	5.836	18.422	17.832	36.253	6,21	566,01
اولاد عدوان	27,57	1.514	4.801	4.711	9.512	6,28	345,01
الدهامشة	104,3	1.481	4.701	4.470	9.171	6,19	87,93
مجموع الدائرة	195,92	8.831	27.924	27.013	54.936	6,22	280,4
بابور	142,05	2.298	8.052	7.646	15.698	6,83	110,51
سرج الغول	98,7	1.425	4.734	4.576	9.310	6,53	94,33
مجموع الدائرة	240,75	3.723	12.786	12.222	25.008	6,72	103,88
عموشة	86,02	3.675	11.655	11.040	22.695	6,18	263,8
تيزي نبشار	71,62	3.178	10.694	10.377	21.071	6,63	294,21
واد البارد	50	380	1.189	1.146	2.335	6,14	46,7
مجموع الدائرة	207,64	7.233	23.538	22.563	46.101	6,37	222,02
بني عزيز	56,5	2.991	9.859	9.527	19.386	6,48	343,12
عين السبت	73,15	2.131	7.408	7.366	14.774	6,93	201,97
معاوية	84,03	1.144	3.557	3.512	7.069	6,18	84,12
مجموع الدائرة	213,68	6.266	20.824	20.405	41.229	6,58	192,95
عين ولمان	171,08	12.228	36.912	36.105	73.017	5,97	426,8
قلال	125,6	3.453	11.041	10.380	21.421	6,2	170,55

[1] الكثافة السكانية = إجمالي عدد السكان في منطقة معينة / مساحة هذه المنطقة بالكيلو متر مربع.

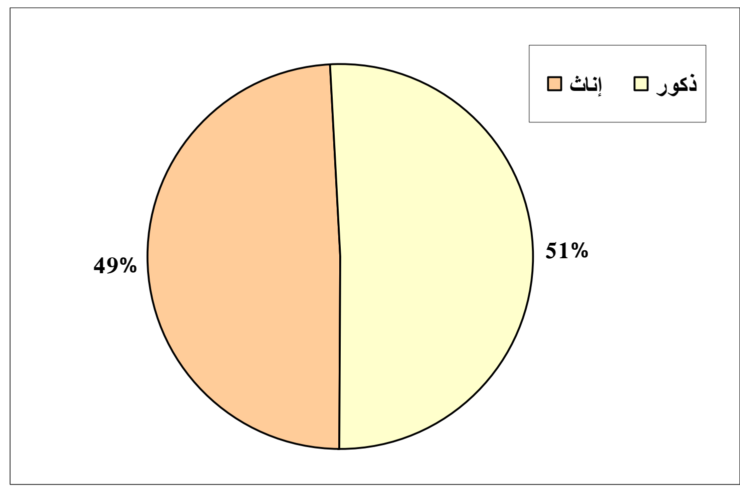
قصر الابطال	118,4	3.776	12.058	11.757	23.815	6,31	201,14
اولاد سي احمد	102,85	1.648	5.274	4.916	10.190	6,18	99,08
مجموع الدائرة	517,93	21.105	65.285	63.158	128.443	6,09	247,99
قجال	231,43	5.300	17.418	16.085	33.503	6,32	144,77
اولاد صابر	119,7	1.993	6.427	6.062	12.489	6,27	104,34
مجموع الدائرة	351,13	7.293	23.845	22.147	45.992	6,31	130,98
صالح باي	142	4.768	13.601	13.436	27.037	5,67	190,4
اولاد تبان	177,8	1.697	5.300	5.132	10.432	6,15	58,67
الرصفة	184,88	2.655	8.006	8.035	16.041	6,04	86,76
الحامة	99,12	2.191	6.483	6.524	13.007	5,94	131,22
بوطالب	140,04	1.540	4.638	4.686	9.324	6,05	66,58
مجموع الدائرة	743,84	12.851	38.028	37.813	75.841	5,9	101,96
عين ازال	235,95	8.634	24.340	23.861	48.201	5,58	204,28
عين الحجر	224,64	5.546	17.483	16.962	34.445	6,21	153,33
بير حدادة	114,04	3.276	10.664	10.337	21.001	6,41	184,15
بيضاء برج	145,97	5.544	17.560	17.517	35.077	6,33	240,3
مجموع الدائرة	720,6	23.000	70.047	68.677	138.724	6,03	192,51
بني ورثيلان	72,38	1.792	5.431	5.163	10.594	5,91	146,37
عين لقراج	56,23	2.122	7.558	7.041	14.599	6,88	259,63
بني شبانة	73,5	1.791	6.659	6.317	12.976	7,25	176,54
بني موحلى	26,62	1.218	4.403	4.110	8.513	6,99	319,8
مجموع الدائرة	228,73	6.923	24.051	22.631	46.682	6,74	204,09
بوعنداس	36,4	2.448	8.658	8.266	16.924	6,91	464,95
بوسلام	61,1	2.264	8.088	7.690	15.778	6,97	258,23
ايت تيزى	36,55	1.053	3.576	3.450	7.026	6,67	192,23
ايت نوال مزادة	25,35	827	2.809	2.837	5.646	6,83	222,72
مجموع الدائرة	159,4	6.592	23.131	22.243	45.374	6,88	284,65
بوقاعة	60,17	5.322	15.492	15.052	30.544	5,74	505,97

100,42	5,97	11.518	5.666	5.852	1.928	114,7	عين الروى
202,14	6,04	11.431	5.464	5.967	1.892	56,55	بنى وسين
230,72	5,84	53.393	26.182	27.311	9.142	231,42	مجموع الدائرة
206,32	6,23	15.773	7.740	8.033	2.530	76,45	حمام القرقور
246,15	6,94	14.892	7.144	7.748	2.147	60,5	ذراع قبيلة
223,91	6,56	30.665	14.884	15.781	4.677	136,95	مجموع الدائرة
57,62	4,99	3.536	1.754	1.782	708	61,37	قنزات
43,01	5,76	3.686	1.796	1.890	640	85,7	حربيل
49,11	5,36	7.222	3.550	3.672	1.348	147,07	مجموع الدائرة
177,14	6,81	15.606	7.740	7.866	2.291	88,1	ماوكلان
357,28	7,52	20.222	9.801	10.421	2.688	56,6	تالة ايفاسن
247,6	7,2	35.828	17.541	18.287	4.979	144,7	مجموع الدائرة
2 043,63	6,03	151.349	74.766	76.583	25.095	74,2	العلمة
114,26	6,26	15.311	7.579	7.732	2.446	134	القلتة الزرقاء
177,74	6,35	27.937	13.603	14.334	4.397	157,18	بازر صخرة
533,25	6,09	194.597	95.948	98.649	31.938	365,38	مجموع الدائرة
74,51	6,14	13.474	6.617	6.857	2.195	180,19	حمام السخنة
71,98	6,56	10.344	5.122	5.222	1.578	143,7	الطاية
65,06	6,7	7.670	3.818	3.852	1.144	115,82	التلة
71,19	6,4	31.488	15.557	15.931	4.917	439,71	مجموع الدائرة
178,87	5,86	25.008	12.339	12.755	4.267	139,81	بئر العرش
189,66	6,35	14.799	7.248	7.551	2.332	77,67	بلاعة
61,84	5,79	9.281	4.568	4.713	1.602	149,52	الولجة
93,88	6,14	7.656	3.803	3.853	1.247	81,2	تاشودة
126,3	6,01	56.744	27.958	28.872	9.448	448,2	مجموع الدائرة
159,22	6,24	24.153	11.931	12.222	3.873	151,64	جميلة
110,53	6,16	17.574	8.687	8.887	2.852	158,98	بنى فودة
134,3	6,2	41.727	20.618	21.109	6.725	310,62	مجموع الدائرة

مجموع الولاية	6.549,64	244.317	752.619	729.717	1.482.336	6,07	226,23

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية2007.

شكـــل رقـــم (12): تمثيـــل بيانـــي للسكـــان حســـب الجنـــس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

هناك خلاف واسع و كبير في الأدبيات الخاصة بالتنمية و دراسات الفقر و توزيع الدخل حول العلاقة بين حجم الأسرة و الفقر؛ و يلاحظ العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية احتمالات الفقر في البلدان النامية بين العائلات الكبيرة تكون أقوى منها بين العائلة الصغيرة، خاصة التي ترتفع فيها معدلات الإعالة (أي يزداد فيها عدد كل من الأطفال وكبار السن الذين هم خارج ســوق العمــل)، ففي الدراسة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية عن جيوب الفقر، فان حجم العائلـــة بدا أنه العامل الرئيسي وراء ظاهرة الفقر.

3. توزيـــع السكـــان حســـب فئـــة العمـــر:

تحتل الفئة العمرية(16-59) سنة الصدارة حيث بلغ عدد أفرادها 893403 نسمة بنسبة60.27٪ من إجمالي السكان، تليها الفئة العمرية(6-15) سنة، حيث بلغ عدد أفرادها 314403 نسمة بنسبة 21٪ من إجمالي السكان، أما الفئة العمرية (0-5) سنوات، فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 12٪ من إجمـــالي السكـــان، والتـــي بلـــغ عدد أفرادهـــا 179214 نسمة و الفئة الأخيرة تمثل نسبة 43,6٪

من إجمالي السكان وهي الفئة العمرية (أكثر من 60 سنة) و يصل تعداد أفرادها 95316 نسمة هذا على مستوى ولاية سطيـــف، وتبلغ نسبة الإعالة[1] ما يقارب 31٪. أما عبر كامل البلديات فنوضحه في الجدول التالي:

جـــدول رقـــم(8): تقديـــر السكـــان حســـب التكويـــن العمـــري

البلدية	شريحة العمر			
	0 – 5	6 – 15	16 – 59	0 وأكثر
سطيف	34768	60994	173321	18491
عين أرنات	5192	9108	25881	2761
عين عباسة	2005	3517	9993	1066
الاوريسيا	2166	3799	10796	1152
مزلوق	2073	3637	10334	1103
مجموع الدائرة	11435	20061	57005	6082
عين الكبيرة	4383	7689	21850	2331
أولاد عدوان	1150	2017	5733	612
الدهامشة	1109	1945	5527	590
مجموع الدائرة	6642	11652	33110	3532
بابور	1898	3330	9461	1009
سرج الغول	1126	1975	5611	599
مجموع الدائرة	3023	5304	15072	1608
عموشة	2744	4814	13678	1459
تيزي نبشار	2547	4469	12699	1355
واد البارد	282	495	1407	150
مجموع الدائرة	5574	9778	27785	2964
بني عزيز	2344	4112	11684	1247
عين السبت	1786	3134	8904	950
معاوية	855	1499	4260	455

[1] نسبة الإعالة تبعا للسن = (عدد السكان اقل من 15 سنة + عدد السكان أكثر من 60 سنة)/ عدد السكان بين سن 15 و 60.

مجموع الدائرة	4985	8745	24849	2651
عين ولمان	8828	15487	44007	4695
قلال	2590	4543	12910	1377
قصر الأبطال	2879	5051	14353	1531
أولاد سي احمد	1232	2161	6142	655
مجموع الدائرة	15529	27243	77413	8259
قجال	4051	7106	20192	2154
أولاد صابر	1510	2649	7527	803
مجموع الدائرة	5560	9755	27719	2957
صالح باي	3269	5735	16295	1738
أولاد تبان	1261	2213	6287	671
الرصفة	1939	3402	9668	1031
الحامة	1573	2759	7839	836
بوطالب	1127	1978	5620	600
مجموع الدائرة	9169	16086	45709	4877
عين أزال	5828	10223	29051	3099
عين الحجر	4164	7306	20760	2215
بير حدادة	2539	4454	12657	1350
بيضاء برج	4241	7440	21141	2255
مجموع الدائرة	16772	29423	83609	8920
بني ورثيلان	1281	2247	6385	681
عين لقراج	1765	3096	8799	939
بني شبانة	1569	2752	7821	834
بني موحلى	1029	1806	5131	547
مجموع الدائرة	5644	9901	28135	3002
بوعنداس	2046	3590	10200	1088
بوسلام	1908	3347	9509	1015
ايت تيزى	849	1490	4235	452

ايت نوال مزادة	683	1198	3403	363
مجموع الدائرة	5486	9624	27347	2918
بوقاعة	3693	6478	18409	1964
عين الروى	1393	2443	6942	741
بنى وسين	1382	2425	6889	735
مجموع الدائرة	6455	11325	32180	3433
حمام القرقور	1907	3345	9506	1014
ذراع قبيلة	1800	3159	8975	958
مجموع الدائرة	3707	6504	18482	1972
قنزات	428	750	2131	227
حربيل	446	782	2222	237
مجموع الدائرة	873	1532	4353	464
ماوكلان	1887	3310	9406	1003
تالة ايفاسن	2445	4289	12188	1300
مجموع الدائرة	4332	7599	21594	2304
العلمة	18298	32101	91218	9732
القلتة الزرقاء	1851	3247	9228	984
بازر صخرة	3378	5925	16838	1796
مجموع الدائرة	23527	41274	117284	12513
حمام السخنة	1629	2858	8121	866
الطاية	1251	2194	6234	665
التلة	927	1627	4623	493
مجموع الدائرة	3807	6679	18978	2025
بئر العرش	3023	5304	15072	1608
بلاعة	1789	3139	8919	952
الولجة	1122	1969	5594	597
تاشودة	926	1624	4614	492
مجموع الدائرة	6860	12035	34200	3649

جميلة	2920	5123	14557	1553
بنى فودة	2125	3727	10592	1130
مجموع الدائرة	5045	8850	25149	2683
مجموع الولاية	179214	314403	893404	95314

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2007.

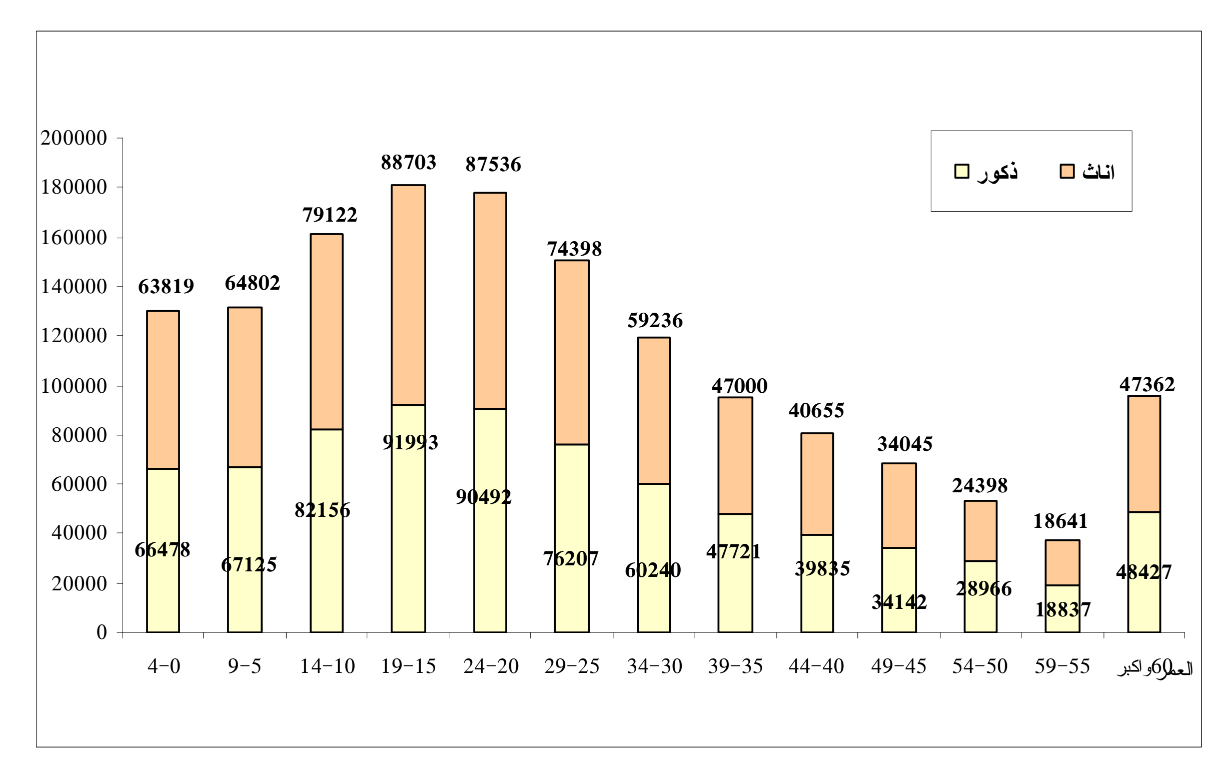
إن التزايد السكاني واتساع فئات الشباب لا يزال يشكل ضغطا على المجهودات السوسيو- اقتصادية المبذولة ويترك سلبية العجز في تلبية الحاجيات والمطالب، خاصة تلك المتعلقة بالشباب.

جــدول رقــم(9): بنـــاء السكـــان حســـب التكويـــن النوعـــي(الجنـــس و العمـــر)

الجنس / العمر	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
4-0	66478	63819	130297	8,79
09-5	67125	64802	131927	8,90
14-10	82156	79122	161278	10,88
19-15	91993	88703	180696	12,19
24-20	90492	87536	178028	12,01
29-25	76207	74398	150605	10,16
34-30	60240	59236	119476	8,06
39-35	47721	47000	94721	6,39
44-40	39835	40655	80490	5,43
49-45	34142	34045	68187	4,60
54-50	28966	24398	53364	3,60
59-55	18837	18641	37478	2,56
60واكبر	48427	47362	95789	6,43
المجموع	752619	729717	1.482336	100

المصدر: : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2007.

شكـــل رقـــم(13): توزيـــع عـــدد السكـــان حســـب الجنـــس و العمـــر



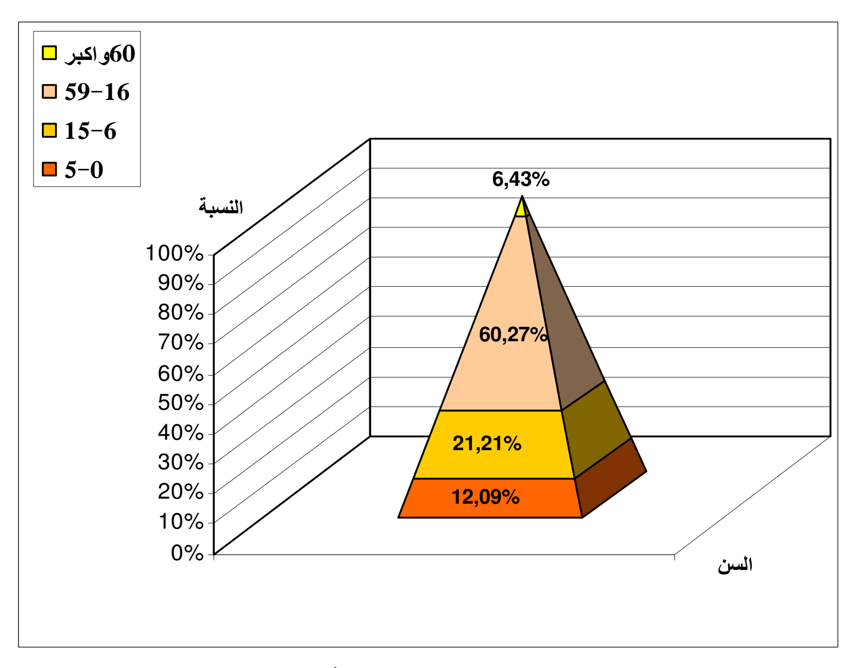
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

جـــدول رقـــم(10): ترتيـــب السكـــان حســـب فئـــات عمريـــة

الجنس / العمر	ذكور	إناث	المجموع	%
5-0	91.668	87.546	179.214	12.09
15-6	160.280	154.120	314.403	21.21
59-16	451.169	442.234	893.403	60.27
60 واكبر	49.449	45.817	95.316	6.43
المجموع	752.619	729.717	1.482.336	100
%	78،50	22،49		

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2007.

شكـل رقـم(14): تمثيـل بيانـي لشريحـة السكـان حسـب الجنـس و العمـر%



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

4.مؤشـر النمـو السكانـي:

مجمـوع المواليـد لسنة 2007 بلـغ 37.161 نسمـة و عـدد الوفيـات 6.110 و نسمـة النمـو فتقـدر بـ: 2.09 % لنفس السنة و 1.3 % بالنسبـة للسنـوات العشـر الفاصلـة بين التعداديـن 1998 و 2008، و بهـذا تسجـل ارتفـاع معـدل الشيخوخة بنسمة 3.02 % سنويـا و انخفاض أو انكمـاش في معـدل النمـو بنسبـة 1 % مقارنة بالسنوات العشر الماضية، أما نسبة المواليد الخام بلغت 2.51% و الوفيات الخام بلغت 0.41 % خلال سنة 2007.

جـــدول رقـــم(11): دراســـة السكــــــان حســـب متغيـــر النمـــو لبلديـــات ولايـــة سطيـــف

البلدية	الزواج	المواليد الأحياء	الوفيات		المعدل الخام		معدل النمو الصافي[1]
			اقل من سنة	المجموع	المواليد[3]	الوفيات[2]	
سطيف	3.477	9534	491	2092	3,32	0,73	2,59
عين ارنات	501	1011	2	101	2,35	0,24	2,12
عين عباسة	156	508	1	41	3,06	0,25	2,82
الاوريسيا	219	607	0	33	3,39	0,18	3,20
مزلوق	165	992	3	33	7,01	0,23	6,78
مجموع الدائرة	1.041	3118	6	208	3,30	0,22	3,08
عين الكبيرة	397	1086	31	202	3,00	0,56	2,44
اولاد عدوان	114	186	0	15	1,96	0,16	1,80
الدهامشة	85	132	0	17	1,44	0,19	1,25
مجموع الدائرة	596	1404	31	234	2,56	0,43	2,13
بابور	181	218	1	42	1,39	0,27	1,12
سرج الغول	78	131	0	22	1,41	0,24	1,17
مجموع الدائرة	259	349	1	64	1,40	0,26	1,14
عموشة	158	670	0	47	2,95	0,21	2,75
تيزي نبشار	214	173	1	40	0,82	0,19	0,63
واد البارد	116	30	0	12	1,28	0,51	0,77
مجموع الدائرة	488	873	1	99	1,89	0,21	1,68
بني عزيز	199	364	1	64	1,88	0,33	1,55
عين السبت	171	263	1	30	1,78	0,20	1,58
معاوية	67	109	0	38	1,54	0,54	1,00
مجموع الدائرة	437	736	2	132	1,79	0,32	1,46

[1] معدل النمو الصافي = معدل المواليد الخام - معدل الوفيات الخام.
[2] معدل الوفيات الخام = (عدد الوفيات خلال سنة معينة / عدد السكان في تلك السنة)* 1000.
[3] معدل المواليد الخام = (عدد المواليد أحياء خلال سنة معينة / عدد السكان في تلك السنة)* 1000.

عين ولمان	808	3217	41	440	4,41	0,60	3,80
قلال	260	278	1	55	1,30	0,26	1,04
قصر الابطال	176	381	2	39	1,60	0,16	1,44
اولاد سي احمد	131	173	4	28	1,70	0,27	1,42
مجموع الدائرة	1.375	4049	48	562	3,15	0,44	2,71
قجال	349	636	4	83	1,90	0,25	1,65
اولاد صابر	153	289	1	24	2,31	0,19	2,12
مجموع الدائرة	502	925	5	107	2,01	0,23	1,78
صالح باي	304	414	6	65	1,53	0,24	1,29
اولاد تبان	138	143	1	27	1,37	0,26	1,11
الرصفة	182	271	0	33	1,69	0,21	1,48
الحامة	148	324	0	29	2,49	0,22	2,27
بوطالب	105	16	1	32	0,17	0,34	-0,17
مجموع الدائرة	877	1168	8	186	1,54	0,25	1,29
عين ازال	484	1182	19	177	2,45	0,37	2,09
عين الحجر	388	889	4	83	2,58	0,24	2,34
بير حدادة	263	235	9	105	1,12	0,50	0,62
بيضاء برج	307	666	1	70	1,90	0,20	1,70
مجموع الدائرة	1.442	2976	33	435	2,15	0,31	1,83
بني ورثيلان	141	270	2	36	2,55	0,34	2,21
عين لقراج	179	188	0	51	1,29	0,35	0,94
بني شبانة	175	133	4	41	1,02	0,32	0,71
بني موحلى	83	43	0	18	0,51	0,21	0,29
مجموع الدائرة	578	634	6	146	1,36	0,31	1,05
بوعنداس	164	840	1	50	4,96	0,30	4,67
بوسلام	219	41	2	54	0,26	0,34	-0,08
ايت تيزى	53	1	2	24	0,01	0,34	-0,33
ايت نوال مزادة	39	3	0	26	0,05	0,46	-0,41

مجموع الدائرة	475	885	5	154	1,95	0,34	1,61
بوقاعة	289	510	46	258	1,68	0,85	0,83
عين الروى	229	757	0	18	6,57	0,16	6,42
بنى وسين	162	173	0	20	1,51	0,17	1,34
مجموع الدائرة	980	1440	46	296	2,69	0,55	2,14
حمام القرقور	191	212	4	41	1,34	0,26	1,08
ذراع قبيلة	149	237	6	75	1,59	0,50	1,09
مجموع الدائرة	340	449	10	116	1,46	0,38	1,09
قنزات	38	53	0	21	1,50	0,59	0,90
حربيل	57	86	0	10	2,33	0,27	2,06
مجموع الدائرة	95	139	0	31	1,92	0,43	1,50
ماوكلان	170	209	2	44	1,34	0,28	1,06
تالة ايفاسن	189	84	0	50	0,42	0,25	0,17
مجموع الدائرة	359	293	2	94	0,82	0,26	0,56
العلمة	2.234	5155	126	678	3,40	0,45	2,96
القلتة الزرقاء	190	260	0	38	1,70	0,25	1,45
بازر صخرة	352	610	1	92	2,18	0,33	1,85
مجموع الدائرة	2.776	6025	127	808	3,10	0,42	2,68
حمام السخنة	163	515	1	41	3,82	0,30	3,52
الطاية	112	92	1	24	0,89	0,23	0,66
التلة	71	62	0	18	0,81	0,23	0,57
مجموع الدائرة	338	669	2	83	2,12	0,26	1,86
بئر العرش	230	406	2	58	1,62	0,23	1,39
بلاعة	103	210	1	44	1,42	0,30	1,12
الولجة	79	148	2	20	1,59	0,22	1,38
تاشودة	86	14	6	17	0,18	0,22	-0,04
مجموع الدائرة	498	778	11	139	1,37	0,24	1,12
جميلة	309	461	7	77	1,91	0,32	1,59

بنى فودة	179	260	7	47	1,48	0,27	1,21
مجموع الدائرة	488	721	14	124	1,73	0,30	1,43
مجموع الولاية	17.471	37161	853	6110	2,51	0,41	2,09

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2007/12/31.

سجلت بعض البلديات معدلات نمو سلبية و يرجع ذلك تضررها من عملية الإرهاب من جهة و كذلك ان المناطق واقعة في الشريط الجبلي و البلديات التي نقص فيها النمو(نمو سلبي) هي: بوطالب (– 0.17)، تاشودة(– 0.4)، ايت نوال مزادة(0.41–)، ايت تيزي(–0.33) و سلام (–0.88).

و هي بلديات مسها الإرهاب بشدة وخرب كل ما فيها مما دعى سكانها إلى الهجرة ناحية البلديات الكبرى، كما يدخل فيها عامل اقتصادي و هو هجرة السكان من هذه البلديات نحو الهضاب العليا لطلب كبلدية العلمة، سطيف، عين ولمان؛ مما يساعد على إنقاص النمو في هذه المناطق و يساعد على ترك هذه البلديات دون تنمية ودون ترقية.

المبحــث الثانــي: خصائــص المستــوى التعليــمي و الصــحي

المطلــب الأول: المستــوى التعليــمي

بعد الأرض يأتــي البشر و هو العنصر الثاني و الأهم في الدولة، و هــو رأس مال الأمة الدائــم و المتجدد و الاستثمار في الموارد البشرية من الأوليات المطلقة و الضروريات الملحة لضمان استمرار وجود الدولة و قوامها و قوامها و لم تبخل الأمة بجميع شرائحها المختلفة على أبنائها، فهي أسخى مما تكــون لأجــل إعــداد خلــف متعلم متكون قادر على حمــل أعــباء المستقــل و تمحــل المسؤوليات الآنيــة و المستقبلية للمحافظة على كيانه و إثبات وجوده و احترامه بين الأمم و تسيير و استغلال جميع مــوارده و إمكانياته بكل حرية و استقلالية تامة من غير تبعية أو إملاء أو إذلال و أتخذ قرار إجبارية التعليم و مجانيته لعامة أبنائه دون تحيز.

و في هذا الشأن فإن ولاية سطيف بذلت جهودا كبيرة في توفير مؤسسات التعليم و التكوين لجميع ربوع بلدياتها وفق خريطة مدرسية مدروسة محكمة إذ بلغ عدد مؤسسات التعليم الابتدائي 867 مؤسسة بــ 6236 قسم، و 7.235 معلم ابتدائي يقوم على تعليم 172.898 تلميذ.

– التعليم المتوسط 182 متوسطة بــ 2834 قسم و 646 مخبر وورشة و 5170 أستاذ تعليم متوسط تعمل على تعليم 119.856 تلميذ.

– التعليم الثانوي 61 مؤسسة بــ 1.339 قسم و 364 مخبر وورشة و 2609 أستاذ تعليم ثانوي لــ 40.393 تلميذ.

– كمــا تتوفــــر الولاية علــى جامعــة بجميع هـــــياكلهــا، و بلغ عــدد المسجلين بهــا 46.088 طالــب و 1266 أستاذ التعليم العالي.

– 26 مركز تكوين المهني و خمسة مراكز عمومية متخصصة و 18 مدرسة تكوين خاصة بمجموع 21.192 متربص و نفصل هذه الأرقام في الجداول التالية حسب كل بلدية و طور من أطوار التعليم.

1.التعليم الابتدائي:

من الثابت أن إتاحة التعليم الأساسي ينعكس إيجاباً على الفرد، ولذا فالمؤكد أن توافر مستويات جيدة من التعليم الابتدائي، وحملات محو الأميّة، والتدريب وتلقين المهارات الأساسية، هي إجراءات سترفع وتحسّن سُبل المعيشة وموارد الرزق.

فمن الأهداف الإنمائية للألفية تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛ و ذلك بتمكين الأطفال في كل مكان، ذكوراً وإناثاً من إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي، و إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

جدول رقم(12): خصائص مستوى التعليم الابتدائي في بلديات ولاية سطيف

البلدية	عدد المدارس	عدد الأقسام		عدد التلاميذ			المطاعم المدرسية	
		المجموع	المستعملة	المجموع	نسبة الإناث	معدل تلميذ/قاعة	العدد	المستفيدين
سطيف	81	999	803	32.632	48,77	40,64	17	7440
عين ارنات	20	148	119	4.936	47,61	41,48	12	2.480
عين عباسة	7	70	51	1.799	46,3	35,25	5	870
الاوريسيا	10	73	57	2.152	46,7	37,75	5	1.510
مزلوق	9	58	54	2.024	47,63	37,48	5	1.910
مجموع الدائرة	46	349	281	10.911	47,22	38,83	27	6.770
عين الكبيرة	16	120	103	3.813	47,39	37,02	12	3.770
اولاد عدوان	5	36	22	1.119	48,2	54,32	4	1.040
الدهامشة	12	70	48	1.136	45,07	23,63	7	1.100
مجموع الدائرة	33	226	173	6.144	47,12	35,51	23	5.910
بابور	19	108	62	1.708	45,84	27,55	13	1.810
سرج الغول	14	77	53	1.129	45,44	21,3	8	1.110
مجموع الدائرة	33	185	115	2.837	45,68	24,64	21	2.920
عموشة	15	87	66	2.431	48,13	36,83	10	2.200
تيزى نبشار	14	82	71	2229	48,18	31,39	14	2.270
واد البارد	8	32	15	345	44,35	23	4	370
مجموع الدائرة	37	201	152	5.005	47,89	32,93	28	4.840
بنى عزيز	14	100	80	2.308	46,58	28,85	10	1.470
عين السبت	10	68	55	1.902	47,79	35,58	10	1.950
معاوية	10	57	32	881	44,15	27,53	6	950

4.370	26	30,49	46,61	5.091	167	225	34	مجموع الدائرة
4.660	19	42,43	47,69	8.741.	206	245	31	عين ولمان
1.780	10	30,23	46,87	2.539	84	97	15	قلال
2.550	11	33,57	45,49	2.719	81	93	16	قصر الابطال
1.290	8	26,98	45,48	1.295	48	57	9	اولاد سي احمد
10.280	48	36,5	46,98	15.294	419	492	71	مجموع الدائرة
2.310	14	37,22	46,92	4.243	114	130	21	قجال
1.120	7	31,04	48,53	1.397	45	56	9	اولاد صابر
3.430	21	35,47	47,32	5.640	159	186	30	مجموع الدائرة
1.300	8	33,7	47,52	2.898	86	108	16	صالح باي
1.270	8	24,27	45,88	1.238	51	75	12	اولاد تبان
1.720	14	23,52	48,14	1.610	71	97	16	الرصفة
1.510	8	29,57	51,28	1.449	49	57	8	الحامة
1.130	9	26,8	49,68	1.099	41	64	11	بوطالب
6.930	47	28,03	48,34	8.354	298	401	63	مجموع الدائرة
1.160	10	40,53	47,13	5.512	136	163	25	عين ازال
2.790	14	33,88	46,57	4.065	120	132	19	عين الحجر
1.600	10	37,97	47,81	2.506	66	73	13	بير حدادة
3.200	13	42,48	45,64	4.588	108	120	20	بيضاء برج
8.750	47	38,77	46,69	16.671	430	488	77	مجموع الدائرة
1.210	10	21,31	48,38	1.236	58	75	13	بني ورثيلان
1.750	11	24,47	48,57	1.713	70	83	12	عين لقراج
1.680	12	25,8	45,97	1.651	64	82	16	بني شبانة
1.030	9	26,37	45,51	1.002	38	51	10	بني موحلى
5.670	42	24,36	47,22	5.602	230	291	51	مجموع الدائرة
1.790	9	29,96	47,38	2.157	72	90	14	بوعنداس
1.820	15	23,4	47,78	1.708	73	84	15	بوسلام
480	4	29,52	43,17	915	31	41	8	ايت تيزى

750	5	31,61	46,49	727	23	32	6	ايت نوال مزادة
4.840	33	27,67	46,69	5.507	199	247	43	مجموع الدائرة
3.420	16	31,53	47,76	3.153	100	135	16	بوقاعة
1.380	11	23,87	48,93	1.265	53	73	12	عين الروى
1.300	8	29,19	51	1.255	43	58	9	بني وسين
6.100	35	28,94	48,74	5.673	196	266	37	مجموع الدائرة
1.590	11	30,64	48,29	1.808	59	82	13	حمام القرقور
1.960	13	28,01	47,74	1.877	67	85	13	ذراع قبيلة
3.550	24	29,25	48,01	3.685	126	167	26	مجموع الدائرة
360	6	18,05	52,77	343	19	38	7	قنزات
360	4	17,9	47,77	358	20	46	9	حربيل
720	10	17,97	50,21	701	39	84	16	مجموع الدائرة
2.380	14	32,67	48,3	2.091	64	81	15	ماوكلان
2.170	10	40,88	45,87	2.616	64	75	13	تالة ايفاسن
4.400	24	36,77	46,95	4.707	128	156	28	مجموع الدائرة
3.380	9	47,35	47,69	18.087	382	473	41	العلمة
780	6	31,98	48,34	1.599	50	69	12	القلتة الزرقاء
1.210	6	38,06	46,3	3.311	87	105	14	بازر سخرة
5.370	21	44,31	47,53	22.997	519	647	67	مجموع الدائرة
1.790	7	31,28	44,81	1.658	53	62	9	حمام السخنة
1.560	7	30,81	46,32	1.479	48	63	10	الطاية
1.000	5	27,94	46,84	950	34	41	5	التلة
4.350	19	30,27	45,83	4.087	135	166	24	مجموع الدائرة
1.670	6	39,97	46,19	2.838	71	79	9	بير العرش
1.680	9	31,07	46,21	1.833	59	66	11	البلاعة
1.110	6	28,49	43,83	1.111	39	45	7	الولجة
10.960	7	23,81	48,54	1.024	43	54	9	تاشودة
15.420	28	32,1	46,17	6.806	212	244	36	مجموع الدائرة

جميلة	20	133	100	2.567	46,2	25,67	17	2.820
بني فودة	14	83	75	1.987	45,29	26,49	11	2.020
مجموع الدائرة	34	216	175	4.554	45,81	26,02	28	4.840
مجموع الولاية	867	6.236	4.956	172898	47,45	34,89	569	116.900

المصدر: مديرية التربية للسنة الدراسية 2008/2007.

2. التعليـــم المتوســـط

لقد أولت ولاية سطيف الاهتمام بالتعليم المتوسط و نشرة ويظهر ذلك من خلال توفيرها عبر كامل البلديات مؤسسات للتعليم المتوسط ، حيث على الأقل أن تتوفر البلدية الواحدة على مؤسسة واحدة و يتراوح عدد المؤسسات التربوية ما بين1 مؤسسة كأدنى حد و30 مؤسسة كأقصى حد(هذا الاختلاف نتيجة لاختلاف الكثافة السكانية و درجة التحضر البلدية)، وهذا من اجل تقريب المؤسسة من التلاميذ خاصة بعض المناطق الريفية الجبلية الصعبة (نتيجة انعدام الطرق و وسائل النقل في بعض الناطق النائية) أو ثقافة وعادات و تقاليد بعض أفراد البلديات التي يمنع على الفتاة الابتعاد عن المنطقة؛ و الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات التربوية و مدى توفرها على التجهيزات اللازمة لها:

جـــدول رقـــم(13): خصائـــص مستـــوى التعليـــم المتوســـط فـــي بلديـــات ولايـــة سطيـــف

البلدية	عدد							
	المؤسسات	قاعة عادية	ورشة و مخبر	عدد التلاميذ	نسبة الإناث	معدل ت/ق	نصف داخلي	داخلي
سطيف	30	543	115	22.738	49,91	41,87	2	1
عين ارنات	6	107	28	3.730.1.3	48,82	34,86	4	0
عين عباسة	1	25	5	1.306	50,23	52,24	1	0
الاوريسيا	2	27	7	1.390	50,14	51,48	1	0
مزلوق	2	23	2	967	49,84	42,04	1	0
مجموع الدائرة	11	182	42	7.393	49,45	40,62	7	0
عين الكبيرة	5	85	21	3.438	51,95	40,45	2	0
اولاد عدوان	1	17	4	911	50,6	53,59	1	0
الدهامشة	1	14	4	488	49,39	34,86	1	0

مجموع الدائرة	7	116	29	4.837	51,44	41,7	4	0
بابور	2	40	9	1.848	51,52	46,2	1	1
سرج الغول	1	16	4	509	50,49	31,81	1	0
مجموع الدائرة	3	56	13	2.357	51,29	42,09	2	1
عموشة	3	51	11	2.194	52,01	43,02	1	0
تيزى نبشار	2	31	10	1.605	49,91	51,77	2	0
واد البارد	1	8	2	350	51,14	43,75	1	0
مجموع الدائرة	6	90	23	4.149	51,12	46,1	4	0
بنى عزيز	3	51	5	2.139	49,23	41,94	1	0
عين السبت	2	34	7	1.356	53,32	39,88	1	0
معاوية	1	15	4	644	53,11	42,93	1	0
مجموع الدائرة	6	100	16	4.139	51,17	41,39	3	0
عين ولمان	8	117	25	5.361	47,92	45,82	1	0
قلال	3	43	6	1.324	47,28	30,79	2	0
قصر الابطال	3	49	11	1.592	46,11	32,49	2	0
اولاد سي احمد	1	12	4	525	38,29	43,75	1	0
مجموع الدائرة	15	221	46	8.802	46,92	39,83	6	0
قجال	4	52	14	2.137	50,73	41,1	2	0
اولاد صابر	1	15	4	687	48,18	45,8	1	0
مجموع الدائرة	5	67	18	2.824	50,11	42,15	3	0
صالح باي	4	51	13	2.274	46,88	44,59	3	0
اولاد تبان	1	12	4	721	53,81	60,08	1	0
الرصفة	2	26	9	1.207	50,95	46,42	2	0
الحامة	2	30	7	1.095	51,6	36,5	2	0
بوطالب	1	17	4	797	49,44	46,88	1	0
مجموع الدائرة	104	136	37	6.094	49,69	44,81	9	0
عين ازال	4	79	17	3.878	48,04	49,09	2	0
عين الحجر	4	67	13	2.683	43,83	40,04	2	0

0	1	43,53	43,5	1.393	6	32	2	بير حدادة
0	2	53,92	48,88	2.858	17	53	4	بيضاء برج
0	7	46,81	46,634	10.812	53	231	14	مجموع الدائرة
0	1	27,34	48,57	875	8	32	2	بني ورثيلان
0	3	33,5	50,54	1.474	13	44	4	عين لقراج
0	0	63,14	51,48	1.389	7	22	2	بني شبانة
0	1	56,69	51,56	737	2	13	1	بني موحلى
0	5	40,32	50,61	4.475	30	111	9	مجموع الدائرة
1	0	50,68	49,22	1.723	6	34	2	بوعنداس
0	2	35,95	49,29	1.402	7	39	3	بوسلام
0	1	29,17	52,76	525	3	18	2	ايت تيزى
0	2	19,74	51,03	533	3	27	2	ايت نوال مزادة
1	5	35,45	49,92	4.183	19	118	9	مجموع الدائرة
1	1	50,03	50,78	3.352	19	67	5	بوقاعة
1	0	36,93	49,9	1.034	8	28	2	عين الروى
0	2	41,48	48,6	1.037	7	25	2	بني وسين
2	3	45,19	50,19	5.423	34	120	9	مجموع الدائرة
0	1	54,47	52,38	926	0	17	1	حمام القرقور
1	1	36,82	51,44	1.215	8	33	2	ذراع قبيلة
1	2	42,82	51,84	2.141	8	50	3	مجموع الدائرة
0	1	16,06	50,19	257	4	16	1	قنزات
0	1	20,87	48,56	313	4		1	حربيل
0	2	18,39	49.30	570	8	15	2	مجموع الدائرة
1	0	35,32	46,1	1.872	13	31	3	ماوكلان
0	1	47,94	48,9	1.630	9	53	2	تالة ايفاسن
1	1	40,25	47,4	3.502	22	34	5	مجموع الدائرة
2	2	48,13	50,74	13.043	48	87	18	العلمة
0	1	62,94	49,55	1.007	4	271	1	القلتة الزرقاء

بازر سخرة	3	16	12	1.981	46,29	36,69	1	0
مجموع الدائرة	22	54	64	16.031	50,12	47,01	4	2
حمام السخنة	2	341	8	1.028	47,86	46,73	1	0
الطاية	2	22	2	835	45,51	46,39	2	0
التلة	1	18	5	507	49,9	39	1	0
مجموع الدائرة	5	13	15	2.370	47,47	44,72	4	1
بير العرش	2	53	12	1.667	50,33	49,03	0	1
البلاعة	2	34	9	1.223	44,15	34,94	1	1
الولجة	1	35	4	462	52,38	33	1	0
تاشودة	1	14	3	491	53,19	35,07	1	0
مجموع الدائرة	6	97	28	3.843	48,97	39,62	3	2
جميلة	3	53	15	1.840	50,11	34,72	1	1
بني فودة	2	31	11	1.333	53,56	43	1	0
مجموع الدائرة	5	84	26	3.173	51,56	37,77	2	1
مجموع الولاية	182	2.834	646	119.856	49,52	42,29	78	12

المصدر: : مديرية التربية للسنة الدراسية 2008/2007.

لقد أدت الزيادات السكانية إلى اكتظاظ فصول المدارس بالتلاميذ ة تجاوز عددهم في بعض الأقسام خمسين، مما اثر سلبا على المردود المدرسي و فتح الباب نحو التسرب المدرسي و خطر الارتداد إلى الأمية. كما يلاحظ هناك تقارب في نسبة التعلم بين الذكور و الإناث.

تتوفر الولاية على 182 متوسطة تحتوي على 2934 قاعة دراسة و646 مخبر موزعة على 119856 تلميذ، أي بنسبة 42 تلميذ لكل قسم؛ أما في باقي البلديات فيتراوح المعدل ما بين 16 في قنزات و 63 في شبانة، كما نلاحظ أيضا تحتوي على الأقل متوسطة واحدة.

3. التعليـــم الثانـــوي:

إن السمة الموجودة عبر كامل بلديات الجزائر هو نقص في مؤسسات التعليم الثانوي خاصة بالنسبة للبلديات المنعزلة الفقيرة الصعبة المسالك و عدد اقل مقارنة بالمؤسستين السابقتين ، إذ يلاحظ أن اكبر

عدد في هو 13 مؤسسة ويرجع هذا إلى انخفاض التحصيل المدرسي و بالتالي عدم الانتقال إلى هذه المرحلة من التعليم.و منه إلى الواقع العملي (تفضيل العمل عن الدراسة نتيجة للفقر و ارتفاع تكاليف الدراسة) كما يلجأ البعض إلى التكوين المهني.

جـــدول رقـــم(14): خصائـــص مستـــوى التعليـــم الثانـــوي فـــي بلديـــات ولايـــة سطيـــف

البلدية	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	نسبة الإناث	عدد المخابر والورشات	عدد الأقسام	معدل ت/ق	نصف داخلي	داخلي
سطيف	13	10.234	59,19	102	328	31,2	6	1
عين ارنات	1	1.016	65,94	6	27	37,63	0	0
عين عباسة	1	490	63,47	2	15	32,67	0	0
الاوريسيا	1	344	58,14	4	15	22,93	0	0
مزلوق	-	-	-	-	-	-	0	0
مجموع الدائرة	3	1.850	63,84	12	57	32,46	0	0
عين الكبيرة	2	1.715	60,47	15	52	32,98	1	1
اولاد عدوان	-	-	-	-	-	-		
الدهامشة	-	-	-	-	-	-		
مجموع الدائرة	2	1.715	60,47	15	52	32,98	1	1
بابور	1	654	67,28	4	19	34,42	0	0
سرج الغول	-	-	-	-	-	-		
مجموع الدائرة	1	654	67,28	4	19	34,42	0	0
عموشة	1	645	61,86	3	19	33,95	1	0
تيزى نبشار	1	558	58,06	4	17	32,82	1	0
واد البارد	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الدائرة	2	1.203	60,1	7	36	33,42	2	0
بنى عزيز	1	912	62,94	12	22	41,45	1	0
عين السبت	1	322	54,04	4	16	20,13	0	0
معاوية	-	-	-	-	-	-		
مجموع الدائرة	2	1.234	60,62	16	38	32,47	1	0

3	0	26,91	91	23	62,68	2.449	4	عين ولمان
-	-	-	-	-	-	-	-	قلال
0	1	26,95	22	6	63,07	593	1	قصر الابطال
-	-	-	-	-	-	-	-	اولاد سي احمد
3	0	26,92	113	29	62,75	3.042	5	مجموع الدائرة
0	1	34,33	18	4	62,62	618	1	قجال
	-	-	-	-	-	-	-	اولاد صابر
0	1	34,33	18	4	62,62	618	1	مجموع الدائرة
1	0	41,07	28	6	58,52	1.150	1	صالح باي
-	-	-	-	-	-	-	-	اولاد تبان
0	1	8,5	20	6	65,88	170	1	الرصفة
0	1	28,22	23	2	62,87	649	1	الحامة
-	-	-	-	-	-	-	-	بوطالب
1	2	27,73	71	14	60,59	1.969	3	مجموع الدائرة
0	1	24,56	52	11	62,73	1.277	2	عين ازال
0	1	40,21	19	2	55,63	764	1	عين الحجر
1	0	22,16	25	9	42,42	554	1	بير حدادة
0	1	37,24	17	4	66,98	633	1	بيضاء برج
1	3	28,57	113	26	58,4	3.228	5	مجموع الدائرة
1	0	30,3	20	4	62,71	606	1	بني ورثيلان
0	1	13,67	18	6	56,91	246	1	عين لقراج
1	0	29,7	20	3	55,89	594	1	بني شبانة
-	-	-	-	-	-	-	-	بني موحلى
2	1	24,93	58	13	58,92	1.446	3	مجموع الدائرة
0	1	40,13	24	6	55,35	963	1	بوعنداس
0	1	34,23	13	4	48,99	445	1	بوسلام
-	-	-	-	-	-	-	-	ايت تيزى
-		-	-	-	-	-	-	ايت نوال مزادة

مجموع الدائرة	2	1.408	53,34	10	37	38,05	2	0
بوقاعة	4	2.576	56,87	28	88	29,27	1	2
عين الروى	1	315	59,37	3	14	22,5	1	0
بني وسين	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الدائرة	5	2.891	57,14	31	102	28,34	2	2
حمام القرقور	-	-	-	-	-	-	-	-
ذراع قبيلة	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الدائرة	0	-	-	-	-	-	-	-
قنزات	-	-	-	-	-	-	-	-
حربيل	1	240	59,17	1	13	18,46	1	-
مجموع الدائرة	1	240	59,17	1	13	18,46	1	0
ماوكلان	1	488	49,59	5	16	30,5	0	1
تالة ايفاسن	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الدائرة	1	488	49,59	5	16	30,5	0	1
العلمة	6	5.412	63,25	39	137	39,5	3	1
القلتة الزرقاء	-	-	-	-	-	-	-	-
بازر سخرة	1	276	64,86	8	18	15,33	0	0
مجموع الدائرة	7	5.688	63,33	47	155	36,7	3	1
حمام السخنة	1	629	55,8	6	34	18,5	0	1
الطاية	-	-	-	-	-	-	-	-
التلة	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الدائرة	1	629	55,8	6	34	18,5	0	1
بير العرش	1	628	65,76	4	25	25,12	0	1
البلاعة	1	212	46,23	4	16	13,25	0	0
الولجة	-	-	-	-	-	-	-	-
تاشودة	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الدائرة	2	840	60,83	8	41	20,49	0	1
جميلة	1	614	64,98	5	18	34,11	1	-

بني فودة	1	402	72,64	9	20	20,1	1	-
مجموع الدائرة	2	1.016	68,01	14	38	26,74	2	0
مجموع الولاية	61	40.393	60,29	364	1.339	30,17	28	14

المصدر: مديرية التربية للسنة الدراسية 2007/2008.

من خلال الجدول نجد أن الولاية تحتوي على 61 ثانوية، و 1339 قسم بالإضافة إلى 364 مخبر و ورشة و معدل التدريس فنجد 30 تلميذ لكل قسم، وتوجد بعض البلديات لا تتوفر على ثانوية؛ ومن هذه البلديات: الولجة، تاشودة، حمام قرقور، ايت نوال مزادة...و غيرها من البلديات، إذ نجد معدل التلاميذ لكل قسم يتراوح ما بين 8 في الرصفة و 41 تلميذ لكل قسم في بني عزيز.

ونتيجة لعدم وجود هذه المؤسسات في بعض البلديات، ما أدى إلى ظهور تسربات مدرسية خاصة بين فئات الإناث لنقص المواصلات و البعد، و أيضا باعتبار أن تدريس الفتات يعتبر من الكمليات لدى بعض الأسر.

كما نلاحظ انخفاض كثافة القسم مقارنة بالأطوار السابقة و الذي يتراوح ما بين 8 و 41 تلميذ لكل قسم. و الصفة المميزة أيضا في هذه المرحلة هو ارتفاع نسبة تمدرس الإناث على الذكور في كامل البلديات تقريبا و اكبر نسبة سجلتها هي72.64% في بلدية بني فودة.

4. نسبـــة التمـــدرس:

تعتبر نسبة التمدرس أو مؤشر التعليم من بين المؤشرات الهامة لقياس الفقر، و من خلال عدد و نوعية المؤسسات التربوية التي اشرنا إليها سابقا فان نسبة التمدرس على العموم حسنة و هذا في مختلف البلديات و هذا ما سنبينه في الجدول أدناه:

جـــدول رقـــم(15): التحصيـــل التعليـــمي (%) حســـب النـــوع و البلديـــات

البلدية	ذكور	إناث	النسبة العامة
سطيف	76.82	79.28	78.02
عين ارنات	95.06	92.62	93.86
عين عباسة	73.57	69.90	71.76
الاوريسيا	87.68	84.32	86.03
مزلوق	88.31	85.08	86.71
مجموع الدائرة	88.20	85.18	86.72
عين الكبيرة	72.53	76.03	74.22
اولاد عدوان	149.09	151.17	150.11
الدهامشة	93.57	84.95	89.36
مجموع الدائرة	84.08	85.91	84.97
بابور	83.97	83.65	83.31
سرج الغول	68.29	61.65	65.04
مجموع الدائرة	78.05	75.31	76.71
عموشة	128.50	129.66	120.08
تيزى نبشار	119.09	119.25	119.17
واد البارد	62.28	72.06	66.63
مجموع الدائرة	115.73	118.80	117.23
بنى عزيز	102.03	97.99	100.05
عين السبت	108.11	101.49	104.69
معاوية	64.01	69.04	66.31

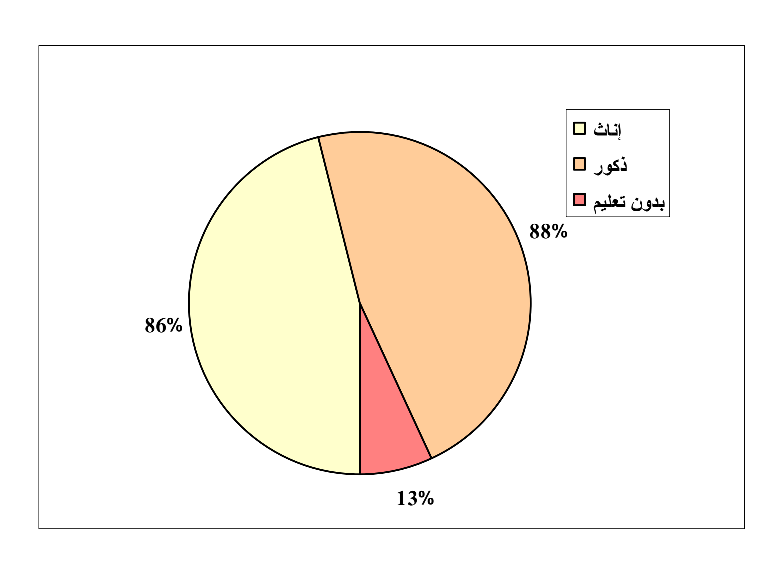
93.89	93.06	94.68	مجموع الدائرة
97.34	94.41	100.22	عين ولمان
88.90	85.58	92.07	قلال
94.04	89.52	98.29	قصر الابطال
77.98	69.60	86.03	اولاد سي احمد
93.60	89.86	97.22	مجموع الدائرة
80.63	78.82	82.40	قجال
74.32	74.70	73.77	اولاد صابر
78.97	77.76	80.13	مجموع الدائرة
91.82	92.86	91.07	صالح باي
77.06	75.81	78.30	اولاد تبان
84.25	85.45	83.10	الرصفة
92.37	89.06	96.21	الحامة
81.72	82.26	81.19	بوطالب
86.82	86.65	86.99	مجموع الدائرة
82.26	81.82	82.68	عين ازال
95.17	87.55	102.66	عين الحجر
98.22	93.20	103	بير حدادة
100.61	95.73	105.37	بيضاء برج
92.10	88.23	95.81	مجموع الدائرة
77.30	77.09	77.50	بني ورثيلان
83.34	84.99	81.76	عين لقراج
71.42	70.32	72.5	بني شبانة
97.74	89.64	106.28	بني موحلى
80.25	79.26	81.20	مجموع الدائرة
90.03	88.42	91.60	بوعنداس
88.22	87.54	88.88	بوسلام
77.80	67.23	74.28	ايت تيزى

ايت نوال مزادة	75.46	68.27	71.85
مجموع الدائرة	85.65	81.84	83.78
بوقاعة	76.91	78.78	77.82
عين الروى	94.97	98.15	96.53
بني وسين	112.04	119.14	115.50
مجموع الدائرة	85.04	88.83	87.29
حمام القرقور	78.73	81.03	79.86
ذراع قبيلة	96.05	94.49	95.27
مجموع الدائرة	87.27	87.77	87.52
قنزات	65.32	73.81	69.44
حربيل	52.68	51.01	51.87
مجموع الدائرة	57.71	60.04	58.84
ماوكلان	125.38	118.25	121.88
تالة ايفاسن	119.10	106.3	112.72
مجموع الدائرة	122.06	11.85	117.01
العلمة	100.23	100.24	100.24
القلتة الزرقاء	73.26	71.80	72.54
بازر سخرة	93.00	85.22	89.22
مجموع الدائرة	96.81	95.58	96.21
حمام السخنة	81.45	73.97	77.80
الطاية	128.18	116.78	122.68
التلة	91.89	99.01	95.17
مجموع الدائرة	96.46	91.13	93.90
بير العرش	84.57	79.98	82.31
البلاعة	100.61	88.89	97.89
الولجة	89.42	76.57	82.98
تاشودة	75.54	76.36	75.96
مجموع الدائرة	88.12	81.22	84.72

جميلة	69.09	65.23	67.19
بني فودة	78.49	81.85	80.08
مجموع الدائرة	72.79	71.48	72.15
مجموع الولاية	88.03	86.28	87.17

المصدر: مديرية التربية للسنة الدراسية 2007/2008.

شكل رقم(15): تمثيل بياني لنسب تمدرس الذكور و الإناث



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

إن مؤشر التعليم و التربية هو من أهم المؤشرات التي تساعد على استهداف البلديات الفقيرة، فنجد المعدلات منخفضة في كل من سرج الغول 65.04%، حربيل51.87 %، الواد البارد 63.63% وبلغت أعلى نسبة للتعليم في البلديات التالية: بلدية اولاد عدوان ، بني وسين، ماوكلان، طاية، بني عزيز، تيزي نبشار، تالة ايفاس، العلمة، بيضاء برج.

و يعود سبب انخفاض نسبة التمدرس لعدة أسباب منها؛ عدم وجود المؤسسات التعليمية (المدارس أو الاكماليات أو الثانويات) في بعض البلديات و نقص التوعية، و كذلك الظروف الطبيعية القاسية و البعد و انعدام وسائل النقل مما يصعب عليهم التحاقهم بالثانوية؛ كما أن الثقافة الريفية دور في الامتناع عن الدراسة و اللجوء إلى العمل اليدوي.

المطلــب الثانــي: الخدمــات الصحيــة

لا يمكن للــفرد أن يكون فعــالا إذا كان عليلا، لذا وجبت المحافــظة على صحته الجسدية والعقلية، و هذا لا يأتي إلا بإيجاد و إحداث مؤسسات تقوم بتقديم رعاية صحية علاجية وقائية أو استشفائية عامة أو متخصصة بلا استثناء، و هذه الصفة ترتبط بوجود عدد مناسب من المختصين في شؤون الطب كالأطباء و الممرضين و الاخصائين في ميادين العلاج والكشف و التــحاليل.

تندرج تحت هذه الصفة والتسمية كل المؤسسات العلاجية، كل المستشفيات العامة و المتخصصة والعيادات و المستوصفات و مؤسسات الوقاية ومكاتب الصحة ومراكز رعاية الطفل و الطفولة و الأمومة و الصحة المدرسية؛ بحيث تكون هذه الهياكل و طاقمها و القائمين عليها مجندين للسهر على الصحة العمومية بربوع المنطقة المتواجدين بها و العمل على إعدام الأوبئة و مداوات جميع الأسقام و تقديم الخدمات الصحية لعامة الأمة دون تمــيــيز، مــع العلــم أن هــذه المــؤسسات تــخضع لشروط ومــقــاييس عــلمــية و خريطة صحية وطنية تضعها الهيئات المختصة و المشرفة على القطاع.

و تبين الجداول المذكورة أسفله والخريطة(ملحق وقم 5)حسب كل بلدية ونوعية المؤسسة ونمطها.

كما تجدر الإشارة إلــى مضــمون المــرسوم رقــم 70/140 المؤرخ في07/05/19 المتعلق بتنظيم و تسيير قطاع الصحة؛ بحيث أصبحت تسمى مؤسسات استشفائية عمومية بالنسبة للمستشفيات و المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بالنسبة لباقي المؤسسات الصحية غير الاستشفائية كما تم شطب مصطلح مركز صحي و ترقيته و تسمية هذه الأخيرة بعيادات متعددة الخدمات.

جــدول رقــم (16): التغطيــة الصحيــة العموميــة لبلديــات ولايــة سطيــف

البلدية	عدد					
	المستشفيات		عيادة متعددة الاختصاصات	مراكز الصحة	قاعات العلاج	دور أمومة
	العدد	الأسرة				
سطيف	2	849	11	0	4	1
عين أرنات	-	-	1	-	8	1
عين عباسة	1	240	1	-	4	1
الاوريسيا	-	-	1	-	3	-
مزلوق	-	-	2	-	2	-
مجموع الدائرة	1	240	5	0	17	2
عين الكبيرة	1	150	1	-	4	-

أولاد عدوان	-	-	-	-	2	-
الدهامشة	-	-	-	-	3	-
مجموع الدائرة	1	150	1	0	9	0
بابور	-	-	1	-	2	1
سرج الغول	-	-	-	-	2	-
مجموع الدائرة	0	0	1	0	4	1
عموشة	-	-	1	-	3	1
تيزي نبشار	-	-	1	-	2	-
واد البارد	-	-	-	-	1	-
مجموع الدائرة	0	0	2	0	6	1
بني عزيز	-	-	1	-	4	1
عين السبت	-	-	1	-	-	1
معاوية		-	-	-	2	-
مجموع الدائرة	0	0	2	0	6	2
عين ولمان	1	254	2	-	7	-
قلال	-	-	-	-	6	-
قصر الأبطال	-	-	1	-	4	-
أولاد سي احمد	-	-	-	-	4	-
مجموع الدائرة	1	254	3	0	21	0
قجال	1	140	1	-	8	1
أولاد صابر	-	-	-	-	6	-
مجموع الدائرة	1	140	1	0	14	1
صالح باي	-	-	1	-	5	1
أولاد تبان	-	-	1	-	3	1
الرصفة	-	-	-	-	3	-
الحامة	-	-	1	-	4	1
بوطالب	-	-	1	-	4	-
مجموع الدائرة	0	0	4	0	19	3

عين أزال	1	120	2	-	7	1
عين الحجر	-	-	1	-	6	1
بير حدادة	-	-	1	-	4	1
بيضاء برج	-	-	2	-	1	1
مجموع الدائرة	1	120	6	0	18	4
بني ورثيلان	1	60	1	-	4	1
عين لقراج	-	-	-	-	6	1
بني شبانه	-	-	1	-	3	1
بني موحلى	-	-	-	-	1	-
مجموع الدائرة	1	60	2	0	14	3
بوعنداس	-	-	1	-	2	1
بوسلام	-	-	1	-	2	-
ايت تيزى	-	-	-	-	2	-
ايت نوال مزادة	-	-	-	-	3	-
مجموع الدائرة	0	0	2	0	9	1
بوقاعة	1	288	1	-	8	-
عين الروى	-	-	1	-	5	1
بني وسين	-	-	1	-	2	-
مجموع الدائرة	1	288	1	0	15	1
حمام القرقور	-	-	1	-	4	1
ذراع قبيلة	-	-	0	-	5	-
مجموع الدائرة	0	0	1	0	9	1
قنزات	-	-	1	-	2	-
حربيل	-	-	1	-	3	1
مجموع الدائرة	0	0	2	0	5	1
ماوكلان	-	-	1	-	4	-
تالة ايفاسن	-	-	-	-	3	-
مجموع الدائرة	0	0	1	0	7	0

العلمة	1	258	3	-	5	1
القلتة الزرقاء	-	-	1	-	3	-
بازر سخرة	-	-	2	-	5	1
مجموع الدائرة	1	258	6	0	13	2
حمام السخنة	-	-	1	-	3	1
الطاية	-	-	-	-	3	-
التلة	-	-		-	3	-
مجموع الدائرة	0	0	1	0	9	1
بير العرش	-	-	1	-	2	1
البلاعة	-	-	1	-	3	-
الولجة	-	-	1	-	1	-
تاشودة	-	-	1	-	4	1
مجموع الدائرة	0	0	4	0	10	2
جميلة	-	-	1	-	3	1
بني فودة	-	-	1	-	1	1
مجموع الدائرة	0	0	2	0	4	2
مجموع الولاية	10	2359	60	0	213	29

المصدر: مديرية الصحة و السكان 2007/12/31.

- **المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص**

  - عيادات متعددة الاختصاصات: 5 بسطيف و 2 بالعلمة.
  - مركز لتقويم الأعضاء : 1 بسطيف.
  - وحدة للنقل الصحى : 1 بسطيف.

ركزت الجهود الجبارة المبذولة في دعم الخدمات الصحية بالولاية على توفير أفضل الخدمات الطبيـــة للمواطنيـــن فـــي كافة المناطـــق، والارتقـــاء بمستـــوى الخدمات الصحية المقدمة في كافة المدن، كما شملت تلك الجهود مجالات الإحصاءات الخاصة بالخدمات العلاجية والوقائية وتطورها وتحديث نظم المراقبة الوبائية للأمراض المعدية، والتطور السريع والتوسع في توفير الرعاية الصحية الأولية، وتأهيل وتنمية القوى العاملة الوطنية، وتؤدي هذه الجهات دوراً حيوياً وهاماً في مجال الخدمات الصحية والطبية وتساهم بصورة فعالة وإيجابية في هذا المجال، يضاف إلى ذلك الدور المقدر والهام الذي يقوم به القطاع الخاص من الخدمات الصحية المقدمة.

وبالنسبة للخدمات الصحية المقدمة في الولاية يتضح من الجـــدول السابق أن عدد المستشفيات الحكومية بلغ 10 مستشفى في نهاية عام 2007 و60 عيادة متعددة الاختصاصات، قاعات العلاج 213 و 29 دور أمومة خلال سنة 2007.

من الملاحظ على معدلات توفر البلديات على هياكل قاعدية صحية أنها لا باس بها؛ بحيث أن الجانـــب الصحـــي مغطـــى بنسبـــة عاليـــة؛ بحيث وجدنا أن الولايـــة تحتوي على عدد لا بأس به من المستشفيات، عيادات صحية، مراكز استشفائية، قاعات علاج.

المبحـــث الثالـــث: واقـــع الخدمـــات الاجتماعيـــة و الاقتصاديـــة

المطلـــب الأول: توزيـــع الكهربـــاء والغـــاز

هي إحدى مؤشرات الرفاهية في المجتمع وباتساع رقعة توزيعها وإيصالها لمستخدميها لاستغلالها بعقلانية وموضوعية والاستفادة من مزاياها يعد تحضر ونعيم وقلة شقاء، ونخص بالذكر هنا الكهرباء وغاز المدينة والبوتان، كما نبين نسب توزيعها وعدد المستفيدين بكل بلدية في الجداول و شبكة توزيع غاز المدينة بتراب الولاية:

جـــدول رقـــم (17): توزيـــع الكهربـــاء والغـــازعبـــر بلديـــات ولايـــة سطيـــف

البلدية	الكهرباء	غاز المدينة		غاز البوتان	
	النسبة	عدد المنازل المزودة	النسبة	القارورات المستهلكة	نقاط البيع
سطيف	99.74	53.637	100	219.483	20,00
عين أرنات	97,00	5.194	94,00	80.183	52
عين عباسة	95,79	-	-	95.350	122
الاوريسيا	96,95	1.942	77,00	48.063	104
مزلوق	96,70	1.488	66,00	14.821	76
مجموع الدائرة	97,31	8.624	67,17	238.417	81
عين الكبيرة	97,40	4.517	84,00	83.150	52
أولاد عدوان	98,86	1.304	99,00	-	36
الدهامشة	95,80	-	-	24.448	52
مجموع الدائرة	97,13	5.821	69,96	107.598	49
بابور	90,06	-	-	105.448	66
سرج الغول	90,40	-	-	134.366	44
مجموع الدائرة	90,20	0	0	238.814	57
عموشة	97,61	20	1	49.336	47
تيزي نبشار	97,27	-	-	2.029	36
واد البارد	98,75	-	-	-	110

مجموع الدائرة	97,94	20	0	51.365	44
بني عزيز	97,93	-	-	209.382	89
عين السبت	98,31	-	-	-	61
معاوية	97,36	-	-	59.768	139
مجموع الدائرة	96,41	0	0	269.150	90
عين ولمان	98,62	7.375	70,00	103.548	43
قلال	97,23	-	-	23.478	51
قصر الأبطال	98,66	-	-	12.711	72
أولاد سي احمد	94,04	-	-	41.118	105
مجموع الدائرة	98,01	7.375	39,34	180.855	55
قجال	98,88	2.175	45,00	91.672	74
أولاد صابر	97,25	-	-	45.938	94
مجموع الدائرة	98,16	2.175	32,66	137.610	79
صالح باي	99,17	2.760	76,00	57.370	56
أولاد تبان	99,33	-	-	61.422	141
الرصفة	95,59	-	-	95.658	91
الحامة	96,08	-	-	42.312	79
بوطالب	96,10	-	-	14.143	129
مجموع الدائرة	97,91	2.760	25,83	270.905	89
عين أزال	98,10	5.437	77,00	49.640	57
عين الحجر	98,03	-	-	219.234	92
بئر حدادة	99,01	-	-	68.683	97
بيضاء برج	98,59	-	-	114.248	65
مجموع الدائرة	98,93	5.437	26,25	451.805	74
بني ورثيلان	96,74	-	-	123.846	156
عين لقراج	99,19	-	-	43.883	76
بني شبانة	97,77	-	-	39.601	53
بني موحلى	97,37	-	-	17.292	48

مجموع الدائرة	97,90	0	0	224.622	82
بوعنداس	97,39	-	-	120.472	113
بوسلام	98,24	-	-	50.280	79
ايت تيزى	99,24	-	-	5.357	111
ايت نوال مزادة	97,08	-	-	18.832	96
مجموع الدائرة	97,98	0	0	194.941	98
بوقاعة	98,29	4.606	97,00	34.555	43
عين الروى	97,10	1.389	53,00	24.351	66
بنى وسين	97,94	1.724	96,00	42.831	112
مجموع الدائرة	97,88	7.719	85,05	101.737	63
حمام القرقور	96,79	1.475	62,00	70.251	13
ذراع قبيلة	98,01	-	-	36.973	77
مجموع الدائرة	97,94	1.475	57,39	107.224	106
قنزات	97,44	-	-	34.319	252
حربيل	94,24	-	-	4.793	240
مجموع الدائرة	95,17	0	00	39.112	247
ماوكلان	98,39	-	-	62.083	87
تالة ايفاسن	98,63	-	-	90.470	97
مجموع الدائرة	98,06	0	0	152.553	93
العلمة	99,53	22.495	96,00	257.174	23
القلتة الزرقاء	97,80	-	-	23.152	125
بازر صخرة	99,16	2.004	48,00	62.298	79
مجموع الدائرة	99,33	24.499	87,68	342.624	40
حمام السخنة	98,00	-	-	72.896	134
الطاية	96,72	-	-	64.527	87
التلة	97,79	-	-	28.961	114
مجموع الدائرة	97,53	0	0	166.384	113

بئر العرش	98,30	-	-	69.946	113
بلاعة	98,58	-	-	34.018	142
الولجة	95,93	-	-	15.349	64
تاشودة	96,75	-	-	146.504	145
مجموع الدائرة	97,76	0	0	265.817	117
جميلة	97,19	-	-	50.169	93
بنى فودة	97,28	-	-	30.631	57
مجموع الدائرة	97,22	0	-	80.800	78
مجموع الولاية	98,30	119.542	56,00	3.843.212	53

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2007.

يقوم قطاع الكهرباء و الغاز بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمثل قطاع الكهرباء في الولاية أحد القطاعات الرئيسة التي شهدت نمواً وتوسعاً كبيراً خلال الفترة الماضية، وجاء ذلك متوازيا مع الإنجازات التنموية التي تحققت في مختلف المجالات بالمنطقة؛ إذ أن نسبة التغطية من الطاقة الكهربائية في الولاية خلال 2007 بلغت 98.30٪، أما بالنسبة للغاز تمثل نسبة التغطية أكثر من 50٪.

المطلـــب الثانـــي: التزويـــد بالميـــاه الصالحـــة للشـــرب و شبكـــة صـــرف الميـــاه القـــذرة

1. المياه الصالة للشرب:

هو أحد القــطاعات الحساسة البالغ الأهــمية لما له من ارتباطات مباشرة بالحياة البشرية و ما يتطلبه من إمكانيات مادية و مالية و بشرية للحفاظ عليه وعلى الطبيــعة و تقــنيات لتسييره لضمان استغلال أمثل لموارده و عدالة في توزيعها و إيصالها لكافة السكان، وهو يتركز على قطبين هامين هما: إيصال المياه العــذبة الصالحة للشرب غير الآمــنة بالكمية الكافــية للفــرد والجماعــة دون إفــراط أو تفــريط في استعمالها، وهذا بإتباع مناهج و طرق تسيير و توزيع محكمة في هذا الشأن تم إحصاء مصادر المياه الصالحة للشرب بشقيها السطحية والجوفية و شبكات التوزيع والتحويل و هياكل التخزين.

- **مصـــادر الميـــاه:** و يوجد فيه مصدرين

- **المـــياه السطحيـــة:** متمثلة في استغلال مياه سد عين زادة التابع لولاية برج بوعريريج، و ثلاثة سدود صغير ة بالولاية صالحة للشـــرب والاستغلال الفـــلاحي و إحدى عشرة حاجز مائي بمـــجموع كلي 43.28 هكم^3 سنويا.

-**المـــياه الجوفيـــة:** متمثلة في477 بئر ونقب بمنسوب 1.704 لتر/الثانية، أي توفير 83231.6م^3/يوميا من الماء وينابيع وعيون 167 قدر منسوبها بـــ:681 لتر/ثانية، أي37467.7 م^3/يوميا وهذا يعني توفير كمية 120.699.3 م^3/يوميا لمجموع سكان الولاية.

- **هيـــاكل تخزيـــن الميـــاه :** وجود 408 خزان لتجميع وتخزين المياه منها 46 خزان كبير(CHATEAUX D'eau) و362 خزان صغير ومتوسط، بطاقة تخزين إجمالية تقدر بـــ: 197.500متر مكعب.

- **شبكـــة توزيـــع الميـــاه الصالحـــة للشـــرب:**

– طول شبكة التحويل المستعملة 1.423.184 متر طولي و 4800 م.ط في طور الإنجاز.

– شبكة التوزيع المستعملة تقدر بـــ: 2.411.848 م ط و 32.170 م ط في طور الإنجاز.

2. صـــرف الميـــاه المستعملة:

لأجل المحافظة على صحة المواطن و تجنبه ويلات الأوبئة الفتاكة و تكاليفها، فقد تم مد شبكة الصرف الصحي للمياه الآسنة المستعملة بمدن وقرى و مداشر بلديات الولاية، إذ يبلغ طول الشبكة الحالية المستعملة 2.008.050 متر طولي و209.923 متر طولي في طور الإنجاز، أما عدد المساكن الموصولة بالشبكة فهي 180.162 مسكن، أي ما يعادل 84 % من مجموع المساكن.

جل هـــذه الشـــبكات تصب في الأوديـــة التي بدورها تصـــب فـــي الأحواض المائية (الحواجز المائية)، الملفت للنظر عدم الإشارة لأحواض التصفية للمياه القـــذرة التي تساهم بشكل كبير في معالجة و تصفـــية المـــياه و التقليل من أخطارها على المواطن و على مجارى المياه الطبيعية بصفة عامة و الجوفية بصفة خاصة، سواء لعدم وجودها مطلقا أو لعدم صيانتها و تنقيتها و استغلالها، كما نسجل 14 محطة تحويل بقدرة 135.792م^3 /يوم، 6 محطات تصفية تعالج بها كمية 806.000م^3/س.

أمـــا بالنسبـــة للقمامـــات العموميـــة، فبلـــغ عددهـــا 56 وحـــدة، منـــها 1 مراقبة و يعالج بهـــا 1.469.5 طن/ يوميا من الفضـــلات المنزليـــة.

جـــدول رقـــم (18): نسبـــة التزويد بالمياه الصالحة للشرب و نسب الربـــط بقنـــوات التطهيـــر

البلدية	نسبة الربط بالمياه الشروب	نسبة الربط بقنوات التطهير
سطيف	99	87.50
عين أرنات	95	91.50
عين عباسة	70	90.60
الاوريسيا	75	96
مزلوق	65	95.30
مجموع الدائرة	76.66	93
عين الكبيرة	98.32	91.3
أولاد عدوان	96.67	91.5
الدهامشة	95	91.45
مجموع الدائرة	76.66	91.5
بابور	60	78
سرج الغول	70	66.5
مجموع الدائرة	65	74
عموشة	92	87
تيزي نبشار	98	81.5
واد البارد	90	76.3
مجموع الدائرة	93.33	83.20
بني عزيز	80	91.50
عين السبت	75	88.10
معاوية	85	76.30
مجموع الدائرة	80	86.10
عين ولمان	99	87
قلال	96	76
قصر الأبطال	92	85.5
أولاد سي احمد	90	76.10
مجموع الدائرة	94.25	83

قجال	85	85
أولاد صابر	95	83
مجموع الدائرة	90	84
صالح باي	75	74
أولاد تبان	69	65
الرصفة	70	58
الحامة	60	63
بوطالب	60	83
مجموع الدائرة	66.80	68
عين أزال	100	84
عين الحجر	100	66.5
بير حدادة	100	68.5
بيضاء برج	100	68.6
مجموع الدائرة	100	73
بني ورثيلان	72	77
عين لقراح	70	65.5
بني شبانه	75	76.5
بني موحلى	92	60.5
مجموع الدائرة	77.25	68.50
بوعنداس	76	95.5
بوسلام	70	91.20
ايت تيزى	82	85.20
ايت نوال مزادة	88	77.50
مجموع الدائرة	79	88.20
بوقاعة	100	95.20
عين الروى	100	66
بني وسين	100	75.50
مجموع الدائرة	100	85.50

حمام القرقور	80	71
ذراع قبيلة	70	61
مجموع الدائرة	75	66.50
قنزات	87	90
حربيل	80	78
مجموع الدائرة	83.5	82.50
موكلان	55	75.50
تالة ايفا سن	65	86.50
مجموع الدائرة	60	81.50
العلمة	60	93
القلتة الزرقاء	69	95.50
بازر صخرة	64.5	95.15
مجموع الدائرة	64.5	93.50
حمام السخنة	90	95.50
الطاية	90	96
التلة	78	90.50
مجموع الدائرة	86	94.50
بئر العرش	100	64
بلاعة	100	78.50
الولجة	100	50
تاشودة	100	89
مجموع الدائرة	100	67
جميلة	90	96.50
بنى فودة	85	94.50
مجموع الدائرة	87.2	96
مجموع الولاية	89	84

المصدر: مديرية الري لولاية سطيف2007/12/31.

تقدر نسبة تغطية شبكة المياه الصالحة للشرب بنسبة 89 % أما تغطية النقص فهم يزودون بهذه المادة عن طريق الآبار الفردية، الصهاريج والينابيع المائية الطبيعية؛ وتتراوح نسبة التغطية في مختلف البلديات ما بين 55 % كحد أدنى في بلدية موكلان و 100 % كحد أقصى في كل من البلديات التالية: بئر العرش ، الولجة ، تاشودة، بلاعة، بني وسين، بوقاعة، عين الروى، عين ازال، عين لحجر، بيضاء برج، بئر حدادة.

المطلـــب الثالـــث: شبكـــة الطرقـــات

يمثل قطاع الطرق أحد القطاعات الرئيسة التي تقوم عليها عملية التنمية؛ حيث يساهم هذا القطاع في دعم جهود الدولة لتنمية قطاعات التنمية الاقتصادية كالصناعة، والزراعة، والتجارة، والاجتماعية كالتعليم و الصحة ،ويتضمن جميع الأنشطة الخاصة بنقل الركاب والبضائع بواسطة الطرق.

أما الجدول الذي بين أيدينا فانه يبين درجة جودة أو نوعية الطرق عبر كامل الولاية و نسبة توزيعها في مختلف البلديات.

جـــدول رقـــم (19): شبكـــة الطـــرق المعبـــدة علـــى مستـــوى بلديـــات ولايـــة سطيـــف

البلدية	مجموع الطرق المعبدة	المجموع الكلي	نسبة الطرق المعبدة
سطيف	67,75	73,25	92,49
عين ارنات	64,75	70,05	92,43
عين عباسة	56,2	65,6	85,67
الاوريسيا	39,4	44,4	88,74
مزلوق	50,55	58,55	86,34
مجموع الدائرة	210,9	238,6	88,39
عين الكبيرة	41,9	51,4	81,51
اولاد عدوان	15,3	19,1	80,1
الدهامشة	48,7	55,7	87,43
مجموع الدائرة	105,9	126,2	83,91
بابور	75,3	95,3	79,01
سرج الغول	49	65	75,38

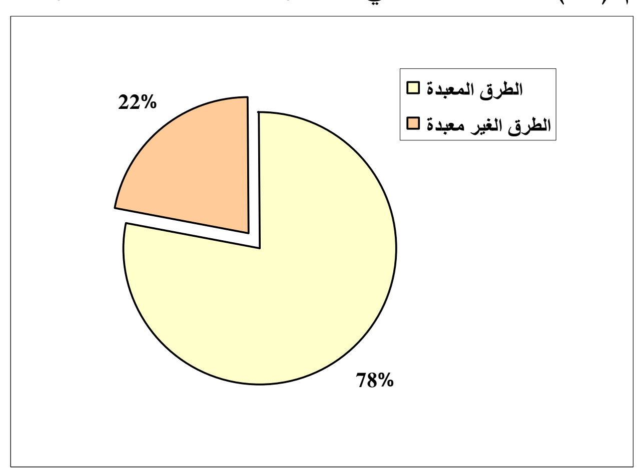
مجموع الدائرة	124,3	160,3	77,54
عموشة	35,2	43,2	81,48
تيزي نبشار	43,1	70,6	61,05
واد البارد	25,8	36,3	71,07
مجموع الدائرة	104,1	150,1	69,35
بني عزيز	54,825	72,825	75,28
عين السبت	37,09	54,09	68,57
معاوية	31	42	73,81
مجموع الدائرة	122,915	168,915	72,76
عين ولمان	46,5	49	94,9
قلال	56,23	73	77,03
قصر الابطال	37,92	46,7	81,2
اولاد سي احمد	34,5	43,5	79,31
مجموع الدائرة	179,65	212,2	84,64
قجال	41,97	61,27	68,5
اولاد صابر	39,4	41,4	95,17
مجموع الدائرة	81,37	102,67	79,25
صالح باي	37,35	54,5	68,53
اولاد تبان	42,1	44	95,68
الرصفة	42,15	52,65	80,63
الحامة	30,9	43,2	71,53
بوطالب	44,7	56,8	78,7
مجموع الدائرة	212,05	251,15	84,43
عين ازال	66,1	99,6	66,37
عين الحجر	73,7	97,6	75,51
بير حدادة	43,4	57,6	75,35
بيضاء برج	44,1	71,3	61,53
مجموع الدائرة	227,3	326,1	69,7

بني ورثيلان	37,9	56	67,68
عين لقراج	31	59,4	52,19
بني شبانة	40	66,8	59,88
بني موحلى	26,5	32,7	81,04
مجموع الدائرة	135,4	214,9	63
بوعنداس	46,85	50,05	93,61
بوسلام	46,2	58,2	79,38
ايت تيزى	33	54,9	60,11
ايت نوال مزادة	30,3	44,7	67,79
مجموع الدائرة	965,5	217,75	300,89
بوقاعة	36,88	47,68	77,35
عين الروى	59,4	74,8	79,41
بنى وسين	37,9	45,7	82,93
مجموع الدائرة	134,18	168,18	239,69
حمام القرقور	56,4	64	88,13
ذراع قبيلة	24,18	58,48	41,35
مجموع الدائرة	80,58	122,48	129,48
قنزات	43,9	53,9	81,45
حربيل	43,5	59,6	72,99
مجموع الدائرة	87,4	113,5	154,44
ماوكلان	53,1	60,8	87,34
تالة ايفاسن	47,55	52,55	90,49
مجموع الدائرة	100,65	113,35	177,83
العلمة	52,1	59,1	88,16
القلتة الزرقاء	60,15	74,15	81,12
بازر صخرة	50,7	62,7	80,86
مجموع الدائرة	162,95	195,95	250,14
حمام السخنة	45,5	51,7	88,01

الطاية	42,4	46,3	91,58
التلة	45,5	62,3	73,03
مجموع الدائرة	133,4	160,3	252,62
بئر العرش	42,9	56,8	75,53
بلاعة	46,65	61,55	75,79
الولجة	35,45	46	77,07
تاشودة	48,75	56,05	86,98
مجموع الدائرة	173,45	220,4	315,37
جميلة	58,5	79,1	73,96
بنى فودة	57,85	64,55	89,62
مجموع الدائرة	116,35	143,65	80,99
مجموع الولاية	2698,2	3470,045	77,76

المصدر:مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف 2007/12/31.

شكـل رقـم (16): تمثيـل بيانـي للطـرق المعبـدة والغيـر معبـدة فـي الولايـة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

إن نسبة الطرق المعبدة في الولاية عامة تقدر ب 77.76 % التي تتوزع عبر كامل البلديات أما نسبة الطرق الغير المعبدة فتصل إلى 22.24 % في الولاية؛ حيث سجلت بلدية سطيف أحسن نسبة فيما يخص الطرق المعبدة تصل إلى 92.49 % باعتبارها بوابة الشرق بينما بلدية عين لقراج سجلت أدنى نسبة في الطرق المعبدة بـ: 52.19 %، وهذا يرجع من جانب إلى أهمية و مكانة تلك المنطقة من حيث حركية الطرقات (تنقل الأفراد)، و كذلك النشاط الاقتصادي و الاجتماعي وحتى الإداري و الثقافي(المحكمة والجامعة و الملعب...)، ومن جانب آخر ثروات البلدية التي من خلالها تقوم بإنشاء شبكة الطرقات.

المطلــب الرابــع: الشغــــل

الشغــل هو مؤشــر استقرار الفــرد و الجماعــــة و الأمــــة و مقيــاس تحكمهــــا في ثروتهــا البشريــة و توجيههــا باستغلال كل خصائصــها الجسمانيــة و الذهنيــــة الكامنــة فيها و في شخصيتهــــا الحيــة التي يجــب عليهــا تحريكــها لتنتج أشياء نافعــة وفــق ما تتوفــــر عليــه من وسائــل ماديــــة، و هذا باستقطاب أفراد أكثــر تأهيلا يستجيبــــون لمتطلبــات العمــــل بشكــل عفــو غيــر مميز ، ضمـــن رؤيــة مستقبليــــة و أساليــب أكثــر مرونــة و فعاليــة لتحقيــــق أفضــل و أحســن النتائــــج الاقتصادية و ما يترتــب عليــها من انعكاسات اجتماعية.

هو مؤشــــر يصعــب التحكــم فيــه بدقــة لما لديه من تفسيــــرات و مفاهيــم متعــددة و متغيــرة عالميــــة و محليــة و لذا إن المعطيــات المستقــاة من وكالات التشغيــل المحليــــة التابعــة لوزارة العمــل و الحمايــــة الاجتماعية، لا تعكــس الحالــة الحقيقيــــة لســوق العمــل بالولايــــة و لا يؤخـــذ بها في تحديــد نسبــة البطالــــة للولايــة أو البلديـــــة، ومما يزيــــده تعقيــدا عدم وجــود مكاتــب محليــة قاعديــة إحصائيــة تعمــل على متابعــــة ومسايــــرة تطوره و تحسين متغيــــراتــــــه.

إن عــــدد سكان ولايــة سطيف الذيــن هم في ســن العمــل (59/16) بلــغ 893.403 نسمة أي نسبة 60.27 % من مجمــوع سكــان الولاية، منهم 451.169 ذكر أي 50.50 % من مجموع الرقم المذكور أعلاه تم رصــد 361536 نسمة كسكــان ناشطيــن و هذا يمثل 40.42 % كمعــدل النشــاط موزعيـــن كالتــالــــي :

- 261.545 نسمــة عامليــن أو مشتغليــن، أي 17.64% كمعــدل الشغــــل (TAUX D' OCCUP)، أما معــــدل التشغيــــل فهـــو 29.28% TAUX –EMPLOI .

– 50.373 نسمة بطالين أي بمعدل 13.93% (T-Chomage)، توزيع العاملين حسب القطاعات كما هو مبين في الجدول أسفله.

– الفلاحة 30.601ن، الصناعة30.862ن، البناء و التعمير والاشغال العمومية67.871ن، الإدارة 14.516ن، الخدمات58.141ن، التجارة59.554ن.

في إطار تنويع مصـــادر التوظيــف تم إحداث جملـــة من المؤسســـات العموميـــة تعمل تحــت إشراف مديــرتي التشغيـــــل و تشغيـــــل الشبـــاب، مهمتها العمـــل على إيجاد مناصـــب الشغــل والتنسيــق بين مختلــف المؤسســـات العمومية والخاصة (كالبنـــوك ووكالات التشغيــل و المتعامليــن العموميـــيــن والخـــواص) .وخلاصة هذا بالجداول التالية:

جـــدول رقـــم (20): توزيـــع عـــدد و نســـب الشغـــل والبطالـــة

البلدية	عدد السكان				معد لات			
	الناشطين	المشتغلين	مساعدين اسر	البطالين	البطالة	النشاط	الشغل	التشغيل
سطيف	74885	57153	9239	8493	11,34	43,21	19,87	32,98
عين ارنات	10435	8239	1420	776	7,44	40,32	19,19	31,83
عين عباسة	4102	3261	523	318	7,75	41,05	19,67	32,63
الاوريسيا	4281	3205	547	529	12,36	39,66	17,89	29,69
مزلوق	4027	2412	591	1024	25,43	38,97	17,05	23,34
مجموع الدائرة	22845	17117	3081	2647	11,59	41,54	18,1	30,03
عين الكبيرة	10996	7554	1315	2127	19,34	50,33	20,84	34,57
اولاد عدوان	2456	1616	311	529	21,54	42,84	16,99	28,19
الدهامشة	2485	1829	349	307	12,35	44,96	19,94	33,09
مجموع الدائرة	15928	11016	1981	2931	18,40	48,11	20,05	33,27
بابور	3302	2633	399	270	8,18	34,9	16,77	27,83
سرج الغول	2322	1850	322	150	6,46	41,38	19,87	32,97
مجموع الدائرة	5624	4483	721	420	7,47	37,59	17,93	29,74
عموشة	5164	4134	624	406	7,86	37,75	18,22	30,22
تيزي نبشار	4214	3019	673	522	12,39	33,18	14,33	23,77

22,74	13,7	32,47	12,69	58	79	320	457	واد البارد
26,9	16,21	35,36	10,03	986	1376	7473	9835	مجموع الدائرة
30,11	18,15	38,66	8,92	403	596	3518	4517	بني عزيز
26,17	15,77	34,39	9,60	294	438	2330	3062	عين السبت
28,19	16,99	38,28	10,73	175	255	1201	1631	معاوية
28,37	17,1	37,07	9,47	872	1289	7049	9210	مجموع الدائرة
28,12	16,95	39,68	15,01	2622	2467	12375	17464	عين ولمان
30,6	18,44	44,56	15,61	898	904	3951	5753	قلال
28,61	17,24	43,68	18,77	1177	986	4106	6269	قصر الابطال
27,48	16,57	41,81	19,24	494	386	1688	2568	اولاد سي احمد
28,57	17,22	41,43	16,19	5191	4743	22120	32054	مجموع الدائرة
29,1	17,54	44,49	19,52	1754	1354	5876	8984	قجال
21,18	12,76	39,42	29,22	867	506	1594	2967	اولاد صابر
26,95	16,24	43,1	21,93	2621	1860	7470	11951	مجموع الدائرة
28,32	17,07	38,04	11,60	719	865	4614	6198	صالح باي
22	13,26	35,12	21,38	472	353	1383	2208	اولاد تبان
29,29	17,65	45,68	21,92	968	616	2832	4416	الرصفة
24,79	14,94	37,72	20,43	604	410	1943	2957	الحامة
24,15	14,55	36,07	19,29	391	279	1357	2027	بوطالب
26,54	15,99	38,96	17,71	3154	2523	12129	17806	مجموع الدائرة
29,43	17,74	42,01	14,99	1830	1826	8549	12205	عين ازال
27,79	16,75	40,55	16,51	1390	1259	5770	8419	عين الحجر
31,76	19,14	39,17	7,10	352	586	4020	4958	بير حدادة
26,83	16,17	40,18	18,24	1549	1273	5672	8494	بيضاء برج
28,72	17,31	40,75	15,03	5121	4944	24011	34076	مجموع الدائرة
28,54	17,2	38,2	12,71	310	307	1822	2439	بني ورثيلان
26,91	16,22	34,71	9,82	300	386	2368	3054	عين لقراج
19,28	11,62	27,77	14,83	322	342	1508	2172	بني شبانة

25,53	15,39	40,62	22,50	469	305	1310	2084	بني موحلى
24,91	15,01	34,36	14,37	1401	1340	7008	9749	مجموع الدائرة
21,19	12,77	30,55	14,83	462	493	2161	3116	بوعنداس
18,58	11,2	31,48	25,25	756	471	1767	2994	بوسلام
16,01	9,65	30,11	31,14	397	200	678	1275	ايت تيزى
17,19	10,36	30,27	27,48	283	162	585	1030	ايت نوال مزادة
18,98	11,44	30,75	22,55	1898	1326	5191	8415	مجموع الدائرة
33,66	20,29	41,37	7,12	542	878	6196	7616	بوقاعة
31,73	19,13	41,57	9,01	260	423	2203	2886	عين الروى
29,09	17,53	36,08	6,84	170	312	2004	2486	بنى وسين
32,33	19,45	40,51	7,48	972	1613	10403	12988	مجموع الدائرة
28,33	17,07	38,48	13,81	505	460	2693	3658	حمام القرقور
24,47	14,75	32,73	11,64	342	400	2196	2938	ذراع قبيلة
26,45	15,94	35,49	12,84	847	860	4889	6596	مجموع الدائرة
30,31	18,27	52,37	26,34	294	176	646	1116	قنزات
26,06	15,71	47,44	29,41	310	165	579	1054	حربيل
28,14	16,96	50,15	27,83	604	341	1225	2170	مجموع الدائرة
20,43	12,32	34,81	25,57	837	515	1922	3274	ماوكلان
25,14	15,15	32,84	10,87	435	503	3064	4002	تالة ايفاسن
23,09	13,92	33,74	17,48	1272	1018	4986	7276	مجموع الدائرة
32,56	19,63	40,3	5,17	1902	5152	29704	36758	العلمة
28,59	17,23	38,29	11,63	411	484	2638	3533	القلتة الزرقاء
33,15	19,98	43,96	11,98	887	932	5582	7401	بازر صخرة
32,34	19,49	40,68	6,71	3200	6568	37924	47692	مجموع الدائرة
25,44	15,33	47,72	30,55	1184	625	2066	3875	حمام السخنة
19,7	11,87	42,04	36,89	967	426	1228	2621	الطاية
25,59	15,42	40,06	22,46	416	253	1183	1852	التلة
23,59	14,22	44	30,75	2567	1304	4477	8348	مجموع الدائرة

بئر العرش	6703	3842	1089	1772	26,44	44,47	15,31	25,49
بلاعة	3499	2012	570	917	26,21	39,23	13,6	22,56
الولجة	2202	1251	289	662	30,06	39,37	13,48	22,36
تاشودة	1783	884	273	626	35,11	38,64	11,55	19,16
مجموع الدائرة	14187	7989	2221	3977	28,03	41,3	14,06	23,36
جميلة	5617	4206	715	696	12,39	38,59	17,41	28,89
بنى فودة	4284	3226	555	503	11,74	40,45	18,36	30,46
مجموع الدائرة	9901	7432	1270	1199	12,11	39,34	17,81	29,55
مجموع الولاية	361536	261545	49618	50373	13,93	40,42	17,64	29,28

المصدر : مديرية التخطيط لولاية سطيف 2007/12/31.

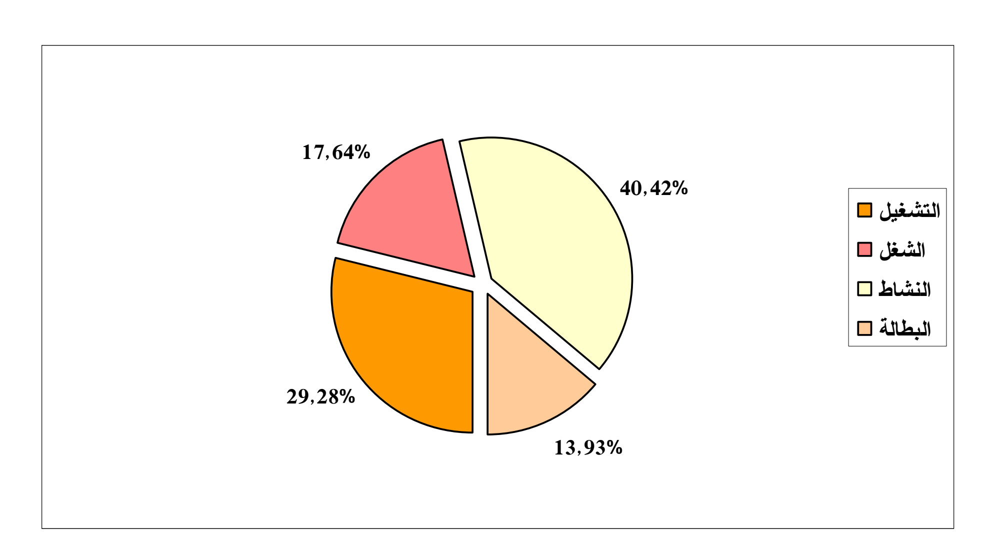
ساهم النمو السكاني في ارتفاع عدد السكان النشطين الذي وصل إلى نحو 361536 شخص لا يشتغل منهم سوى 261545 شخص، إن الاختلال في الطلب و العرض لمناصب الشغل أدى إلى ارتفاع البطالة التي بلغت 50373 بطال، بنسبة 13.96% هذا على مستوى الولاية.

أما البلديات التي تعاني من مشكل البطالة بالدرجة الأولى، وهي: بلدية تاشودة 35.11٪، حمام السخنة 30.55٪، الولجة30.06 %، الطاية36.89 %، حربيل 29.41%؛ وهذا ما يعكس العجز الكبير لهذه البلديات في توفير الشغل للسكان مما يدفعهم للهجرة منها وتركها للبحث عن العمل في الولايات الكبرى أو البلديات المجاورة.

كذلك عـدم وجـود هياكـل قاعديـة صناعيـة و تجاريـة فـي البلديـات الضعيفـة يـؤدي إلـى هجـرة السكـان عـن أراضيهـم الفلاحيـة (للعمل في القطاع الغير الرسمي، و لتوفر المرافق و الخدمات الاجتماعية و الترفيه)، باعتبـار البلديـات تعانـي دائمـا العجـز فإنهـا لا تستطيـع توفيـر مناصـب عمـل لسكانهـا مع وجود روح الاتكال في بعض المناطق الريفية و المنعزلة من قبل بعض الشبان وانعزالهم في أريافهم وعدم خروجهم من هذه العزلة.

أما البلديات التي توجد فيها نسبة منخفضة من البطالة هي: العلمة 5.17 %،سرج الغول 6.46%، بني وسين 6.84 %؛ أما معدل البطالـة في الولايـة فيمثل نسبـة 3.93 %.

شكـل رقـم (17): تمثيـل بيانـي لتوزيـع نسـب الشغـل والتشغيـل والبطالـة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه رقم 20.

المبحـــث الرابـــع: دراســـة تحليليـــة سوسيـــو اقتصاديـــة لمؤشرات الفقـــر

تبيـــن هذه الطريقـــة الخطوات المنهجيـــة لدراســـة الجوانب الخاصة بالفقـــر، وعدم المساواة في مختلف بلديـــات الولاية، و الهدف منها هو تحديد الفقر على مستوى المنطقة الجغرافية؛ باستخـــدام التقنيات الإحصائية التي تتيح استهداف جيوب الفقر والحرمان الشديد على مستوى البلديات، والتي تتركز المؤشـــرات الأساسيـــة و المتمثلـــة في مؤشـــر السكـــن، التعليـــم، الصحة ، البطالة...

تشمـــل منهجية إعـــداد خريطـــة الفقـــر لولايـــة سطيـــف على تحليـــل تفصيلـــي للبيانـــات الإحصائية بالاعتماد على الإحصاء السكانـــي، وعمليات المسح التي تقوم بها الهيئـــات الأخرى التابعة للولايـــة، وهـــذه المنهجية تتـــم خلال ثـــلاث مراحـــل أساسيـــة.

المطلـــب الأول: المرحلـــة الأولـــى

ترمي هذه المرحلة إلى **المعالجة الإحصائية** و تحليل البيانات لتحديد مجموعة من المتغيرات (المؤشرات) على مستوى كل بلدية، بما فيها شبكة الطرقات و نوعيتها أو طبيعتها، الهياكل القاعدية.

وهذا ما تم في المبحثين السابقين أعلاه؛ حيث تم تبيان الخصائص الجغرافية لكل بلدية، و تعدادها السكاني حسب العمر والجنس وكذلك المرافق الاجتماعية في مجال التعليم و الصحة، ومختلف الشبكات والبنى التحتية (شبكة الكهرباء و المياه و الطرقات) ومدى توفرها و نوعيتها.

المطلـــب الثانـــي: المرحلـــة الثانيـــة

في هذه الخطوة نقوم **بتحديد نسبة كل مؤشرو نقطة المؤشر** على مستوى كل بلدية؛ بعد ترتيب المعطيات الإحصائية نتبع الطريقة التالية ملخصة في الجداول التالية :

1. مؤشـــر البطالـــــة:

جــدول رقــم (21): ترتيــب البلديــات حســب مؤشــر البطالـــة

	ترتيب البلديات حسب نسبة البطالة		
	النقطة	البلدية	نسبة البطالة
حساب نسبة البطالة=(الفئة المشتغلة /الفئة النشطة) *100 ترتيب النقاط=(القيمة الأعلى لنسبة البطالة – القيمة الأدنى لنسبة البطالة)/3 =X (36.89 −5.17)/ 3 =10.57 القسم الأول:X1 =3 نقاط القيمة الأولى في الترتيب + X =X1 5.17 + 10.57 = 15.74 القسم الثاني:X2 =2 نقاط قيمة X1+ X = X2 15.74+ 10.57 = 26.31 القسم الثالث : X3 =1نقطة قيمةX2 + X =X3 26.31 + 10.57 = 36.88	3	العلمة	5,17
	3	سرج الغول	6,46
	3	بنى وسين	6,84
	3	بير حدادة	7,10
	3	بوقاعة	7,12
	3	عين ارنات	7,44
	3	عين عباسة	7,75
	3	عموشة	7,86
	3	بابور	8,18
	3	بني عزيز	8,92
	3	عين الروى	9,01
	3	عين السبت	9,60
	3	عين لقراج	9,82
	3	معاوية	10,73
	3	تالة ايفاسن	10,87
	3	سطيف	11,34
	3	صالح باي	11,60
	3	القلتة الزرقاء	11,63
	3	ذراع قبيلة	11,64
	3	بنى فودة	11,74
	3	بازر صخرة	11,98
	3	الدهامشة	12,35
	3	الاوريسيا	12,36
	3	تيزي نبشار	12,39

	3	جميلة	12,39
	3	واد البارد	12,69
	3	بني ورثيلان	12,71
	3	حمام القرقور	13,81
	3	بني شبانة	14,83
	3	بوعنداس	14,83
	3	عين ازال	14,99
	3	عين ولمان	15,01
	3	قلال	15,61
	2	عين الحجر	16,51
	2	بيضاء برج	18,24
	2	قصر الابطال	18,77
	2	اولاد سي احمد	19,24
	2	بوطالب	19,29
	2	عين الكبيرة	19,34
	2	قجال	19,52
	2	الحامة	20,43
	2	اولاد تبان	21,38
	2	اولاد عدوان	21,54
	2	الرصفة	21,92
	2	التلة	22,46
	2	بني موحلى	22,50
	2	بوسلام	25,25
	2	مزلوق	25,43
	2	ماوكلان	25,57
	2	بلاعة	26,21
	1	قنزات	26,34
	1	بئر العرش	26,44

	1	ايت نوال مزادة	27,48
	1	اولاد صابر	29,22
	1	حربيل	29,41
	1	الولجة	30,06
	1	حمام السخنة	30,55
	1	ايت تيزى	31,14
	1	تاشودة	35,11
	1	الطاية	36,89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات و الإحصائيات السابقة.

2. مؤشـــر الكهربـــــاء:

جــدول رقــم (22): ترتيــب البلديـــات حســـب مؤشـــر الكهربـــاء

	ترتيب البلديات حسب نسبة الكهرباء		
	النقطة	البلدية	نسبة الكهرباء
ترتيب النقاط=(القيمة الأعلى لنسبة – القيمة الأدنى)/3 =X	3	سطيف	99,74
(99.74 −90.06)/ 3 =3.23	3	العلمة	99,53
القسم الأول:X1 =3 نقاط	3	أولاد تبان	99,33
القيمة الأولى في الترتيب− X =X1	3	ايت تيزى	99,24
99.74− 3.23 = 96.51	3	عين لقراج	99,19
القسم الثاني:X2 =2 نقاط	3	صالح باي	99,17
قيمة X1− X = X2	3	بازر صخرة	99,16
96.51− 3.23= 93.28	3	بئر حدادة	99,01
القسم الثالث : X3 =1نقطة	3	قجال	98,88
قيمةX2 − X =X3	3	أولاد عدوان	98,86
	3	واد البارد	98,75
	3	قصر الأبطال	98,66

90.05= 3.23 − 93.28	3	تالة ايفاسن	98,63
	3	عين ولمان	98,62
	3	بيضاء برج	98,59
	3	بلاعة	98,58
	3	ماوكلان	98,39
	3	عين السبت	98,31
	3	بئر العرش	098,3
	3	بوقاعة	98,29
	3	بوسلام	98,24
	3	عين أزال	098,1
	3	عين الحجر	98,03
	3	ذراع قبيلة	98,01
	3	حمام السخنة	98
	3	بنى وسين	97,94
	3	بني عزيز	97,93
	3	القلتة الزرقاء	97,80
	3	التلة	97,79
	3	بني شبانة	97,77
	3	عموشة	97,61
	3	قنزات	97,44
	3	عين الكبيرة	97,40
	3	بوعنداس	97,39
	3	بني موحلى	97,37
	3	معاوية	97,36
	3	بنى فودة	97,28
	3	تيزي نبشار	97,27
	3	أولاد صابر	97,25
	3	قلال	97,23

	3	جميلة	97,19
	3	عين الروى	97.10
	3	ايت نوال مزادة	97,08
	3	عين أرنات	97
	3	الاوريسيا	96,95
	3	الحامة	96,80
	3	حمام القرقور	96,79
	3	تاشودة	96,75
	3	بني ورثيلان	96,74
	3	الطاية	96,72
	3	مزلوق	96,70
	2	بوطالب	96,10
	2	الولجة	95,93
	2	الدهامشة	95,80
	2	عين عباسة	95,79
	2	الرصفة	95,59
	2	حربيل	94,24
	2	أولاد سي احمد	94,04
	1	سرج الغول	90,40
	1	بابور	90,06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة الذكر.

3. مؤشـــر النمـــو:

جـــدول رقـــم (23): ترتيـــب البلديـــات حســـب مؤشـــر النمـــو

ترتيب البلديات حسب نسبة النمو			
معدل النمو	البلدية	النقطة	
6,78	مزلوق	3	ترتيب النقاط=(القيمة الأعلى لنسبة – القيمة الأدنى)/3 =X 2.4= 3 /((−)0.41− 6.78) القسم الأول:X1 =3 نقاط القيمة الأولى في الترتيب− X =X1 4.38 =2.4 −6.78 القسم الثاني:X2 =2 نقاط قيمة X2 = X −X1 1.98 =2.4 −4.38 القسم الثالث: X3 =1نقطة قيمة X3= X − X2 −0.42= 2.4 − 1.98
6,42	عين الروى	3	
4,67	بوعنداس	3	
3,80	عين ولمان	2	
3,52	حمام السخنة	2	
3,20	الاوريسيا	2	
2,96	العلمة	2	
2,82	عين عباسة	2	
2,75	عموشة	2	
2,59	سطيف	2	
2,44	عين الكبيرة	2	
2,34	عين الحجر	2	
2,27	الحامة	2	
2,21	بني ورثيلان	2	
2,12	عين ارنات	2	
2,12	اولاد صابر	2	
2,09	عين ازال	2	
2,06	حربيل	2	
1,85	بازر صخرة	1	
1,80	اولاد عدوان	1	
1,70	بيضاء برج	1	
1,65	قجال	1	
1,59	جميلة	1	

	1	عين السبت	1,58
	1	بني عزيز	1,55
	1	الرصفة	1,48
	1	القلتة الزرقاء	1,45
	1	قصر الأبطال	1,44
	1	اولاد سي احمد	1,42
	1	بئر العرش	1,39
	1	الولجة	1,38
	1	بنى وسين	1,34
	1	صالح باي	1,29
	1	الدهامشة	1,25
	1	بنى فودة	1,21
	1	سرج الغول	1,17
	1	بابور	1,12
	1	بلاعة	1,12
	1	اولاد تبان	1,11
	1	ذراع قبيلة	1,09
	1	حمام القرقور	1,08
	1	ماوكلان	1,06
	1	قلال	1,04
	1	معاوية	1
	1	عين لقراج	0,94
	1	قنزات	0,90
	1	بوقاعة	0,83
	1	واد البارد	0,77
	1	بني شبانة	0,71
	1	الطاية	0,66
	1	تيزي نبشار	0,63

	1	بير حدادة	0,62
	1	التلة	0,57
	1	بني موحلى	0,29
	1	تالة ايفاسن	0,17
	1	تاشودة	−0,04
	1	بوسلام	−0,08
	1	بوطالب	−0,17
	1	ايت تيزى	−0,33
	1	ايت نوال مزادة	−0,41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة الذكر.

4. مؤشـــر التعليـــــم:

جـــدول رقـــم (24): ترتيـــب البلديـــات حســـب مؤشـــر التعليـــم

	ترتيب البلديات حسب نسبة التمدرس		
	النقطة	البلدية	نسبة التمدرس
ترتيب النقاط=(القيمة الأعلى لنسبة – القيمة	3	أولاد عدوان	150,11
الأدنى)/3 =X	3	الطاية	122,68
(150.11 −51.87)/ 3 =32.75	3	ماوكلان	121,88
القسم الأول: X1= 3 نقاط	3	عموشة	120,08
القيمة الأولى في الترتيب− X =X1	3	تيزى نبشار	119,17
150.11 − 32.75 = 117.36	2	بني وسين	115,50
القسم الثاني: X2= 2 نقاط	2	تالة ايفاسن	112,72
قيمة X2 = X1 − X	2	عين السبت	104,69
117.36 − 32.75 = 84.61	2	بيضاء برج	100,61
القسم الثالث : X3 =1 نقطة	2	العلمة	100,24
قيمة X3 = X2 − X	2	بنى عزيز	100,05
	2	بير حدادة	98,22

51.86=32.75 − 84.61	2	البلاعة	97,89
	2	بني موحلى	97,74
	2	عين ولمان	97,34
	2	عين الروى	96,53
	2	ذراع قبيلة	95,27
	2	عين الحجر	95,17
	2	التلة	95,17
	2	قصر الابطال	94,04
	2	عين ارنات	93,86
	2	الحامة	92,37
	2	صالح باي	91,82
	2	بوعنداس	90,03
	2	الدهامشة	89,36
	2	بازر سخرة	89,22
	2	قلال	88,90
	2	بوسلام	88,22
	2	مزلوق	86,71
	2	الاوريسيا	86,03
	1	الرصفة	84,25
	1	عين لقراج	83,34
	1	بابور	83,31
	1	الولجة	82,98
	1	بير العرش	82,31
	1	عين ازال	82,26
	1	بوطالب	81,72
	1	قجال	80,63
	1	بني فودة	80,08
	1	حمام القرقور	79,86

	1	سطيف	78,02
	1	اولاد سي احمد	77,98
	1	بوقاعة	77,82
	1	ايت تيزى	77,80
	1	حمام السخنة	77,80
	1	بني ورثيلان	77,30
	1	اولاد تبان	77,06
	1	تاشودة	75,96
	1	اولاد صابر	74,32
	1	عين الكبيرة	74,22
	1	القلتة الزرقاء	72,54
	1	ايت نوال مزادة	71,85
	1	عين عباسة	71,76
	1	بني شبانة	71,42
	1	قنزات	69,44
	1	جميلة	67,19
	1	واد البارد	66,63
	1	معاوية	66,31
	1	سرج الغول	65,04
	1	حربيل	51,87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة الذكر.

5. مؤشـــر شبكـــــة التطهيـــــر:

جــدول رقــم (25): ترتيـــب البلديـــات حســـب نسبـــة شبكـــة التطهيـــر

ترتيب النقاط=(القيمة الأعلى لنسبة – القيمة الأدنى)/3 =X

(96.50 −50)/ 3 =15.5

القسم الأول: X_1 =3 نقاط

القيمة الأولى في الترتيب− X = X_1

96.50 − 15.5 = 81

القسم الثاني: X_2 =2 نقاط

قيمة X_1 − X = X_2

81 − 15.5 = 65.5

القسم الثالث : X_3 =1نقطة

قيمة X_2 − X = X_3

65.5 − 15.5 = 50

ترتيب البلديات حسب نسبة شبكة التطهير		
النقطة	البلدية	النسبة
3	جميلة	96,50
3	الاوريسيا	96,00
3	الطاية	96,00
3	بوعنداس	95,50
3	القلتة الزرقاء	95,50
3	حمام السخنة	95,50
3	مزلوق	95,30
3	بوقاعة	95,20
3	بازر صخرة	95,15
3	بنى فودة	94,50
3	العلمة	93,00
3	عين ارنات	91,50
3	أولاد عدوان	91,50
3	بني عزيز	91,50
3	الدهامشة	91,45
3	عين الكبيرة	91,30
3	بوسلام	91,20
3	عين عباسة	90,60
3	التلة	90,50
3	قنزات	90,00
3	تاشودة	89,00
3	عين السبت	88,10
3	سطيف	87,50

87,00	عموشة	3	
87,00	عين ولمان	3	
86,50	تالة ايفاسن	3	
85,50	قصر الابطال	3	
85,20	ايت تيزى	3	
85,00	قجال	3	
84,00	عين ازال	3	
83,00	بوطالب	3	
83,00	اولاد صابر	3	
81,50	تيزي نبشار	3	
78,50	بلاعة	2	
78,00	بابور	2	
78,00	حربيل	2	
77,50	ايت نوال مزادة	2	
77,00	بني ورثيلان	2	
76,50	بني شبانة	2	
76,30	واد البارد	2	
76,30	معاوية	2	
76,10	اولاد سي احمد	2	
76,00	قلال	2	
75,50	بنى وسين	2	
75,50	ماوكلان	2	
74,00	صالح باي	2	
71,00	حمام القرقور	2	
68,60	بيضاء برج	2	
68,50	بير حدادة	2	
66,50	سرج الغول	2	
66,50	عين الحجر	2	

	النقطة	البلدية	النسبة
	2	عين الروى	66,00
	2	عين لقراج	65,50
	1	أولاد تبان	65,00
	1	بئر العرش	64,00
	1	الحامة	63,00
	1	ذراع قبيلة	61,00
	1	بني موحلى	60,50
	1	الرصفة	58,00
	1	الولجة	50,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة الذكر.

6. مؤشـــر الميـــاه الشـــــروب:

جـــدول رقـــم (26): ترتيـــب البلديـــات حســـب نسبـــة الميـــاه الشـــروب

	ترتيب البلديات حسب نسبة المياه الشروب		
	النقطة	البلدية	النسبة
ترتيب النقاط=(القيمة الأعلى لنسبة – القيمة	3	عين أزال	100
الأدنى)/3 =X	3	عين الحجر	100
(100 −55)/ 3 =15	3	بير حدادة	100
القسم الأول:X1= 3 نقاط	3	بيضاء برج	100
القيمة الأولى في الترتيب− X =X1	3	بوقاعة	100
100− 15 = 85	3	عين الروى	100
القسم الثاني:X2= 2 نقاط	3	بني وسين	100
قيمة X1− X = X2	3	بئر العرش	100
85− 15= 70	3	بلاعة	100
القسم الثالث : X3 =1نقطة	3	الولجة	100
قيمةX2 − X =X3	3	تاشودة	100
	3	سطيف	99

99	عين ولمان	3	55=15 − 70
98,32	عين الكبيرة	3	
98	تيزي نبشار	3	
96,67	أولاد عدوان	3	
96	قلال	3	
95	عين أرنات	3	
95	الدهامشة	3	
95	أولاد صابر	3	
92	عموشة	3	
92	قصر الأبطال	3	
92	بني موحلى	3	
90	واد البارد	3	
90	أولاد سي احمد	3	
90	حمام السخنة	3	
90	الطاية	3	
90	جميلة	3	
88	ايت نوال مزادة	3	
87	قنزات	3	
85	معاوية	3	
85	قجال	3	
85	بنى فودة	3	
82	ايت تيزى	2	
80	بني عزيز	2	
80	حمام القرقور	2	
80	حربيل	2	
78	التلة	2	
76	بوعنداس	2	
75	الاوريسيا	2	

	2	عين السبت	75
	2	صالح باي	75
	2	بني شبانه	75
	2	بني ورثيلان	72
	2	عين عباسة	70
	2	سرج الغول	70
	2	الرصفة	70
	2	عين لقراح	70
	2	بوسلام	70
	2	ذراع قبيلة	70
	2	أولاد تبان	69
	2	القلتة الزرقاء	69
	2	مزلوق	65
	2	تالة ايفا سن	65
	2	بازر صخرة	64,5
	2	بابور	60
	2	الحامة	60
	2	بوطالب	60
	2	العلمة	60
	1	موكلان	55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة الذكر.

المطلـــب الثالـــث: المرحلـــة الثالثـــة

بعد حساب نقاط المؤشرات المعتمدة كل على حدى، نقوم بجمع كل نقاط المؤشرات الخاصة بكل بلدية ونرتبها تصاعديا كما هو موضح في الجدول:

جــدول رقــم (27): إجمالـــي نقـــاط مؤشـــر الفقـــر(مؤشـــر الفقـــر الكلـــي)

البلدية	مؤشر النمو		مؤشر البطالة		مؤشر التعليم		مؤشر السكن						إجمالي النقاط
							الكهرباء		الماء		المياه القذرة		
	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	
سطيف	2,59	2	11,34	3	78.02	1	99.74	3	99	3	87.50	3	15
عين ارنات	2,12	2	7,44	3	93.86	2	97,00	3	95	3	91.50	3	16
عين عباسة	2,82	2	7,75	3	71.76	1	95,79	2	70	2	90.60	3	13
الاوريسيا	3,20	2	12,36	3	86.03	2	96,95	3	75	2	96	3	15
مزلوق	6,78	3	25,43	2	86.71	2	96,70	3	65	1	95.30	3	14
عين الكبيرة	2,44	2	19,34	2	74.22	1	97 ,40	3	98.32	3	91.3	3	14
اولاد عدوان	1,80	1	21,54	2	150.11	3	98,86	3	96.67	3	91.5	3	15
الدهامشة	1,25	1	12,35	3	89.36	2	95,80	2	95	3	91.45	3	14
بابور	1,12	1	8,18	3	83.31	1	90,06	1	60	1	78	2	9
سرج الغول	1,17	1	6,46	3	65.04	1	90,40	1	70	2	66.5	2	10

17	3	87	3	92	3	97,61	3	120.08	3	7,86	2	2,75	عموشة
16	3	81.5	3	98	3	97,27	3	119.17	3	12,39	1	0,63	تيزي نبشار
13	2	76.3	3	90	3	98,75	1	66.63	3	12,69	1	0,77	واد البارد
14	3	91.50	2	80	3	97,93	2	100.05	3	8,92	1	1,55	بني عزيز
14	3	88.10	2	75	3	98,31	2	104.69	3	9,60	1	1,58	عين السبت
13	2	76.30	3	85	3	97,36	1	66.31	3	10,73	1	1,00	معاوية
16	3	87	3	99	3	98,62	2	97.34	3	15,01	2	3,80	عين ولمان
14	2	76	3	96	3	97,23	2	88.90	3	15,61	1	1,04	قلال
14	3	85.5	3	92	3	98,66	2	94.04	2	18,77	1	1,44	قصر الابطال
11	2	76.10	3	90	2	94,04	1	77.98	2	19,24	1	1,42	اولاد سي احمد
13	3	85,00	3	85	3	98,88	1	80.63	2	19,52	1	1,65	قجال
13	3	83,00	3	95	3	97,25	1	74.32	1	29,22	2	2,12	اولاد صابر
14	2	74	2	75	3	99,17	3	91.82	3	11,60	1	1,29	صالح باي
9	1	65	1	69	3	99,33	1	77.06	2	21,38	1	1,11	اولاد تبان
9	1	58	2	70	2	95,59	1	84.25	2	21,92	1	1,48	الرصفة
10	1	63	1	60	2	96,08	2	92.37	2	20,43	2	2,27	الحامة
10	3	83	1	60	2	96,10	1	81.72	2	19,29	1	-0,17	بوطالب

14	3	84	3	100	3	98,10	1	82.26	3	14,99	1	1,29	عين ازال
13	2	66.5	3	100	3	98,03	2	95.17	2	16,51	1	1,11	عين الحجر
14	2	68.5	3	100	3	99,01	2	98.22	3	7,10	1	1,48	بير حدادة
14	2	68.6	3	100	3	98,59	2	100.61	2	18,24	2	2,27	بيضاء برج
13	2	77	2	72	3	96,74	1	77.30	3	12,71	2	2,21	بني ورثيلان
12	2	65.5	2	70	3	99,19	1	83.34	3	9,82	1	0,94	عين لقراج
12	2	76.5	2	75	3	97,77	1	71.42	3	14,83	1	0,71	بني شبانة
12	1	60.5	3	92	3	97,37	2	97.74	2	22,50	1	0,29	بني موحلى
17	3	95.5	3	76	3	97,39	2	90.03	3	14,83	3	4,67	بوعنداس
13	3	91.20	2	70	3	98,24	2	88.22	2	25,25	1	-0,08	بوسلام
11	3	85.20	2	82	3	99,24	1	77.80	1	31,14	1	-0,33	ايت تيزى
11	2	77.50	3	88	3	97,08	1	71.85	1	27,48	1	-0,41	ايت ن.مزادة
14	3	95.20	3	100	3	98,29	1	77.82	3	7,12	1	0,83	بوقاعة
16	2	66	3	100	3	97,10	2	96.53	3	9,01	3	6,42	عين الروى
14	2	75.50	3	100	3	97,94	2	115.50	3	6,84	1	1,34	بنى وسين
12	2	71	2	80	3	96,79	1	79.86	3	13,81	1	1,08	حمام القرقور
12	1	61	2	70	3	98,01	2	95.27	3	11,64	1	1,09	ذراع قبيلة

قنزات	0,90	1	26,34	1	69.44	1	97,44	3	87	3	90	3	12
حربيل	2,06	2	29,41	1	51.87	1	94,24	2	80	2	78	2	10
ماوكلان	1,06	1	25,57	2	121.88	3	98,39	3	55	1	75.50	2	12
تالة ايفاسن	0,17	1	10,87	3	112.72	2	98,63	3	65	1	86.50	3	13
العلمة	2,96	2	5,17	3	100.24	2	99,53	3	60	1	93	3	14
القلتة الزرقاء	1,45	1	11,63	3	72.54	1	97,80	3	69	1	95.50	3	12
بازر صخرة	1,85	1	11,98	3	89.22	2	99,16	3	64.5	1	95.15	3	13
حمام السخنة	3,52	2	30,55	1	77.80	1	98,00	3	90	3	95.50	3	13
الطاية	0,66	1	36,89	1	122.68	3	96,72	3	90	3	96	3	14
التلة	0,57	1	22,46	2	95.17	2	97,79	3	78	2	90.50	3	13
بئر العرش	1,39	1	26,44	1	82.31	1	98,30	3	100	3	64	1	10
بلاعة	1,12	1	26,21	2	97.89	2	98,58	3	100	3	78.50	2	13
الولجة	1,38	1	30,06	1	82.98	1	95,93	2	100	3	50	1	9
تاشودة	-0,04	1	35,11	1	75.96	1	96,75	3	100	3	89	3	12
جميلة	1,59	1	12,39	3	67.19	1	97,19	3	90	3	96.50	3	14
بنى فودة	1,21	1	11,74	3	80.08	1	97,28	3	85	3	94.50	3	14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة الذكر.

تصنيـــف البلديـــات حســـب درجـــة الحرمـــان: بعد تشخيص ظاهرة الفقر بدقة(عدد السكان، الخصائص السكانية، الاجتماعية و الاقتصادية)، من اجل تحليل مسببات الفقر و تحديد المؤشرات التي من خلالها نصنف البلديات حسب درجة الحرمان و التي تنقسم إلى ثلاث درجات أساسية:

جـــدول رقـــم (28): تصنيـــف البلديـــات حســـب مؤشـــر الفقـــر الكلـــي(درجـــة الحرمـــان)

ثم نقوم بتقدير درجة الفقرالإجمالي و عدم المساواة التي يتم من خلاله تصنيف البلديات.و يتم ذلك بالطريقة التالية:

X = 3 / (أحسن نقطة – اضعف نقطة)

3 ≈ 2.66 = 3/(9 – 17)

القسم الأول: Forte Précarité البلديات الفقيرة جدا

أضعف نقطة + X = X1

12= 3 + 9

X1 : و هي البلدية التي لديها أحسن نقطة في القسم الأول.

القسم الثاني: Précarité Relative بلديات في وضعية متوسطة

X2 = X + X1

15 = 3 + 12

X2 و هي البلدية التي لديها أحسن نقطة في القسم الثاني

البلدية	إجمالي النقاط
عموشة	17
بوعنداس	17
عين ارنات	16
تيزي نبشار	16
عين ولمان	16
عين الروى	16
سطيف	15
الاوريسيا	15
اولاد عدوان	15
مزلوق	14
عين الكبيرة	14
الدهامشة	14
بني عزيز	14
عين السبت	14
قلال	14
قصر الابطال	14
صالح باي	14
عين ازال	14
بير حدادة	14
بيضاء برج	14
بوقاعة	14
بنى وسين	14

القسم الثالث: بلديات Faible Précarité

في وضعية ملائمة

$X3 = X + X2$

$18 = 3 + 15$

X3 و هي البلدية التي لديها أحسن نقطة في القسم الثالث

البلدية	النقطة
العلمة	14
الطاية	14
جميلة	14
بنى فودة	14
عين عباسة	13
واد البارد	13
معاوية	13
قجال	13
اولاد صابر	13
عين الحجر	13
بني ورثيلان	13
بوسلام	13
تالة ايفاسن	13
بازر صخرة	13
حمام السخنة	13
التلة	13
بلاعة	13
عين لقراج	12
بني شبانة	12
بني موحلى	12
حمام القرقور	12
ذراع قبيلة	12
قنزات	12
ماوكلان	12
القلتة الزرقاء	12
تاشودة	12
اولاد سي احمد	11
ايت تيزى	11

	ايت ن.مزادة	11
	سرج الغول	10
	الحامة	10
	بوطالب	10
	حربيل	10
	بئر العرش	10
	بابور	9
	اولاد تبان	9
	الرصفة	9
	الولجة	9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة الذكر و على وثائق وكالة التنمية الاجتماعية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البلديات تتوزع إلى 3 فئات: بلديات تعاني الفقر أو الحرمان الشديد (وضعية غير مقبولة) والتي يقدر عددها 21 بلدية، و الفئة الثانية؛ وهي تمثل البلديات الفقيرة (وضعية متوسطة) و يقدر عدد البلديات فيها 33 بلدية، و البلديات الباقية 6 بلديات تمثل بوضعية مقبولة.

و الجدول أدناه يوضح توزيع وضعية الفقر على السكان.

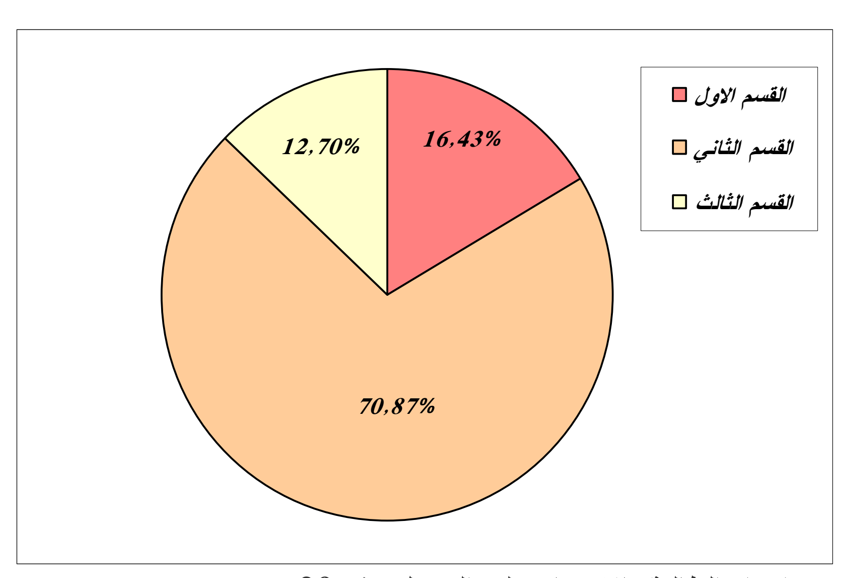
جـــدول رقـــم (29): درجـــة فقـــر البلديـــات و السكـــان

التصنيف	عدد البلديات	السكان	النسبة
القسم الأول	21	243511	16.43
القسم الثاني	33	1050572	70.87
القسم الثالث	6	188167	12.70
المجموع	60	1482250	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

يبين الجدول أن نسبة الفقر الشديد في ولاية سطيف تقدر ب16.43% و بالتالي بلغ عدد السكان فيها 243511 نسمة، أما عدد السكان الذين لا يعانون الفقر188167 نسمة من إجمالي السكان (وضعية ملائمة) ، بنسبة 12.70% و غالبية السكان و التي تمثل نسبة 70.87% يمكن تصنيفها ضمن الطبقة المتوسطة.

شكل رقم (18): تمثيل بياني لأقسام الفقر في ولاية سطيف



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 29 .

و إذا أردنا التعمق أو تحليل هذه النسب بطريق دقيقة فانه نجد أن نسبة البطالة في القسم الثالث من تصنيف البلديات (الوضعية المقبولة) تقدر بـ: 11.09% (188167 نسمة من إجمالي السكان) و وصلت نسبة البطالة بين السكان ذات الوضعية المتوسطة إلى 15.87%، أما نسبة انتشار الفقر في وسط السكان الذين يعانون من الفقر الشديد تشير إلى 21.58 % هي تمثل اكبر نسبة بين وضعيات الفقر الثلاثة هذا من جهة البطالة.

أما جانب المستوى التعليمي فإننا نجد أن نسبة التمدرس تتوزع كالتالي: وصلت النسبة إلى 102.88 % لفئة الوضعية المقبولة أو اللافقر، و90.35 % للفئة المتوسطة في بلغت 80.76 % لفئة الفقراء جدا. و هذا ما يبينه الجدول التالي:

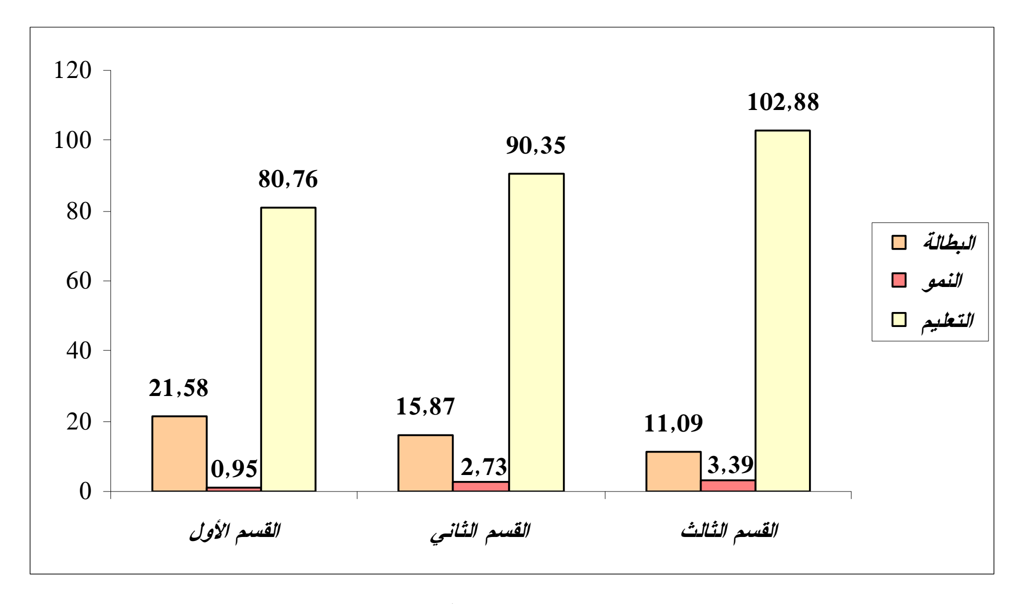
جـــدول رقـــم (30): نسبـــة البطالـــة، النمـــو و التمـــدرس حســـب أقســـام الفقـــر في البلديـــات

	البطالة %	النمو %	التعليم %
القسم الأول	21.58	0.95	80.76
القسم الثاني	15.87	2.73	90.35
القسم الثالث	11.09	3.39	102.88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ أن هناك علاقة طر دية بين وضعية الفقر و مستوى البطالة حيث انه كلما كانت نسبة البطالة مرتفعة أدى هذا إلى وضعية مزرية أي فقر شديد و كلما قلت نسبة البطالة قلت حدة الفقر في المجتمع، أما بالنسبة لعلاقة الفقر بنسبة للتعليم و معدل النمو فالعلاقة الموجودة بينهما هي علاقة عكسية إذ أن زيادة مستوى التعليم أدى هذا إلى قلة نسبة الفقر وحدته في البلدية، و نفس الشيء بالنسبة لعلاقة الفقر بالنمو و الذي يرتبط بالمستوى الصحي. و يمكن التبرير بالتمثيل البياني التالي:

شكـــل رقـــم(19): توزيع نسبة البطالة، النمـــو، التعليـــم لوضعيات الفقـــر المختلفة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه رقم 30.

خلاصـــة الفصـــل

إن الفقر مخيم على بعض بلديات سطيف و زاد حدة في سنوات انتشار الإرهاب، كما أن السكان قد أرعبوا لدرجة عالية خصوصا المناطق الجبلية، وأن مختلف القواعد الاقتصادية والاجتماعية قد تعرضت لخسائر وهدمت و لا يزال الفزع لحد الآن والخوف في قلوب المواطنين لغاية اليوم.

و يعد السكان شبابا نسبيا و يوجد العديد من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة كما لا يتمتع جزء كبير من العمال بأي تأهيل.

إن الوضع السكني رديء في المناطق الفقيرة، حيث أن البيوت في حالة غير جيدة و ازدادت الوضعية تدهورا من جراء التهديدات التي سببها الإرهاب، أدى إلى نزوح ريفي هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتقاد سكان الريف أن المدينة حل لجميع المشاكل في نظرهم (الحصول على التعلية والصحة و العمل و مختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية) أدى بهم إلى الاستقرار في بيوت قصديرية.

و بالتالي أصبح الفقر يمثل جزءا هاما من حزام البؤس و الحرمان ببلدياتنا التي أصبحت تعاني التهميش و الإقصاء الدائم في جميع الميادين ؛ حيث أصبح سكانها مهمشين لا يفقهون معنى كلمات عديدة كالغاز الطبيعي مثلا، و صعوبة المسالك دون وصول هذه الطاقة إلى منازلهم ولم يحققوا حتى الاكتفاء في تزويدهم بمصادر أخرى ليدخلون في متاهات البحث عن هذه المادة ، وهذا يرجع كذلك للتكلفة الباهظة لهذه المشاريع و نقص التنمية الجماعية في المناطق المعزولة و تفرق المشاتل عن بعضها؛ حيث لم تربط بشبكة الطرقات ما عدا بعض المشاتل التي تعبرها طرق وطنية.

ما زاد الفقر فقرا و عزلة هو هجرة أهاليها منها و التوجه نحو المدن الكبرى لطلب العمل فهنا أصبحوا يشكلون عائقا على كلتا الجهتين، بمعنى حملا كبيرا على المدن الكبرى من ناحية الضغط السكاني و نزوحا من البلديات الصغرى التي أصبحت خالية و تعاني العزلة الدائمة.

نجد أن المدن غالبا ما تستحوذ على اهتمام اكبر في حجم و نوعية الخدمات و الاستثمارات، كما أن الفرص الاقتصادية فيها للتوظيف و الاستثمار و الترقي اكبر؛ الخدمات الأساسية التي يكون لها تأثير في ظاهرة الفقر مثل التعليم و الخدمات الصحية و الإسكان و البنية الأساسية و خدمات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب تكون في المناطق الحضرية التي يسهل الوصول إليها نسبيا.

الخاتمة العامة

خاتمـــــة عامـــــة

يظهر مشهد التنمية العالمي في السنوات الأخيرة صورة درامية لتقدم بشري لم يسبق له مثيل و لبؤس بشري لا يمكن التعبير عنه بكلمات، لتقدم البشرية جنبا إلى جنب مع فقر عالمي شامل يثير الاكتئاب، لذا فإنه من غير المستغرب أن يعاد وضع قضية الفقر و تقليصه واستئصاله على راس جدول أعمال التنمية الدولية؛ و أصبح القضاء على الفقر ضرورة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية للبشرية من طرف الحكومات.

شهد القرن الحالي إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر خصوصا في الدول النامية، و قد ترتب على هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر مثابرات نظرية و تطبيقية في مجال قياس الفقر و دراسة أهم محدداته؛ كذلك دراسة تفاضل أحوال الفقراء و التعرف على كيفية القضاء على الظاهرة.

إن قضية الفقر من حيث هو ظاهرة معقدة متعددة الوجوه اقتصادية و اجتماعية موجودة في جميع المجتمعات و في جميع العصور و بدرجات متفاوتة، تنجم عن الاختلالات الهيكلية مع مستويات عديدة و متداخلة منها الدولة و الاقتصاد و المجتمع و الثقافة و البيئة.

و من المظاهر الهامة لتطور مفهوم الفقر في العصر الحديث، الانتقال من الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة، و هذا التحول الدلائلي هام لان غياب القدرة لا يعني بالضرورة غياب الإرادة و عموما يطرح قضية المسؤولية الموضوعية (ربط ظاهرة الفقر بحقوق الإنسان بمفهومها الحديث)؛ لا أحد يستغرب وجود الفقر في مجتمع ما لأنه موجود في جميع المجتمعات، و كأنما هو من خصائص كل مجتمع، إلا ان الفرق يبقى في درجة الفقر و نسبة الفقراء في المجتمع.

أما اليوم فان الرأي الذي اخذ يسود في العقود الأخيرة و لا سيما في السنين الأخيرة هو أن الفقر شكل من أشكال الإقصاء و التهميش و مس بكرامة الإنسان، و من ثم فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان ينجر عنه انتهاك للعديد من الحقوق؛ منها الحق في الشغل و الدخل المناسب و العيش الكريم و الضمان الاجتماعي و الصحة الاجتماعية و هي حقوق اقتصادية و اجتماعية أساسية.

الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب فليس الفقر نقصا في الدخل فحسب أو حتى ندرة في فرص العمل، و لكنه أيضا تهميش لطبقة من المجتمع و حرمان للفقراء من المشاركة في صنع القرار و إبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية.

فالتصدي لمشكلة الفقر اذن يحتاج لرؤية مستقبلية واسعة مصحوبة بعمل دؤوب في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و يجب ان يستند هذا العمل الدؤوب على تحليل سليم و تحريك لتلك الدوافع القادرة على إحداث التغيير المطلوب تتشابك قضية الفقر مع قضايا كثيرة ،و كلها تتعلق بقضايا التنمية و الأوضاع المختلفة لها و خاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي و أسلوب الحكم.

يساهم النمو السكاني الغير خاضع للسيطرة في زيادة و إدامة الفقر مما يطمس في أغلب الأوقات التقدم المتواضع المحرز في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية؛ كذلك يؤدي النمو السكاني المرتفع إلى تركيبة أعمار فتية تخلق بدورها معدل إعالة عالية و هذا لا يتسبب في عبء كبير على الموارد المالية للفقراء فحسب، و إنما يخلق أيضا ضغوطا على سوق العمل الذي يتعين عليه توفير عدد كاف من الوظائف للشباب الذين ينضمون إلى القوة العاملة لأول مرة.

هناك ترابط مباشر بين الفقر و الوضع الصحي و التحصيل العلمي؛ فالاستثمار في الموارد البشرية كتحسين مستويات الصحة و التعليم، لا يساهم في تقليص الفقر فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تنمية و نمو إنتاجي.

من الواضح إن أية استراتيجية جدية للقضاء على الفقر لابد و أن تعالج قضية الاحتياجات الأساسية و الرعاية الصحية و التعليم و المأوى و الحصول على إمدادات المياه و النظافة و توفير الخدمات الاجتماعية ذات النوعية الجيدة للفقراء.

إن قضيتي تزايد البطالة و الاستخدام غير الكامل تواجهان معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ترتبطان ارتباطا وثيقا وواضحا بازدياد مستويات الفقر.

إن العودة القوية لمشكل القضاء على الفقر إلى الخطة الإنمائية، إنما هو دليل على عدم نجاعة الأساليب المتبعة في الماضي، ويبقى الجدل قائما حول تقديرات الفقر، و لكن يمكن القول إن الحكومة لا تملك القدرة على محو الفقر مهما كان حجمه الحقيقي.

عنصر الفقر من الظواهر المعقدة التي تتسبب بعدد من العوامل و تتفاعل معها،و هي ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء المجتمع ولا تقتصر على جزء جغرافي منه، هي في الحضر كما هي في الريف و مع ذلك يمكن القول بان ظاهرة الفقر في معظم الأحيان تكون موزعة بطريقة غير متكافئة، فهي كظاهرة أعلى في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، و ضمن البلد الواحد عادة ما تكون ظاهرة الفقر أكثر انتشارا في الريف مما في المدن و المناطق الحضرية.

و تعتمد محاولات القياس أساسا إلى خصائص هذه الظاهرة وليس إلى العوامل المولدة لها وبالرغم من أهمية محاولات قياس الفقر بغية تحديد مستواه و تحليل خصائصه، فانه من المهم أيضا معرفة الأسباب المولدة للفقر بغية صياغة السياسات التي تهدف إلى الحد منه.

النتائـــج

– الفقر مشكلة عالمية و ظاهرة اجتماعية لها امتدادات اقتصادية و انعكاسات سياسية؛ فهي لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في الحجم و الطبيعة و الفئات المتضررة منها.

_ الفقر ليس حالة كائنة و إنما هو نتاج لعمليات ديناميكية.

_ لا يمكن أن نتكلم عن العلاقة الموجودة بين مؤشرات الفقر كل على حدا، فهناك ارتباط وثيق بين هذه المؤشرات.

_ إن القضاء على مشكلة الفقر كان ولا يزال بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الإنساني.

_ إن الفقر سيزداد مع زيادة النمو السكاني وتراجع النمو الاقتصادي، و زيادة التفاوت في الدخول و تفاوت توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة و استمرار عدم مشاركة الفقراء في العملية الإنتاجية فضلا عن انعدام القدرات الأساسية لديهم.

– عدم وجود تعريف متفق عليه للفقر نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الثقافية.

_ ليس من السهل أن توصف حياة الفقراء بالاعتماد على مؤشر منفرد.

– الفقر أكثر من حرمان مادي انه يتضمن أيضا فقرا في المشاركة و فقرا في الاقتدار والتمكين الاجتماعي؛ أي أن الفقر هو ظاهرة معقدة ومتشابكة و متعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية و لا يمكن حصرها في البعد الاقتصادي.

_ إن برنامج الإصلاح الاقتصادي و الذي يؤكد مبدأ الخوصصة وما لهذا البرنامج من نتائج اجتماعية سلبية على الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل وأن اقتصاد السوق الحر فشل في الحد من الفقر و الإقلال من التفاوت و توزيع الدخل غير عادل.

_ تعتبر مسألة تشخيص محددات و ملامح و مؤشرات الفقر عناصر أساسية لتحليله، حيث تكتسبها أهمية بالغة، و ذلك أن هذه العملية تمثل الشرط الضروري لرسم السياسات الموجهة إلى مكافحته.

_ إن نجاح خطة التنمية من اجل التقليل من الفقر مرتهن بمشاركة الأفراد على النطاقين المحلي والوطنـــي في تحديــد أهدافهـــا لتحسيـــن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة للفرد والمجتمع.

_ غالبية الفقراء عاطلون عن العمل أو يحصلون على أجور يومية منخفضة.

توصيــــات

يمكن التقدم بالمقترحات التالية:

_ الوعي بهذه المشكلة و أهمية التصدي لها بأبعادها المختلفة، ن خلال المزيد من الدراسات لهذه الظاهرة و حلقات البحث و الندوات.

_ إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

_ الفقر ظاهرة قائمة بذاتها؛ تعالج باقتلاع أسبابها خاصة وان استمرار ظاهرة الفقر و اتساع مداها و تأثيرها في كثير من المناطق، قد أصبح سمة هيكلية لا تجدي معها سياسات التخفيف و مناهجه و برامجه.

_ نظرا لكون الفقر ظاهرة معقدة و ذات أبعاد متعددة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، فلا بد من أن يعكس المفهوم المستخدم هذه الظاهرة بكافة جوانبها و تشابكاتها، إذ أن التشخيص الصحيح للمحددات هو الشرط الصحيح للقضاء على الفقر و ليس فقط للتخفيف منه.

_ بما أن النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسين حياة السكان، و بما أن فروق الدخل موجودة في معظم البلدان. فان موضوع إعادة توزيع الدخل من أن يشمل الفقراء يجب أن يحظى باهتمام على المستوى الجزئي و الكلي.

_ يجب أن يدعم القطاع الخاص و المؤسسات المحلية و الشركاء الدوليين الحكومات في جهود الحد من الفقر.

_ لا بــد من إيجاد علاقة ثلاثيـــة شاملـــة بين المجتمـــع المدنـــي _مؤسســـا ت الدراسات والبحث العلمي _الوكالات المتخصصة في مجالي التشغيل و مكافحة الفقر.

_ من هنا تنشأ الأهمية التي تعطى لهذا الجانب؛ و في حين أن باب الاجتهاد يبقى مفتوحا.

وعليه فالمطلوب من مؤسسات البحث العلمي ومن المؤسسات الدولية المعنية بقضايا التنمية الاجتهاد للإجابة على الأسئلة التالية:

_ كيف يحافظ العمل الجواري المنفتح على تحقيق الحاجيات الاجتماعية و كذا تنفيذ مشاريع التنمية الجماعية بالاعتماد على مشاركة المواطنين لتحسين نبضات الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة؟

_ إقرار مفهوم التنمية والإدماج الاجتماعي وسيلة لقياس مستوى معيشة السكان؟

_ هل ان ظاهرة الفقر تعولمت بالفعل من جراء التحولات الاقتصادية و السياسية ذات التوجه الاحادي للنظام الليبيرالي؟

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجـــع

أ- باللغـــة العربيـــة

1/ احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

2/ إبراهيم العيسوي، انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟ دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1985.

3/ اسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، دار الأمين للطباعة والنشر و التوزيع، 1997.

4/ إسماعيل قيرة، علي الغربي، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، افريل 2001.

5/ اسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية، علي غربي، عولمة الفقر: المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء و المحرومين، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003.

6/ السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة 1981.

7/ براون لستر وآخرون، تقييم عن وضع العالم، ترجمة: سيد رمضان هدارة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1992.

8/ بن اشنهو عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830- 1963، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1979.

9/ بهلول محمد بلقاسم حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976.

10/ بهلول محمد بلقاسم حسنا، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.

11/ ثيودور شولتر، كيفية التنمية البشرية، ترجمة: سميرة بحر، مكتبة الوعي العربي، الفجاله، 1981.

12/ درننج اين، الفقر و البيئة: الحد من دوامة الأفق، ترجمة: محمد صابر، الدار الدولية للنشر، القاهرة، الكويت، لندن، 1991.

13/ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في اثر النظام الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، منشورات عالم المعرفة سنة 1987.

14/ رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني، التنميـــة الاقتصاديـــة، جامعـــة عيـــن شمـــس، مصر، دون سنة النشر.

15/ صفوح الأخرس، علم السكان، وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، 1980.

16/ صموئيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، بيروت، 1984.

17/ عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية سنة 1999.

18/ عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

19/ عبد الله عطوي، السكان و التنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

20/عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1999.

21/ عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية و التنمية في الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

22/ عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، بيروت، 2001.

23/ عدنان حسن باحارث، أسباب الفقر في العالم الإسلامي و دور التربية في التنمية، دار المجتمع للنشر و التوزيع، المدينة المنورة، 1994.

24/ علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.

25/ علي حسين شبكشى، العولمة: نظرية بلا منظر، مطبعة المدينة، جدة، يناير 2001.

26/ عمر صدوق أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

27/ فيليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.

28/ فيدل كاسترو، أزمة العالم، دار المستقبل للطباعة و النشر و التوزيع،ط1، 1992.

29/ كالن سير روي، عالم يفيض بسكانه: عرض لأسباب المشكلة و حل جذري لها، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر، 1996.

30/ لوري ان مازور، ما وراء الأرقام: قراءات في السكن و الاستهلاك و البيئة، ترجمة: سيد رمضان هدارة، نادية حافظ خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1994.

31/ لستربراون و آخرون، تقييم عن وضع العالم،ترجمة: سيد رمضان هدارة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1992.

32/ مايكل ايديجمان، الاقتصاد السياسي: النظرية السياسية، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1988.

33/ محمد احمد الدوري، التخلف الاقتصادي ، طبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

34/ محمد حامد دويدار، أصول الاقتصاد السياسي، الجزء2: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1996.

35/محمد حسين الغامري، ثقافة الفقر: دراسة في الانتريولوجيا الحضرية، المركز العربي للنشر و التوزيع الإسكندرية 1980.

36/ محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

37/ محمد عبد الرؤوف و آخرون، حاجة الإنسان العربي للغذاء و الصحة و رعاية الطفولة، دار النشر، طلاس، 1991.

38/ محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1981.

39/ محمد الجوهري، سعاد عثمان، انتربولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999.

40/ محمد عاطف غيث، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

41/ مريم احمد مصطفى، إحسان حفظى، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.

42/ مسعد محي محمد، نظام الزكاة بين النص و التطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

43/ مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

الاطـــروحـــــات

1/ احمد خليفي ،محاولة تحليل اثر النمو السكاني على التنمية و إسقاطها على حالة الجزائر للفترة 1980−1993، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995.

2/ لزهر شين، اثر راس المال البشري على النمو الداخلي"حالة الاقتصاد الجزائري 1970−2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004−2005.

3/ كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،1999−2000.

معجـــــم

1/ إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، 1975.

الرسائـــل والمـــذكـــــرات

1/ احمد خليفي، محاولة تحليل اثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر للفترة 1980−1993، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995.

2/ كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،1999−2000.

3/ لزهر شين، اثر راس المال البشري على النمو الداخلي"حالة الاقتصاد الجزائري 1970− 2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004−2005.

المجـــــلات

1/ ابراهيم العيساوي، الفقر و الفقراء في مصر، الوقائع و التشخيص و العلاج، بحوث اجتماعية عربية، القاهرة، العدد13، 1998.

2/ اسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان و المدينة،جامعة منتوري قسنطينة،دون سنة النشر.

3/ الزبير عروس، المجتمع المدني، الإدارة، الرأي و الفقراء الجدد، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد 53، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر 2000.

4/ انطوان حداد: الفقر في لبنان، سلسلة مكافحة الفقر، 1996/12/14، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.

5/ اينانج ايبونج هارستروب، الفقر: تركيز جديد، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق جمهورية العربية السورية28–29 فبراير، 1996.

6/ بوفلحة غياث، " المنظومة التربوية بين الواقع و الطموح"، مجلة الرواسي، دار الشباب للطباعة و النشر، باتنة،العدد، 1991.

7/ بيرسترويل و آخرون، الفقر في الضفة الغربية و قطاع غزة، (محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه و محدداته)، الأمم المتحدة 1997.

8/ بير سترويل، من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان، مجلة دولية للعلوم الاجتماعية(الفقر)، العدد148، اليونسكو، 1999.

9/ جورج فارس القصيفي، الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي، ورقة عمل 10، مناهضة و إزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.جمهورية العربية السورية28–29 فبراير، 1996.

10/ جميل هلال: الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة: محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه و محدداته، الأمم المتحدة 1997.

11/ حسين يحي، عبد الله الربيعي، ماجد بدر، قياس الفقر و توزيع الدخل في الأردن، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 24، 2001.

12/ ديبا ناريان، "الفقر هو انعدام الحيلة و انعدام القدرة على التعبير"، مجلة التمويل و التنمية، العدد: 04، ديسمبر 2000.

13/ زكية سبتي، البطالة والإقصاء الاجتماعي، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد7، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

14/ ساش، هل يمكن الفضاء على الفقر المدقع؟ ترجمة: محمد السقا–عماد الدين علي، مجلة العلوم، مفترق طرق أمام الكرة الأرضية،المجلد22–العدد5، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ايار2006.

15/ عبد الوهاب شمام، مجلة العلوم الإنسانية (البلدان النامية و النظام الاقتصادي العالمي الراهن) منشورات جامعة منتوري قسنطينة العدد: 10 سنة 1998.

16/ عبد الحميد عبدولي، عناصر تخفيف الفقر في ريف الوطن العربي: تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة، عن القضاء على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية(مناهضة و إزالة الفقر)، دمشق، فبراير 1996.

17/ عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية مراجعة نقدية: التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

18/ عائشة باركي، الحركة الجمعوية في الجزائر و تجربة اقرأ، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد53، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 2000.

19/ فريد كورتل، الفقر مسبباته أثاره و سبل الحد منه... حالة الجزائر، مجلة الاقتصادية والمناجمنت، منشورات جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، العدد2 ، مارس 2003.

20/ كالن سير روي، عالم يفيض بسكانه:عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر1996.

21/ كوهين، سكان العالم يزدادون عددا، ترجمة:عماد الدين علي، مجلة العلوم، مفترق طرق أمام الكرة الأرضية، المجلد22-العدد5، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ايار2006.

22/ محمد الصقور، السياسات الاجتماعية و الفقر في المنطقة العربية، مناهضة و إزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاة على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، جمهورية العربية السورية28-29 فبراير 1996.

23/ محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، 1996.

24/ منيرة فخرو، الفقر في الوطن العربي، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، جمهورية العربية السورية 28-29 فبراير 1996.

25/ نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية: مفهوم القياس، مجلة المسقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد283، 2002.

26/ نادية رمسيس، النظرية الغربية و التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية1984.

الـــدوريـــــات

1/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اثر السياسات الاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية على الفقر، الأمم المتحدة 1996.

2/ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، الأمم المتحدة، 1997.

3/ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غرب آسيا (منظور اجتماعي)، الأمم المتحدة 1997.

4/ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الفقر و طرق قياسه في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء قاعدة البيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، 2003.

5/ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12، الجزائر، 1998.

6/ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة 13، الجزائر، 1999.

7/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 1999، الدورة 15، الجزائر، 2000.

8/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، الجزائر، 2001.

9/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2001، الدورة 19، الجزائر، 2001.

10/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، دورة 19، الجزائر، نوفمبر 2001.

11/ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة 23، الجزائر، نوفمبر 2003.

12/ الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية والهيئات المماثلة لها، مكافحة الفقر بواسطة التنمية: من اجل مقاربة عن طريق الشراكة، الجزائر 2003.

13/اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي _الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية_، الجزائر، أوت 2006.

14/ البنك الدولي، تقرير عن التنمية البشرية في العالم 1990.

15/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير اجتماعات الخبراء عن قضايا على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، المجلد 01، فبراير 1996.

16/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، المجلد 01، فبراير 1996

17/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية"، مكافحة و إزالة الفقر، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 1997.

18/ تقرير التنمية البشرية لعام 2000، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNND ، الأمم المتحدة.

19/ جامعة الدول العربية: المشروع العربي، النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة، الديوان الوطني للإحصائيات، جوان 2003.

20/ صندوق النقد الدولي و البنك للإنشاء و التعمير، "الحد من الإنفاق، التمويل والتنمية"، واشنطن، ديسمبر 1991.

21/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، "قرارات من اجل التنمية، المرأة و التمكين و الصحة الإنجابية"، حالة سكان العالم 1995، اوكفورد، 1995.

22/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تغيير المواقع: السكان والتنمية ومستقبل الحضر"، حالة سكان العالم 1996، الدنمارك، 1996.

23/ مؤتمر العمل الدولي، الخلاص من الفقر، التقرير الأول، مكتب العمل الدولي جنيف، الدورة 91، 2003.

24/ وزارة الصحة و السكان، الإسكان و التنمية في الجزائر، الجزائر ديسمبر 1998.

25/ وزارة الفلاحة، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، الجزائر، 2000.

26/ وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء، الجزائر 2000.

الجـرائـــــد

1/ العباسي بوعلام، "الفقر في الجزائر"، المجاهد الأسبوعي، العدد: 2077، من 22 إلى 2000/5/29.

مواقع انترنيت

1/ ناصـــــر مــــــراد، تشخيـــــص و مكافحـــــة ظاهـــــرة الفقـــــر فــــــي الجزائــــــر، انظر في: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc، يوم : 2007/6/22.

2/ يحي سعيدي، ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها، انظر في: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2107.doc، يوم : 2009/1/15.

3/ محمد عجيلة، استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة، انظر في: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2114.doc، يوم : 2008/12/12.

ب- باللغـــــة الأجنبيـــــة

Les ouvrages

1/ A.Buisri et Autres, « un objectif Ambitieux », Actes Des Journée d'Etudes, Population, Société Et Développement en Algérie, CENEAP, Alger, 1997.

2/ Abdelmadjid Bouzidi, Les Année 90 De l'Economie Algérienne, ENAG, Alger,1999.

3/ Benferhat Saad, Niveau De Vie Des Ménages Développement Humain Et Bonne Gouvernance Démocratique: Cas De L'Algérie 1962-2006, Présentée en Vue De l'Obtention Du Doctorat D'Etat en Science Economique, Université Farhat-Abas, Sétif, 2006-2007.

4/ BRISSET Claire, Pauvreté, Hachette Livre, France, 1996.

5/ DEKKAR.N et Autres, La Démographie Algérienne en Algérie, CENEAP,Alger, Mai 1999,

6/ G.K.Galbraith, Dans Les Riches en Les Pour Vis, Edition Du Seuil, Paris 1985.

7/ .kouidri.M et Hamid Khaldoun, Famille et Démographie en Algérie, CENEAP, Alger, Mai, 1999.

8/ Marc Moutousee, Marc moutousee, Pour Comprendre La Sociologie, Dépôt Légale, France 1998.

9/ M.A. CHIHEB, Communication: Pauvreté & Exclusion en Algérie, Conseil National Economique & Social, Alger, 2000.
10/ Mohamed Khouidri, " Crise & Appauvrissement en Algérie: Essai De Conceptualisation & De Mesure De Population », Crise & Pauvreté en Algérie Quelles Perspectives?. INSEA, Alger, 1998.
11/ N.DEKKAR & Autres, La Démographie Algérienne Face Aux Grandes Question De Société, CENEAR?, Alger, Mai 1999.
12/ Nadir Abdellah Bennatti, l'Habitat Du Tiers Monde " Cas De l'Algérie" , SNED, Alger , 1982.
13/ X avier Greff, l'Impôt Des Pauvres :Nouvelle Stratégie De La Politique Sociale, Dunod Bordas, Paris, 1978.

Les Dictionnaires

1/Bernard Guerrient, Dictionnaire D'analyse Economique, Théorie des Jeunes Micro-Economique, Edition La Découvert, Paris 1997.

Revues & Rapports

1/ Banque d'Algérie, Evolution De La Dette Extérieure De l'Algérie, Media BANK, N58, Alger 2002.
2/ CENEAP, «Elément De Réflexion Pour Une Politique De Population », La Revue Du CENEAP : Analyse & Prospective, CENEAP, Alger, 1999.
3/ C.E.N.E.A.P, La Pauvreté en Algérie : Evolution & Tendances, N°22, Alger, 2001.
4/ CEPED, « Pauvreté & Changement Démographiques », La Chronique Du CEPED, N°29, France, 1998.
5/ C.N.E.S, Le Guide Des Indicateur Economiques & Sociaux, MLP,Alger, 1996
6/ C.N.E.S, Projet d'Etude Sur Le Déterminant De La Pauvreté, Version Prière, Alger, 2001.
7/ C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain, Algérie, 2006.
8/ Département Des Affaires Economiques & Sociales, La Lutte Contre La Pauvreté Des Masses & Le Chômage, Opinions & Recommandations Du Comité De La Planification Du Développement, Nations Unies, New York, 1972.

9/ Document De La Banque Mondiale, Croissance, Emploi & Réduction De La Pauvreté, Alger, Juin 1997, Rapport N° 46618.

10/ Documents Adoptés Par La 8[éme] Rencontre De l'Associationnel Des Conseils Economiques & Sociaux & Institution Similaires (A.I.C.E.S.I.S)La Lutte Contre La Pauvreté Par Le Développement Durable: Pour Une Approche en Partenariat, C.N.E.S, Alger 24 et 25 Juin 2003.

11/Ministère De l'Action Social & De La Solidarité Nationale, Carte De La Pauvreté en Algérie 2001.

12/Ministre Chargé De La Solidarité Nationale, Communication Du ministère Chargé De La Solidarité Nationale: Stratégie De Lutte De Pauvreté Et l'Exclusion, Alger, Janvier 2001.

13/Observation Nationale De La Pauvreté & De L'exclusion Sociale, Rapport 2000, La Documentation Française, Paris 2000.

14/ PNUD, « Vaincre La Pauvreté Humaine », Rapport Du PNDU Sur La Pauvreté 1998. Nations Unies New York 1998.

15/ Programme Des Nations Unies Pour Le Développement, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 1998, Economica, Paris.

16/ Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, 2000, PNUD, De Boeck Université 2000.

Sites Internet

1/ www.asharqalawsat.com, Du : 9/2/2008.

2/ http://fr.wikipedia.org/wiki/Coefficient_de_Gini, Du : 5/6/2008.

3/ www.annaba23.com, du 01/09/2008.

4/ http://hdr.undp.org/fr/statistics/indices/hpi, Du : 28/09/2008.

5/ www.unic.org.dz, Du : 25/10/2008.

قائمة الجداول و الأشكال

1. قائمـــــة الأشكـــــــال

2. قائمـــــة الجـــــداول

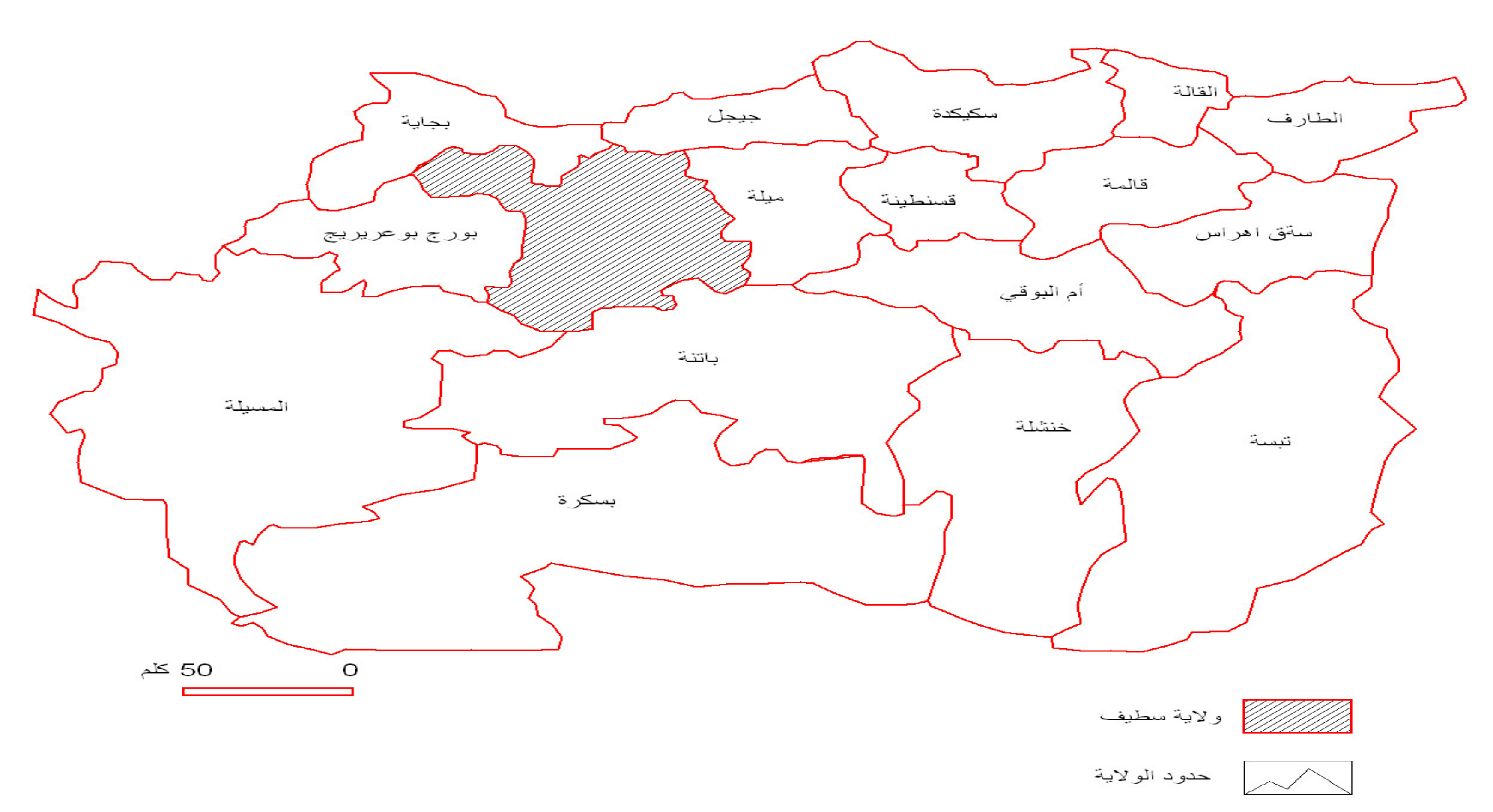

الملاحق

الملحـــق رقـــم (1): الموقـــع الجغرافـــي لولايـــة سطيـــف بالنسبـــة لشمـــال الوطـــن



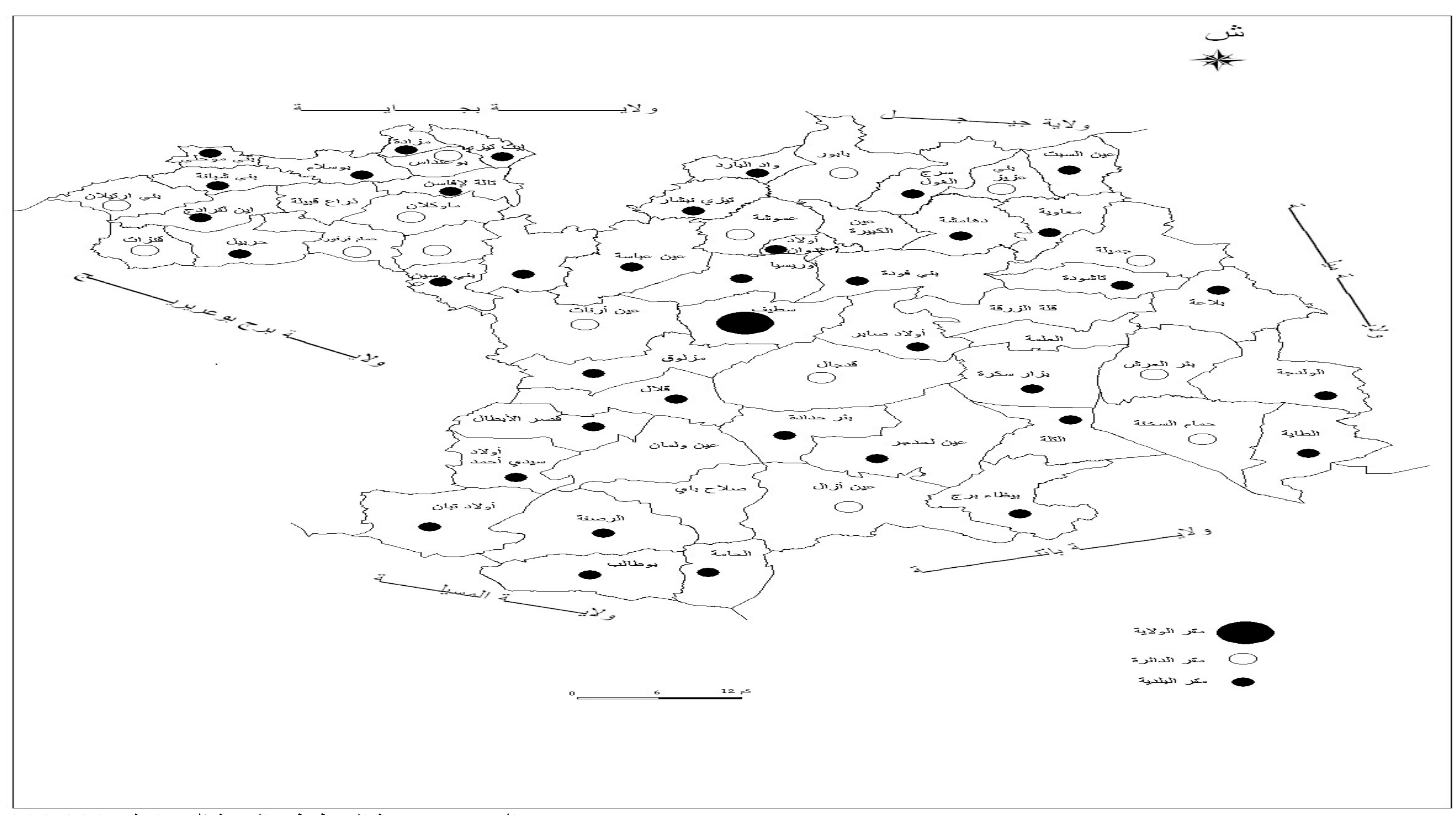
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008/2007.

الملحق رقم(2): موقـع وحـدود ولايــة سطيـف



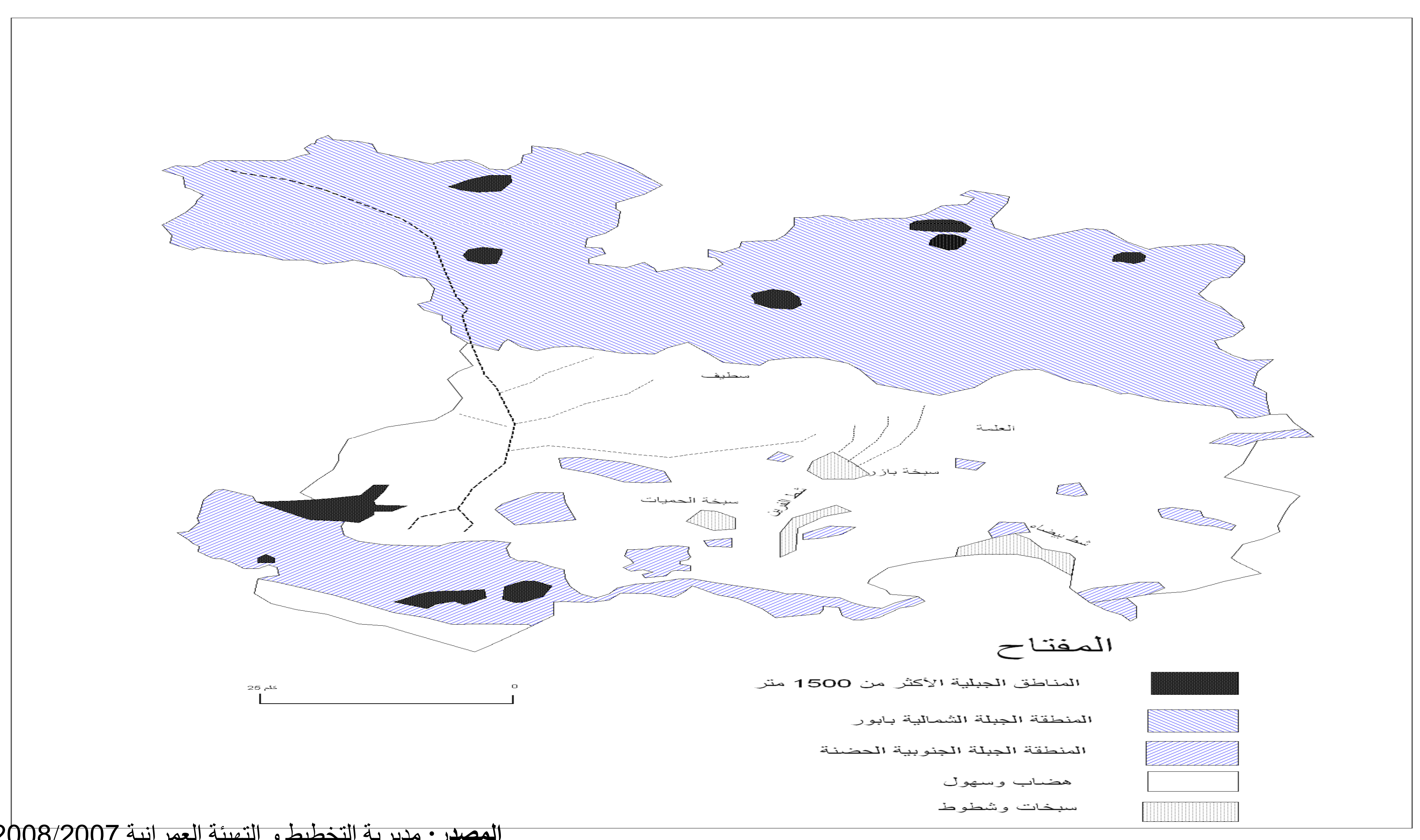
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008/2007.

الملحـــق رقــم(3): التقسيــم الإداري لولايـــــة سطيـــــف



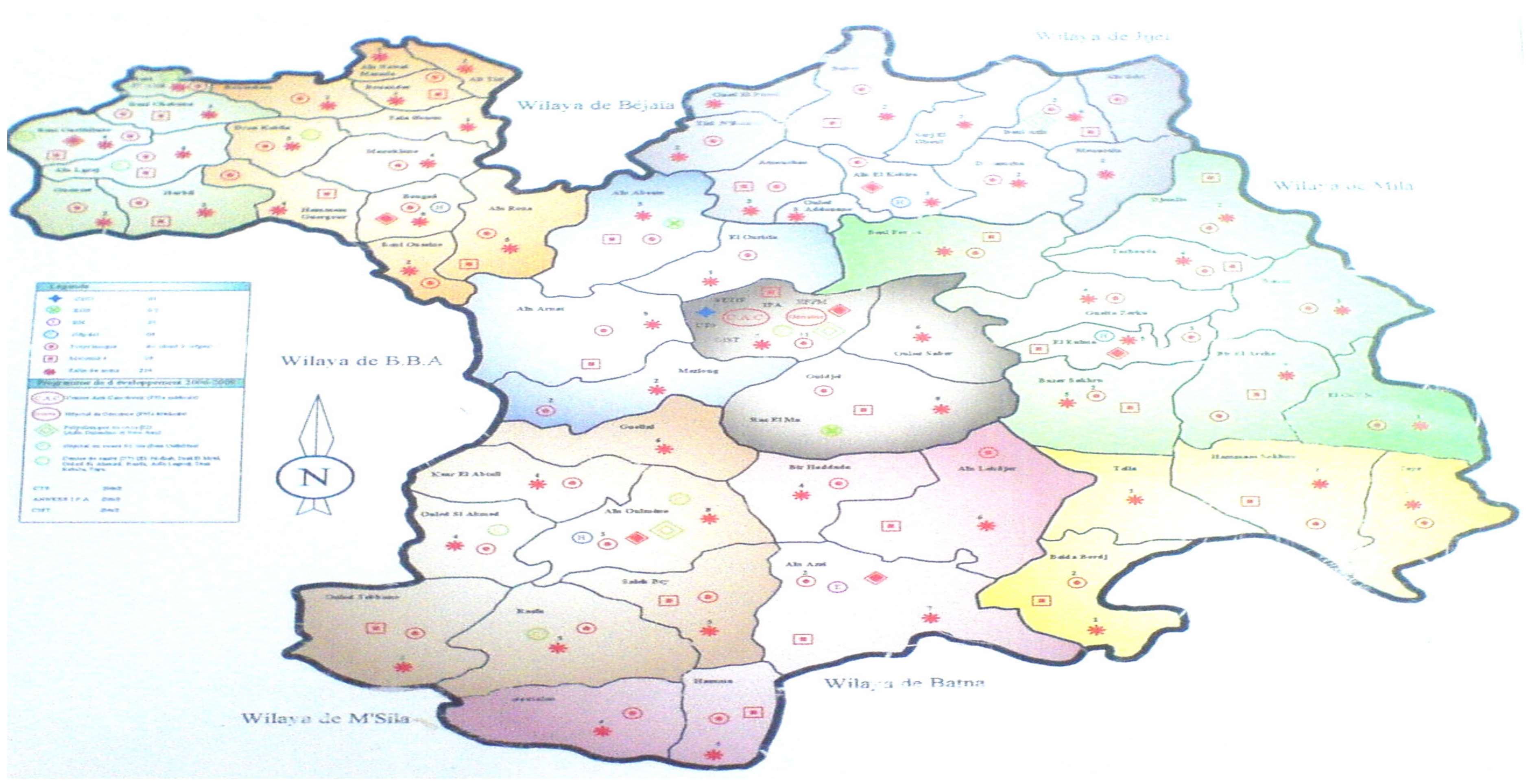
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008/2007.

الملحــق رقــم(4): تضاريــــس و لايـــــة سطيـــف



المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008/2007.

الملحــق رقــم(5): الخريطـــــة الصحيـــــة لولايـــــة سطيـــــف



المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008/2007.

الملخـــص بالعربيـــة

تؤكد الدراسة أن الفقر في كثير من الدول ليس مشكلة طارئة أو حالات فردية، انه يشكل اليوم ظاهرة مستوطنة في ظل بيئة مساعدة و منتجة للفقر، هذه البيئة تتكون من ثلاثة أبعاد: الجهل، المرض، العوز المالي؛ فالفقير إما مريض لا يقدر على العمل، أو جاهل غير مدرب على مهنة يكسب القوت منها، أو ليس لديه مال يقيم به عملا يدر عليه دخلا كافيا. و أحيانا تجتمـــع هـــذه الأسباب كلها أو بعضها و بهذا يستمر الفقر طالما ظلت هذه الأسباب قائمة.

ومن هنا يتبين لنا انه لدراســـة ظاهرة الفقـــر بطريقة فاعلة ليس هناك مفـــر مـــن إتبـــاع الأسلوب العلمي الصحيح في دراسة المشكلات و تحليلها، و في وضع الاستراتيجيات و السياســـات الكفيلـــة لمواجهتها.

و في ضوء ما تقدم فان هذه الدراسة تركز أساسا على توضيح الخطوات العلمية والعملية المناسب إتباعها و التي تتمثل فيما يلي:

– تحديد المشكلة و ذلك من خلال تعريف الفقر و تحديد مفهومه، و كذلك طرق قياسه و تحديد حجم المشكلة في مجتمعنا و توزيعها الجغرافي على مختلف المناطق الجزائرية و الفئات الاجتماعية.

– تحليل أسباب الفقر و تحديد العوامل المرتبطة بمختلف جوانب تلك المشكلة.

– و ضع الاستراتيجيات و السياسات لمعالجة الفقر في ضوء التحليل السابق للأسباب.

إن ظاهرة الفقر (في الجزائر) ليست ظاهرة طارئة أو عارضة، بل إنها ظاهرة هيكلية بمعنى أن للفقر جذورا تسكن في قلب الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي يتألف منها المجتمع ان تفاعل هذه الهياكل مع بعضها البعض على مدى زمني طويل قد أدى إلى تشكيل آليات تعمل على إنتاج الفقر و إعادة إنتاجه، كما أنها قد تعمل على توسيع نطاق الفقر، و ذلك بإفقار أفراد لم يكونو أصلا فقراء.

و يمكن القول أن أوضاع الفقر في الجزائر محصلة تفاعل بين خللين:

الأول: خلل موروث في الهياكل الاقتصادية و السياسية و هو ما درجنا على تسميته بالتخلف.

الثاني: خلل مستحدث في استراتيجيات و سياسات التنمية على امتداد ما يربو على ربع قرن من الزمان، و هو ما يتجلى في عملية إعادة تشكيل الاقتصاد و المجتمع على النمط الرأسمالي المنحاز بطبيعته إلى الأغنياء.

الكلمـــات المفتاحيـــة: الفقـــر، التنميـــة البشريـــة، الحرمـــان، التخلـــف.

Résumé en français

Cette étude confirme que la pauvreté des nombreux pays n'est pas un problème de l'urgence ou un cas individuels.

Aujourd'hui, il s'agit d'un phénomène de l'habitat dans un environnement de production de pauvreté, cet environnement se compose de trois dimensions : analphabétisme, maladies, insuffisance financière.Et parfois toutes ces causes ou certaines nous limite les modes de pauvreté.

C'est ici que nous pouvons étudier le phénomène de la pauvreté d'une manière q'on a pas de choix effectif de suivre la méthode scientifique ou exacte dans l'étude et l'analyse des problèmes, et à élaborer des stratégies et des politiques visant Pour lutter contre la pauvreté.

Ci-dessus, cette étude se concentre principalement sur étapes scientifiques parmi les éléments suivants :

- Définir le problème, fait par la définition de la pauvreté et d'identifier le concept ainsi que les moyens de mesurer et de déterminer l'ampleur du problème dans notre société et la répartition géographique des différentes régions de l'Algérie et des groupes sociaux.
- Analyse des causes de la pauvreté et à identifier les facteurs associés à divers aspects du problème.
- Et de mettre les stratégies et les politiques de lutte contre la pauvreté.

Le phénomène de la pauvreté (en Algérie) n'est pas un phénomène accidentel ou d'urgence, il s'agit d'un phénomène structurel vivent dans le coeur de la vie économique, sociale et politique. L'interaction des facteurs structurels qui ont conduit à la création de mécanismes pour la production de la pauvreté et de le reproduire, comme ils est la cause de l'appauvrissement de nouveaux membres de société.

On peut dire que la pauvreté en Algérie, a pour deux raisons :

I : La faiblesse des structures économiques et politiques (patrimonial).

II : Le manque d'efficacité des politiques et stratégies de développement (Mise à jour).

Mots-clés : pauvreté, développement humain, la privation, le sous-développement.

Abstract in English

This Study confirms that poverty in many countries is not emergency problem or individual cases. Today poverty habitat phenomenon in light of a production environment, this environment is composed of three dimensions: ignorance, disease and financial hardship.

Can the poor will sick, are not able to work or ignorant or does not have the sufficient money, and sometimes we find all these causes. This poverty will continue, as the causes are available.

Here if we want to study this phenomenon of poverty, it must follow effective scientific method to analysis this problem an fallow. In the development of strategies and policies to confront to face.

In light above, this study focuses mainly on scientific steps include the following:

- Define the problem through the definition of poverty and identifying its concept and ways to measure and determine the extent of the problem in our society and the geographical distribution in different regions of Algeria and social groups.
- Analyze the causes of poverty and to identify factors, which associated with various aspects of problems.
- And put strategies and policies against poverty.

The phenomenon of poverty (in Algeria) is not accidental or emergency, it is a structural phenomenon live in the heart of economic, social and political. These structures interact with each other for a long period has enabled the creation of mechanisms for the production of poverty and re-products; it is also working the impoverishment on new members.

Moreover, we can say that poverty in Algeria is from two reasons:

I: The weakness of structures economic and political (heritage).

II: The lack of effective strategies of policies and development (Updated).

Keywords: Poverty, human development, deprivation, underdevelopment.